الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
كلية: علوم الأرض والهندسة المعمارية
قسم: الجغرافيا والتهيئة العمرانية

الرقم التسلسلي: .....

السلسلة:.....

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه" ل م د" في الجغرافيا وتهيئة الاقليم

تخصص: مدن وأقاليم، تهيئة واستدامة

الديناميكية الحضرية وتأثيراتها البيئية والعمرانية على المجال المجاور، حالة مدينة سكيكدة

إعداد:
ليلى بولقصع

تحت إشراف
الأستاذ الدكتور أحمد بوسماحة

لجنة المناقشة

أ.د عداد محمد الشريف	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	رئيسا
أ.د بوسماحة أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	مشرفا ومقررا
أ.د بوالصوف رابح	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 1	ممتحنا
د. ثلايجية جمال	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة عنابة	ممتحنا
د. خنشول توفيق	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة أم البواقي	ممتحنا
د. بولكعيبات عيسى	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة أم البواقي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي
كلية: علوم الأرض والهندسة المعمارية
قسم: الجغرافيا والتهيئة العمرانية

الرقم التسلسلي: .....

السلسلة:.....

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه" ل م د" في الجغرافيا وتهيئة الاقليم

تخصص: مدن وأقاليم، تهيئة واستدامة

الديناميكية الحضرية وتأثيراتها البيئية والعمرانية على المجال المجاور، حالة مدينة سكيكدة

إعداد:
ليلى بولقصع

تحت إشراف
الأستاذ الدكتور أحمد بوسماحة

لجنة المناقشة

أ.د عداد محمد الشريف	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	رئيسا
أ.د بوسماحة أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	مشرفا ومقررا
أ.د بوالصوف رابح	أستاذ التعليم العالي	جامعة قسنطينة 1	ممتحنا
د. ثلايجية جمال	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة عنابة	ممتحنا
د. خنشول توفيق	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة أم البواقي	ممتحنا
د. بولكعيبات عيسى	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة أم البواقي	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022/2021

شكر وتقدير

إن مما علمنا به ديننا الحنيف أن نذكر الفضل لأهله، وأن نشركهم على صنيعهم معنا وعرفانا بجميلهم علينا.

الشكر والحمد أولا لله الذي أنعم علينا بالتوفيق والصبر لإتمام هذا العمل.

يشرفني ويسرني أن أذكر بالثناء وجزيل الشكر والتقدير أستاذي الكريم بوسماحة أحمد على كل ما قدمه من عطاء.

الشكر موصول إلى البروفيسور: Enric Mendizàbal Riera، على كل مجهوده ومساعدته لي.

دون أن أنسي شكر صديقتي، Claire Court على كل ما قدمته من مساعدة لي.

كما أقدم شُكري وامتناني إلى كل أساتذة كلية علوم الأرض والهندسة المعمارية بجامعة أم البواقي على توجيهاتهم ونصائحهم وسعة صدرهم.

الشكر والامتنان على كل من تحمل عصبيتي ومزاجيتي وكل من ساندني في مشواري.

وختاما أسأل الله أن يبارك لهم في عمرهم وعلمهم ومالهم.

ليلى

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي إلى والدّي الكريمين أمدّ الله في عُمرهما، إلى جدتاي، وإلى روح جدّي الطّاهرة.

إلى إخوتي وأخواتي وأبنائهم الأعزاء.

إلى أصدقاء الدرب الذين أمدّوني بالإرادة والعزم ومنحوني الثّقة بالنفس.

إلى كل من سار على خطى العلم.

الفهارس

فهرس الموضوعات

شكر وتقدير .....

الإهداء .....

الفهارس .....

فهرس الجداول: .....

فهرس الصور.....

فهرس الاشكال.....

فهرس المخططات.....

فهرس الخرائط.....

المقدمة العامة..... 1

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

مقدمة الفصل: 15

أولا: تعريف الكلمات المفتاحية: 16

1-الديناميكية الحضرية:..... 16

1-1-مفهوم01:..... 16

1-2-مفهوم 02:..... 16

2-المجال المجاور: 16

2-1-مفهوم المجاور والجوار 17

2-2-الأطراف:..... 17

2-3-ضواحي المدن: 17

2-4-المجال المحيط بالمدن: 17

2-5-الحافة الريفية الحضرية..... 18

2-6-التعريف الإجرائي للمجال المجاور للمدينة: 18
3-البيئة الحضرية: 18
3-1-مفهوم البيئة: 18
3-2-تعريف البيئة الحضرية: 19
ثانيا: التخطيط، التخطيط الحضري، ونمو المدن:Urban planning Cities growth Andplanning 19
1-مفهوم التخطيط: 19
1-1-تعريف شارلز بتلهايم (Bettleheim Sharles): 19
1-2-أما محمد زواكه فيعرف التخطيط 19
1-3-كما يعرف التخطيط بأنه 20
1-4-مفهوم التخطيط الإقليمي: 20
1-5-مفهوم التخطيط الحضري:Urban Planning definition 20
1-6-التخطيط البيئي: 21
1-6-1- مفهوم التخطيط البيئي: 21
1-6-2- مفهوم المخطط البيئي: 21
1-7-مفهوم التحضر: 22
2-مستويات التخطيط الحضري: 22
2-1-المستوى الزمني للتخطيط: 22
2-1-1-تخطيط قصير المدى: 22
2-1-2-تخطيط متوسط المدى: 22
2-1-3-تخطيط بعيد المدى: 23
2-2-المستوى المكاني للتخطيط: 23

2-2-1-التخطيط على المستوى الوطني: 23
2-2-2-التخطيط على المستوى الإقليمي: 23
2-2-3-التخطيط على المستوى المحلي: 24
3-تطور تخطيط المدن: 25
3-1-التخطيط الحضري عند الفراعنة:..... 25
3-2-التخطيط الحضري في العصر الإغريقي والروماني:..... 26
3-2-1-المدن اليونانية: 26
3-2-2-المدن الرومانية: 27
3-3-التخطيط الحضري في العصور الوسطى:..... 28
3-4-التخطيط الحضري في عصر النهضة: 29
3-5-التخطيط الحضري في العصر الحديث:..... 29
4-نظريات تخطيط المدن: 30
4-1-نظرية الدوائر المتراكزة: concentric-zone model Burgess's 31
4-2-نظرية القطاعات: 1933- H. Hoyt:..... 32
4-3-نظرية الأماكن المركزية: -Central places theory ; Christaller - 1933
- Walter 34
4-4-نظرية الأنوية المتعددة: Harris et Ullman- 1945 35
4-5-نظرية المدن الشريطية:The linear cities-Don Arturo Soria y Matta
..... 36
4-6-نظرية المدينة الحدائقية:Hawerd Garden Cities- Ebenzer..... 37
4-7-نظرية المدن التوابع:Towns – Raymond Unwin Satelitte..... 39
4-8-نظرية المدينة الصناعية:- La Cities industriel- Tony Granier 40

4-9-نظرية مدينة الغد:-1922 The City of Tomorow- le Corbusier ... 41
4-10-نظرية المجاورة السكنية:-The Neighborhood Unit- Clarence Perry 1929..... 42
5-البيئة في التخطيط الحضري: 43
خلاصة الفصل: 44
الفصل الثاني: الفصل الثاني: التخطيط الحضري وتنظيم المجال في الجزائر
مقدمة الفصل: 47
أولا: الديناميكية الحضرية وتنظيم المجال في الجزائر..... 48
1-مفهوم التحضر: 48
2-التحضر في الجزائر..... 48
2-1-المدن الفينيقية: 48
2-2-الحضارة الرومانية في الجزائر: (42 ق م- 429 م) 49
2-3-الحضارة العربية الإسلامية في الجزائر 49
2-4-الدولة العثمانية في الجزائر:..... 49
2-5-التحضر في الجزائر خلال الاستعمار الفرنسي:..... 50
3-مراحل سياسة التعمير في الجزائر في الجزائر:..... 51
3-1-مرحلة الاستعمار الفرنسي: تغريب المدن الجزائرية. 51
3-1-1-الفترة من 1830 – 1919:..... 51
3-1-2-الفترة من 1919- 1954:..... 52
3-1-3-الفترة من 1954- 1962..... 53
3-2-مرحلة ما بعد الاستقلال:..... 55
3-2-1-الفترة (1962-1977): مرحلة التوطين الصناعي. 55

3-2-2-الفترة من 1977إلى 1987م: 56
3-2-3-الفترة من 1987- 1997:..... 57
3-2-4-الفترة من 1997- 2007:..... 58
3-2-5-الفترة من 2008 -2018:..... 59
4-الإطار التشريعي للتعمير:..... 59
4-1-مرحلة ما قبل الاستقلال:..... 60
4-2-مرحلة ما بعد الاستقلال:..... 60
4-2-1-قانون رقم 87- 03 في 28 يناير 1987 مؤرّخ في 27 يناير 1987 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، ج.ر. رقم 05 الصادرة في 28 يناير 1987..... 60
4-2-2-القانون 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأول عام 1411 هـ الموافق لـ 01 ديسمبر 1990، المتعلق بالتهيئة والتعمير: 61
4-2-3-القانون 01- 20 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق ل 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة. 62
4-2-4-القانون 04 - 05 المؤرخ في27 جمادى الثاني عام 1425 هـ لموافق لـ 14أوت2004، يعدل ويتمم القانون 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأول عام 1411 هـ الموافق لـ 01 ديسمبر 1990، المتعلق بالتهيئة والتعمير: 62
4-2-5-القانون 06-06: المؤرخ في 21 محرم 1427 هـ الموافق لـ 20 فبراير 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة: 63
4-2-6-القانون 10-03 المؤرخ في 5 رمضان عام 1431 هـ الموافق لـ 15 أوت سنة 2010 يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة:..... 63
5- وسائل التعمير والتهيئة الإقليمية في الجزائر: 64
5-1- أدوات التهيئة الإقليمية:..... 64
5-1-1-المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT): 64

5-1-2-المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم (SRAT): 66
5-1-3-المخطط الولائي لتهيئة الإقليم (PAW): 68
5-1-4-مخطط التجانس العمراني (scu): 68
5-2-أدوات التهيئة والتعمير: 69
5-2-1-المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(PDAU): 69
5-2-2-مخطط شغل الأرض (POS): 74
ثانيا: التحضر والنمو العمراني في المجالات المجاورة للمدن. 80
1-الزحف العمراني على المناطق المجاورة للمدن..... 80
ثالثا: آليات استغلال وحماية العقار في الجزائر: 80
1-الاحتياطات العقارية:..... 81
2-التوجيه العقاري:..... 81
رابعا: آليات حماية البيئة من أخطار التوسع في التشريع الجزائري..... 84
1-الجهود والمبادرات الدولية لحماية البيئة:..... 84
1-1-المؤتمرات الدولية: 85
1-1-1- مؤتمر ستوكهولم 1972 85
1-1-2-مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 " قمة الأرض":..... 85
1-1-3- المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة 2002: 86
2-الجهود والمبادرات الوطنية لحماية البيئة: 86
2-1- الهياكل المؤسساتية:..... 86
2-1-1-اللجنة الوطنية للبيئة: 86
2-1-2- كتابة الدولة المكلفة بالبيئة: (زاوش، 2018). 87
2-1-3- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة:..... 87

2-2-النصوص القانونية:..... 88
2-2-1-القانون 83-03: المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403هـ الموافق لـ 5 فبراير 1983، يتعلق بحماية البيئة:..... 88
2-2-2- القانون 10/03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 هـ الموافق لـ 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة. 89
خلاصة الفصل..... 90

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لمجال الدراسة

مقدمة الفصل:..... 92
أولا: الخصائص الجغرافية والتاريخية لمجال الدراسة. 93
1-الموقع: 93
1-1- موقع ولاية سكيكدة:..... 93
1-2-موقع مدينة سكيكدة بالنسبة للمجال الولائي: 94
2-موضع مدينة سكيكدة:..... 94
3-الجيولوجيا والجيومورفولوجيا:..... 95
3-1- الجيولوجيا 95
3-1-1-الشبكة الهيدروغرافية:..... 98
3-2-الجيومورفولوجيا: (PDAU Skikda، 2011)..... 99
3-2-1-الجبال:..... 99
3-2-2-منطقة أسفل الجبال: 100
3-2-3-السهول: 100
3-2-4-الكثبان الرملية: 100
3-2-5-الشواطئ: 100

3-2-6-الفجاج: 100
3-2-7-الانحدارات،.....100
4-الشبكة الهيدروغرافية: (PDAU Skikda، 2011).....101
4-1-مصادر المياه السطحية: (PDAU Skikda، 2011).....101
4-2- مصادر المياه الجوفية: (PDAU Skikda، 2011) 102
5-الهيدروتقنية: (PDAU Skikda، 2011) 102
6- المناخ:.....102
6-1- الحرارة: 102
6-2-التساقط:.....103
ثانيا: الخصائص الاجتماعية والديموغرافية: 103
1-النمو الديموغرافي: 103
1-1-تطور عدد السكان: 103
1-2-تطور معدلات النمو السكاني:.....104
3-مراحل النمو السكاني: 105
3-1-المرحلة من 1962-1966:.....105
3-2- المرحلة الثانية 1966 – 1977: 106
3-3-المرحلة الثالثة 1977-1987:.....106
3-4-المرحلة الرابعة 1987-1998.....106
3-6- المرحلة السادسة 2008-2028:.....107
4-الهجرة:.....108
5-التركيبة السكانية: 109
ثالثا: التحضر والنمو العمراني في مدينة سكيكدة: 110

1-التطور التاريخي لمدينة سكيكدة: 111
1-1- مرحلة ما قبل الاستعمار: 111
1-2- مرحلة الاستعمار: 112
1-2-1-المرحلة من 1838-1848 113
1-2-2- المرحلة من 1848- 1910: 113
1-2-3-المرحلة من 1910 - 1962: 113
1-3-مرحلة ما بعد الاستقلال: 115
1-3-1-المرحلة من 1962 إلى 1982: 115
1-3-2-المرحلة من 1982- 2000: 116
1-3-3-المرحلة من 2000 إلى 2020: 118
رابعا: التحليل الرباعي (S.W.O.T). 121
1-الإمكانيات: 121
2-مصادر وموارد المياه: 121
3-القطاع الفلاحي: 121
4-القطاع الغابي: 121
5-قطاع الصيد البحري: 122
6-النشاط الصناعي: 122
7-منطقة النشطات: 122
8-الجانب السياحي: 123
9-التلوث: 123
10-المخاطر الطبيعية والتكنولوجية: 123
خلاصة الفصل: 125

الفصل الرابع: مؤشرات الديناميكية الحضرية في بلدية سكيكدة

مقدمة الفصل 127

أولا: مفاهيم.....128

1-مفهوم المؤشر.....128

2-مفهوم المؤشرات الحضرية:.....128

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية:.....129

1-التوطين الصناعي: 129

2-نسبة البطالة: 131

ثالثا: المؤشرات المجالية: 132

1-تطور الحضيرة السكنية: 133

2-استهلاك الأراضي الفلاحية:.....135

2-1-بناء المنطقة الصناعية وأثرها على استهلاك الأراضي الفلاحية: 137

2 -2-استهلاك الأراضي الفلاحية ما بين 1980- 2000: (انظر الخريطة 6) 139

2-3 -استهلاك الأراضي الفلاحية خلال الفترة ما بين 2000 – 2020 : (الخريطة : 7)
.....141

2-4-إعادة تصنيف الأراضي الفلاحية.....143

رابعا: المؤشرات الديموغرافية 144

1-الكثافة السكانية 144

2-معدل الزواج العام: 145

خامسا: المؤشرات الاجتماعية:.....147

1-الإعالة: 147

2-معدل الاعالة لكل فرد:.....148

3-معدل الوفيات الخام:.....149
4-معدل وفيات الأطفال:.....150
4-1-معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة (الرضع).....151
4-2-معدل وفيات الأطفال دون سن 5 سنوات 152
سادسا: المؤشرات الصحية:.....154
1-نصيب الفرد من أَسِرة المستشفيات:.....155
2-نصيب الفرد من الأطباء 158
خلاصة الفصل:.....159
الفصل الخامس: تأثيرات الديناميكية الحضرية لمدينة سكيكدة على مجالها المجاور (دراسة الميدانية)
مقدمة الفصل:.....162
أولا: العينة:.....163
ثانيا: الجانب الاجتماعي الديموغرافي:.....165
ثالثا: المحيط (الحي):.....173
رابعا: باقي الأحياء التي مسها الاستبيان (الغير قصديريه).....193
خامسا: التأثيرات البيئية والعمرانية.....199
1-التأثيرات البيئية:.....199
1-1-النفايات:.....199
1-1-1-النفايات الصلبة: 199
1-1-2-النفايات السائلة: 201
1-1-3-النفايات الصناعية: 202
1-1-4-انبعاث الغازات: (الغازات الدفيئة).....203

1-1-5-استهلاك الأراضي الفلاحية: 204
2-التأثيرات العمرانية: 204
2-1-تدهور الطرقات: 204
2-2-انتشار البيوت القصديري 205
2-3-غياب التهيئة: 206
خلاصة الفصل: 208
الخاتمة العامة 209
قائمة المصادر والمراجع..... 214
الملاحق 227
الملخص: 249

فهرس الجداول:

جدول رقم 1: معدلات الحرارة الشهرية لمدينة سكيكدة 1990-2017 102

جدول رقم 2: معدلات التساقط الشهرية على مدينة سكيكدة 1990-2016.....103

جدول رقم 3: تطور عدد سكان مدينة سكيكدة ما بين 1966 و2028 (ONS، 2008) 104

جدول رقم 4: يمثل تطور معدلات النمو لبلدية سكيكدة ما بين 1966و 2008: 104

جدول رقم 5: تطور صافي الهجرة ما بين 1977 و2006 لبلدية سكيكدة.....108

جدول رقم 6: تصنيف الاخطار الطبيعية في سكيكدة.....124

جدول رقم 7: أهم المركبات والوحدات الصناعية بمركب سكيكدة. 130

جدول رقم 8: تطور معدلات البطالة في بلدية سكيكدة 2006-2020 131

جدول رقم 9: تطور معطيات السكن في بلدية سكيكدة ما بين 2006-2020.....133

جدول رقم 10: بعض المشاريع التي بنيت على أراضي فلاحية بعد سنة 2008 143

جدول رقم 11: يوضح تطور معدل الاعالة في بلدة سكيكدة ما بين 2008- 2020. 147

جدول رقم 12: معطيات العمالة في الجزائر 148

جدول رقم 13: تطور معدلات الوفيات العام في بلدية سكيكدة 2006-2019 149

جدول رقم 14: تطور معدلات وفيات الأطفال في بلدية سكيكدة 2006-2019 150

جدول رقم 15: المعطيات الصحية لبلدية سكيكدة 2006-2020.....155

جدول رقم 16: توزيع أفراد العينة حسب مكان الميلاد 167

جدول رقم 17: توزيع العينة حسب المسافة بين مكان العمل والمنزل.....171

جدول رقم 18: توزيع أفراد العينة العاملين حسب وسيلة تنقلهم إلى العمل.....172

جدول رقم 19: النسبة المئوية للأصل الجغرافي لسكان الأحياء المجاورة لمدينة سكيكدة
.....175

جدول رقم 20: نسبة من عينة الدراسة حسب الإجابة على السؤال " ما هو سبب رحيلكم من مكان إقامتكم السابق" 179

جدول رقم 21: يوضح أسباب اختيار السكن في هذا الحي 181

جدول رقم 22: العناصر المتوفرة في كل حي ونوعيتها 187

فهرس الصور

الصورة رقم 1: تظهر حالة حاويات القمامة.....199

الصورة رقم 2: انتشار المفارغ العشوائية بالمجال المجاور لمدينة سكيكدة 201

الصورة رقم 3: توضح عملية صرف المياه المستعملة في شبكات فردية.....202

الصورة رقم 4: التالية توضح حالة الطرقات في بعض هذه الأحياء:.....204

الصورة رقم 5: توضح انتشار البيوت القصديرية في المجال المجاور لمدينة سكيكدة. ..206

الصورة رقم 6: غياب التهيئة في الأحياء المخططة.....207

فهرس الاشكال

شكل رقم 1: أعمدة بيانية توضح تطور عدد سكان بلدية سكيكدة ما بين 1966-2028 104

شكل رقم 2: يوضح تطور معدلات نمو سكان بلدية سكيكدة ما بين 1966-2008 ...105

شكل رقم 3: يوضح هرم التركيب العمري والنوعي للسكان في بلدية سكيكدة لسنة 2008. 110

شكل رقم 4: تطور عدد السكنات الحضرية الموزعة في بلدية سكيكدة ما بين 2006-2020 مقارنة بالسكنات الريفية الموزعة في نفس الفترة. 134

شكل رقم 5: مساحة الأراضي الفلاحية الكلية والأراضي المستعملة 135

شكل رقم 6: نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية في بلدية سكيكدة 1970-2020: 136

شكل رقم 7: تطور معدل الزواج في بلدية سكيكدة 2008-2019 146

شكل رقم 8: مقارنة بين معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة والاطفال دون الـ 5 سنوات في بلدية سكيكدة 2006-2019. 154

شكل رقم 9: معدلات اسرة المستشفيات لكل 10000 نسمة، في بلدية سكيكدة 2006-2017 156

شكل رقم 10: تطور معدلات اسرة المستشفيات لكل 10000 نسمة مقارنة بتطور عدد السكان للبلدية 2006-2017 157

شكل رقم 11: معدل الأطباء لكل 10000 نسمة، في بلدية سكيكدة ما بين 2006 – 2020. 158

شكل رقم 12 : نسبة الاستمارات الموزعة والمسترجعة والملغاة 165

شكل رقم 13 : سبة المشاركة في الاستبيان لكل حي.....165

شكل رقم 14 : توزيع العينة حسب أفراد الجنس.....165

شكل رقم 15 : توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية.....166

شكل رقم 16 :توزيع أفراد العينة حسب مستواهم التعليمي.....168

شكل رقم 23 : توزيع افراد العينة حسب نوع السكن 182

شكل رقم 24 : توزيع أفراد العينة حسب طبيعة ملكية السكن 183
شكل رقم 25 : نسبة أفراد العينة الذين تم الاتصال بهم من طرف السلطات المحلية....184
شكل رقم 26 : توزيع أفراد العينة حسب شكل الاستفادة من السكن.....185
شكل رقم 27 : توزيع أفراد العينة حسب شكل الاستفادة من السكن– قطعة الأرض 185
شكل رقم 28 : نسبة ترك مساحات خضراء عند البناء.....186
شكل رقم 29 : توزيع أفراد العينة حسب مادة بناء الجدران 186
شكل رقم 30 : توزيع أفراد لعينة حسب مواد بناء السقف 186
شكل رقم 31 : توزيع العينة حسب مكان شراء الحاجيات اليومية.....187
شكل رقم 32 : النظافة في الأحياء القصديرية.....189
شكل رقم 33 : نسبة وجود التجهيزات الصحية في الأحياء القصديرية 189
شكل رقم 34 : نسبة وجود التجهيزات التعليمية في الأحياء القصديرية 189
شكل رقم 35 : نسبة وجود الأمن في الأحياء القصديرية 190
شكل رقم 36 : نسبة وجود الطرقات والأرصفة في الأحياء القصديرية.....190
شكل رقم 37 : نسبة وجود ساحات اللعب والترفيه 190
شكل رقم 38 : وجود شبكة التطهير 191
شكل رقم 39 : نسبة وجود لإنارة العمومية.....191
شكل رقم 40 : وجود شبكة المياه الصالحة للشرب 192
شكل رقم 41 : تواجد شبكة الغاز الطبيعي 192
شكل رقم 42 : نسبة وجود حاويات القمامة 193
شكل رقم 43 : النظافة في باقي الأحياء التي مسها الاستبيان.....193
شكل رقم 44 : نسبة توفر التجهيزات الصحية بباقي الأحياء التي مسها الاستبيان 194
شكل رقم 45 : نسبة توفر التجهيزات التعليمية.....194
شكل رقم 46 : نسبة تواجد الأمن 194
شكل رقم 47 : نسبة تواجد الطرقات والأرصفة 195
شكل رقم 48 : نسبة وجود ساحات اللعب والترفيه 195
شكل رقم 49 : نسبة وجود شبكات التطهير 196

شكل رقم 50 :نسبة وجود المياه الصالحة للشرب 196
شكل رقم 51 : نسبة وجود الإنارة العمومية 196
شكل رقم 52 : نسبة تواجد المساحات الخضراء 197
شكل رقم 53 : وجود شبكة الغاز الطبيعي.....197
شكل رقم 54 : وجود حاويات القمامة 197
شكل رقم 55 : توزيع أفراد العينة حسب مكان حصولهم على الحاجيات الغير متوفرة في أحيائهم 198
شكل رقم 56 : توزيع نسب افراد العينة حسب مكان قضاء أوقات فراغهم 198

فهرس المخططات

مخطط رقم 1: مستويات التخطيط 25

مخطط رقم 2: نظرية الدوائر المتراكزة 31

مخطط رقم 3: مخطط نظرية القطاعات 33

مخطط رقم 4: مخطط نظرية الأماكن المركزية: 35

مخطط رقم 5: مخطط نظرية الأنوية المتعددة: 35

مخطط رقم 6: مخطط المدينة الشريطية: 37

مخطط رقم 7: مخطط المدينة الحدائقية: 39

مخطط رقم 8: مخطط نظرية المدن التوابع..... 40

مخطط رقم 9: مخطط نظرية المدينة الصناعية: 41

مخطط رقم 10: مخطط نظرية مدينة الغد: 42

مخطط رقم 11: مخطط المجاورة السكنية:..... 43

مخطط رقم 12: الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم..... 66

مخطط رقم 13: مبدأ تقسيم روسيكادا في العهد الرماني.....112

فهرس الخرائط

خريطة رقم 1: موقع مدينة سكيكدة بالنسبة للجزائر وللشمال الشرقي الجزائري. 94

خريطة رقم 2: الخريطة الجيولوجية لبلدية سكيكدة..... 98

خريطة رقم 3: تطور مدينة سكيكدة ما بين 1838- 1962.....115

خريطة رقم 4: التوسع العمراني لكل من سكيكدة، حمادي كرومة، فلفلة، والحدائق 1980- 2020 120

خريطة رقم 5: توزيع الأراضي الفلاحية لكل من بلديات سكيكدة، الحدائق، حمادي كرومة، فلفلة، لسنة 1980.....138

خريطة رقم 6: توزيع الأراضي الفلاحية لكل من بلديات سكيكدة: الحدائق، حمادي كرومة، لسنة 2000 140

خريطة رقم 7: توزيع الأراضي الفلاحية لكل من بلديات سكيكدة، الحدائق، حمادي كرومة، فلفلة لسنة 2020.....142

خريطة رقم 8: خريطة الكثافة السكانية لدائرة سكيكدة 2008.....145

خريطة رقم 9: توزيع الأحياء التي مسها الاستبيان.....164

خريطة رقم 10: الأصل الجغرافي للسكان الوافدين على المجال المجاور لمدينة سكيكدة من البلديات والولايات المجاورة 176

خريطة رقم 11: السكان الوافدين على المجال المجاور لمدينة سكيكدة من بلدية سكيكدة 177

خريطة رقم 12: توزيع الأحياء القصديرية في المجال المجاور لمدينة سكيكدة 188

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

يعد موضوع الديناميكية الحضرية والعمرانية محل بحث واهتمام العديد من الجغرافيين والعمرانيين الذين ركزوا اهتمامهم على التحولات المجالية التي تشهدها المدن والأقاليم الحضرية، والبحث عن سبل التقليل من حدة النتائج السلبية للنمو العمراني والسيطرة عليها واستعادة التوازن الجهوي والإقليمي ووضع التنمية في الطريق الصحيح للوصول إلى مجال متوازن ومستدام.

وبالحديث عن الاستدامة، فإنه لا يمكن أن تكون التنمية مستدامة دون مراعاة الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتحضر **(J.Véron, 2008, p. 51)** لذلك لا يمكن الحديث عن التنمية المستدامة دون الخوض في القضايا الناشئة من التحضر **.(M.Simard, 2014, p. 333)**

عرفت المدن الجزائرية ديناميكية حضرية ومجاليه اتجهت نحو التطور تارة ونحو التقهقر تارة أخرى، فظهرت الفوارق الجهوية والإقليمية حيث تميزت أقاليم بديناميكية تراجعية أدت إلى تخلفها، وفقرها نتيجة ضعف برامج التنمية الموجهة إليها، في حين تميزت أقاليم أخرى بديناميكية تطورية أدت إلى تطورها نتيجة تخصيصها ببرامج تنموية فظهر إقليم شمالي متطور تركزت فيه جل البرامج التنموية وإقليم جنوبي متخلف غابت عنه هذه البرامج.

إن تطور الإقليم الشمالي زاد من جاذبيته للسكان وبالتالي هجرة عدد كبير للسكان نحوه مما أدى إلى نموه نموا سريعا، في غالب الأحيان يخرج عن الإطار المخطط له، ويفوق قدرة استيعاب المجال. فتضخمت المدن وزادت حدة المشاكل المرتبطة بنموها السريع، وأصبح من الضروري إيجاد حلول مناسبة لاحتواء هذه المشاكل والسيطرة عليها وكذلك للحد من النتائج السلبية للديناميكية الحضرية التي تعرفها المدن.

شهدت مدينة سكيكدة على غرار العديد من المدن الجزائرية ديناميكية حضرية تميزت بنمو عمراني سريع، كان بمثابة القوة الدافعة لتغير التركيبة المجالية والحضرية للمدينة وتغير استخدامات الأرض، حيث كانت ظاهرة التوسع العمراني للمدينة نتيجة حتمية لنموها الطبيعي، إضافة لتتابع مجموعة من الظروف على غرار الظروف الأمنية التي شهدتها الجزائر خلال (العشرية السوداء 1992– 2002) والتي تسببت في نزوح عدد كبير من سكان الأرياف نحو

مدينة سكيكدة أما السبب الثاني فيتعلق بالجانب الاقتصادي حيث خصصت المدينة بمجموعة من البرامج التنموية على غرار التوطين الصناعي للقاعدة البتروكيماوية حيث استقطب انجاز هذا المركب عدد هائل من الأيدي العاملة من داخل الولاية ومن خارجها والتي هاجرت نحو المدينة بغرض الحصول على مناصب شغل، هذه العوامل جعلت تحضر المدينة يتميز بكونه تحضر ديموغرافي– اقتصادي، مما صعب على المدينة استيعاب التوسع الذي خرج عن نطاقها الحضري متوجها نحو المجال المجاور للمدينة ومتعديا بذلك على خصوصيات المجال الطبيعية والوظيفية ومؤديا إلى تحوله الوظيفي حيث تحول من مجال ذو وظيفة فلاحية إلى مجال عمراني يحتوي على العديد من المشاكل العمرانية، من بينها ظهور الاحياء الفوضوية و المخالفات العمرانية ..إلخ.

في هذا البحث سنتطرق بالتفصيل إلى النتائج المترتبة عن الديناميكية الحضرية التي تشهدها مدينة سكيكدة والوقوف على تأثيراتها على المجال المجاور، وكذا النتائج المترتبة عن النمو المتسارع للمدينة من تغيرات مجالية وسوسيو اقتصادية. تحت عنوان " الديناميكية الحضرية وتأثيراتها البيئية والعمرانية على المجال المجاور، حالة مدينة سكيكدة".

الإشكالية:

تناولت هذه الاطروحة الديناميكية الحضرية لمدينة سكيكدة المتمثلة في إشكالية التوسع العمراني للمدينة وما ينتج عن هذا التوسع من تأثيرات بيئية وعمرانية على المجال المجاور لها ودوره في تغيير خصوصية المجال ووظائفه (تحول وظيفة المجال من مجال ذو وظيفة فلاحية إلى وظيفة عمراني. حيث نحاول في هذا البحث الإجابة على مجموعة من التساؤلات المنبثقة عن تساؤل رئيسي كالتالي:

التساؤل الرئيسي: **ما هي التأثيرات البيئية والعمرانية الناجمة عن الديناميكية الحضرية التي يشهدها المجال المجاور لمدينة سكيكدة؟**

ويتفرع إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف يؤثر النمو العمراني لمدينة سكيكدة على البيئة الحضرية للمجال المجاور للمدينة؟

- ما هي التأثيرات الناجمة عن التوسع العمراني للمدينة على البنية العمرانية لمدينة سكيكدة والمجال المجاور؟

- ما هو تأثير النمو العمراني لمدينة سكيكدة على استهلاك الأراضي الفلاحية؟

- ما هي أهم التحولات التي عرفها المجال المجاور؟

الفرضيات:

- **الفرضية الأولى:** نمو المدينة المتسارع أدى إلى نفاد الوعاء العقاري للمدينة وتوجه النمو العمراني نحو المجال المجاور وبالتالي التعدي على خصوصيات هذه المناطق وطبيعتها وأشكال استغلالها خاصة فيما يخص استهلاك الأراضي الزراعية لغرض التعمير.

- **الفرضية الثانية:** عدم فعالية أدوات التهيئة والتعمير نتج عنه نمو المدن السريع وتمددها خارج حدودها الحضرية وعلى حساب المجال المجاور أدى إلى ظهور المجال في شكل قريب من الفوضى الحضرية والعمرانية.

- **الفرضية الثالثة:** الديناميكية الحضرية التي تشهدها المدن الكبرى والمشاكل المترتبة عن نموها السريع وانعكاساته يفسر اتجاه هذه المدن والمجالات المجاورة لها نحو تدهور البيئة.

مؤشرات الفرضيات:

- تناقص المساحات الزراعية المجاورة لمدينة سكيكدة.
- وجود أحياء فوضوية متاخمة لحدود المدينة الأم.
- التغير في شكل استغلال الأراضي والتي تحولت من الاستغلال الفلاحي إلى العمراني.
- نفاذ الوعاء العقاري للمدينة والاستعانة بالوعاء العقاري للبلديات المجاورة في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لما بين البلديات (سكيكدة، فلفلة، حمادي كرومة، والحدائق.) لتوطين مختلف البرامج التنموية والسكنية لمدينة سكيكدة واحتواء توسعها العمراني.

أسباب ودوافع الدراسة:

- الموضوع ذو صلة وثيقة بالتخصص.
- قابلية الموضوع للدراسة.

- المشاكل التي تعانيها المدن الجزائرية عامة ومدينة سكيكدة على وجه الخصوص والمتعلقة بنفاذ العقار واستعمالات الأرض والتوسع على حساب الأراضي الزراعية.

وأهداف الدراسة:

- تسليط الضوء على ظاهرة توسع المدن وتأثير هذا التوسع على المجالات المجاورة للمدن والمحيطة بها.
- التعرف على ظاهرة الديناميكية الحضرية وما ينتج عنها وتأثيراتها بيئية وعمرانية على المدينة وعلى المجال المجاور لها.
- محاولة معرفة السيناريوهات المستقبلية لنمو وتوسع المدن واستهلاكها للمجال.
- تحديد الأسباب والعوامل التي أدت إلى تغيير خصوصيات المجال وتحوله الوظيفي وتغير استخداماته خاصة من ناحية تغير طبيعة استخدام الأراضي
- تحديد الأسباب والعوامل التي أدت إلى تحضر المناطق المجاورة للمدن عامة والمجال المجاور لمدينة سكيكدة على وجه الخصوص.
- محاولة وضع سيناريوهات لسيرورة تمدن المناطق المجاورة للمدن خاصة تلك التي تتميز بطابعها الفلاحي.
- محاولة وضع خطط واقتراحات والخروج بمجموعة من التوصيات للتقليل من مخاطر استهلاك الأراضي الزراعية والتحكم في التحضر السريع الذي يعرفه المجال المجاور وبالتالي من تنظيم المجال وتحقيق تنميته المستدامة.

المنهجية المتبعة والأدوات المستخدمة في الدراسة:

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الوصفي الذي مكننا من اعطاء صورة المجال جغرافيا وسوسيو–مجالي بالاستعانة بالمنهج الاستقرائي عن طريق استقراء المعطيات المتعلقة بموضوع الدراسة. وبناء على المعاينة الميدانية تمكننا من تحديد خصائصه ومميزاته (تحديد الإمكانيات، التهديدات، نقاط القوة، نقاط الضعف) اعتمادا على طريقة التحليل الرباعي (S.W.O.T) التي تمكننا من معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف لمجال الدراسة، دعمت المعاينة الميدانية باستبيان تم

توزيعه في مجموعة من الأحياء المجاورة لمدينة سكيكدة، اعتمدنا في اختيار عينة الاستبيان على العينة العشوائية، وشملت العينة 400 فرد. (أنظر الفصل الرابع).

كما استعننا بالمنهج التاريخي لدراسة التطورات التي عرفها المجال والمراحل التي مر بها إلى غاية وصوله إلى حالته الحالية والاستعانة بأدوات وتقنيات تحليلية على غرار الاستبيان، واستعمال برامج التحليل الإحصائي (SPSS) وبرامج رسم الخرائط ومعالجتها (Arc Gis) بالإضافة إلى التقنيات الحديثة كنظم المعلومات الجغرافية للتحكم في عملية النمو العمراني وتسييره.

اعتمدنا في التهميش على طريقة (American Psychological Association).

دراسات سابقة:

1- دراسة لـ "بولكعيبات عيسى، 2018" باللغة الفرنسية، مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في التهيئة العمرانية، جامعة الإخوة منتوري- قسنطينة1، تحت عنوان تنظيم المجال حول المواقع المعرضة لخطر كبير حالة دائرة سكيكدة – الجزائر، (**L'ORGANISATION DE L'ESPACE AUTOUR D'UN SITE A RISQUE MAJEUR CAS DE LA DAÏRA DE SKIKDA (ALGERIE)**، تناول خلالها تنظيم المجال حول المناطق المعرضة للحوادث الصناعية والتكنولوجية، وكيفية الحد من الأضرار الناجمة عنها، عن طريق إجراءات استباقية تقوم على السيطرة على التعمير حول هذه المناطق عن طريق تنطيق المخاطر، وتحديد النطاق الجغرافي الذي تصل إليه الأضرار في حالة وقوع حوادث، ودرجتها على خريطة جغرافية، باستعمال نظم المعلومات الجغرافية. حيث قام الباحث بإنجاز قاعدة بيانات تتعلق بعناصر الخطر، مصادره، والعناصر المعرضة له.

قسم الباحث بحثه إلى أربعة أجزاء، تطرق في أولها إلى المخاطر التكنولوجية والصناعية بصفة عامة، والمخاطر الصناعية الكبرى بصفة خاصة، بالإضافة إلى أهمية نظم المعلومات الجغرافية في تسيير وإدارة هذه المخاطر، في حين تطرق الجزء الثاني إلى سياسة التصنيع في الجزائر، بناء السكنات وتسيير الأراضي الحضرية، هذا إلى جانب التشريعات المتعلقة بإدارة المخاطر التكنولوجية، والصناعية، والجهات الفاعلة في إدارة هذه المخاطر في الجزائر. أما الجزء

الثالث فقد خصص لتقديم منطقة الدراسة، بكل خصوصياتها، إضافة إلى تقديم المنطقة الصناعية وخصائصها مع التركيز على مختلف الحوادث التي تعرضت لها المنطقة الصناعية. في حين احتوى الجزء الرابع والأخير والذي يعتبر لب هذا البحث، على تحليل نتائج التحقيق الميداني، الذي ركز على معرفة تصور السكان للمخاطر ومستوى معرفتهم لحجم هذه المخاطر، ومدى مصداقية تدابير الوقاية والحماية، ومدى قابلية السكان للاستجابة للتنبيهات في حالة وقوع حوادث، واقترح الحلول المناسبة والمتعلقة بإدارة المخاطر في منطقة الدراسة.

2- **دراسة لـ "سليم زاوية،2017"**، بعنوان: "المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري، المفهوم والديناميكية والحوكمة: دراسة مقارنة بين ثلاثة نماذج من المدن: قسنطينة، عنابة، سطيف." في أطروحة دكتوراه علوم في تهيئة المجال، جامعة قسنطينة1.

حيث عالج الباحث إشكالية تمدن المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري كشكل من أشكال النمو الحضري المعاصر عن طريق محاولة الإجابة على مجموعة من الإشكاليات التي يرى جدارتها بالدراسة والمتمحورة حول إشكالية مفهوم المجالات المحيطة بالمدن من حيث دلالة تسميتها وتحديد نطاقها المجالي، إشكالية ديناميكية المجالات المحيطة بالمدن التي تزداد توسعا وتمددا وتطورا وكذا إشكالية تمدد المدن الكبرى، إشكالية الحوكمة الحضرية والتسيير للمجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري. والتي يهدف من خلال الاجابة عليها إلى توضيح مفهوم المجالات المحيطة بالمدن وكذا سيرورة تطورها ونموها وإطار تشكلها ووصولها إلى حالتها الحالية، وكذا معرفة دور ديناميكية المدن الكبرى والحواضر في ظهور وتبلور هذه المجالات ومن تم الوصول إلى السبل المثلى لتسييرها وحوكمتها. وخلصت هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- يعود أصل تمدن أطراف الحواضر والمدن الكبرى الجزائرية إلى الضغوط المتعددة التي تعيشها الحواضر والمدن الكبرى والاستراتيجيات التي انتهجتها السلطات المركزية والمحلية في إنتاج هذه المجالات الجديدة.

- النمو الحضري المتسارع الذي شهدته الجزائر والتعدد اللامتناهي للمراكز الحضرية وانتشارها في كل الفضاء الجغرافي ترتب عنه تشكل مجال جديد لم يكتسب بعد طابعا حضريا واضحا ولم يعد ريفيا.

- أزمة المجالات المحيطة بالمدن هي انعكاس لازمة المدينة الجزائرية التي صدرت لها أثقالها ومشاكلها وحتى طريقة تسييرها وإدارتها التي غلب عليها الارتجال والترقيع والاستعجال في حل أزماتها المتعددة، وتجمل صعوبات هذه المجالات العمرانية الجديدة في عدم جوانب على غرار: التمدد الحضري على حساب الأراضي الزراعية، غياب تخطيط عمراني حقيقي، تبديد الأراضي، نقص الأوعية العقارية.

تكمن أهمية هذه الدراسة بالنسبة لبحثنا في مساعدتنا على تحديد الإطار المفاهيمي للمجالات المجاورة للمدن بصفة عامة والمدن الجزائرية بصفة خاصة.

3- دراسة لـ "مشنان فوزي" في أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الحضري والتي جاءت تحت عنوان "الديناميكية المجالية والأشكال الحضرية في الجزائر (دراسة ميدانية على عينة من أحياء مدينة باتنة)" والتي أشرف عليها الدكتور محمد مطمر، جامعة الحاج لخصر- باتنة 02 سنة 2016.

وقد اتجه الباحث في دراسته إلى طرح مسألة الديناميكية المجالية والأشكال الحضرية نظرا للأهمية البالغة التي يكتسبها الموضوع، فتفاقم مشكلة التوسع المجالي للمدينة والأشكال الحضرية التي يتخذها، وانتشار هذه الظاهرة بوتيرة سريعة تصعب التحكم فيها جعله موضوعا مهما للبحث، وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على ظاهرة الديناميكية المجالية، وما ينتج عنها من أشكال حضرية مختلفة بمدينة باتنة مجال الدراسة والتعرف على أهم هذه الأشكال، وكذا تطورها ومدى تأثيرها على المظهر الخارجي للمدينة ومستقبلها إضافة إلى التحسيس بأهمية الظاهرة وخطورتها على مختلف الجوانب والمجالات إذا لم يتم التحكم فيها. وعلى ضوء هذه الأهداف قام الباحث بطرح الإشكال التالي " كيف يتم التوسع وعلى أي أساس يتم وما العوامل المتحكمة فيه؟"

-حسب الباحث فان هذه الدراسة توصلت إلى جملة من النتائج التي تتشابه في جانب دون آخر مع نتائج الدراسات السابقة الدولية والوطنية فبعضها يتفق إلى حد بعيد أن توسع المدينة العمراني يسير بوتيرة سريعة نتج عنه ظهور أشكال حضرية غير مخططة نمت على حساب الأراضي الزراعية، وان الظاهرة أثرت سلبا على النمو العمراني وشوهت صورة المدينة. وفي ضوء هذه النتائج قام الباحث بطرح مجموعة من الاقتراحات والتوصيات صبت مجملها في محاولة التحكم في الظاهرة والحد من سلبياتها حيث أبرز الحاجة إلى سياسة عمرانية ديموغرافية للسيطرة

على مشكلة التوسع العمراني (بناء السكنات والحد من معدلات النمو الديموغرافي المرتفعة)، بالإضافة على ضرورة تشجيع البناء الذاتي (توزيع الأراضي، إنشاء التحصيصات، توفير مواد البناء بأسعار معقولة) و محاولة إعادة هيكلة المناطق غير المخططة أو إزالتها، ووضع هيئات مختصة في مراقبة المجال للحد من انتشار مناطق البناء العشوائي، وتنسيق المهام وتوزيع الأدوار على مختلف الهيئات التي يمكنها مراقبة المجال بطريقة صارمة وفعالة إضافة إلى الاهتمام بالأنسجة المستقبلية وذلك على أساس تكوين مجال مستقبلي منظم. هذا من جهة ومن جهة أخرى أوصى بتشجيع العودة إلى الريف: خاصة بالنسبة للنازحين الذي يتجمعون في أحياء فوضوية في حواف المدن وهذا عن طريق (تطوير الريف وتوفير كافة المرافق الضرورية به، الحفاظ على الأراضي الزراعية والعودة إلى الفلاحة ودعمها، دعم البناء الريفي،).

إن هذه الدراسة ذات علاقة وطيدة بموضوع دراستنا حيث تطرق الباحث إلى إحدى أوجه التأثيرات العمرانية للديناميكية المجالية على المدن والتي تشكل جزء مهما من دراستنا.

4- دراسة لـ "مسعودة عطال" في مذكرة مكملة لنيل درجة الماجستير في علم الاجتماع الحضري والتي أشرف عليها الدكتور إسماعيل بن السعدي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، والتي تندرج تحت عنوان " النمو الحضري وعلاقته بمشكلة البيئة الحضرية، دراسة ميدانية بحي طريق حملة بمدينة باتنة. "

تمحورت هذه الدراسة حول مشكلات البيئة الحضرية معتمدة بشكل أساسي على دراسة ميدانية حاولت فيها الباحثة تحديد العلاقة بين النمو الحضري الغير موجه وظهور التلوث البيئي في محيط الدراسة ومعرفة أساليب تسيير النفايات المنزلية الذي يرتبط بالنظام العام للمدينة مجال الدراسة ثم الوصول إلى بعض الاقتراحات والتوصيات انطلاقا من النتائج الميدانية، حيث حاولت الباحثة في هذه الدراسة الإجابة على الإشكال المطروح التالي "ما طبيعة العلاقة بين النمو الحضري الغير مخطط وطبيعة الثقافة البيئية للسكان بظهور مشكلات البيئة الحضرية؟" وللإجابة على هذه الإشكالية قامت الباحثة بالبحث وفق المنهج التحليلي الوصفي وكذا المنهج الإحصائي.

انطلاقا من هذا البحث خلصت الباحثة إلى جملة من النتائج أكدت فيها أن النمو الحضري غير الموجه وغير المتحكم فيه له علاقة مباشرة بظهور مشكلات البيئة الحضرية، حيث أن النمو

الحضري غير المخطط لمجال الدراسة أدى إلى انتشار النفايات في المحيط المدروس هذا إضافة إلى الاستغلال المفرط وغير المخطط للمجال وانعدام المساحات الخضراء ومساحات لعب الأطفال ومواقف السيارات، وتدني مستوى الخدمات العمومية مما يؤثر سلبا على المحيط وكذا على سلوكيات السكان اتجاه المحيط.

وبناء على هذه النتائج تبنت الباحثة مجموعة من الاقتراحات والتوصيات على غرار إعداد سياسة تسيير ومراقبة صارمة اتجاه تسيير النفايات سواء بالنسبة للسكان أو السلطات المعنية بتسيير النفايات بناء على توسيع مجالات البحث والقيام بدراسات تقنية لمخططات تسيير النفايات المنزلية الخاصة بكل تجمع عمراني والبحث في إمكانية وجود جهود مشتركة بين الباحثين سواء كانوا جغرافيين أو بيئيين للاهتمام والحفاظ عل المحيط في البيئة الحضرية. إضافة إلى إدراج برامج خاصة للسكان من خلال إنشاء جمعيات تهتم بالبيئة خصوصا من خلال توعية السكان حول كيفية الحفاظ على المحيط والاهتمام به.

5- **دراسة لـ بشير التيجاني** في كتاب بعنوان " التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر" سنة 2000 حيث يعالج هذا الكتاب موضوع التحضر في الجزائر من عدة جوانب خاصة من حيث العوامل والمراحل، الخصائص، والانعكاسات تم يليها فيما بعد بمناقشة حول التهيئة ووسائلها وإشكالية التحضر في الجزائر وختم الكتاب بحوصلة شاملة لجميع النتائج المتوصل إليها في مختلف الفصول مع تحليلها ومناقشتها بشكل عام، والتي تلخصت في كون ظاهرة التحضر في الجزائر ظاهرة قديمة قدم الحضارات المتعاقبة على البحر الابيض المتوسط بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، والتي يعود تاريخها إلى ما قبل الميلاد، بداية من النشاط التجاري الفينيقي، فالغزو الروماني، والاجتياح الوندالي ثم البيزنطي إلى الفتوحات الاسلامية التي بسطت نفوذها على الجزائر مرورا بالحكم العثماني إلى الاستعمار الفرنسي ، مفسرة بذلك اختلاف الاجناس البشرية التي بنت الجزائر وعاشت فيها متحررين من الحياة الريفية إلى حياة أكثر تحضرا وتمدن، تاركين آثار لمدن ظلت شاهدة على هذا التحضر.

تطرق الكاتب في هذا الكتاب على توضيح مراحل التحضر في الجزائر ما بعد الاستعمار الفرنسي، والتي لخصها في خمس مراحل اساسية بداية من الاستعمار الفرنسي وتوسيع عملية الاستيطان والتي نتج عنها تراجع الجزائريين على الأرياف وصولا إلى مرحلة تشبع المدن الجزائرية

مرورا بمرحلة كثرة الحروب والازمات الاقتصادية والعالمية وما نتج عنه من فقر مس المجتمع الجزائري، بعده مرحلة الثورة التحريرية واستقلال الجزائر وما تبعه من ارتفاع في معدلات النمو الحضري و النزوح الريفي، تلتها مرحلة ما بعد الاستقلال والتي تميزت بزيادة معدلات النزوح الريفي المدعم بعودة اللاجئين الجزائريين وملء الحضيرة السكنية التي تركت شاغرة بعد رحيل المعمرين، تلت هذه المرحلة مرحلة التخطيط الاقتصادي التي صحبته اصلاحات زراعية وسياسات تصنيع ي زادت من شدة هجرة السكان نحو المدن بحثا عن حياة أفضل، نتج عنه اتساع هوة الفوارق الجهوية. هذه المراحل جعلت عملية التحضر في الجزائر تتميز بمجموعة من الخصائص التي رسمت الصورة الحالية للشبكة الحضرية الجزائرية.

ثانيا: دراسات دولية

1- دراسة لـ غادة يوسف عبد الرزاق وهدان، في رسالة ماجستير، عن جامعة النجاح الوطنية بنابلس، فلسطين، سنة 2013، جاءت هذه الدراسة تحت عنوان " اتجاهات التوسع العمراني وأثره على الأراضي الزراعية في محافظة طوباس.

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة اتجاهات التوسع العمراني في محافظة طوباس بعد دخول السلطة الفلسطينية سنة 1994 وأثره على الأراضي الزراعية، مبينة اسباب هذا لتوسع على مناطق معينة دون أخرى، حيث خلصت هذه الدراسة إلى ظاهرة التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية تسير بوتيرة متزايدة بالرغم من وجود قوانين تحمي الأراضي الزراعية وتحد من توجه السكان إلى البناء عليها، كما بينت الدراسة اتجاهات التوسع العمراني للمحافظة وبينت أسباب التوسع على جهات معينة دون أخرى كما أوضحت العوامل الطبيعية والبشرية المتحكمة في هذا التوسع. واوصت هذه الدراسة بأنه بهدف الحفاظ على استدامة الاراضي عالية القيمة الزراعية فانه على بلديات محافظة طوباس العمل على دراسة المخططات الهيكلية المقترحة واعادة تقييمها، وذلك. والعمل على استحداث تصنيف جديد للمخططات الهيكلية بحيث تصنف الاراضي الزراعية الخصبة على أنها اراضي عالية القيمة الزراعية تستثني من تصنيفات المخططات الهيكلية.

2- دراسة لـ **محمد تيسير أحمد كتانه** في مذكرة ماجستير في الجغرافيا من كلية الآداب، الدراسات العليا، جامعة بير زيت- فلسطين، سنة 2009، جاءت هذه الدراسة تحت

عنوان " دراسة الزحف العمراني وأثره على البيئة والأراضي الزراعية في مدينتي رام الله والبيرة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد.

تناولت هذه الدراسة مناقشة ودراسة الزحف العمراني وأثره على البيئة والأراضي الزراعية في مدينتي رام الله والبيرة، باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والاستشعار عن بعد حيث شهدت المدينتين تطورا ملحوظا في إعداد السكان وتوسعا في المساحة العمرانية على حساب الأراضي الزراعية والرعوية، وساهم في ذلك عدة عوامل ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وبيئية على المدينتين، هدفت هذه الدراسة إلى تتبع مراحل التطور العمراني الذي شهدته المدينتين مبينة بذلك أسبابه واقتصاره على جهات معينة دون أخرى، وما نتج عن ذلك التوسع.

حيث خلصت هذه الدراسة إلى أن للاحتلال الإسرائيلي دورا كبيرا في منع التوسع العمراني في الجهة الشرقية لمدينة البيرة ومن الجهة الجنوبية لمدينة رام الله، وذلك بذريعة وجود المستوطنات والمراكز العسكرية، الأمر الذي انعكس سلبا على وتيرة الزحف العمراني على الجهات الأخرى من المدينتين، وذلك نتيجة لاعتبار مدينتي رام الله والبيرة مركزا للمؤسسات وهرما للسلطة الوطنية في فلسطين، وذلك بتركز كافة المرافق السيادية بالمدينتين مما ساهم في تسريع ظاهرة التوسع في هذه المجمعات مؤثرة بذلك على قطاع الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للمدينتين. وقد اتبعت الدراسة المنهج التاريخي والوصفي الإيضاحي لوصف تاريخ المدينتين والعوامل التي ساعدت على الزحف العمراني على الأراضي الزراعية والرعوية، مستعينا بذلك بعدد من الدراسات والمقابلات مع ذوي الاختصاص سواء في المؤسسات الحكومية أو الخاصة والأفراد من مالكي الأراضي والعقارات وغيرهم، كما اعتمدت الدراسة أيضا على الصور الجوية لتفسير نمط التوسع واتجاهاته في المدينتين باستخدام نظم المعلومات الجغرافية وبرامج الاستشعار عن بعد لتحليل الصور التي ساعدت على الحصول على النتائج وتحقيق أهداف البحث.

على ضوء الدراسات السابقة تم تحديد الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة والوصول إلى صياغة دقيقة لعنوان الأطروحة، كما مكنتنا من تحديدا لمناهج المناسبة للدراسة، ركزت الدراسات السابقة على دراسة اشكال التأثيرات العمرانية بصفة مجزأة فمنها من تطرق إلى التوطين الصناعي، واخرى على الاثر البيئي، وبعضها إلى تأثير التعمير على استهلاك الأراضي الزراعة في حين

تطرقت احداها الى الإطار المفاهيمي للمجالات المجاورة للمدن، في حين جمعت دراستنا بين مجموعة التأثيرات البيئية والعمرانية لديناميكية المدن وما تقتضيه هذه الديناميكية من تحولات مجالية بيئية وعمرانية على المجالات المجاورة لمدينة سكيكدة باعتبارها مدينة تجمع بين الاهمية الصناعية والزراعية للمجال.

خطة البحث

وللوصول إلى الأهداف المرجوة من البحث قمنا بتقسيم البحث إلى خمسة فصول إضافة إلى الفصل التمهيدي كما يلي:

الفصل التمهيدي: موضوع الدراسة

تطرقنا في هذا الفصل إلى تبيان الإطار التصوري والمفاهيمي للدراسة يتضمن: مقدمة عامة، الإشكالية المطروحة في البحث، الفرضيات ومؤشراتها، أهداف الدراسة، أسباب اختيار موضوع الدراسة، المنهجية المتبعة والأدوات المستخدمة، وأقسام الدراسة، كما يتناول هذا الفصل إبراز الصعوبات التي واجهتنا خلال إعداد الأطروحة، وتلخيص لمجموعة من الدراسات السابقة المحلية والأجنبية والتي لها علاقة مباشرة بموضوع الدراسة.

الفصل الأول: الديناميكية الحضرية وتنظيم المجال

تناولنا في هذا الفصل إلى تعريف الكلمات المفتاحية والمفاهيم العامة ذات الصلة بموضوع الدراسة حيث تطرقنا إلى مفهوم الديناميكية الحضرية، النمو الحضري، البيئة الحضرية وأيضا إلى توضيح الإطار المفاهيمي للمجال المجاور إضافة إلى التطرق إلى عموميات حول التخطيط الحضري ونمو المدن من الجانب المفاهيمي وكذا من الجانب النظري والتاريخي بشكل عام، (نظريات النمو والتطور وتخطيط المدن، مفاهيم عامة...).

الفصل الثاني: الديناميكية الحضرية وتنظيم المجال في الجزائر

تناولنا في هذا الفصل إلى الديناميكية الحضرية وتنظيم المجال من خلال التطرق إلى الديناميكية الحضرية وخصائصها في الجزائر، ظاهرة النمو العمراني والتخطيط الحضري، إضافة

إلى السياسات العمرانية المتبعة في الجزائر وكذا أدوات التهيئة والتعمير ومدى فعاليتها في تنظيم المجال، كما تناولنا ظاهرة التحضر في المجالات المجاورة للمدن الجزائرية.

الفصل الثالث: الإطار العام لمجال الدراسة:

تضمن هذا الفصل دراسة تحليلية لمجال الدراسة وأبرز الخصائص الجغرافية للإقليم (الموقع الجغرافي والإداري، الموضع، التضاريس، الموارد المائية، الغطاء النباتي، الخصائص المناخية...)، إضافة إلى الخصائص الديموغرافية (النمو الديموغرافي، النمو الطبيعي، الهجرة)، التركيبة السكانية، عوامل النمو السكاني، توزع السكان على المجال....)، وكذلك تطرقنا في هذا الفصل إلى إبراز خصائص المجال عن طريق تطبيق التحليل الرباعي (S.W.O.T) الذي مكننا من معرفة (نقاط القوة، نقاط الضعف، الفرص والتهديدات). كما يتضمن هذا الفصل تحليل الديناميكية الحضرية وتنظيم المجال في منطقة الدراسة، حيث نتطرق إلى خصائص التحضر والنمو العمراني لمدينة سكيكدة ومشاكله.

الفصل الرابع: مؤشرات الديناميكية الحضرية في بلدية سكيكدة

تطرق هذا الفصل إلى دراسة وتحليل مجموعة من المؤشرات التنموية والحضرية في بلدية سكيكدة للوقوف على الديناميكية التي يشهدها اقليم سكيكدة.

الفصل الخامس: تأثيرات الديناميكية الحضرية لمدينة سكيكدة علة مجالها المجاور (دراسة الميدانية)

تناولنا في هذا الفصل إلى المعطيات المختلفة التي تم جمعها (معطيات الاستبيان الميداني، المعاينة الميدانية، المقابلات...)، وترجمتها إلى خرائط وأشكال بيانية وجداول بالاستعانة بطرق وتقنيات تحليل البيانات، والخروج أخيرا بالنتائج العامة والتوصيات، وختمنا الأطروحة بخاتمة عامة.

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

مقدمة الفصل:

نظرا لأهمية الجانب النظري في كل دراسة علمية، ودورها في توضيح المفاهيم المتعلقة بالبحث كباب من أبواب توضيح موضوعه وارتباطه المفاهيمي للمساعدة على فهم وتوضيح الإطار النظري له، تطرقنا في هذا الفصل إلى مجموعة من المفاهيم التي توضح الكلمات المفتاحية للبحث إضافة إلى التطرق إلى مفهوم التخطيط الحضري، مرورا بلمحة تاريخية حول تطوره عبر العصور وكذا التطرق إلى أهم النظريات التخطيطية للمدن، وصولا إلى القيم الواجب توفرها في التخطيط الحضري، نخص بالذكر القيمة البيئية لارتباطها الوثيق بموضوع الدراسة.

أولا: تعريف الكلمات المفتاحية:

من المهم جدا في أي دراسة وضعها في الحقل المفاهيمي لها، وعليه نوضح فيما يلي مفاهيم مرتبطة بالموضوع.

1-الديناميكية الحضرية:

1-1-مفهوم01:

"هي كل نمو حضري يهم المجال الحضري بالأساس، ويساهم فيه النمو السكاني بدرجات متفاوتة على جميع المجالات، كما هو معلوم فالمدن تشهد نموا متواصل، هذا النمو يمكن ملاحظته من خلال العديد من المؤشرات الملموسة، أبرزها الزيادة السكانية واتساع الرقعة المبنية، وعليه يمكن تحديد الدينامية الحضرية باعتبارها نتاج لفعل نظري وعملي يشتغل في إطار من العلاقات التفاعلية لكل مكونات الظاهرة الحضرية (كميا، نوعيا، وإداريا) وذلك تحت تأثير قوى داخلية وأخرى خارجية" **(فوزي مشنان، 2016)**.

1-2-مفهوم 02:

" الديناميكية الحضرية سلوك مميز للأنظمة الحضرية ومنها المدينة فهي تعبر عن حقيقة ما يجري من تغيرات داخلية على المستوى الحضري الأصغر (من خلال النمو والتفاعل) للعناصر الحضرية بتأثير القوى الحضرية الخارجية والداخلية أحيانا لتولد نوعا من الحراك المكاني (نمو حضري خارج حدود المدينة أو داخلها) والذي يمكن ملاحظته على المستوى الحضري الأكبر" **(سناء ساطع عباس، كاميليا احمد عبد الستار، 2012)**.

إذن، فالديناميكية الحضرية هي مجموعة العوامل المساهمة في حركية المجال الحضري خلال تفاعلها مؤدية إلى حدوث تغييرات في هذا المجال سواء كانت داخلية أو خارجية.

2-المجال المجاور:

مصطلح المجال المجاور يتكون من كلمتي "المجال" وكلمة "المجاور" ولتوضيح مفهوم "المجال المجاور"، نتطرق أولا لمفهوم كل كلمة على حدى على النحو التالي:

2-1-مفهوم المجاور والجوار

- من الناحية اللغوية: الجار: وتعني المجاور في السكن ومنه جاوره مجاورة، وجوار السكن، أي لاصقه في السكن، و**الجَوَار** من الدار: طَوارها؛ وهو ما كان على حدِّها وبحذائه، يقال **استجار** بفلان أي سأل أن يؤمنه ويحفظه، ويقال هُوَ فِي **جِوَارِي** : فِي عَهْدِي، أي يؤمن له الدعم والحماية.**(مجمع اللغة العربية، 2004)**.

-التعريف الاصطلاحي: "وحد الجار كما ذهب الشافعية والحنابلة أربعون داراً من كل جانب، من الأمام والخلف واليمين والشمال، والدليل على ذلك حديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال) :حق الجار أربعون داراً هكذا وهكذا وهكذا (وبعضهم ضيق فقال: الجار هو الملاصق من جميع الجهات، أو المقابل له، بينهما شارع ضيق، فلا يفصل بينهما نهر متسع أو سوق كبير ونحو ذلك، وبعضهم عرفه بأنه: ما يجمعهما مسجد أو مسجدان متقاربان" **(المنجد، 2021)**.

تعددت المصطلحات المرتبطة بمصطلح المجال المجاور للمدن مما جعل من الصعب إيجاد تعريف دقيق للمصطلح وصعب معه تحديد الحيز المكاني الذي ينطبق على المصطلح فمنهم من عبر عنه بمصطلح الضواحي، الأرباض، المحيط بالمدن، أطراف المدن، النطاق شبه الحضري، وفما يلي بعض التعريفات ذات الصلة بالمفهوم.

2-2-الأطراف:

عرفها علي **حسين البار، (2017)**. على أنها المنطقة الخارجة عن المنطقة المركزية.

2-3-ضواحي المدن:

حسب **زاوي فاتح، (2015)**. ضواحي المدن تقع في الحدود القريبة من المدينة وأطراف المدينة وهذه المناطق هي مناطق مرغوب فيها بالدرجة الأولى حيث تجذب انتباه السكان، لأنها تمثل مناطق التوسع على المدى القريب، المتوسط، والبعيد.

2-4-المجال المحيط بالمدن:

حسب **سليم زاوية، (2016-2017)**. فان منهجية تعريف المجال المحيط بالمدن وشخصيته الخاصة ترتكز على عناصر أساسية تتمثل في الجوار، التبعية للمدينة الأم، الاستقلال الإداري. غير أن تعريفه يصادف عبارات عديدة تصفه بالحيز الممدن، المحيط بالحاضرة أو المدن، أو الأطراف

الخارجية لمجموعة حضرية، أو المحيط المباشر للمدينة. كل هذه الإشارات تجمع على إثبات عنصر الجوار لهذه المجالات التي وضعت في حالة احتياطية للمدينة نحقق فيها حاجياتها المتعددة، فتصدر أو تطرد إليه كل من لم تعد قادرة على احتوائه داخل نسيجها. أي أن عنصر الجوار جعل المجالات المحطة بالمدينة تحت تأثير تبعة قوة للمدينة مع تمتع هذا الحيز المجاور بالاستقلال الإداري عن المدينة التي يرتبط بها.

2-5-الحافة الريفية الحضرية

"تحدد الحافة الريفية الحضرية في مجال استخدام الأرض بمنطقة الاختلاف الكبير وأطلق عليها أيضا المنطقة الخالية من السكان، وتتعدد استخدامات الأرض في نطاق الحافة الحضرية بشكل ملحوظ و هي تتراوح بين الزراعة التقليدية والقرى البسيطة إلي القرى المتطورة و الزراعة الحديثة، وتكون السمة الغالبة فيها الاستخدام غير المخطط لذلك يكون في مظهرة النهائي خليطا من الوظائف المتعددة في أطراف المدينة" **(نصر، 2013)**.

2-6-التعريف الإجرائي للمجال المجاور للمدينة:

المجال المجاور للمدن هو الحيز أو المجال الجغرافي المحيط بالمدن مباشرة بصفة تضمن التلاصق دون وجود حاجز يفصل بينهما (جبل، نهر، ...)، وكذا دون فاصل خدماتي حيث يتعلق هذا المجال مباشرة بالمدينة الأم خدماتيا ووظيفيا(يستمد حاجياته ويستفيد من خدمات المدينة) حيث لا يمكن لهذا المجال الاستمرار دون وجود هذه العلاقة المباشرة مع المدينة الأم أي أن هذا المجال لا يتحقق فيه صفة الاستقلالية، يعتبر هذا المجال الحضن لتوسع المدينة و غالبا ما يتحول هذا المجال مع مرور الوقت من ظهير زراعي إلى ضواحي عمرانية إلى أن يصبح جزء لا يتجزأ من المدينة الأم لدرجة يصعب فيها تحديد حدوده و ويتعلق امتداد هذا المجال بحجم المدينة الأم فكلما كانت المدينة الأم كبيرة كلما اتسع المجال المجاور لها.

3-البيئة الحضرية:

3-1-مفهوم البيئة:

تعددت التعاريف التي تعنى بتحديد مفهوم لبيئة غير انه من الصعب إيجاد تعريف شامل وموحد لمصطلح البيئة، احد هذه التعاريف تعريف المؤتمر الأم المتحدة للبيئة البشرية المنعقد في ستوكهولم

1972 والذي عرف البيئة " بأنها رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجيات الإنسان وتطلعاته" **(البديع، 2003)**.

3-2-تعريف البيئة الحضرية:

يمكن وصف البيئة بأنها تمثل مجموعة من النظم المتنوعة داخل المدينة والتي تعمل جنبا إلى جنب مع بعضها، وباعتبار المدينة تمثل بيئة لها خصوصيتها فهي بالتالي تكون مؤلفة من عدد من الأنظمة البيئية الحضرية، والتي تعمل كدالة لأسلوب معيشة سكانها وأفكارهم وتقاليدهم وأعرافهم الرمزية. **(هاشم عبود الموسوي، حيدر صلاح يعقوب، 2006)**.

ثانيا: التخطيط، التخطيط الحضري، ونمو المدن:Urban Cities growth planning Andplanning

1-مفهوم التخطيط:

تعددت تعريفات التخطيط واختلفت من باحث لآخر، ومن تخصص لآخر، نذكر كأمثلة عن هذه التعاريف:

1-1-تعريف شارلز بتلهايم (Bettleheim Sharles):

والذي عرف التخطيط على انه عملية تنظيمية تمكن من تنظيم جميع المجالات التنموية (الاقتصادية والاجتماعية) و التي تستلزم ترابطا وتنسيقا بين مختلف قطاعات الاقتصاد القومي ، مما يتطلب دراسة شمولية وعامة للتأكد من أن المجتمع سوف ينمو بشكل منتظم وبأقصى سرعة ممكنة وذلك من خلال حصر الموارد الموجودة والمتاحة والتعرف على الظروف و الأحوال الاجتماعية والاقتصادية السائدة بما يمكن من السيطرة عليها لضمان تحقيق الأهداف المنشودة و النتائج المستهدفة من الخطة، **(S.Beteleheim, 1961)** .

1-2-أما محمد زواكه فيعرف التخطيط

على "أنه أسلوب أو منهج يهدف إلى حصر ودراسة كافة الإمكانيات والموارد المتوفرة في الإقليم أو الدولة أو أي موقع آخر على كافة المستويات ابتداء من الشركة وحتى المدينة أو المؤسسات أو القرية أو الإقليم أو الدولة، وتحديد كيفية استغلال هذه الموارد والإمكانيات لتحقيق الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية معينة" **(الزوكه، 2000)**.

1-3-كما يعرف التخطيط بأنه

" عبارة عن نشاط متعدد الأبعاد Multi –Dimensionnel، إلا أنه في الوقت نفسه نشاط مدمج ومتكامل Intégrative يضم تخصصات اجتماعية و اقتصادية و معمارية و نفسية وبيئية، و تحاول أن تعالج مشاكل المدن من مناظير متعددة لتسيير حياة الناس ز المجتمع **(المنيس، 2015)**.

1-4-مفهوم التخطيط الإقليمي:

التخطيط الإقليمي هو أحد فروع التخطيط الرئيسية: يستهدف تنمية الجهات أو الأقاليم الإدارية، حيث تقسم معظم الدول مجالها الجغرافي إلى عدة أقاليم، حسب الخصوصيات لمنطقة جغرافية ما، تسمى الإقليم "ويقصد بالإقليم قطعة مميزة من الأرض، ولا يعني شيئا آخر خلاف ذلك إلا إذا أضفت إليها صفة أخرى تعطي لها مفهوم آخر. فقد يكون الإقليم مناخيا بمعنى أنه قطعة من الأرض تتشابه أجزاؤها في مظاهرها المناخية العادية ، وفي نفس الوقت يختلف عن غيرها من المناطق في هذه المظاهر المناخية، وقد يكون إقليما نباتيا أو تضاريسيا تتشابه أجزاءه في الغطاء النباتي أو في مظاهر السطح، ولاشك أن هذه الصفات مجتمعة تنعكس على سكان الإقليم وطبيعتهم ونشاطهم الاقتصادي **(الصقار، 1994)**.

1-5-مفهوم التخطيط الحضري:Urban Planning definition

اجمع العلماء والباحثين على صعوبة إيجاد تعريف شامل متفق عليه لمفهوم التخطيط الحضري بداية من الاتفاق على المصطلح بحد ذاته وصولا إلى المفهوم حيث يجد بعض الباحثين وجود اختلاف بين مصطلح التخطيط الحضري والتخطيط العمراني في حين ينفي آخرون وجود هذا الفرق. سنعتمد في هذا البحث على رأي الفئة الثانية أي عدم وجود اختلاف بين المصطلحين.

- **التخطيط الحضري** هو: "تطبيق رؤية معينة من أجل أهداف محددة ترتبط بنمو المناطق الحضرية وتنميتها، أي وضع استراتيجية محددة لتنمية البيئات الحضرية وتوجيهها وضبط نموها وتوسعها، بهدف الوصول إلى أفضل توزيع للنشاطات والخدمات، تتحقق معه أقصى الفوائد للسكان" **(أبو عياش عبد الإله، 1979)**.

- **قاموس التعمير والتهيئة عرفه على انه** " مجموعة من الدراسات أو النهج وحتى الإجراءات التشريعية أو مالية التي تسمح للسلطات العمومية بمعرفة تطور المجال الحضري وتحديد فرضيات التخطيط فيما يتعلق بحجم وطبيعة ومحور التطورات الحضرية، لتحديد مجالات التدخل والمساحات المطلوب حمايتها ثم التدخل في تنفيذ خيارات التطوير. أدوات التهيئة والتعمير في هذا السياق تمثل جزء من عملية التخطيط الحضري **(صبري فارس الهيتي، 2009)**.

-كما يعرف أيضا بأنه: « استراتيجية أو مجموعة من الاستراتيجيات التي تتبعها مراكز اتخاذ القرارات لتنمية وتوجيه وضبط نمو وتوسع البيئات الحضرية بحيث يتاح للأنشطة والخدمات الحضرية أفضل توزيع جغرافي للسكان وأكبر الفوائد من هذه الأنشطة الحضرية وتتضمن هذه الاستراتيجية عادة تصورا لما يمكن أن يحدث وتبنى مثل هذه التصورات على تنبؤات قائمة على معايير علمية واضحة تمثل النماذج والهياكل الحضرية» **(الحوات، 1990)**.

1-6-التخطيط البيئي:

1-6-1- مفهوم التخطيط البيئي:

ليس من السهل وضع مفهوم دقيق يعبر عن التخطيط البيئي، دون تحديد مفهوم البيئة، لأنه يجب تحديد العنصر البيئي أو العناصر البيئية المعنية بالتخطيط، للتمكن بعد ذلك من تحديد طبيعة التخطيط المرتبط بها، **(وناس، 2007)**.

"يعرف التخطيط البيئي على أنه منهج يقوم ويعد لخطط التنمية من منظور بيئي، أو بمعنى آخر هو التخطيط الذي يحكمه بالدرجة الأولى البعد البيئي والآثار البيئية المتوقعة لخطط التنمية على المدى المنظور وغير المنظور.

كما يمكن تعريفه أيضا بأنه التخطيط الذي يهتم بالقدرات أو الحمولة البيئية بحيث لا تتعدى مشروعات التنمية وطموحاتها الحد البيئي الحرج، وهو الحد الذي يجب التوقف عنده حتى لا تحدث نتائج عكسية قد تعصف بكل ثمار مشروع تخطط التنمية"، **(حسونة، 2013)**.

1-6-2- مفهوم المخطط البيئي:

"لقد أدى تعدد المصطلحات التي تعبر عن التخطيط البيئي إلى عدم فعالية تطبيق المعيار الشكلي للتعرف على المخططات البيئية وعليه يستحسن تطبيق المعيار الموضوعي القائم على أساس فحص محتوى المخطط وطريقة اعتماده للتمكن من تصنيفه بأنه مخطط بيئي قطاعي، أو مخطط بيئي شمولي، أو أنه ليس مخططا بيئيا" **(وناس، 2007)**.

يمكن تعريف المخطط البيئي على انه كل مخطط يتناول عنصرا واحدا من عناصر البيئة أو جميعها. **(وناس، 2007)**.

1-7-مفهوم التحضر:

يشير لمبرد(Lampard) إلى وجود ثلاثة مفاهيم متداولة للتحضر هي (المفهوم السلوكي والمفهوم البنائي (الوظيفي) (والمفهوم الديموغرافي. حيث يهتم المفهوم السلوكي بتجربة الأفراد أنماطًا سلوكية معينة، بينما يشير المفهوم البنائي (الوظيفي) إلى نشاطات السكان خاصة في ظل التغيرات التي شهدها البناء الاقتصادي من صيد إلى زراعة ثم إلى صناعة وتجارة ونقل...الخ، أما المفهوم الديموغرافي فيعنى بتركز السكان، معتبرا أن عملية التحضر تعني زيادة في عدد المراكز الحضرية). و كذلك زيادة في حجم سكان تلك المراكز)،(**الشمري، 2006**).

2-مستويات التخطيط الحضري:

2-1-المستوى الزمني للتخطيط:

2-1-1-تخطيط قصير المدى:

يرتبط هذا النوع من التخطيط بمدة زمنية قصيرة عادة لا تتجاوز الثلاث سنوات ويحتاج إلى إمكانيات بسيطة للتنفيذ وعادة يغطي المستويات المحلية، وتلجأ الدولة إلى التخطيط القصير المدى لنوعين من الاعتبارات "يتمثل النوع الأول في وجود ظروف داخلية أو خارجية لا تسمح للدولة أن ترى بوضوح إلا على مدى فترة زمنية قصيرة، فوضع خطة طويلة الأجل أو حتى متوسطة الأجل في ظروف تتميز بدرجة كبيرة من عدم الاستقرار وعدم الوضوح إنما مجرد حبر على ورق، أما النوع الثاني من الاعتبارات فيتمثل ي الحاجة إلى تجزئة الخطة المتوسطة الأجل إلى خطط سنوية حتى يصبح تنفيذها سهلا وممكنا وتسمى عادة بالخطة التنفيذية" (**عبد الله بن علي المرواني، 2005**).

2-1-2-تخطيط متوسط المدى:

" تتراوح الخطة المتوسطة الأجل بين ثلاث وسبع سنوات وتأخذ بعض الدول بالخطط الرباعية أو الخماسية، أو الستية ...الخ، إلا أنه يمكن القول بأن هناك قاعدة عامة تعمل على مراعاتها وهو أن البعد الزمني للخطة يجب أن لا يكون طويلا بحيث يصعب معه التنبؤ أو التقديرات الخاصة بمختلف القطاعات في الاقتصاد القومي بدرجة كافية من الجدية، وفي نفس الوقت يجب أن لا يكون في القصر بحيث لا يستطيع تغطية الفترة الكافية لإنشاء المشروعات الأساسية في الخطة" (**عبد الله بن علي المرواني، 2005**).

2-1-3-تخطيط بعيد المدى:

تستغرق الخطط طويلة المدى مدة تتراوح عادة مابين"10-20 سنة وغالبا ما تكون من طبيعة التنبؤ العام بالاتجاهات الرئيسية لتطور الاقتصاد القومي في المدى البعيد، وفي هذه الخطط تقل درجة التفصيل، وهي تستخدم كمرشد ودليل عمل للمخطط عند إعداد الخطط المتوسطة الأجل، ومثل هذه الخطط قد تغطي الاقتصاد القومي في مجموعة، أو تقتصر على قطاعات أو أقاليم محددة فقط" **(ماجد حسني صبيح، مسلم فايو ابو حلو، 2014)**.

2-2-المستوى المكاني للتخطيط:

يصنف التخطيط إلى عدة مستويات حسب المساحة الرقعة الجغرافية التي يغطيها، وعلى هذا الأساس ميز خبراء التخطيط ثلاث مستويات للتخطيط كالتالي:

2-2-1-التخطيط على المستوى الوطني:

يحدد هذا المستوى خطة التنمية الحضرية التي تغطي القطر الوطني ككل " ويعتبر التخطيط على هذا المستوى بمثابة خطط استشرافية طويلة المدى، يحدد الرؤية المستقبلية لعملية التنمية والسياسات العامة الموجهة لها، حتى صار يطلق عليها (Policy planning) ويحدد ذلك المستوى أهداف عملية التنمية الحضرية في ضوء أهداف الخطة الوطنية للتنمية الشاملة (National Comprehensive Development plan) وذلك في ضوء المشكلات الحضرية ذات الطابع الوطني كالتكدس السكاني في مناطق حضرية معينة والهجرة السكانية من بعض الأقاليم ، كما يهتم ذلك المستوى من التخطيط بتحقيق قدر من التوازن التنموي بين الأقاليم المختلفة كما يهتم بدراسة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم وكيفية تنمية هذه العلاقات والارتباط" **(ابو قرين، المدخل إلى التخطيط الحضري، 2020)**.

2-2-2-التخطيط على المستوى الإقليمي:

يغطي التخطيط الاقليمي مستوى جغرافي أصغر من الوطني واقل شمولية منه، " في هذا المستوى ينتقل التخطيط من مرحلة السياسات والتوجيهات العامة التي يتم تحديدها على المستوى الوطني إلى مرحلة صياغة الخطط الاستراتيجية على مستوى كل إقليم من أقاليم الدولة. ويحاول هذا المستوى من التخطيط تنفيذ التوصيات والتوجيهات الواردة إليه من المستوى الوطني. من خلال إيجاد الاستغلال الأمثل لموارد الإقليم. وتحديد اتجاهات النمو الحضري المقترحة فيه وأنسب المواقع لإقامة

التجمعات الحضرية الجديدة، كما يصدر بدورة توصيات إلى المحليات بما يجب تنفيذه خلال الفترة الزمنية المحددة للخطة. وتقوم هيئات ومكاتب التخطيط الإقليمي وأجهزة التعمير بعمليات التخطيط الحضري على المستوى الإقليمي" **(ابو قرين، المدخل إلى التخطيط الحضري، 2020)**.

"يشكل التخطيط الإقليمي حلقة وصل بين هيئات التخطيط المحلية والإقليمية و المركزية، فوقوع التخطيط الإقليمي بين التخطيط المحلي في الأسفل والتخطيط التنموي الوطني في الأعلى جعله بمثابة قناة اتصال من أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل وبالتالي فان احد أهم وظائف التخطيط الإقليمي هو تحقيق التنسيق الراسي بين هيئات التخطيط والنشاطات والبرامج والمشاريع التنموية على المستوى الإقليمي ومثيلاتها على المستوى الوطني " **(طه عبد القادر حمد عبد الهادي، 2005)**.

2-2-3-التخطيط على المستوى المحلي:

يعتبر المستوى المحلي أدنى مستويات التخطيط ويختص بالوحدة الحضرية الصغيرة سواء كانت قرية أو مدينة كوحدة مستقلة وكجزء من الإقليم الذي تنتمي إليه. في هذا المستوى يكون التخطيط أكثر تفصيلا منه على المستوى الإقليمي ففي التخطيط المحلي يتم تحديد مساحات توزيع استعمالات الأراضي السكنية والصناعية والاشتراطات البنائية لكل استخدام وكذا حساب مدى كفاءة وكفاية الخدمات التعليمية الصحية والاجتماعية كما يتم فيه تخطيط الطرق المحلية داخل المدن و مناطق التوسع العمراني، وكذلك تغطية الاحتياجات البنية الأساسية كالمياه، الصرف الصحي، الغاز، الكهرباء، الهاتف...الخ **(ابو قرين، المدخل إلى التخطيط الحضري، 2020)**.

يصنف التخطيط في الجزائر حسب المستويات المكانية إلى ثلاث مستويات يخص كل مستوى بأذاة تخطيطة، المستوى الوطني (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT)، المستوى الاقليمي (المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم SRAT)، المستوى المحلي (المخطط التهيئة الولائي PAW).

مخطط رقم 1: مستويات التخطيط في الجزائر

المصدر: ليلى بولقصع، 2020.

3-تطور تخطيط المدن:

تعددت نماذج التخطيط وتباينت من عصر إلى أخر ومن حضارة إلى أخرى حسب اختلاف خصوصية الأقاليم التي استقرت فيها هذه الحضارات وكذا اختلاف معتقداتهم وأولوياتهم التخطيطية إضافة إلى رؤيتهم عن التخطيط الحضري وإنشاء المدن حيث استند التخطيط إلى اعتبارات دينية واستراتيجية وأخرى دفاعية، كما أن التخطيط ارتبط ارتباطا وثيقا مع احتياجات الشعوب وتزايد متطلباتهم وكذا تطور مستوى وطريقة عيشهم.

3-1-التخطيط الحضري عند الفراعنة:

يعتقد أن الحضارة في وادي النيل تعود نشأة التجمعات الحضرية منذ عام 3100 قبل الميلاد في مدن ملكية مثل ممفيس وطيبة **(ابو قرين، 2020)**، كما تعتبر الحضارة الفرعونية من أقدم الحضارات الإنسانية التي عرفت أول أشكال الاستقرار الحضري، أين حصل الانتقال على ضفاف النيل وعرفت هذه الحضارة أول أنواع التخطيط الحضري فعلى سبيل المثال تعد المدينة كاهون Khun، من أقدم المدن المصرية التي عرفت التخطيط ، فقد صممت من أجل غرض معين هو إيواء عمال بناء اللاهون في مصر عام ثلاثة ألاف قبل الميلاد ...). **(والي، 1983)**، " وقد ارتبطت المدن المصرية الباكرة بالدين الذي يمكن اعتباره عنصر التمييز الرئيسي بين المدينة والقرية في مصر القديمة، فقد كان المعبد يمثل مركز الحياة والعمران في المدينة المصرية، ومن حوله كانت المدينة تنمو وتمتد مساحتها وتدور

صور الحياة فيها" **(اسماعيل، 1988)**، وبذلك يعتبر المصريين أول من قام ببناء المدن بجوار المعابد والأهرامات **(أبوعيانة، 2006)**. وشكل ذلك أحد الاختلافات الجوهرية في تخطيط المدن المصرية ففي حين يتوسط المدينة المصرية المعبد الرئيسي وقصر الفرعون فان المدن المعاصرة لها كانت تتوسطها القلعة. أما الاختلاف الثاني فإن معظم المدن المصرية تخلت عن التسوير أي أنها كانت غير محصنة، نظرا لأن البيئة الطبيعية لمصر تكلفت بالحماية حيث مثلت التلال والصحراء السور الحقيقي حول مصر كلها، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن العقيدة المصرية القائمة على أن الملك هو الإله، وهو الحامي المنقذ جعل فكرة السور غير واردة، كما كان الحال في مدينة تل العمارنة والتي غاب فيها السور واستبدل بالأحجار الحدودية. **(محمد مدحت جابر، 1985)**.

3-2-التخطيط الحضري في العصر الإغريقي والروماني:

تعبر المدن اليونانية والرومانية شاهدا على مرحلة جديدة ومتطورة من تخطيط المدن، فبعد أن عرفت مناطق بلاد الرافدين وما بين النهرين وبلاد الهند والسند والصين جاء الدور على بلاد الإغريق والرومان لتحمل مشعل الحضارة فأصبحت جزر بحر ايجة والفرات واليونان مراكز إشعاع حضري، كان نواته عبارة عن دويلات صغيرة ثم تطورت لتصبح إمبراطوريات بعد أن توسعت على ظهيرها المباشر ثم انتقلت إلى مجالات مكانية أوسع إلى إن وصلت إلى الوسع خارج القارة الأوروبية **(اسماعيل، 1988)** .

3-2-1-المدن اليونانية:

تميزت الحضارة اليونانية بتطورها السياسي والذي تمخض عنه ظهور ممالك المدن اليونانية، والتي تمثلت في أربع ممالك مدينيه كبرى تقاسمت السيادة على بلاد اليونان أهمها مدينتي اسبرطه وأثينا، **(علي عكاشة وآخرون، 1991)**. بداية ظهرت هذه المدن بمظهر عمراني بسيط إلا أن تطور الفن المعماري والاهتمام بالمعابد من حيث الموقع والزخرفة ومواد البناء وتطور العلوم وظهور مختصين في الهندسة المعمارية كان له الفضل والأثر الأكبر في وضع أسس تخطيط المدن الإغريقية، حيث تضمنت مخططات المدن اليونانية طرق واسعة ومستقيمة وتوسطت هذه المدن ساحات رئيسة وكان تخطيط الشوارع متعامدا مشكلا أشكال متنوعة تكونا أحيانا مربعة مشابهة لرقعة الشطرنج لذلك سميت **(Boord Cheker)** أو مستطيلة يطلق عليها اسم **(Gridiron)**، وكانت هذه الأشكال تحوي بنايات الاستعمال السكني، وتنتهي الشوارع العريضة إلى الساحة أو الميدان الرئيسي والذي كان يطلق عليه

اسم أجورا **(Agora)** مركز النشاط التجاري وتجمع السكان وإقامة الحفلات وكذا الاستعمال السياسي **(الدليمي، 2002)**.

"ولعل أبرز الأسماء التي ارتبط (ارتبطت) بفن التخطيط في العصر القديم هو **هيبوداموس(Hypodamus)** وهو مهندس معماري يوناني، كان أول من أدخل نظام الشوارع الواسعة، المستقيمة كذلك كان أول من اهتم بمبدأ الحجم المناسب في عملية البناء، واجتهد في تحديد الإجراءات الخاصة بتوحيد المناطق المجزأة على هيئة متناسقة وتمر حول السوق**"**.

تعد مدينة أثينا أكثر المدن الأوروبية القديمة أثرا من الناحية الحضارية، حيث تقع في سهل أتيكا**(Attica)** الأوسط، محاطة بالمرتفعات من كل الجوانب ما عدى الجنوب الذي يتصل بالبحر على بعد حوالي 10 كلم، وتميز المدينة أثينا بأنها كانت مقسمة إلى ثلاثة أقسام أولها الأكروبوليس و أحيانا يسمى بوليس **(polis)** وهي القلعة أو المدينة الأصلية وثانيها المدينة العليا، وثالثها الميناء **(pieraeeus)** وكان يحيط بالميناء التحصينات ويربطها بالمدينة العليا أسوار طويلة، **(اسماعيل، 1988)**.

3-2-2-المدن الرومانية:

تميزت الحضارة الرومانية كونها حضارة عسكرية بامتياز حيث لعبت الحروب وفنونها دور المقوم الاقتصادي لها، وعليه كان من الطبيعي أن تهتم بعناصر الدفاع والحماية، فقامت بتعزيز البناء والهندسة العسكرية يتجلى ذلك في بناء الحصون والقلاع الضخمة، كما عمدت إلى تطوير مجال إنشاء الطرقات والجسور حيث عرفت تطورا ملحوظا في هذا المجال، بغرض تسهيل حركة الجيوش الرومانية خلال الحروب والغارات على المجتمعات الأخرى، وكنتيجة لذلك كان البعد الوظيفي في استخدام الأرض الحضرية أبرز ما اتسم به التخطيط الروماني للمدن، حيث كان لتحصين المدن الرومانية الأولوية قبل التفكير في الجوانب الاقتصادية الاجتماعية، فحتى المسارح والمراكز الثقافية كانت تستخدم كساحات للمواجهات والصراعات الحربية أو الاستعراض العسكري **(رشوان، 2005)**.

"كانت المدن الرومانية تأخذ غالبا شكل مستطيل أو مربع، وغالبا ما كان يقطع المدينة طريقان رئيسيان يتعامدان على الجهات الأصلية وتتقاطع معهما الشوارع الفرعية، وهي نفس فكرة التخطيط الشبكي، وفي الميدان الرئيسي يوجد الفوروم (Forum)، وهو الميدان الذي يمثل قلب (المدينة) الرومانية، وفيه يوجد المعبد والأسواق ومراكز الحكم والإدارة**"** **(اسماعيل، 1988)**.

3-3-التخطيط الحضري في العصور الوسطى:

شهد النمو العمراني في العصور الوسطى نموا بطيئا، وتميز المدن بضيق الطرقات التي تتخلل النسيج الحضري وتربط أجزاء المدينة ببعضها، كما تميزت هذه الطرق بتدرجها وعدم انتظامها مع ارتباطها بالساحات، كما كانت البنايات محاذية للطرقات المفتوحة على المجال العمومي، كما احتفظت المدن خلال هذه الفترة بالسور لغرض الدفاع والحماية **(لطرش، 2012)**.

" ارتبط الفن المعماري في هذه المرحلة في أوروبا بحالة من الركود الاقتصادي الذي عرفته أوروبا خلال القرون الوسطى، وحتى إن كشفت الآثار العمرانية على عظمة إنجازات الفن المعماري الأوروبي في مجال الكنائس و الأديرة المسيحية إلا أن النظام الاقتصادي الذي ساد أوروبا في تلك المرحلة عرف بالنظام الإقطاعي القائم على النشاط الزراعي لذا لم تنمو المدن بشكل كبير، حيث ظلت مدن ذات أحجام سكانية بسيطة، فلم تعد المدينة هي المركز، بل كانت الضيعة أو الحصن والقلعة مركز السيطرة والضبط" **(بن مهني، 2020)**.

في المقابل فان "حياة المدن ازدهرت في بلاد العرب والمسلمين بفضل ما جددوه و أحيوه من مدن الرومان السابقة و ما أنشأوه من مدن جديدة أضيفت إلى المدن السابقة و اختاروا لها مواقع مميزة وضخموا أحجامها بشكل لم تشهده الأعصر (العصور) السابقة واللاحقة حتى الفترة الحديثة حتى ليمكن القول أن المدينة العربية بلغت ذروة مجدها وأصالتها وعظمتها في ظل الدولة الإسلامية" **(وهيبة، 1980)**.

ظهرت الصورة العامة للمدينة الإسلامية على شكل " كتلة متلاحمة الأجزاء تلزم مبانيها بارتفاع يكاد يكون ثابتا في ما عدا المساجد التي ترتفع مآذنها في السماء، وتعبر مساحات الظلال الكبيرة التي تغطي المدينة عن الهيكل المعماري بأبنيتها المتداخلة وأفنيتها المتعددة التي تستقطب حياة السكان إلى الداخل، وكثيرا ما تظهر الأسواق المغطاة وهي تمتد في خطوط انسيابية معبرة عن محاور الحركة في الأحياء المختلفة" **(عبد الباقي ابراهيم، 1982)**.

يمثل الجامع المسجد المركز والنواة التي يتكون حولها العمران، وهو ما يتماشى مع الأفكار الاسلامية في اعتماد الدين كمحور اساسي في الحياة. فالمسجد لا يشكل داراً للعبادة وحسب ولكن مركزا سياسياً، اجتماعياً وحضارياً فهو المؤسسة الدينية والثقافية التي تستوعب الفعاليات الدينية والتعليمية والثقافية، وهو المكان الذي تحتكم فيه الفئات المختلفة من المجتمع الحضري مع بعضها، (الكناني، 2006).

3-4-التخطيط الحضري في عصر النهضة:

شهد هذا العصر تطورا في الفن المعماري، و أصبح على إثره ينظر إلى المدينة على أنها منتوج فني، فنتج عن هذا الفكر تغير واضح في مورفولوجية المدن وتصميمها الذي أصبح يخضع إلى معايير فكرية وإيديولوجية، وظهر تصور إيديولوجي مثالي للمدينة المستقبلية **(لطرش، 2012)**. فخلف هذا العصر بصمات هائلة على الهندسة المعمارية وتخطيط المدن الأوروبية، التي عرفت انتعاشا اقتصاديا في هذه الفترة، حيث عمد المشتغلون في التخطيط الحضري والبناء إلى هدم الأسوار والحظائر والحوانيت الخشبية والمنازل ، وتم استبدالها بقصور النبلاء والمباني العامة الحكومية، فظهر ت الشوارع مستقيمة و واجهات المباني متناسقة وأصبح التخطيط العمراني أكثر تنظيما **(رشوان، 2005)**.

3-5-التخطيط الحضري في العصر الحديث:

ارتبطت نشأة المدن وتطورها خلال هذه المرحلة ارتباطا وثيقا بعاملين أساسيين : أولهما التطور الزراعي الذي كان له آثار بعيدة في زيادة عدد السكان وكذا تضخم حجم المدن، حيث أن تطوير قطاع الزراعة وأساليب زيادة الإنتاج عن طريق استخدام الأسمدة وإتباع الدورات الزراعية واستخدام الآلات الحديثة أدى تحسن الإنتاج وتنوعه وانخفض بذلك اعتماد القطاع الفلاحي على أعداد كبيرة من الأيدي العاملة التي توجهت في المقابل إلى القيام بأعمال غير الإنتاج الفلاحي فكان التوجه إلى المدن التي أصبحت بفضل تطور أساليب النقل تحصل على حاجياتها من الغذاء والمواد الخام من أماكن بعيدة بسرعة ودون تلف حتى أصبحت هذه المدن في أمان مما ساعدها على التوسع والتضخم بكل أريحية خاصة في ظل التطور الصناعي **(وهيبة، 1980)**.

أما العامل الثاني لنشأة المدن وتطورها خلال العصر الحديث فتعلق بالثورة الصناعية والتحول الجذري في الأساس الوظيفي للمدن، حيث أن ظهور التصنيع في المدن والمراكز الحضرية نتج عنه نزوح ريفي كبير نحو هذه المدن، مما أدى إلى تضاعف أعداد سكان هذه المدن ثلاث وأربع مرات مما أدى إلى نمو عمراني خاصة في مدن المجتمعات الغربية وفي بقية مدن العالم بطريقة غير مباشرة، حيث أصبحت دول العالم تتبادل السلع والبضائع بطريقة لم يعدها العالم من قبل، فحدث نمو عمراني في هذه الدول والمجتمعات لم تعرف له مثيلا في التاريخ ، هذا النمو كشف بوضوح عن خصائص عمرانية مختلفة إلى حد كبير عن خصائص مدن العصور الوسطى **(السيد، 2001)**.

تميز مدن هذه الفترة بداية بتوسعها دون ضوابط تخطيطية، حيث ظهرت مستوطنات جديدة وامتدت على طول شبكات الطرق، كما أن ظهور القطارات كأبرز وسائل النقل الحديث ووصول السكك الحديدية إلى داخل المدن، بعث الفوضى في استعمالات الأرض، فانتشرت المصانع في هذه المدن وتجمعت المباني حول هذه المصانع مكونة أحياء سكنية ترتفع فيها الكثافة العامة وتنعدم فيها الشروط الصحية من سوء التزود بالمياه، وصعوبة نقل النفايات، وكذا انتشار الملوثات الصناعية بكل أنواعها، فتأثرت الصحة العامة وأدت إلى حدوث خسائر مادية وبشرية. كذلك تميزت مدن هذه الفترة بظهور التوسع العمودي نتيجة تطوير أساليب وتكنولوجيات البناء والتي ساعدت بدورها على ظهور المدن الضخمة والمزدحمة **(كمونة، 2006)**.

"مع بداية القرن العشرين، ظهرت ما يسمى بالمدن الميتروبوليتانية، وهي مدن ضخمة يتراوح عدد سكانها بين الخمسة ملايين والخمسة عشر مليون، وقد ظهرت هذه المدن في الدول المتقدمة والدول النامية بآسيا وإفريقيا، فقد أدى الاتصال بين الدول المتقدمة وغير المتقدمة إلى ظهور مستويات عالية من الاستهلاك انعكس على مدن البلدان النامية، فهناك مدن مثل البرازيل ونيروبي ونيودلهي وأنقرة وكولومبو، لم تمر بثورة صناعية كما هو الحال في مدن غرب أوروبا، ومع ذلك فأنماطها الإيكولوجية وأساسها التكنولوجي ونشاطها الاقتصادي يعكس مظاهر القرن العشرين" **(رشوان، 2005)**.

"تعتبر هذه المرحلة مرحلة الظهور الحقيقي للعمران على يد المهندس سيردا الذي كلف بإعداد مخطط لتوسع مدينة برشلونة، اعتبر أن تعمير المدن هو مجال دراسي مستقل ومبني على أسس علمية كبقية العلوم وقام بتطوير الجانب النظري للعمران وظهر المفهوم الحالي للعمران، بالإضافة إلى الأعمال التي قام بها هوسمان بتجديد طرق مدينة باريس، وقد أصبح الاهتمام بعنصريين أساسيين هما الشبكات ونسق الحركة وقطاع الإسكان والاهتمام بالنسيج العمراني وتصحيح مخلفات الثورة الصناعية في حق المدينة " **(لطرش، 2012)**.

4-نظريات تخطيط المدن:

إن التغيرات الجذرية والتطورات الكبيرة التي طرأت على المدن خاصة مع ظهور الثورة الصناعية وكذا مخلفات الحربين العالمتين الأولى والثانية وما كان لها من تأثيرات مباشرة على الحياة الحضرية في المدن ومستويات المعيشة للأفراد جعل من الضروري إعادة النظر في طرق البناء والتعمير ، وعليه ظهرت مجموعة من لنظريات و الأفكار التخطيطية الهادفة إلى توجيه وتنظيم النمو العمراني والحية

الحضرية في المدن، واختلفت مبادئ وأسس هذه النظريات حسب اختلاف الخصوصيات المكانية والزمنية المفروضة على ل مدينة وبالتالي انعكاساتها على أفكار ونظريات التي وضعها المخططون، وفيما يلي نبذة عن أهم النظريات و الأفكار التخطيطية التي ظهرت على يد مجموعة من المخططين والتي كان لها الأثر البارز في تطور التخطيط الحضري ووصوله إلى ما هو عليه حاليا.

4-1-نظرية الدوائر المتراكزة: concentric-zone model Burgess's -1925-

على أساس هذا الميل للعمليات البيئية لفرز الأسر المتشابهة، اشتق بورغس (1925) نموذج المنطقة العامة متحدة المركز الخاص به للتمايز السكني.

حيث أكد برجس أن المدينة تميل إلى النمو للخارج بطريقة حلقيّة من المنطقة الأولى إلى المنطقة الخامسة. استنادًا إلى دراسة مدينة واحدة (شيكاغو) في وقت ما (العشرينات من القرن الماضي)، فإنه يقدم وصفًا للتنمية الحضرية حيث سيحدث هذا إذا كان هناك عامل واحد فقط (التوسع الشعاعي من وسط المدينة) حدد نمط النمو الحضري. كان برجس قادرًا على الإشارة إلى العديد من الأمثلة على الغزو والخلافة الكامنة وراء نمط الإشغال المتغير لمناطق مختلفة في شيكاغو في أوائل القرن العشرين حيث شقت الموجات المتتالية من المهاجرين طريقهم من أماكن سكنهم الأولى في منطقة الانتقال إلى أحياء أكثر صحة. في (المخطط 02).

مخطط رقم 2: نظرية الدوائر المتراكزة

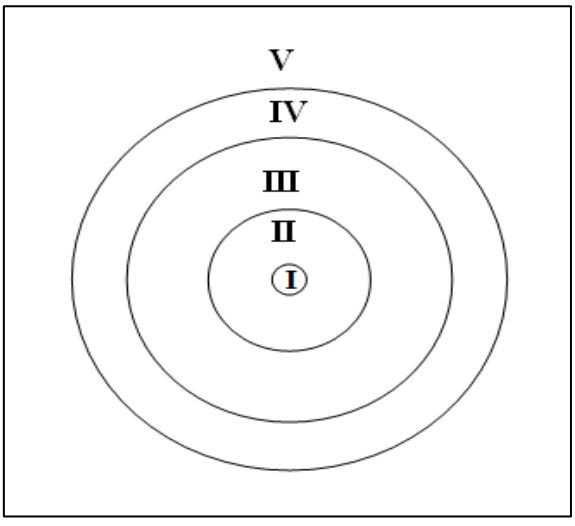

ال منطقةI:

هي منطقة الأعمال المركزية (CBD)، محور الحياة التجارية والاجتماعية والثقافية للمدينة، والمنطقة التي تكون فيها قيم الأراضي هي الأعلى. فقط الأنشطة التي تكون أرباحها عالية بما يكفي لتلبية الإيجار المطلوب يمكن تحديدها في المنطقة، وهي أكثر المناطق من حيث سهولة الوصول إليها في المدينة.

المنطقة **II**:

مباشرة منطقة الأعمال المركزية (CBD) وهي المنطقة التي تمر بمرحلة انتقالية، كانت من قبل تشكل هامشًا في ضواحي المدينة وتؤوي العديد من التجار والمواطنين الأثرياء. ومع نمو المدينة، توغلت الصناعات في هذه المنطقة من المنطقة الداخلية، وتدهورت نوعية البيئة السكنية، وعدم تجانس سكانها (يشمل الجيل الأول من المهاجرين وكذلك كبار السن من السكان. كما تحوي معدلات الجريمة والأمراض العقلية الأعلى في المدينة).

المنطقة III:

يُطلق على هذه المنطقة اسم منطقة منازل العمال المستقلين، ويتكون السكان من أسر عمال المصانع والمتاجر الذين تحسنت أوضاعهم بشكل كاف للهروب من المنطقة الانتقالية (**II**) ولكنهم مازالوا بحاجة إلى وصول سهل و بأقل تكلفة إلى أماكن عملهم (**Pacione, 2009**).

المنطقة IV:

هي منطقة سكنية خاصة بسكنات الطبقة الوسطى، تم فيها تطوير مراكز التسوق الفرعية كنسخ مصغرة من منطقة التسوق في وسط المدينة.

المنطقةV:

لا يزال بعيدًا عن المدينة الداخلية حزام الركاب في غضون ثلاثين إلى ستين دقيقة من رحلة منطقة الأعمال المركزية. هذه في الأساس منطقة سكن في الضواحي تتميز بمساكن أسرة واحدة.

فيما وراء هذه المناطق الخمس الرئيسية، افترض برجس أحيانًا وجود منطقتين إضافيتين تشملان:

المنطقة VI: الحي الزراعي المحيط، المنطقة

VII: المناطق النائية الأوسع للمدينة.

على الرغم من أن بورغس أكد أن نموذجه سينطبق على المدينة الأمريكية المعاصرة آنذاك، إلا أنه لم يتوقع أن تكون أي مدينة مثالًا مثاليًا للنظرية. غالبًا ما كانت المحاولات اللاحقة لتطبيق النموذج أقل نجاحًا (**Pacione, 2009**).

4-2-نظرية القطاعات: 1933- H. Hoyt:

بعد الانتقادات التي وجهت ضد نظرية الدوائر المتراكزة، قرر H. Hoyt تحليل شيكاغو بعمق، ثم 142 مدينة أمريكية، حيث خلص هويت إلى أن الترتيب المكاني العام تميز أفضل حسب القطاعات

مقارنة بالمناطق متحدة المركز وعلى أساس نقده البناء لنظرية بورغس، وضع هويت (H. Hoyt) نموذج القطاعات. يبدأ النموذج الناتج لاستخدام الأراضي في المناطق الحضرية بافتراض أن مزيجًا من استخدامات الأراضي سوف يتطور حول وسط المدينة **(Pacione, 2009)** ، و يُظهر مدينة بها عدة مراكز جذب مرتبطة ببعضها البعض بواسطة محاور النقل التي تجعل الأراضي المجاورة مرغوبة أكثر وتزيد من قيمتها. وهكذا يلاحظ H. Hoyt أن المناطق السكنية عالية الجودة تميل إلى التطور على طول الطرق السريعة والسكك الحديدية، في المواقع المحمية من الكوارث الطبيعية، على طول شواطئ البحيرات أو الأنهار في الأراضي التي لم تستغل في الصناعة. بمجرد الحصول على طابع السكن الجيد، يستمر نمو القطاع نحو الخارج. رغم أن هويت يفترض أن المساحة الحضرية ليست منظمة بشكل مباشر بطريقة متحدة المركز، ولكن بطريقة قطاعية.(أنظر المخطط رقم 03)، ومع ذلك، فإن هذا النموذج ليس عكس النموذج السابق تمامًا، حيث يمكن لعدة قطاعات أن تتجمع معًا في شكل مناطق مميزة **(S. Bailly, 1973)**.

مخطط رقم 3: مخطط نظرية القطاعات

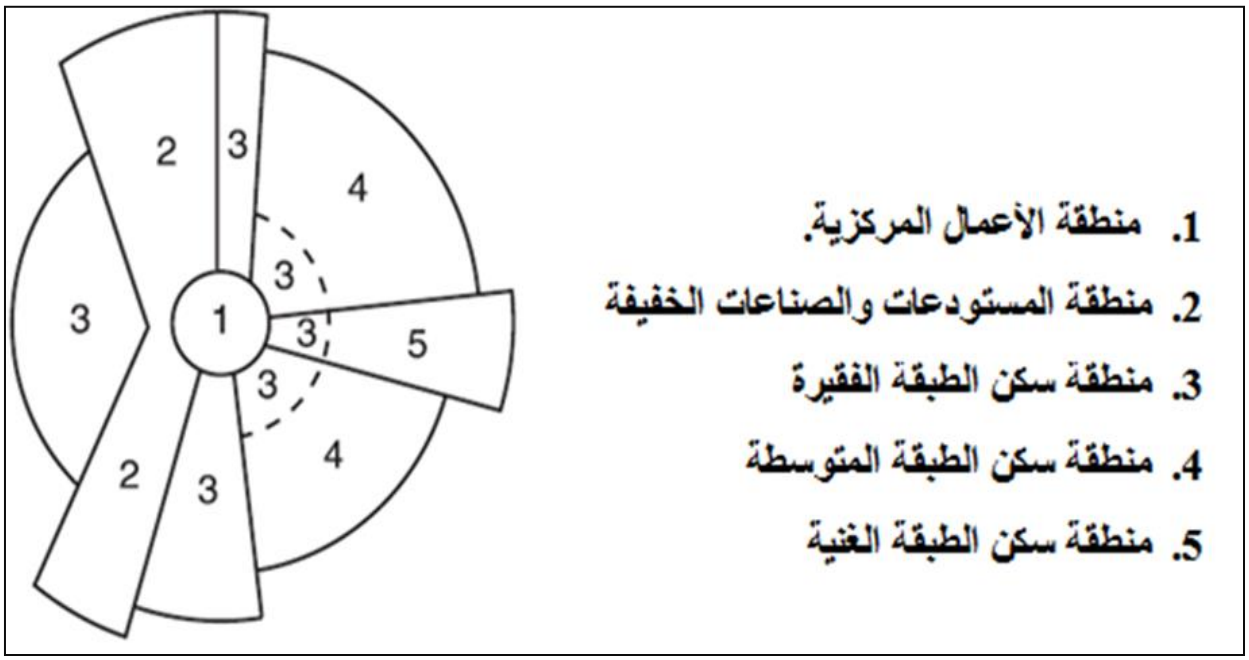

المصدر: (Pacione, 2009) + معالجة

بإضافة مفهوم الاتجاه إلى مفهوم المسافة من وسط المدينة كما يضيف فكرة دوام الأحياء والتخصصات المحلية: الأحياء الواقعة على طول الطرق الشعاعية، الأكثر جاذبية، لا يتم التخلي عنها وتتطور بشكل أسرع. وهذا يولد مدينة منظمة في قطاعات متمايزة،(Ducom & Baudelle, 2009.)

، بهذه الإضافات لا يحل نموذج هويت محل مخطط المنطقة المركزية ولكنه يوسعها. يتمثل أحد نقاط الضعف الرئيسية في النظرية في أنها تتجاهل إلى حد كبير استخدامات الأراضي بخلاف الاستخدامات السكنية، وتركز بشكل لا داعي له على الخصائص الاقتصادية للمناطق ، متجاهلة العوامل المهمة الأخرى ، والتي قد تكمن وراء تغير استخدام الأراضي في المناطق الحضرية **(Pacione, 2009)**.

4-3-نظرية الأماكن المركزية: -Central places theory ; Christaller - 1933 - Walter

وضعها الجغرافي الألماني وولتر كريستالر **(Walter Christaller)** سنة 1933، بناء على ما استخلصه من دراسات الجغرافيين السابقة وقام بتطبيقها على المستوطنات البشرية في جنوب ألمانيا، ثم انتشرت أكثر بعد أن ترجمها (Baskiln) إلى اللغة الانجليزية. افترض كريستالر في هذه النظرية وجود منطقة منبسطة متجانسة في جوانبها الطبيعية البشرية بما في ذلك طرق المواصلات، و أن الإقليم الزراعي يتوزع سكانه بكثافة متساوية مع تساوي مستويات الدخل في جميع أجزائه، وتتناسب تكلفة النقل مع المسافة ووسيلة النقل **(يقضان صالح الجابري، 2005)**، (أنظر الشكل 04).

واقترح كريستالر تنظيمًا هرميًا للمدن، والتي تعمل كأماكن مركزية تقدم السلع والخدمات في فضاء متناحٍ، أي متجانسة. يتم تحديد التسلسل الهرمي للمدن من خلال عتبة المكان المركزي. يُفهم العتبة على أنها نصف القطر حول المكان المركزي الذي يغطي الحد الأدنى من السكان الذي تتطلبه الشركة للوصول إلى نقطة التوازن في المبيعات. الأماكن المركزية ذات الترتيب الأعلى هي تلك التي لديها أعلى عتبة **(Palacios Orejuela, 2018)**.

تساعد نظرية الأماكن المركزية في تفسير جانبين مترابطين من جوانب التنمية الحضرية: 1) موقع المستوطنات البشرية كمراكز التوزيع الأمثل للخدمات وبعض السلع، و2) الطريقة التي يتم بها توزيع هذه الخدمات والسلع داخل النظام المكاني للأماكن. لذلك، فإن الأمر يتعلق باقتراح كيفية تنظيم الاقتصاد الذي يعتمد على إنتاج وتوزيع مجموعة واسعة من السلع والخدمات المتنوعة مكانيًا **(Buttler et Joseph H., 1993)**.

مخطط رقم 4: مخطط نظرية الأماكن المركزية:

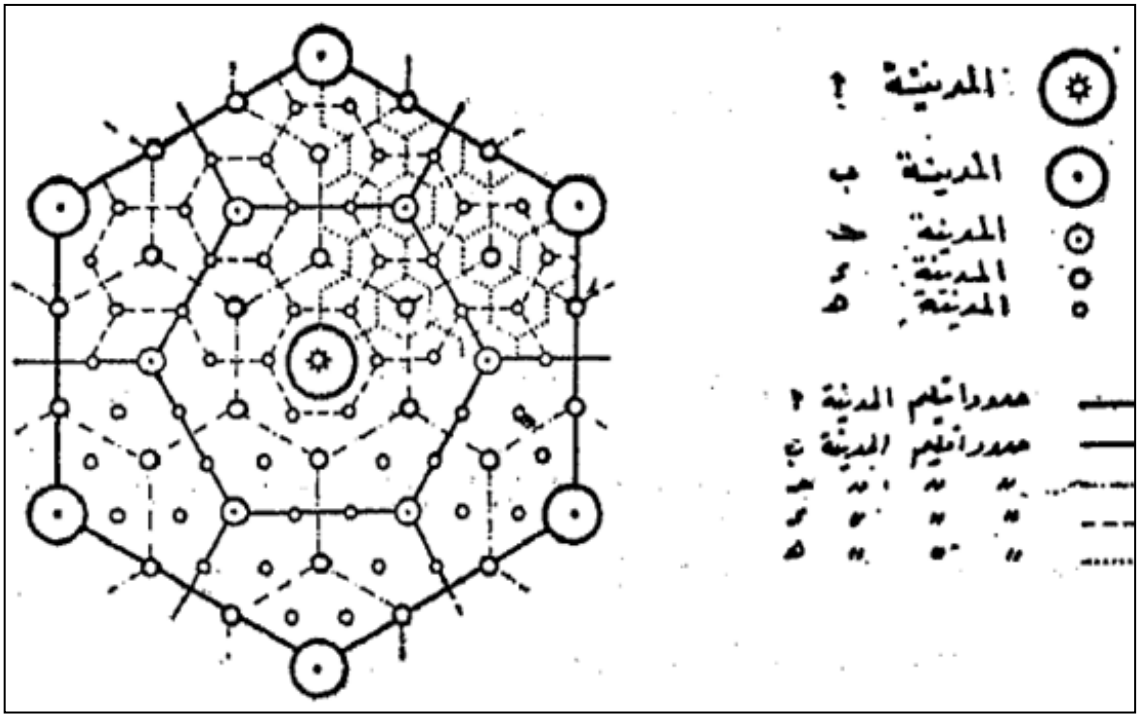

المصدر: (الزوكه، 2000).

4-4-نظرية الأنوية المتعددة: Harris et Ullman- 1945

اقترح الجغرافيان تشونسي. هاريس وإدوارد أولمان نموذجًا متعدد الأقطاب. ينتج تطوير المراكز المستقلة عن الاحتياجات المحددة لأنشطة معينة، ووجود اقتصادات التكتل وفقدان الاقتصاد – وبعبارة أخرى، الفوائد والتكاليف الإضافية المرتبطة بالتركيز المكاني للأنشطة والسكان – والتنافس على استخدام الأراضي. ساعد هذا النموذج في إيجاد نموذج التحليل المكاني الذي كان أولمان من أوائل المروجين له(**Ducom & Baudelle, 2009**).

تكمن قيمة نموذج هاريس وأولمان في الاعتراف الصريح بالطبيعة متعددة الوسائط للنمو الحضري. علاوة على ذلك، يجادلون بأنه لا يمكن دائمًا التنبؤ باستخدامات الأراضي لأن القيم الصناعية والثقافية والاجتماعية الاقتصادية سيكون لها تأثيرات مختلفة على مدن مختلفة. بينما يشير نمط منطقة بورغس، وبدرجة أقل، نمط هويت القطاعي، إلى أنماط التحديد المسبق الحتمية للموقع، يقترح هاريس وأولمان أن أنماط استخدام الأراضي تختلف اعتمادًا على السياق المحلي. ومن ثم قد يكون نموذج النوى المتعددة (أنظر الشكل 05)، أقرب إلى الواقع (**Pacione, 2009**) .

مخطط رقم 5: مخطط نظرية الأنوية المتعددة:

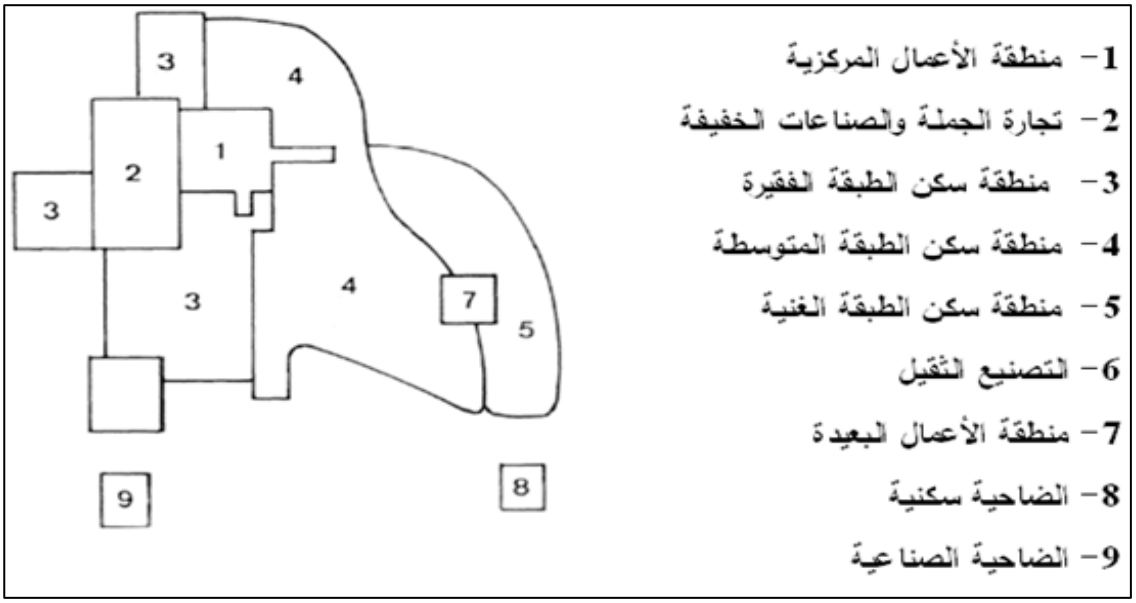

المصدر: (S. Bailly، 1973).

4-5-نظرية المدن الشريطية:The linear cities-Don Arturo Soria y Matta

ظهرت المناطق الحضرية الخطية قبل وقت طويل من وضع تصور لمفهوم المدن الخطية، فقد كان الشكل الخطي واحد من أشكال الاستيطان البشري، حيث كانت المستوطنات البشرية تتكون من قرية على طول طريق أو ساحل أو مجرى مائي. يعمل الطريق كالعمود الفقري الذي تحدث على طوله جميع الوظائف في القرية: السكن، والتصنيع، والتخزين، والتجارة. غالبًا ما يكون الحرف الخطي طابعًا عفويًا تمليه العوامل الخارجية التي تؤثر على ظروف البناء، مثل الطريق أو النهر أو الوادي. **(Furundzic. D. S. & Furundzic. B. S, 2012).**

كان المهندس الإسباني Arturo Soria y Mata أول شخص وضع نظرية لمفهوم مدينة خطية عندما قدم "La Ciudad Lineal" في عام 1882.

في 1892-1894 تم إطلاق مشروع لبناء مدينة خطية بطول 55 كم في شكل دائرة حول مدريد.

يعتمد مخطط المدينة الشريطية على وجود شارع مركزيً واحدًا أو سلسلة من الممرات أو الشوارع المتوازية تصطف عليه شرائط المباني و تتم على طوله جميع الوظائف الحضرية ، سيهتم هذا الطريق بنقل الأشخاص والبضائع على كل من السكك الحديدية والطرق **(Lynch, 1981)**. (أنظر

الشكل 06)، كان الشارع المركزي العمود الفقري للمدينة وتم تحديد عرضه بين 40 و100 متر. ستمتد الشوارع العمودية من الشارع المركزي بزاوية قائمة وبالتالي تشكل الكتل.

تم تخطيط منازل عائلة واحدة في الغالب على قطع أرض داخل الكتل بمساحة لا تقل عن 400م^2. تم بناء 5/1 فقط من الأرض وزرع 5/4. كان من المقرر أن تصطف الأشجار على جانبي الشوارع ، ومن أجل بهجة الأطفال ، يجب وضع الزهور والمقاعد والنوافير والأكشاك على طول الشوارع، تم تحديد حافة المدينة الخطية بشارعين متوازيين مع الجادة المركزية وخارج هذه الشوارع يبدأ الريف **(Le, 2011)**.

يمكن تمديد الشارع الرئيسي إلى ما لا نهاية والتكيف مع التضاريس، وبهذا سوف تمتد التنمية عبر الريف وبالتالي ستشجع الإنتاج الزراعي على طول المدينة الخطية وترفع مستويات المعيشة. كذلك فانعدم وجود مركز يتيح للجميع التمتع بفرص متساوية (بالنسبة للبُعد) للوظائف والخدمات الحضرية، كما أن النقل العام فعال على طول الممر. **(Boileau, 1959)**.

مخطط رقم 6: مخطط المدينة الشريطية:

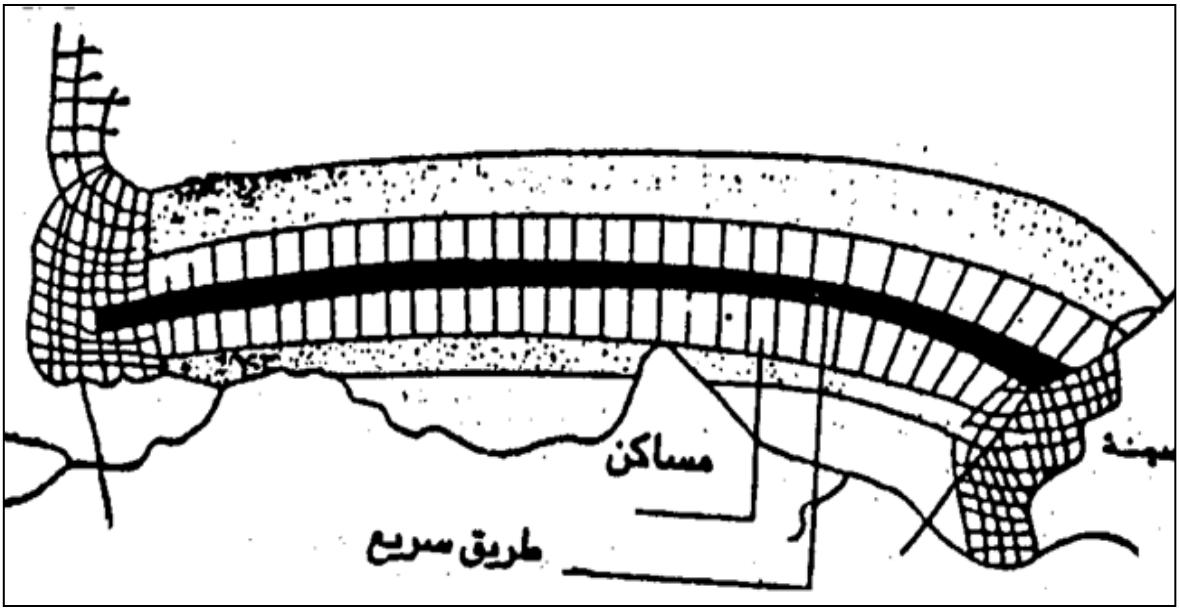

المصدر: (الدليمي، 2002).

6-4-نظرية المدينة الحدائقية:Hawerd Garden Cities- Ebenzer

يعتمد المفهوم الكامل للمدينة الحدائقية (city garden) على مدينة مركزية ستكون نواة مدينة موحدة، متصلة بستة مراكز سكانية تحيط بها.

فيما يتعلق بالتكوين الرسمي للفكرة، كشف هوارد عن بعض المخططات النظرية للتصرف المركزي الإشعاعي، مما يحد من التوسع والسكان: 32000 نسمة في 2400 هكتار، منها 2000 مخصصة للزراعة حول النواة السكنية، حوالي 400 هكتار. يتم ترتيب هذه النواة بدورها في حلقات متحدة المركز في الجزء الأوسط ، ستكون هناك المباني العامة والمراكز الثقافية الرئيسية المدرجة **(de Terán, 1969)**. في منطقة حدائق بمساحة هكتارين ، ومخازن تجارية ومستودعات ، كل هذا السطح الذي تبلغ مساحته 58 فدانًا ، محاط بما يسمى "Crystal Palace" ، وهو ممر زجاجي يحمي المارة في الأيام الممطرة؛ خارج هذه النواة ، يحيط بها 12000 فدان من المناطق المشجرة والحدائق التي تحيط بالسكك الحديدية وفي امتداد متحد المركز بعيدًا عن طرق النقل والقناة. تربط كل من القناة والقطار مدن الحدائق الست المكونة من منازل عائلة واحدة بحدائق وأرض تبلغ مساحتها 6 × 40 مترًا. تم إحاطة المنطقة السكنية بأكملها من خلال طريق كبير للترفيه. حول المدينة السكنية توجد مناطق التصنيع الطرفية والمستودعات والمصنوعات والأسواق وفي الحزام الزراعي المحيط بها ستكون المناطق الريفية التي ستعمل على توفير الغذاء الذاتي للسكان.

يحيط بالمدينة المركزية مسار القطار الذي يربط جميع مدن الحدائق خارجيًا. وهذه بدورها مرتبطة بشكل فردي بالمدينة المركزية عن طريق خطوط السكك الحديدية الداخلية، وفيما بينها، عن طريق الطرق السريعة، وبهذه الطريقة يتم تجنب وجود آلات القطارات داخل المناطق الريفية نفسها **(Alvarez, 2015)**. (أنظر الشكل 07).

مخطط رقم 7: مخطط المدينة الحدائقية:

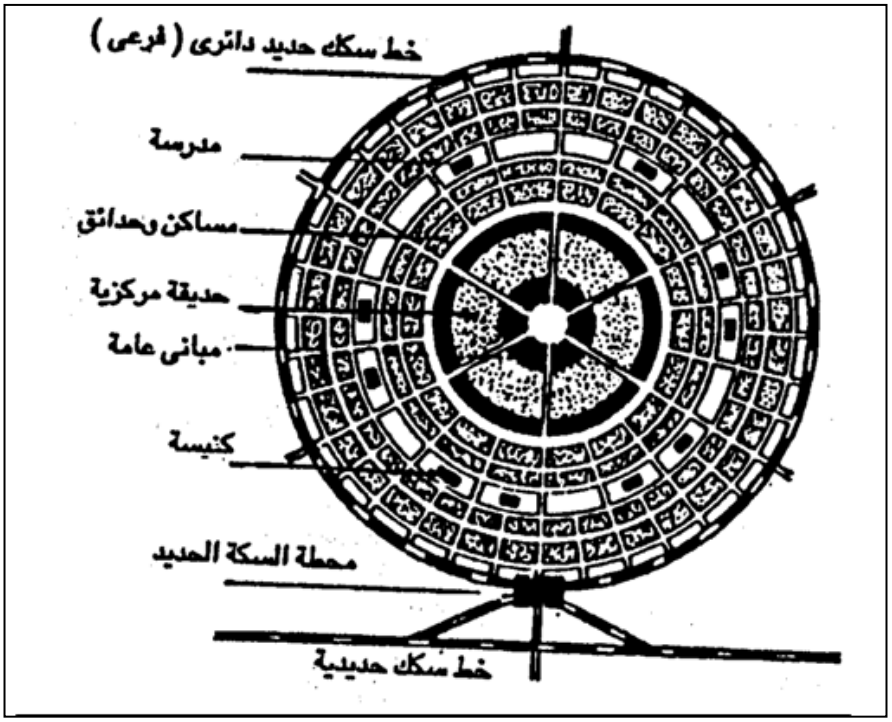

المصدر: (الدليمي، 2002).

4-7-نظرية المدن التوابع:Towns – Raymond Unwin Satelitte

اقترح ريموند يونوين (**Raymond Unwin**) إنشاء ضواحي حول المدن التي ترتبط معها بشبكة طرق سريعة، تسع هذه الضواحي إلى ما بين اثني عشر ألف (12000) إلى ثمانية عشر ألف (18000) نسمة، تكون فيها وسائل النقل الداخلية غير ضرورية، وتحتوي هذه الضواحي إضافة إلى السكن على بعض الصناعات،(أنظر الشكل 08)، كما يؤكد (**Raymond Unwin**) على أن تخطيط هذه الضواحي يكون وفق أسس ومبادئ علمية وعملية تمكن من تحقيق أفضل الخدمات بأقل التكاليف، كما يؤكد على ضرورة إشراف الدولة على أرض المدينة وقد طبقت الفكرة بعد الحرب العالمية الثانية على مدينة لندن، كما تبنى روبرت ويتن ، و يونين راند نفس الفكرة بتطبيقها في الولايات المتحدة الأمريكية فكانت مدينة راد برن المدينة الأم وأنشئ حولها أرع مدن ذات أحزمة خضراء حولها هي (جرين هل، قرين ديل، قرين يورك، قرين فالي)، حيث عملت تلك المدن على امتصاص الزيادة السكانية من المدن الكبرى ، إضافة إلى نقل بعض الوظائف والأنشطة من تلك المدن إلى المدن التوابع لتشجيع الاستقرار بها وتخفيف الضغط على المدن الكبرى (**الدليمي، 2002**).

مخطط رقم 8: مخطط نظرية المدن التوابع

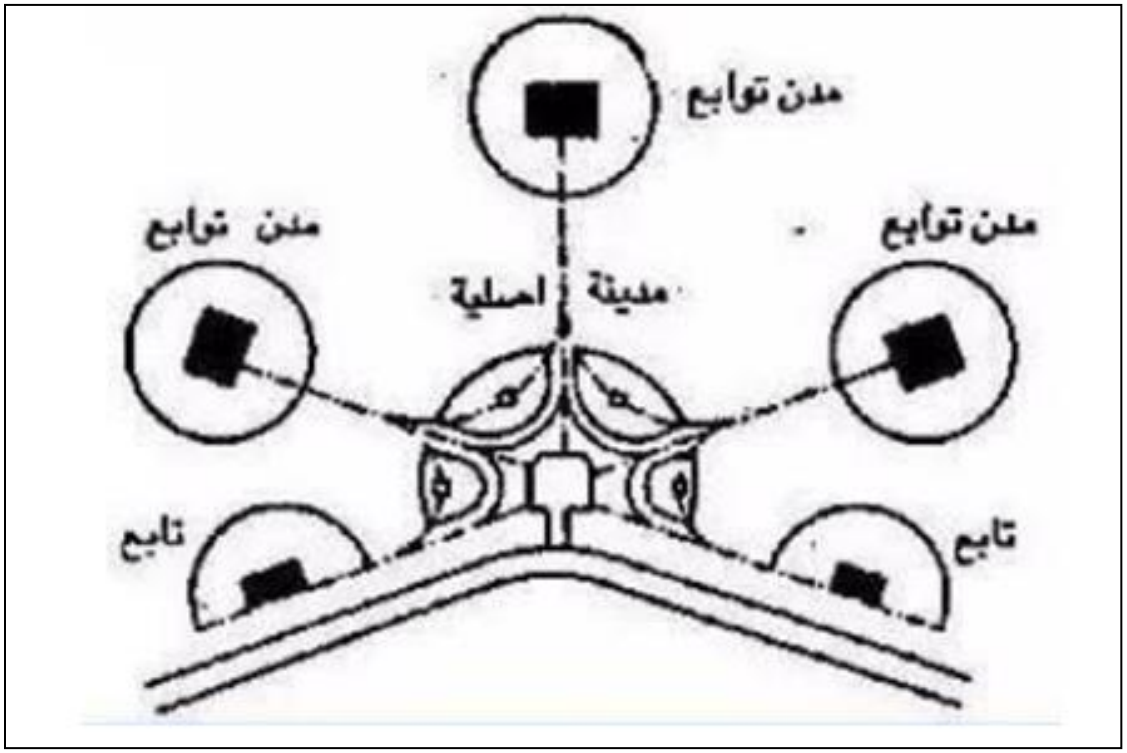

المصدر :

https://mobile.twitter.com/sa1eng/status/639556227974828032/photo/2

4-8-نظرية المدينة الصناعية:- La Cities industriel- Tony Granier

في مطلع القرن العشرين نشر المهندس الفرنسي (**Tony Granier**) توني جارنييه خطة لمدينة صناعية ذات مركز متوسط، ولكنها تمتد شريطية (اسماعيل، 1988، صفحة 375)، اعتمدت هذه النظرية على تخطيط المدينة وفق مبدأ فصل السكن والحياة الحضرية عن المناطق الصناعية عن طريق الأحزمة الخضراء، أما الطرق الرئيسية والسكك الحديدية فقد استخدمت لربط بين هذه الاستعمالات(**علام، 1998**)، (أنظر الشكل 09).

مخطط رقم 9: مخطط نظرية المدينة الصناعية:

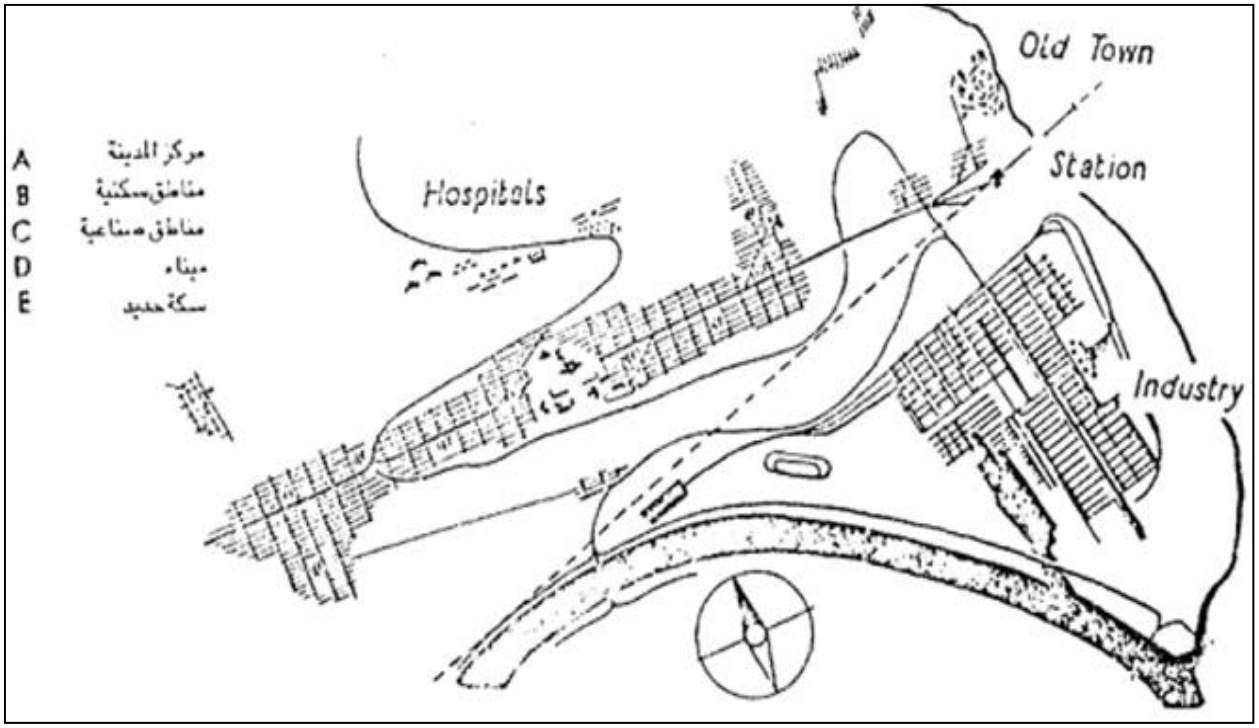

المصدر:(علام، 1998).

4-9-نظرية مدينة الغد:-The City of Tomorow- le Corbusier 1922

في عام 1922 قدم المهندس المعماري السويسري لوكوربوزيه **(le Corbusier)** مخطط لمدينة المستقبل والتي تتسع ل 3 ملايين نسمة، وتتخلل هذه المدينة أنفاق وممرات سفلية ونظام مترابط للنقل، يحتل مركز المدين منطقة للأعمال تضم كلا من التجارة والترفيه تخلله ناطحات السحاب التي تشغل مساحة محدودة قد تصل الكثافة فيها إلى 1000 نسمة / الفدان، يحيط بهذه المنطقة مربعات سكنية تتراوح ارتفاعاتها بين خمسة إلى سبعة طوابق ثم توجد على الأطراف ضواحي سكنية تتكون أساسا من الحدائق، (أنظر المخطط 10).

وفي عام 1933 نشر قدم لوكوربوزيه فكرة جديدة لمدينة أطلق عليها اسم المدينة المشعة (radiant city)، كان عبارة عن تطوير لفكرة مدينة الغد ولكنها نالت صدى وشهرة أكبر من الذي عرفته مدينة الغد، تتلخص الفكرة في وجود مدينة بهيكل مفتوح يمكنها من التوسع والتطور بكل حرية مستقبلا، تتمثل المدينة في صفوف مستمرة من المباني العالية منسوجة مع بعضها على أرض مفتوحة، ويوضح المسقط الأفقي للمدينة التركيب المتوازي للمناطق الوظيفية المتعامدة مع المحور العرضي.

بصفة عامة كانت أفكار لوكوربوزيه تتمحور حول الاندماج الريفي الحضري و التأكيد على فكرة الامتداد الرأسي وشجع قيام المدن الضخمة العالية الكثافة **(علام، 1998)**.

مخطط رقم 10: مخطط نظرية مدينة الغد:

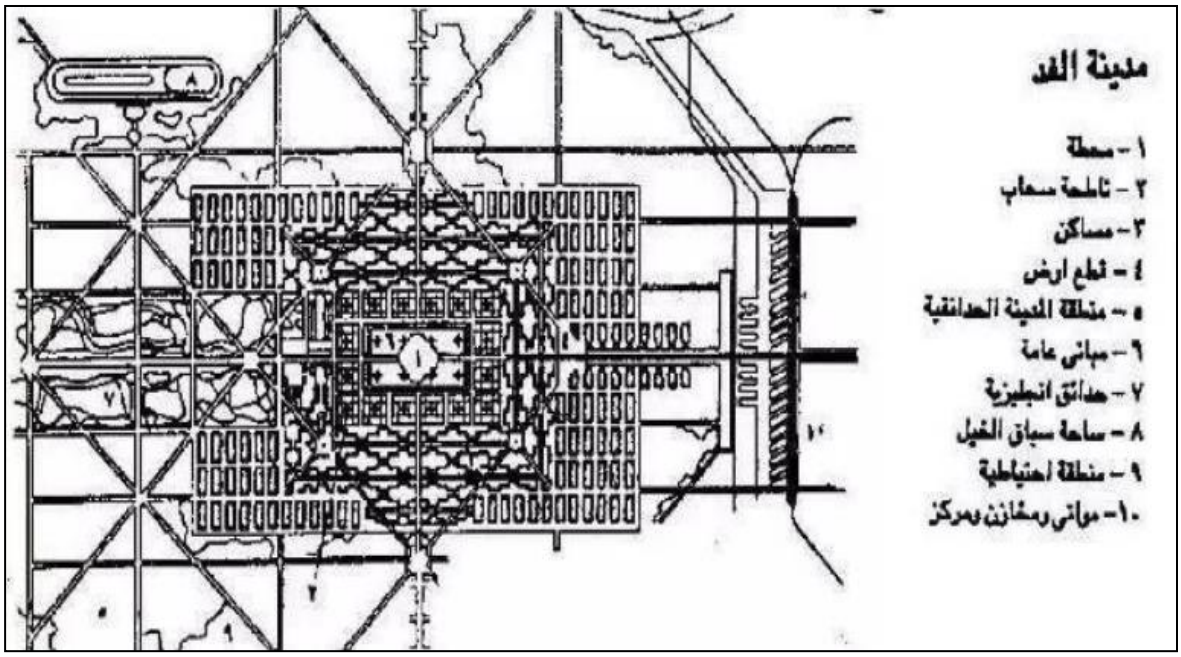

المصدر:(علام، 1998)

4-10-نظرية المجاورة السكنية:The Neighborhood Unit- Clarence Perry-1929

ظهرت نظرية المجاورة السكنية على يد المخطط الأمريكي كلارنس بيري **(Clarence Perry)** حوالي في الربع الأول من القرن العشرين تقريبا بناء على رغبة بيري في تأكيد القيم الاجتماعية والطبيعية الضائعة، فكانت فكرته إعادة توزيع استعمالات الأراضي وتخطيط الحركة. **(عفيفي، 2006)**. وتقوم الفكرة أساسا على تجميع السكان في مناطق سكنية حول مجموعة من الخدمات القاعدية على رأسها المدرسة الابتدائية بالإضافة إلى مركز اجتماعي وكنيسة تشكل هذه المرافق مركز المجاورة السكنية ضمن مسافة مقبولة للسير بهدف تشجيع الاحتكاك والتفاعل الاجتماعي بين السكان وتقريب مكان العمل من مكان السكن، **(زعرب، 2015)** وبالتالي الحد من تأثير المرور الآلي (Influence of Motor Traffic) أما الخدمات التجارية فتوضع على الطرق الشريانية المحيطة بالمجاورة في حين توضع العمارات بالقرب من حدود المجاورة **(عفيفي، 2006)**، (انظر الشكل 11).

تتسع المدرسة الابتدائية في المجاورة السكنية إلى 1000–1200 تلميذ، لها موقع بحيث يجعل من غير الضروري لأي طفل أن يسير مسافة تزيد عن ربع ميل إلى المدرسة، في حين يبلغ عد سكان المجاورة ما بين 5000 و 6000 نسمة، بكثافة سكانية قدرت بحوالي 10 أسر للفدان، أما المساحة الكلية للمجاورة السكنية تقدر بحوالي 160 فدان، خصص حوالي 10% منها كمنتزهات **(Meenakshi, 2011)**.

مخطط رقم 11: مخطط المجاورة السكنية:

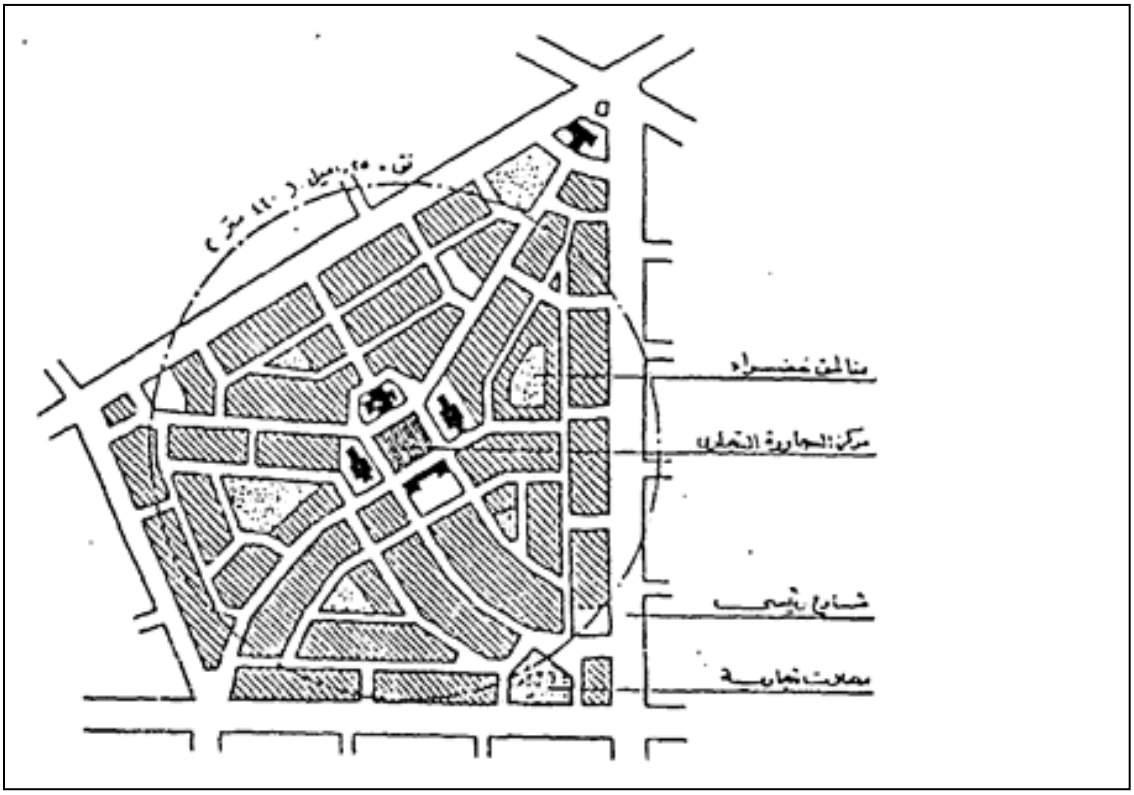

المصدر: (علام، 1998).

5-البيئة في التخطيط الحضري:

تعد البيئة احد أهم القيم الواجب توفر ها في التخطيط الحضري، فمنذ منتصف القرن الماضي تزايد الاهتمام بموضوع البيئة وضرورة حمايتها والمحافظة عليها خاصة في ظل ما تواجهه البيئة من استهلاك مفرط لمواردها خاصة الغير متجددة منها وكذا مصادر الطاقة كذا ما تتعرض له من تلوث بمختلف أنواعه خاصة المرتبط مباشرة بالنمو والتطور الصناعيين مما يجعل الخطر على البيئة يتزايد في المناطق الحضرية والصناعية الكبرى، وعليه أصبح المخططون يولون أهمية كبيرة للقيم البيئية في وضع المخططات الحضرية من خلال الفصل بين الاستخدامات المتعارضة وكذا تحديد النسب المسموح

بها لكثافات السكان والمساحات الخضراء وكذا الاهتمام بالآثار البيئية للمشاريع الكبرى بهدف احتواء الأخطار المتوقعة على البيئة والتقليل من الآثار السلبية عليها وتحسين البيئة الطبيعية داخل المناطق الحضرية ومحاولة الوصول إلى بيئة مستدامة. وعليه أصبحت مؤخرا حماية البيئة موضوعا رئيسيا في قوانين التخطيط العمراني حول العالم، ومعيارا مهما في قياس جودة المخططات العمرانية **(ابو قرين، 2020)**.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى توضيح مفاهيم حول موضوع البحث وكذا توضيح للجانب النظري لهذه المفاهيم، بداية بوضع تعاريف للكلمات المفتاحية، وتوضيح الإطار المفاهيمي لها، مركزين على التخطيط الحضري ومختلف النظريات المرتبطة به للتمكن من فهم بعض الأسس التي تقوم عليا المدن في تطورها وتوسعها، حيث لعب التخطيط الحضري دورا مهما في رسم معالم المدينة الحالية، التي اختلفت أشكالها مع اختلاف المخططات والنظريات، التي ساهم التطور الاقتصادي والتكنولوجي، والاجتماعي بظهورها حيت تكيفت مختلف الخطط مع احتياجات الإنسان، التي تطورت من اهتمام الإنسان بغدائه ومسكنه إلى الوعي بضرورة العيش ضمن بيئة ملائمة وصحية، وعليه أصبحت البيئة إحدى أهم العناصر التي وجب مراعاتها في وضع خطط التعمير وتخطيط المدن، نظرا لعلاقة التأثر المتبادلة بينها وبين الإنسان والتحضر.

الفصل الثاني: الفصل الثاني: التخطيط الحضري وتنظيم المجال في الجزائر

مقدمة الفصل:

يهدف هذا الفصل في جزئه الأول إلى تسليط الضوء على ديناميكية التحضر في الجزائر انطلاقا من مختلف مراحل التحضر التي مرت بها الجزائر لأخذ صورة عامة على عملية التحضر في الجزائر عبر التاريخ حيث تميزت بتنوع الحضارات المتوالية على الجزائر، على غرار البيزنطية، الرومانية، اليونانية، العربية الإسلامية، وأخيرا الاستعمار الفرنسي.كذلك حاولنا في هذا الفصل إبراز مختلف السياسات العمرانية المطبقة في الجزائر ومنه تحديد المراحل المفصلية في تطور التعمير في الجزائر، و التعرف على مختلف الخطوات التخطيطية والخطط التنموية، التي اتبعتها الجزائر لضبط العملية الحضرية والتحكم في التعمير، و الوصول إلى توازن إقليمي و جهوي، معرجين على الإطار التشريعي للتعمير في الجزائر إلى جانب الوسائل التخطيطية والتنظيمية المستخدمة في الجزائر. من جهة أخرى تناول هذا الفصل في شطره الثاني النمو العمراني وتحضر المجالات المجاورة للمدن

أولا: الديناميكية الحضرية وتنظيم المجال في الجزائر

1-مفهوم التحضر:

يشير لمبرد (Lampard) إلى وجود ثلاثة مفاهيم للتحضر هي المفهوم السلوكي، المفهوم البنائي (الوظيفي)، والديموغرافي. حيث يهتم المفهوم السلوكي بالأنماط السلوكية للأفراد في حين يشير المفهوم البنائي إلى نشاطات السكان خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية والانتقال من الصيد إلى الزراعة، ثم إلى الصناعة والتجارة ولنقل، ... الخ، أما المفهوم الديموغرافي فيعنى بتركز السكان، معتبرا أن عملية التحضر تعني زيادة في عدد المراكز الحضرية وكذا الزيادة في حجم سكان تلك المراكز.

2-التحضر في الجزائر

إن التحضر في الجزائر ظاهرة قديمة من حيث الجذور، قدم الحضارات التي توالت عليها وخلفت الكثير من الشواهد الآثار الدالة على أن الجزائر كانت مستقر للعديد من الحضارات والدول، على غرار حضارة البربر بصفتهم السكان الأصليين للجزائر، الحضارة البيزنطية، الحضارة الرومانية، الحضارة اليونانية، الحضارة العربية الإسلامية، وأخيرا الاستعمار الفرنسي. هذا التنوع في الحضارات أثر على تنوع الثقافي والحضاري، لكنها – ظاهرة التحضر في الجزائر– حديثة جذا من حيث حجمها ونطاقها فخلال ال 40 سنة الماضية اتخذ النمو الحضري في الجزائر شكلا من أشكال الانفجار الحضري الذي زعزع المناظر الطبيعية والاستقرار الاجتماعي حتى فيما يخص عقليات المجتمع نفسه كما هو الحال مع كل الظواهر الحديثة.(Côte, 1994).

2-1-المدن الفينيقية:

أسس الفينيقيون المراكز التجارية الشهيرة التي لعبت دورا اجتماعيا واقتصاديا مهما في التجارة والمبادلات خلال العصور القديمة وما بعدها، كان الساحل الجزائري من الشرق إلى الغرب موطنا لهذه المراكز و التي أصبحت فيما بعد مدن ، عنابة، سكيكدة، القل، جيجل، بجاية، دلس الجزائر، تيبازة، شرشال، تنس، الغزوات، والتي ستكون فيما بعد أسس المدن النوميدية والرومانية. **(Lakhdar Hamina Y. L. Abbas&، 2015).**

2-2-الحضارة الرومانية في الجزائر: (42 ق م- 429 م)

تميزت الحضارة الرومانية في الجزائر على غرار باقي الأقاليم التي شهدت تواجد روماني بكونها حضارة عسكرية بامتياز حيث كانت أنوية استقرارها الأولى عبارة عن قلاع لتحصين الجيوش الرومانية من مقاومة الأهالي، وبعد إحكام السيطرة على الإقليم جاء الدور على بناء مدن كبيرة تتسع لما يتراوح بين 500 و 2000 نسمة ، و أسست شبكة حضرية تحوي مجموعة من المدن أهمها: ايكوسيوم (الجزائر)، سيرتا (قسنطينة)، هيبوريجيوس (عنابة)، ايجلجيلي (جيجل)، تيمقاد، كويكول (جميلة)، سيتيفيس (سطيف)، يوماريا (تلمسان)، وغيرها. **(حربوش، 2017)**.

2-3-الحضارة العربية الإسلامية في الجزائر

بعد الفتوحات الإسلامية لشمال إفريقيا كانت الجزائر على موعد مع حضارة جديدة أنعشت الجانب الحضري وأثرت الشبكة الحضرية بمجموعة من المدن التي اختلفت نوعا ما عن المدن الرومانية، وازداد عدد المدن مع تعاقب الدويلات الحاكمة على الجزائر، من الرستميين و والأغالبة والحماديين، والمرابطين والموحدين، إلى المرنيين، والزيانيين، مخلفين شبكة من المدن أهمها: تيهرت (تيارت)، القليعة، تلمسان، المنصورة، بجاية، المسيلة (قلعة بني حماد)، تنس، و الجزائر. (حربوش، 2017).

2-4-الدولة العثمانية في الجزائر:

الانتداب العثماني في الجزائر هو الآخر كان له دور في تشكيل الشبكة الحضرية في الجزائر وأصبحت المدينة تلعب دورها الإقليمي بالمفهوم الحضري الحقيقي وتؤثر في ظهيرها ويؤثر فيها في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و ازدهرت ا لحياة الحضرية وتنوعت أنشطة المدن خاصة بعد هجرة العرب و المسلمين من الأندلس بعد سقوط غرناطة على يد الاسبان، حيث كان من بين هؤلاء المهاجرين أطباء، وعلماء، و مهندسين، و معماريين، و أدباء وشعراء وفنانين، وحرفيين في مختلف المهن، ساهموا بأنشطتهم الحضرية في تقوية الطابع الحضري للمدن الجزائرية خاصة الساحلية منها والقريبة من الساحل حتى أصبحت المدن الجزائرية تضاهي باقي مدن العالم أهمية ، فقد بلغ عدد سكان كل من مدينتي تلمسان وقسنطينة مثلا مالا يقل عن 50000 نسمة، بالإضافة إلى عدة مدن توزعت في الوسط والشرق والغرب وكانت هذه المدن بالإضافة وظيفتها الحضرية التي تؤديها في

مجالاتها و أقاليمها تقوم في نفس الوقت بأدوار مهمة في المجالين الإداري والعسكري. (التيجاني، 2000).

2-5-التحضر في الجزائر خلال الاستعمار الفرنسي:

كان لتواجد الاستعمار الفرنسي في الجزائر لفترة تزيد عن قرن من الزمن أثر واضح على الشبكة الحضرية في الجزائر سواء في المدن الواقعة على الشريط الساحلي أو الداخلية، حيث أجبرت سياسة الاستعمار الإبادية الأهالي الجزائريين على مغادرة منازلهم في المدن والاحتماء بالجبال والأرياف وأحيانا مغادرة التراب الوطني ككل حتى بدأ عدد سكان المدن يتقلص بحيث أصبح لا يزيد عن 5% من مجموع السكان الجزائريين الذي كان آنذاك والذي قدر بحوالي ثلاثة ملايين نسمة. **(التيجاني، 2000)**

إن السياسة التي انتهجها المستعمر كسرت العلاقة التقليدية الريفية الحضرية القائمة على تبادل المنافع، حيث وجه المستعمر الشبكة العمرانية في الجزائر ووسطها الريفي والطبيعي لخدمة الاقتصاد الفرنسي، فقامت بإنشاء الموانئ بالمدن الساحلية (مثل ميناء الجزائر، وميناء وهران، و عنابة، و بجاية، و مستغانم، و بني صاف، و الغزوات، و سكيكدة، وغيرها)، وقامت بربط المدن الساحلية مع المدن الداخلية بواسطة شبكة من السكك الحديدية، وبنت مخازن الحبوب على امتداد هذه الشبكة لنقل المنتوج الزراعي والثروات المعدنية إلى فرنسا، و اعتمد الاستعمار الفرنسي مخططات عمرانية جديدة بهدف توسعة الأنسجة العمرانية للمدن عن طريق إنشاء أحياء جديدة مجهزة بمختلف الخدمات الإدارية لاستقبال المستوطنين، ولم تكتف بهذا فحسب بل أقام تمدن جديدة يمكن تسميتها بمدن استعمارية منها: سطيف، باتنة، سيدي بلعباس، و التي تعد اليوم من أهم المراكز الحضرية في الجزائر **(حربوش، 2017)**. " كما أنشئت قرى عديدة على النمط الفرنسي على امتداد الطرق والخطوط السكك الحديدة، عبر السهول الخصبة في الشمال الجزائري لتوطين المعمرين و التي سلبت من الأهالي أو صودرت نتيجة عدم قدرتهم على دفع الضرائب الثقيلة، التي فرضها المستعمر خاصة سهل المتيجة، وهران، الشلف، عنابة، تلمسان، وغيرها من السهول الخصبة شمال الأطلس التلي" **(التيجاني، 2000)**.

3-مراحل سياسة التعمير في الجزائر في الجزائر:

3-1-مرحلة الاستعمار الفرنسي: تغريب المدن الجزائرية.

لا يمكننا تفسير الحقيقة الحضرية الجزائرية دون العودة إليها في السياق الاستعماري وهذا من عدة أبعاد،(CHORFI, 2019) .

مع بداية احتلال فرنسا للجزائر عام 1830، قدر معدل التحضر بين 5 و8 ٪ من إجمالي السكان. في عام 1954، كانت الإحصائيات تبلغ 25٪. كانت الجزائر آنذاك أقل تمدناً من جيرانها المغرب وتونس. وهي اليوم من بين بلدان المغرب العربي الثلاثة الأكثر تحضراً،(Côte, 1994).

تشكلت مدن الجزائر، خلال فترة الاستعمار الفرنسي، في نفس الوقت بالرجوع إلى الحداثة والحضارة الغربية" (Picard, 1994)، لمدة قرن من الزمن، ترك الاستعمار الفرنسي بصماته على تخطيط المدن في الجزائر. خلال هذه الفترة، تغير التخطيط الحضري في الجزائر بشكل جذري، بحيث تحول التخطيط من التخطيط المدني إلى التخطيط العسكري ومن النموذج الحضري والمعماري الإسلامي (العثماني) إلى النموذج الأوروبي الغربي (تغريب المدن الجزائرية). خلقت السياسة الاستعمارية مدنًا لأسباب تتعلق بالأمن العسكري (مدن الحماية) وأسباب اقتصادية في مناطق الثروة والمناطق الاستراتيجية (المدن الساحلية). تم البناء على أرض خصبة، كما قام الاستعمار الفرنسي بتدمير جزء كبير من المدن القديمة في الجزائر من أجل تنصيب الجيش والمستوطنين الأوائل)(Picard, 1994).

يمكن تقسيم الفترة الاستعمارية إلى ثلاث مراحل على النحو التالي:

3-1-1-الفترة من 1830 – 1919:

تبدأ هذه الفترة بسيطرة لاستعمار الفرنسي على مدينة الجزائر 1830، ومواصلة بسط نفوذه على كامل التراب الوطني، حيث قام خلالها بتجريد الأهالي من أراضيهم الزراعية وتوزيعها على المستوطنين مما جعل الجزائريين يتراجعون نحو الأرياف والمناطق الجبلية الوعرة والاستقرار بها والتي أصبحت مع الوقت غير قادرة على استيعاب أعداد السكان المتزايدة خاصة وأن أراضيها أقل خصوبة مما جعلها غير قادرة على توفير الغذاء لسكانها كما أنها تفتقر إلى أغلب الخدمات الإدارية و تنعدم بها فرص العمل وعانت التهميش والحرمان، عكس المناطق الحضرية التي وجه إليها المستعمر استثماراتها خاصة المدن الساحلية والسهول الخصبة القريبة منها أين وفرت الشروط المناسبة لعيش الأوروبيين، هذه المحاباة الموجهة للمناطق الحضرية ساهمت في توسيع الهوة والفوارق بين الإقليم الريفي و الإقليم

الحضري الشيء الذي تسبب لاحقا في ظهور ظاهرة النزوح الريفي للأهالي والى المدن وتفاقمها بحثا عن حياة أضل قريبة من تلك التي يعيشها الأوربيين.(التيجاني، 2000).

تميزت سياسة التنمية الحضرية خلال هذه الفترة بتطبيق خطة الموائمة والاحتياطات (plan d'alignement et de réserves) التي كانت الأداة الرئيسية التي تحكم تطوير المدن قبل عام 1919. وكانت أهدافها:(Lakhdar Hamina Y. &L. Abbas، 2015)

- إصلاح محاذاة وعرض الشوارع الجديدة المزمع فتحها والأماكن العامة.
- احتياطيات أراضي لاستخدامات المباني العامة.
- ترسيم حدود الارتفاق العسكري.
- إنشاء أقسام فرعية مختلفة.

3-1-2-الفترة من 1919- 1954:

خلال هذه المرحلة تفاقمت ظاهرة النزوح الريفي خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي سادت العالم بسبب الحربين العالميتين واللتان أثرتا على المستوى المعيشي في فرنسا حيث تناقص الإنتاج الزراعي بها وأصبحت تعتمد على الجزائر في تعويض نقص الغداء فأصبح جل المنتوج الزراعي الجزائري خاصة الحبوب يصدر إلى فرنسا، مما أدى إلى نقص الغداء في الجزائر وانتشار الفقر والمجاعات خاصة في الأوساط الريفية مسببا هجرة مكثفة لسكان هذه المناطق نحو المراكز الحضرية و حتى نحو فرنسا بحثا عن حيا أفضل، وكنتيجة لهذا النزوح ظهر لبيوت القصديرية لأول مرة على أطراف التجمعات الحضرية الكبرى والمتوسطة كمستقر للنازحين.(التيجاني، 2000).

في هذه الفترة ظهر التفكير في السياسة الحضرية بعد إصدار ما يسمى بقانون CORNUDET الذي تم تطبيقه بعد الحرب العالمية الأولى بين 1919-1924، كما تم إنشاء مختبرات متخصصة في الجزائر لهذا الغرض، وفُرضت على البلديات التي يزيد عدد سكانها عن 10.000 نسمة وضع "خطة التهيئة والتوسع والتجميل"(Plan d'Aménagement, d'extension, et d'embellissement). الذي تكمن أهميته في جانبه المؤقت، والذي تتمثل مساهماته الرئيسية في تعميم تصاريح البناء، وتقديم عمليات التقسيم إلى ترخيص محدد ونظام تنظيمي، وإنشاء مشاريع تنموية، وتجميل وتوسيع المدن. كانت هذه الخطط فيما يتعلق بما يلي:

- مراقبة الطرق وتصاريح البناء

- ارتفاق
- الساحات والحدائق والمحميات المشجرة والمساحات المخصصة للخدمات العامة
- تحديد طبيعة وشروط إقامة المنشآت في كل منطقة.

بعد الحرب العالمية الثانية، تم إلغاء خطة تهيئة المدينة وتوسيعها وتجميلها. و في عام 1948 تم إجراء إحصاء لمشاكل تخطيط المدن على أساس طريقة النسب وشبكة المعدات ، أنشأت وكالة التخطيط مخطط مدينة العاصمة "الجزائر" .(Lakhdar Hamina Y. &L. Abbas، 2015).

3-1-3-الفترة من 1954- 1962

تم وضع أدوات تنظيمية جديدة في نهاية الخمسينيات؛ حيث شهدت الجزائر في عام 1958 إطلاق مخطط قسنطينة الذي يهدف إلى تحسين الجانب الاجتماعي والاقتصادي. خلال هذه الفترة، شهدنا إصدار العديد من أدوات التخطيط التي ميزت نهاية الوجود الاستعماري في الجزائر واستمرت في التأثير بشكل كبير على أدوات التخطيط بعد الاستقلال. من بين هذه الأدوات نجد:

- المخطط العمراني التوجيهي (PUD):

المخطط العمراني التوجيهي الذي يعتمد بشكل أساسي على الإحصائيات الديموغرافية ومدته عشرين سنة وهو عبارة عن برنامج عام بدون تفاصيل من أجل ضمان التوازن الهيكل الاقتصادي. كما اهتم بالمناطق المخصصة للأنشطة الاقتصادية وكذلك الهيكل المكاني، وتقسيم المناطق.

- الخطط التفصيلية:

يتم وضع هذه المخططات على مستوى البلديات ويتمثل دورها الرئيسي في تنظيم القطاعات العمرانية والقابلة للتوسع العمراني بالإضافة إلى موقع المعدات بناءً على إرشادات المخطط العمراني الرئيسي لـ PUD.

- مخطط التعمير وإعادة الهيكلة: تتعلق هذه الخطط بمراكز المدن وترميم الأحياء المتدهورة.
- خطة التحديث والتجهيزات (PME):
- برامج التخطيط العمراني والمناطق المبرمجة للتعمير حسب الأولوية (Z.U.P):

هذه البرامج مخصصة للضواحي والمناطق النائية للتوسع. المكمل الأساسي لـ ZUP هو شبكة التجهيزات التي تم وضع أولها في عام 1959 من قبل DU PONT، المستشار الفني لوزير البناء،

الذي يضع معايير لبرمجة التجهيزات، وفقًا لتسلسل هرمي يتراوح من وحدة الحي (800 إلى 1200 وحدة سكنية) للمجمع الكبير (10000 وحدة سكنية) بما في ذلك الحي (2500 إلى 4000 وحدة سكنية). (Lakhdar Hamina Y. &L. Abbas، 2015).

وعموما، خلال هذه الفترة (مرحلة الاستعمار الفرنسي)، طبق الاستعمار الفرنسي عدة برامج وأصدر العديد من أدوات التنمية. كما وضع مجموعة من قوانين ووسائل التهيئة والتخطيط العمراني لتنمية المدن الجزائرية، وتكييفها مع متطلبات المستوطنين الفرنسيين، مثل:

1-"قانون كورنوديت" (Loi Cornudet) المؤرخ في 14 مارس 1919 "والذي تم تطبيقه بين 1919-1924 من خلال تنفيذ التخطيط الحضري في فرنسا ومستعمراتها بما في ذلك الجزائر بعد المرسوم الصادر في 5 يناير 1922" (Lakhdar Hamina Y. &L. Abbas، 2015)، بموجب هذا القانون تلزم بعض المدن الفرنسية وبعض المدن في مستعمراتها (المدن التي يزيد عدد سكانها عن 10000 نسمة على اعتماد "خطة تهيئة وتوسع وتجميل " (PAEE) ، تكمن أهميتها في جانبها المؤقت، والتي كانت مساهماتها الرئيسية تعميم تصاريح البناء، وإخضاع عمليات التقسيم إلى ترخيص محدد ونظام تنظيمي وتأسيس مشاريع التطوير والتجميل والتحسين. "توسيع المدن"(Bénédicte, 2016).

2-" القانون رقم 55-900 المؤرخ في 7 يوليو 1955 الذي يقدم في نفس الوقت جميع النصوص المتعلقة بتخطيط المدن في الأراضي الجزائرية ، أنشأ القسم الجزائري من اللجنة الوطنية لتخطيط المدن وفوض لممثل فرنسا السلطات المخولة إلى رئيس المجلس والوزراء في شؤون التخطيط الحضري " (CHORFI, 2019).

3-المرسوم رقم 58-1463 المؤرخ 31 ديسمبر 1958، "خطط التخطيط العمراني الرئيسية" و "خطط التخطيط العمراني التفصيلية"، "خطة تطوير الإرشاد والتجميل (PAEE)»، وخطة قسنطينة التي تهدف إلى تحسين الجانب الاجتماعي والاقتصادي.

-المرسوم رقم 60-959 المؤرخ 6 سبتمبر، 1960 الخاص بالمديريات الجزائرية، المراسيم رقم 58-1447، رقم 58-1448، رقم 58-1449، رقم 58-1450 المؤرخ في 31 ديسمبر 1958 المتعلق بتخطيط المدن ومقالات مختلفة من قانون تخطيط المدن والإسكان. (Décret n° 60-959, 1960)

• المرسوم رقم 60-961 المؤرخ 6 سبتمبر 1960 المتعلق بإحداث وتطبيق حقوق وقائية على الأراضي في بعض المناطق التي سيتم تطويرها أو التحضر على سبيل الأولوية في المقاطعات الجزائرية. (Décret n° 60-961, 1960).

3-2-مرحلة ما بعد الاستقلال:

عرفت الجزائر، منذ الاستقلال وحتى يومنا هذا، سلسلة من سياسات التعمير وسياسات التنمية. فقد ورثت الجزائر من الاستعمار مجالاً حضرياً غير متوازن تهيمن عليه تباينات إقليمية كبيرة ناتجة عن انعدام العدالة المكانية (عدم المساواة المكانية) في توزيع المكاسب في جميع أنحاء البلاد، وخاصة بين المنطقة الشمالية والمناطق الداخلية والصحراوية، وكذا الفوارق المجالية التنموية الريفية الحضرية. بعد الاستقلال، اتخذت الدولة الجزائرية عدة إجراءات إصلاحية واعتمدت مجموعة من سياسات وبرامج التنمية الإقليمية بهدف إزالة الخلافات المكانية وإعادة التوازن الإقليمي. في هذا السياق، تم تحديد ثلاث مراحل مهمة في عملية التحضر والتنمية في الجزائر.

3-2-1-الفترة (1962-1977): مرحلة التوطين الصناعي.

ورثت الجزائر المستقلة مجتمعا ريفيا في اغلبه إذ بلغت نسبة سكان الأرياف 70% والذين كانوا يمتهنون المهن الريفية و الفلاحية مقابل 30% سكان الحضر(التيجاني، 2000). كما ورثت كذلك في المناطق الحضرية حظيرة سكنية مهمة تركها المستوطنون شاغرة(Benidir, 2007)كان يعول عليها لاستيعاب النزوح الريفي فجر الاستقلال مما أثر على سياسات الإسكان حيث تميزت هذه فترة بضعف برامج البناء. بناء على تقدير الدولة بأن المساكن الشاغرة كافية لاستيعاب الطلب وتلبية الاحتياجات. ثم تمديد الإجراءات المعمول بها خلال الفترة الاستعمارية من خلال المرسوم رقم 62-157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 الذي يميل إلى التجديد ، حتى إشعار آخر ، للتشريعات السارية ، في جوانبها غير المقيدة بالسيادة الوطنية(CHORFI, 2019). وبذلك أنهت الدولة مشروع الإسكان الذي أطلقه المستعمر الفرنسي بعنوان مشروع قسنطينة واعتمدت "استراتيجية الصناعات الثقيلة" كالحديد والصلب والصناعات الكيماوية والهندسة الإستخراجية بمساعدة التأميمات التي شهدتها البلاد من تأميم أراضي المستوطنين وجميع العقارات الشاغرة في عام 1963. تم إنشاء بنك الجزائر عام 1966 ،إلى تأميم المناجم والمحروقات والغاز الطبيعي عام 1971 ، مما أعطى دفعة قوية لهذه الاستراتيجية (شايب ذراع، 2014).

تم خلال هذه المرحلة وضع وتطبيق مجموعة من البرامج التنموية تمثلت في: المخطط الثلاثي (1967م – 1970م) والذي ركز على إشغال المساكن الشاغرة التي تركها المستوطنين فجر الاستقلال، وكذلك ركزت على إعمار وإنماء المدن الكبرى وأقاليم الساحل و على إثر هذا المخطط تم انجاز حوالي 10770 مسكنا حضريا إضافة إلى قرابة 75 قرية فلاحية عبر التراب الوطني من مجموع 1000 قرية مبرمجة على أراض خصبة في معظم الحالات والتي تحولت بعدها إلى أنوية لمدن صغيرة ، **(شايب ذراع، 2014)**، غير أنها لم تكن كافية لاستيعاب الزيادة السكانية، و بدأت في بداية السبعينيات تظهر عواقب الحكم السيئ على سعة المساكن الشاغرة الناتجة عن رحيل الأوروبيين، خاصة مع النمو الديموغرافي المتسارع المرتبط بسياسة التوطين الصناعية ، و ازدادت حدة النزوح الريفي نحو المدن حتى أصبحت المساكن الشاغرة مشبعة، و فقدت المدن قدرتها على استيعاب هذه الحركة السكانية ، مما تسبب في زيادة حادة في عدد السكان الذين بدئوا في الاستقرار في العشوائيات في ضواحي المدن، وبالتالي بدأت مشاكل المدن تتفاقم ، الأمر الذي دفع الدولة إلى وضع خطط لاحتواء الوضع العمراني الجديد واستعادة التوازن الإقليمي. **(CHORFI, 2019)** وعلى إثر ذلك تم وضع المخططين الرباعيين اللذان هدفا إلى إعادة التوازن الجهوي وإعطاء الأولوية لمدن الهضاب العليا في الاستفادة من البرامج التنموية، وتحقيق اللامركزية الإدارية الأول (1970م – 1973م) والذي تم برمجة 10% منه لقطاع السكن والثاني (1974م – 1977م) الذي خصص للقرى الاشتراكية المبرمج انجازها في 1980 وبرامج البناء الذاتي الريفي و130ألف مسكن حضري، خلال الفترة الرباعية للوصول إلى معدل 100 ألف مسكن حضري سنويا، إضافة للبرامج المخصصة للمرافق الضرورية، وشبكات التموين والصرف الصحي. كما عززت هذه البرامج بترسانة قانونية مناسبة في مجال تخطيط المدن، على غرار قانون الاحتياطات العقارية.**(شايب ذراع، 2014)**.

3-2-2-الفترة من 1977إلى 1987م:

خلال هذه الفترة ، واصلت الدولة جهودها لتحقيق التوازن المكاني والاقتصادي بين أقاليم الدولة ، من خلال مجموعة من الإجراءات، حيث ركزت الدولة على توجيه أهدافها نحو تنمية الأقاليم الداخلية لضمان التوزيع الصحيح والعادل للسكان ومشاريع التنمية **(شايب ذراع، 2014)**، حيث هدفت الخطتان الخماسيتان (1980-1984 و 1985-1989) إلى ترسيخ سياسة التوازن الإقليمي ، من خلال مكافحة التفاوت الإقليمي في توزيع السكان والعجز في الحظيرة السكنية ولتعزيز الخطتين ، أصدرت الدولة القانون رقم 87-03 المؤرخ في 27 يناير 1987 المتعلق بتهيئة الإقليم، والذي حدد

المحاور الرئيسية للتنمية وحدد الحاجة إلى تعزيز المساحات المختلفة والتحكم في نمو التجمعات الحضرية الكبيرة ، لا سيما في شمال البلاد ، كما يوضح هذا القانون أدوات تخطيط استخدام الأراضي الواردة في الخطة الوطنية لاستخدام الأراضي (SNAT) وخطة استخدام الأراضي الإقليمية (SRAT) ، وعلى مستوى الولاية في خطة تنمية الولاية (PAW). في الوقت نفسه ، أطلقت الدولة إنتاجًا حضريًا جديدًا يهدف إلى تقليل المساعدة المقدمة للإسكان الاجتماعي وإشراك المواطنين في تولي مسؤولية قضية الإسكان ، تحسباً لبدء تخلي الدولة عن الإدارة المركزية لعملية التحضر (واحتكار استخدام الأراضي) لتمهيد الطريق أمام الاستثمار الخاص(Chaguetmi, 2011).

في نهاية هذه المرحلة كان عدد سكان الزائر قد بلغ 22971588 نسمة بمعدل نمو 35.5% عن التعداد السكاني السابق الذي بلغ 16948000 نسمة، سنة 1977، أما بالنسبة للشبكة الحضرية فقد رتب الديوان الوطني للإحصائيات سنة 1987 المدن الكبرى والمتوسطة و الصغرى في تجمعات حضرية بلغ عدها 447 تجمعا حضريا موزعا عبر التراب الوطني بشكل غير منتظم يضم 11444249من سكان الحضر، وبذلك فإن التحضر في الجزائر قد بلغ نسبة 49.8%من مجموع السكان لسنة 1987 مقارنة بنسبة 43.2% سنة 1977**(التيجاني، 2000)**.

3-2-3-الفترة من 1987- 1997:

تميزت هذه المرحلة بتجدد رغبة الدولة في تنم المجال الحضري والتوصل إلى حل مشاكل المدن التي تسير نحو التفاقم فكان إصدار أول قانون للتهيئة العمرانية في الجزائر سنة 1987 والذي تظم نادرات التهيئة العمرانية على غرار مخطط التهيئة الرئيسي (PUD) والذي فرض تطبيقه على المراكز الحضرية كوسيلة لتخطيط وتسيير المجال الحضري، **(زاوية، 2017)** غير أنه لم يتبع بالنصوص الأساسية التطبيقية و بالتالي لم يحدد كيفيات اعتماد هذه المخططات ، **(عقاقبة، 2017)**.

بعد 1989 مباشرة عرفت الجزائر عدة تحولات في نظام الحكم، كرسها دستور 1989 م، إذ تحول الاتجاه السياسي و الاقتصادي للدولة الاشتراكية إلى توجه جديد ونظام رأسمالي ينادي بالديمقراطية السياسية، والتعددية الحزبية وخصخصة المؤسسات الاقتصادية، و ابتعاد الدولة عن تسيير شؤون البلاد **(شايب ذراع، 2014)**.

مع دستور 1989 صدرت مجموعة من القوانين المتعلقة بمسالة العقار، كما وضعت ترسانة كاملة من القوانين لترسيخ الرؤية الجديدة للدولة، على غرار، إصدار قانون العقار 90/25 وقانون

التعمير 90/29 الذي تم من خلاله إنشاء المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) وإلغاء قانون الاحتياطات العقارية، وتحرير المعاملات العقارية، لكن على الرغم من كل هذه الإجراءات، فإن المدينة تتجه مباشرة إلى أزمة متعددة الأبعاد، انعكاسا للأزمة الاجتماعية، البطالة، ظهور جيوب الفقر بالمدن عدم انسجام الحيز الحضري، الامتدادات غير المتناسقة للمدن، التوسع الخطي على طول الطرق الرئيسية. تميزت هذه المرحلة بتوجه التحضر بشكل أكبر نحو المدن الصغيرة (تم ترقية العديد منها على رتبة عاصمة دائرة.) **(AGHARMIOU, 2013)**.

عرفت هذه المرحلة تشبع المدن وكثرة الأزمات السياسية والاجتماعية خاصة أزمة السكن الحادة، وانتشار البطالة من جراء الظروف والأوضاع الأمنية الصعبة التي عرفتها البلاد آنذاك والتي انجر عنها العدول عن الاستثمار في القطاع الصناعي ونزع الدعم الحكومي لبناء السكن وباقي القطاعات الأخرى من جهة وعدم قدرة الهياكل و التجهيزات الحضرية من تغطية الحاجيات السكانية المتزايدة من جهة أخرى مما دفع بالدولة إلى إجراء عدة إصلاحات مست معظم القطاعات وبالأخص قطاع السكن **(حمود، 2016)**، حيث سجلت سنة 1993 عجز في السكن قدر ب 1.200.000 سكن للوصول إلى معدل سكن واحد لكل 6 أفراد، **(OUADAH REBRAB, 2008)**

3-2-4-الفترة من 1997- 2007:

تبدأ هذه لمرحلة ببداية تطبيق مشروع الاستراتيجية الوطنية الجديدة للتهيئة العمرانية والذي أسفرت عنه الاستشارة الوطنية المنظمة سنة 1995 حول الاستراتيجية الجديدة للتهيئة العمرانية والمكللة بإصدار وثيقة معنونة بـ **(الجزائر غدا)**، كما سبق الذكر فإن هذا المشروع يبدأ مع بداية سنة 1997 ويستمر لمدة 15 سنة، ويرتكز على أربع مشاريع جهوية كبرى لتهيئة تنمية منطقة الهضاب العليا حيث يغطي 16 ولاية، تهدف هذه المشاريع إلى تنمية وتطوير مجموعة من المراكز الحضرية يتراوح عد سكانها بين 8000 و 10000 نسمة تستوعب طاقة سكانية تقدر بحوالي 50000 نسمة لكل منها، وتنفيذ مشاريع إنمائية بها على غرار الاستصلاح الفلاحي، وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة، و ...الخ. **(عقاقبة، 2017)**

رغم وضع أدوات التعمير وبرامج التنمية والتهيئة العمرانية إلا انه ظهرت اختلالات ومشاكل زادت عمقا، وعليه كان لابد من وضع سياسات جديدة للتهيئة في إطار مبادئ التنمية المستدامة **(زاوية، 2017)**، فتميزت هذه المرحلة بصدور مجموعة من القوانين في هذا الإطار على غرار القانون 20/01، المؤرخ في 27 رمضان عام 1422 هـ الموافق ل 12 ديسمبر 2001 م ، والمتعلق بتهيئة

الإقليم وتنميته المستدامة، ;والذي تضمن إعداد مخططات تهيئة الإقليم (SNAT, SRAT,PAW, SDAAM ,SDAL)، وبمقتضاه تم إصدار القانون 02-02 المؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 هـ الموافق لـ 5 فبراير 2002 المتعلق بحماية الساحل وتثمينه والذي يهدف إلى تحديد الأحكام المتعلقة بحماية الساحل وتثمينه، والذي يوجب على الدولة والسلطات المحلية في إطار إعداد أدوات التهيئة والتعمير أن تسهر على توجيه توسع المراكز الحضرية نحو مناطق بعيدة عن الساحل والشواطئ البحرية إضافة إلى صدور القانون 06/06 المؤرخ في 21 محرم 1427 هـ الموافق لـ 20 فبراير 2006 م والمتضمن القانون التوجيهي للمدينة والذي يهدف إلى تحديد الأحكام الخاصة الرامية إلى تعريف عناصر سياسة المدينة في إطار سياسة تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وفق مسار تشاوري منسق في ظل اللامركزية و التسيير الجواري، وكذا تقليص الفوارق بين الأحياء وترقية التماسك الاجتماعي إضافة إلى القضاء على السكنات الهشة والغير صحية، تهدف سياسة المدينة إلى تحقيق التنمية المستدامة بصفتها إطارا متكاملا متعدد الأبعاد والقطاعات والأطراف ويتم تجسيدها من خلال عدة مجالات: مجال التنمية المستدامة والاقتصاد الحضري، و المجال الحضري والثقافي، و المجال الاجتماعي، ومجال التسيير و المجال المؤسساتي.

3-2-5-الفترة من 2008 -2018:

تميزت هذه المرحلة بصدور لقانون 08-15 المؤرّخ في 17 رجب عام 1429 الموافق لـ 20 يوليو سنة 2008، يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، والذي يهدف إلى ترقية إطار مبني ذي مظهر جمالي مهيأ بانسجام، عن طريق تحديد شروط شغل و/أو استغلال البنايات، ووضع حد لعدم إنهائها وتحديد مطابقة البنايات المنجزة أو التي هي في طور الانجاز قبل صدور هذا القانون، إضافة إلى تأسيس تدابير ردعية في مجال عدم احترام آجال البناء وقواعد التعمير، (المادة01، القانون 08-15، 2008). كان هذا القانون بمثابة تدعيم لجهود الدولة في معالجة المشاكل العمرانية التي تعاني منها المدن الجزائرية.

4-الإطار التشريعي للتعمير:

استندت السياسة العمرانية في الجزائر إلى مجموعة من المراجع القانونية، التي سعت في مجملها إلى ضبط وتنظيم مجال التعمير، سواء في مرحلة ما قبل الاستقلال أو المرحة التي تلت الاستقلال إلى يومنا هذا، نحاول في هذا العنصر التطرق إل أهم هذه القوانين وتأثيرها على السياسة العمرانية والمجال الحضري ككل.

4-1-مرحلة ما قبل الاستقلال:

كان الأساس الأول للتشريعات العمرانية في الجزائر يستند إلى التشريعات التي وضعها الاحتلال الفرنسي ونذكر بالخصوص:

- قانون كورنوديت، (Cornudet- 1919-1924):

"والذي يمثل ظهور لنمط العمراني البيروقراطي الفرنسي الذي أسس مخططات التهيئة والتوسع، أحدث تحولا منهجيا عميقا" **(غواس، 2012)**، طبق هذا القانون في فرنسا ومستعمراتها بما فيها الجزائر بموجب المرسوم المؤرخ في 1922/01/05، حيث يلزم هذا القانون البلديات التي يزيد سكانها عن 10.000 نسمة خطة التهيئة والتوسيع والإرشاد (PAEE) (Plan d'Aménagement d'Extension et d'Embellissement)، والتي كانت تهدف إلى تعميم تصاريح البناء وإخضاع عمليات التحصيص إلى ترخيص في لإطار قانوني محدد وإنشاء مشاريع تهيئة وتحسين وتوسيع المدن **(Bénédicte R. , 2016)**.

- **المراسيم رقم الصادرة في 6 سبتمبر 1960:**

- المرسوم رقم 60-960 المؤرخ في 6 سبتمبر 1960: يمد هذا المرسوم الإدارات الجزائرية بمختلف الضوابط المتعلقة بالتعمير وتهيئة الإقليم، بالإضافة إلى مجموعة من المواد المتعلقة بقانون التعمير والسكن.

- المرسوم رقم 60-961 المؤرخ في 6 سبتمبر 1960: المتعلق بأولوية إنشاء وتطبيق حقق الشفعة على الأراضي في بعض المناطق القابلة للتنمية أو للتعمير(décrets, 1960) .

4-2-مرحلة ما بعد الاستقلال:

اعتمدت هذه المرحلة في بدايتها على القوانين الموروثة عن الاستعمار الفرنسي على غرار إكمال تطبيق ما جاء به مشروع قسنطينة، ثم شهدت هذه المرحلة صدور مجموعة من القوانين والنصوص التشريعية المتعلقة بالتعمير في الجزائر نذكر على الخصوص:

4-2-1-قانون رقم 87- 03 في 28 يناير 1987 مؤرّخ في 27 يناير 1987 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، ج.ر. رقم 05 الصادرة في 28 يناير 1987.

يحدد هذا القانون الإطار التطبيقي للسياسة الوطنية للتهيئة العمرانية الواردة في الميثاق الوطني، ويوضح أهداف التنمية العمرانية ، ويبين المحاور الكبرى للتهيئة العمرانية على المستويين الجهوي والقطاعي، حيث تركز التنمية الجهوية على ضرورة إزالة مسببات الاختلال الجهوي وإعادة التوازن

الجهوي عن طريق برامج تنموية تختلف من جهة إلى أخرى حسب خصوصيات كل جهة، مع التركيز على تنمية الهضاب والمناطق الحدودية والجبلية، وحماية الساحل، تنمية المناطق الجنوبية ومراعاة مميزاتها الاقتصادية والمادية وترشيد استغلال الثروات. أما فيما يخصص المحاور القطاعية فقد ركزت على توجيه وإدراج سياسات القطاعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات الأهمية الأساسية في تجسيد أهداف التوزيع الإقليمي للأنشطة الاقتصادية الوطنية.

كما تطرق هذا القانون إلى أدوات التهيئة، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT)، والمخطط الجهوي لتهيئة الإقليم(SRAT)، وكيفية إعدادهما.

4-2-2-القانون 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأول عام 1411 هـ الموافق لـ 01 ديسمبر 1990، المتعلق بالتهيئة والتعمير:

يعد هذا القانون من بين أهم القواعد التشريعية التي يرتكز عليها التعمير في الجزائر، حيث "يهدف إلى تحديد القواعد العامة الرامية إلى تنظيم إنتاج الأراضي القابلة للتعمير وتكوين وتحويل المبني في إطار التسيير الاقتصادي للأراضي والموازنة بين وظيفة السكن والفلاحة والصناعة و أيضا وقاية المحيط والأوساط الطبيعية والمناظر والتراث الثقافي والتاريخي على أساس احترام مبادئ و أهداف السياسة الوطنية للتهيئة العمرانية"، كما تضمن هذا القانون صيغ أدوات التهيئة والتعمير (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، مخطط شغل الأراضي) والأحكام المرفقة لها والمتعلقة بإعدادها وكيفية تسييرها، كما نص هذا القانون على ضوابط استغلال الأراضي والبناء عليها بهدف تنظيم استعمال الأراضي وعقلنة استغلالها والتحكم في توسع المدينة ونموها بعيدا عن العشوائية والفوضى، وبالتالي تحسين الإطار الحضري وكذا الظروف المعيشية للمجتمعات البشرية شريطة الالتزام بتطبيق ما تنص عليه هذه المخططات في إطار التوجيهات العامة لسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم **(القانون 90-29، 1990)**.

نشير إلى أن القانون 90-29 تم تعديله وإتمامه بموجب القانون 05-04 والذي جاء غير بأحكام جديدة وعقوبات صارمة بهدف التصدي لظاهرة استمرار تفشي البنايات الغير المشروعة والفوضوية التي تشوه المظهر الجمالي للمدن وللاستجابة للأوضاع التي شهدتها الجزائر خاصة عقب الزلزال الذي عرفته في 2003 ، إلا أن هذا القانون لم يأتي بجديد بنسبة لأدوات التهيئة والتعمير بل بقيت تخضع للقانون 90-29، (إقلولي، 2013).

4-2-3-القانون 01- 20 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق ل 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

ينص هذا القانون على التوجيهات والأدوات المتعلقة بتهيئة الإقليم، والتي تضمن تنمية مستدامة ومنسجمة للفضاء الوطني، على أساس الاختيارات الاستراتيجية التي تقتضيها هذه التنمية والسياسات التي تساهم في تحقيق هذه الاختيارات مع إدراج أدوات تنفيذ السياسات التنموية لتهيئة الإقليم. كما ينص هذا القانون على أن الدولة هي التي تبادر بالسياسات الوطنية لتهيئة الإقليم وتسير في هذه السياسة بالاتصال مع الجماعات الإقليمية في إطار اختصاص كل منها وكذا بالتشاور مع الأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين للتنمية كما ينص على مساهمة المجتمع المدني في إعداد هذه السياسة وتنفيذها طبقا للتشريع ولتنظيم المعمول به.

ولتسهيل تطبيق هذه السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة فقد تضمن هذا القانون إعداد أدوات تهيئة الإقليم ويتعلق الأمر بـ: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) والذي يشكل الإطار المرجعي لعمل السلطات العمومية، المخطط التوجيهي لتهيئة السواحل (SDAL)، المخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر، المخططات الجهوية لتهيئة الإقليم(SRAT)، مخططات تهيئة الإقليم الولائي (PAW)، المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى (SDAAM).

4-2-4-القانون 04 - 05 المؤرخ في27 جمادى الثاني عام 1425 هـ لموافق لـ 14أوت2004، يعدل ويتمم القانون 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأول عام 1411 هـ الموافق لـ 01 ديسمبر 1990، المتعلق بالتهيئة والتعمير:

بعد الكارثتين الطبيعيتين اللتين أصابتا الجزائر، فيضانات باب الواد 2001 وزلزال بومرداس 2003، ظهر قصور في القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير خاصة في ما يخص قابلية الأراضي للتعمير، حيث تتطرق المادة 02 من القانون 04-05 التي تعدل المادة 04 من القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، إلى عدم قابلية الأراضي المعرضة للكوارث الطبيعية والتكنولوجية للبناء، وكذا ضرورة المحافظة على التوازن البيئي في حالة الأراضي الموجودة في مواقع طبيعية، كما تنص المادة 04 من القانون 04-05 ، التي تعدل وتتمم المادة 11 من القانون 90-290 المتعلق بالتهيئة والتعمير وتضيف ضرورة تحديد الأراضي المعرضة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية والتكنولوجية ، أو تلك المعرضة للانزلاق، وكذا تصنيف الناطق المعرضة للزلازل حسب درجة الخطورة،

وإجراءات تحديد أو منع البناء بها، وتحديد محيطات الحماية المتعلقة بها ، عند إعداد أدوات التهيئة والتعمير.

تعدل وتتم المواد من 6 إلى 13 من القانون 04-05 المادة 76 من القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير ويضيف ويفصل الإجراءات الخاصة بمراقبة أشغال البناء والأعوان المكلفين والمؤهلين لذلك، وتفصيل الإجراءات المتخذة في حالة المخالفات العمرانية.

4-2-5-القانون 06-06: المؤرخ في 21 محرم 1427 هـ الموافق لـ 20 فبراير 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة:

جاء هذا لقانون في إطار تعزيز تطبيق السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة حيث نص على تحديد الأحكام الخاصة الرامية إلى تعريف عناصر المدينة التي يتم إعدادها وتصميمها وفق مسار تشاوري و منسق بين مختلف القطاعات والفاعلين المعنيين في تحقيق هذه السياسة بصفة منظمة ومنسجمة وناجعة انطلاقا من خيارات محددة من طرف الدولة وبتحكيم مشترك في إطار اللاتمركز واللامركزية والتسيير الجواري بالإضافة إلى التنمية البشرية والمستدامة باعتبارها المبادئ الأساسية التي ينص عليها هذا القانون، كما ينص هذا القانون على ترسيخ مبدأ التعاون بين المدن وتشجيع اندماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية والدولية .

ولمتابعة تطبيق سياسة المدينة فقد نص هذا القانون على إنشاء المرصد الوطني للمدينة والذي يعنى بإعداد الدراسات حول تطور المدن في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم واقتراح كل التدابير التي من شانها ترقية مشاركة واستشارة المجتمع المدني ومتابعة كل إجراء تقرره الحكومة في إطار ترقي سياسة وطنية للمدينة.

4-2-6-القانون 10-03 المؤرخ في 5 رمضان عام 1431 هـ الموافق لـ 15 أوت سنة 2010 يحدد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة:

يهدف هذا القانون إلى تحديد شروط وكيفيات استغلال الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة (المادة 01)، ويشمل مجال تطبيق هذا القانون الأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة، ويشمل مجال تطبيق هذا القانون الأراضي الفلاحية التابعة للأملاك لخاصة للدولة التي كانت خاضعة للقانون 87-19 المؤرخ في 17 ربيع الثاني عام 1408 هـ الموافق لـ 08 ديسمبر سنة 1987، (المادة 02 من

القانون 10-03)، كما يحدد هذا القانون شروط منح الامتياز، والنظام القانوني للمستثمرة الفلاحية كما يحدد التزام المستثمر الحاصل على الامتياز.

5- وسائل التعمير والتهيئة الإقليمية في الجزائر:

في ظل سعي السلطات الجزائرية للوصول إلى تنمية إقليمية مستدامة والقضاء على التفاوتات الإقليمية، كان لا بد من وضع وسائل وأدوات للتهيئة والتعمير على جميع المستويات في ترتيب تنازلي من الوطنية إلى أصغر وحدة في التخطيط والتعمير، تمكنها من تطبيق السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم

5-1- أدوات التهيئة الإقليمية:

في إطار السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة جاء توضيح أدوات تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة وبيان أهدافها ومحتوياتها بموجب القانون 01- 20 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق ل 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، والذي احتوت المادة رقم 07 منه على تعريف مختلف هذه الأدوات على النحو التالي:

5-1-1-المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT):

المخطط الوطني لتهيئة الإقليم هو الأداة الأولى في التسلسل الهرمي لأدوات تهيئة الإقليم، يترجم بالنسبة لكافة التراب الوطني التوجيهات والترتيبات الاستراتيجية الأساسية فيما يخص السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ويشكل الإطار المرجعي لعمل السلطات العمومية، كما يحدد الفضاءات والأقاليم الواجب حمايتها وترقيها والأطر القانونية لذلك، هذا إضافة إلى أن الخطط الوطني لتهيئة الإقليم يضع المبادئ الأساسية التي تحكم تموقع البنى التحتية الكبرى للنقل والتجهيزات الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، ويدمج مختلف سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم في تنفيذ السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم، بالإضافة إلى تحديد مساحات الحواضر الكبرى لتي ستكون محل مخطط توجيهي للتهيئة، آخذا بعين الاعتبار خصوصيات كل إقليم.

5-1-1-1-أهداف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT):

نصت المادة 9 من القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة (المذكور أعلاه) على أن التوجيهات الأساسية المحددة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ترمي إلى ضمان:

- الاستغلال العقلاني للفضاء الوطني وخاصة توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية على كافة الإقليم الوطني.

- تثمين الموارد الطبيعية وعقلنة استغلالها.
- التوزيع المجالي الملائم للمدن والمستوطنات البشرية من خلال التحكم في نمو التجمعات السكانية وقيام بنية حضرية متوازنة.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المعدة حسب الإقليم.
- حماية التراث الإيكولوجي الوطني وتنميته.
- حماية التراث التاريخي الثقافي وترميمه وتثمينه.
- تماسك الاختيارات الوطنية مع المشاريع التكاملية الجهوية.
- تحديد الأعمال التكاملية لحماية الفضاءات الحساسة.
- تحديد فضاءات الحواضر الكبرى.
- برمجة وتوطين المشاريع والبنى التحتية الكبرى والتجهيزات ذات المنفعة العمومية ومناطق الأنشطة الصناعية.

5-1-1-2-إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT)

أوضحت المادتين 19 و20 من القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة (المذكور أعلاه)، أن لدول هي التي تتولى إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، وتتم المصادق عليه لمدة 20 سنة، يتعرض فيها هذا المخطط إلى تقييمات دورية كل 5 سنوات. وبالموازاة مع إعداد المخطط يتم إنشاء مجلس وطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، يعنى باقتراح التقييم والتحديث الدوري للمخطط ويتابع تنفيذ توجيهات المخطط، ويساهم في إعداد المخططات التوجيهية، حسب ما تنص عليه المادة 21 من القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

5-1-1-3-محتوى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT):

يتفرع المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى مجموعة من المخططات القطاعية والإقليمية كما يلي: (براي، 2018). يتكون المخطط الوطني لتهيئة الإقليم من 17 تقريرا موضوعيا بالإضافة إلى مجموعة من الوثائق البيانية بمقاييس متعددة، (SNAT, 2025, p. 12)

- 21 مخطط توجيهي قطاعي للبنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية.
- 09 مخططات جهوية لتهيئة الإقليم (Les SRAT).
- 20 برنامجا للعمل الإقليمي (Les PAT)

- 04 مخططات توجيهية لتهيئة مجالات الحواضر الكبرى (Les SDAAM)
- 48 مخطط لتهيئة الولاية (Les PAW).
- المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل (Les SDAL).
- المخطط التوجيهي لحماية الأراضي ومكافحة التصحر.

5-1-1-4-الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وبرامج العمل الإقليمي.

يتمحور المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) حول أربع (04) خطوط توجيهية تستند في تطبيقها على برامج العمل الإقليمية العشرون، تتمثل هذه الخطوط في: **(SNAT, 2025)**.

مخطط رقم 12: الخطوط التوجيهية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم

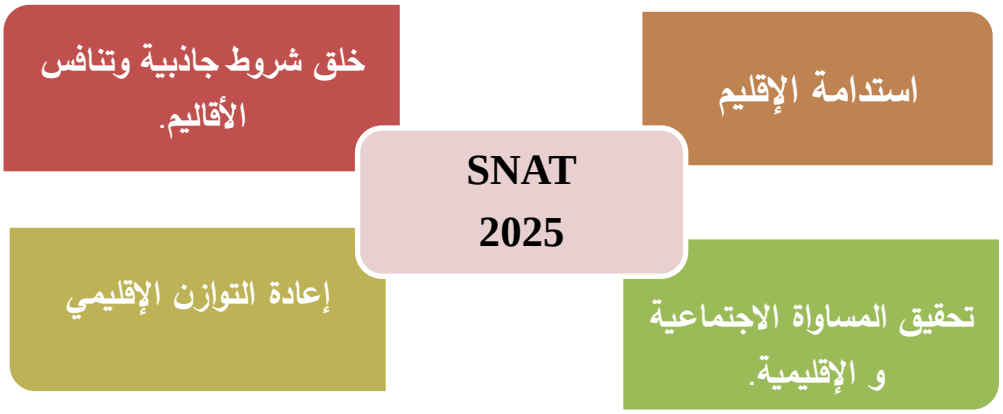

المصدر: (SNAT, 2025) + **معالجة شخصية**

5-1-2-المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم (SRAT):

تم تعريفه بموجب القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة حيث جاء في مادته الثالثة، وهو أداة لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة على المستوى الجهوي حيث يخصص لكل إقليم يتكون من عدة ولايات متاخمة، لها خصوصيات فيزيائية ووجهات إنمائية مماثلة أو متكاملة مخطط جهوي لتهيئة الإقليم، يحدد هذا المخطط التوجهات الأساسية للتنمية المستدامة في نطاق برنامج الجهات، الذي يميز 09 برامج جهوية حسب ما نص عليه القانون 01-20 في مادته 48 وكذا ما جاء في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وهي كالتالي:

-الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة شمال- وسط (Nord- Centre)

-الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة شمال- شرق (.Nord-Est)

- الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة شمال- غرب (Nord-Ouest)

-الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة الهضاب العليا- وسط (Hauts Plateaux-Centre)

-الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة الهضاب العليا - شرق (Hauts Plateaux-Est.)

-الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة الهضاب العليا - غرب (Hauts Plateaux-Ouest)

-الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة أقصى الجنوب (Grand Sud)

-الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة الجنوب- شرق(.Sud-Est)

-الفضاء الجهوي لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة الجنوب- غرب (Sud-Ouest)

5-1-2-1- أهداف المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم (SRAT):

يهدف المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم **(SRAT)** إلى:

-برمجة البنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية وإعدادها.

-الحفاظ على الموارد الطبيعية ولاسيما منها الماء وترشيد استعمالها.

-تنظيم العمران بما يشجع التطور الاقتصادي والتضامن واندماج السكان.

-التسيير المحكم للمجال والتوزيع العادل للأنشطة والخدمات.

-ترقية الأنشطة الفلاحية وتنمية المناطق الريفية.

-تفعيل الاقتصاد الجهوي ودعم تطوير الأنشطة والشغل.

-إعادة تجديد الفضاءات والأحياء المهددة.

-تشجيع المشاريع الاقتصادية الواعدة للتصنيع والموفرة لفرص الشغل.

-تنظيم البنية الحضرية والتطوير المنسجم للمدن.

-برمجة وانجاز البنى لتحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية.

-الحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي والأثري وتثمينه.

بالرغم من الأهمية الكبيرة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ، التي يمكن استنتاجها من خلال الأهداف المراد تحقيقها في آفاق 2030 ، إلا أن الأمر يستلزم تكاثف الجهود الوطنية و بالأخص تفعيل د ور الشراكة ، بالإضافة لرصد كم هائل من الإمكانيات المالية و المادية ، خاصة في ظل ركود وتماطل إنجاز المشاريع في الكثير من المناطق النائية **(فردي، 2021)**.

5-1-3-المخطط الولائي لتهيئة الإقليم (PAW):

المخطط الولائي للتهيئة هو أداة للتخطيط والتهيئة على مستوى الولاية، يتم إعداده بمبادرة من الوالي، بناء على توجيهات ومبادئ كل من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT)، والمخطط الجهوي لتهيئة الإقليم (SRAT).

5-1-3-1- إعداد المخطط الولائي لتهيئة الإقليم (PAW):

يتخذ الوالي المبادرة لإعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية، لنفس المدة التي يشملها المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم، ويعرض على المجلس الشعبي الولائي للمصادقة عليه (المادتين 54، و55 من القانون 20-01).

5-1-3-2-أهداف المخطط الولائي لتهيئة الإقليم (PAW):

يحدد المخطط الولائي لتهيئة الإقليم كما جاء في المادة 53 من القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ما يلي:

- مخططات تنظيم الخدمات المحلية ذات المنفعة العمومية.
- مساحة التهيئة والتنمية لمشتركة بين البلديات.
- السلم الترتيبي العام وحدود تمدن التجمعات الحضرية والريفية.

5-1-4-مخطط التجانس العمراني (scu):

أعاد القانون التوجيهي للمدينة 06-06 الصادر في 20 فبراير 2006 العديد من المبادئ من أجل تحقيق التنمية المستدامة للمدينة بأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والبيئية. هذه هي الطريقة التي يتم بها بناء مخطط التناسق الحضري (UCS) كأداة جديدة في عملية التخطيط من أجل سد الفجوة في التخطيط الحضري بين النطاق الإقليمي والمحلي، من خلال اقتراح إنشاء أداة توجيه استراتيجي قادرة على ترجمة رؤية جماعية، يتم التفاوض عليها ومشاركتها من قبل جميع الجهات الفاعلة المعنية بالتنمية على مدى 15-20 سنة القادمة، وتجعل من الممكن تنفيذ سياسة المدينة المستدامة على المستوى المحلي من خلال دمجها في إطار سياسة التخطيط الإقليمي.

يتمتع مخطط التناسق الحضري، بطابع رائد ومبتكر من خلال استهداف تطوير استراتيجية تنمية شاملة ومتماسكة للمدينة عبر جميع أبعادها، ويعد جزء من نهج عالمي للتنمية المستدامة قادر على مراعاة ثلاثية أساسية للاقتصاد والمجتمع والبيئة، تستند التوجهات الاستراتيجية لموضوعات مخطط التناسق الحضري (scu) على أربع أسس تضمن تنمية متناغمة للمدينة هي: التحكم والتكامل والتعزيز والهوية (Lakhdar Hamina Y. &L. Abbas، 2015).

5-2-أدوات التهيئة والتعمير:

حرصت الجزائر على دعم وتقوية صلاحيات ومسؤوليات البلديات بما يمكنها من المشاركة الفعالة في تطبيق استراتيجيات التهيئة العمرانية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى المحلي حيث تم تعديل قانون البلديات وإصدار قوانين جديدة للتهيئة والتعمير والعقار والتنمية المحلية، تحدد وتبين المهام المسندة للبلديات وتضبط حدود ممارساتها في إطار الحرص على تمكينها من التكفل بتسيير وتهيئة المدن في كل ما يتعلق بنموها والمحافظة على بيئتها في الإطار المبني، (حجاري، 2015)، حيث منح المشرع للجماعات المحلية كل الاستقلالية بصفتها هيئات لامركزية في إعداد التهيئة العمرانية ذلك بالاستعانة بأدوات التهيئة والتعمير المحلية والتي يحدد الأساس القانوني لها بموجب قانون البلدية، قانون الولاية، وقانون التهيئة والتعمير، والذي ينص في مادته العاشرة (المادة 10) على أن أدوات التهيئة التعمير على المستوى المحلي تتشكل من المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير **(PDAU)**، ومخطط شغل الأراضي **(POS)**، في حين وردت الإجراءات التنظيمية الخاصة بها في المرسومين التنفيذيين 91-177 و 91-178 المؤرخين في 28 ماي 1991، حيث يحدد الأول إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير **(PDAU)** والوثائق المتعلقة به، في حين يحدد الثاني إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي **(POS)** والوثائق المتعلق به، **(عايلي، 2016)**.

5-2-1-المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(PDAU):

ظهر المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) بموجب القانون 29 / 90 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990 ، المتعلق بالتهيئة والتعمير والذي عرفه على أنه "أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي" والنصوص التطبيقية له المتمثلة في المرسوم التنفيذي رقم 177 / 91 المؤرخ في28 ماي1991 .

5-2-1-1- أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير(PDAU):

- يحدد التوجهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية.
- يضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي
- يحدد التخصيص العام للأراضي على مجموع تراب البلدية أو البلديات حسب القطاع.

- يحدد توسع المباني السكنية وتمركز المصالح والنشاطات وطبيعة وموقع التجهيزات الكبرى والهياكل الأساسية.

- يحدد مناطق التدخل على الأنسجة الحضرية والمناطق الواجب حمايتها.

5-2-1-2- قطاعات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU):

تنص المادة 19 من القانون 90-29 على أن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير يقسم المنطقة المتعلق بها إلى أربعة قطاعات وفق آجال محددة وعلى النحو التالي:

- **القطاعات المعمرة (LES SECTEURS URBANISES):**

تشمل القطاعات المعمرة كل الأراضي حتى وان كانت غير مجهزة بجميع التهييئات التي تشغلها بنايات متجمعة ومساحات فاصلة ما بينها ومستحوذات التجهيزات والنشاطات ولو غير مبنية كالمساحات الخضراء والحدائق والفسحات الحرة والغابات الحضرية الموجهة إلى خدمة هذه البنايات بالإضافة إلى الأجزاء من المنطقة المعمرة الواجب تجديدها، إصلاحها وحمايتها.

- **القطاعات المبرمجة للتعمير (LES SECTEURS A URBANISER):**

تمثل القطاعات المبرمجة للتعمير القطاعات المخصصة للتعمير على الأمدين القصير والمتوسط في آفاق 10 سنوات حسب جدول من الأولويات المنصوص عليها في المخطط التوجيهي للهيئة والتعمير.

- **قطاعات التعمير المستقبلية (LES SECTEURS D'URBANISATION FUTURE):**

تشمل قطاعات التعمير المستقبلية الأراضي المخصص للتعمير على المدى البعيد في آفاق 20 سنة، حسب الآجال المنصوص عليها في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وكل الأراضي المتواجدة في هذه القطاعات خاضعة للارتفاق بعدم البناء ولا يرفع هذا الارتفاق إلا في الآجال المنصوص عليها إلا بالنسبة للأراضي التي تدخل في حيز تطبيق مخطط شغل الأراضي المصادق عليه.

-قطاعات غير قابلة للتعمير (LES SECTEURS NON URBANISABLE):

هي القطاعات التي يمكن أن تكون حقوق البناء المنصوص عليها محددة بدقة وبنسب تتلائم مع الاقتصاد العام لمناطق هذه القطاعات، وتشمل مناطق الارتفاعات على سبيل المثال المحميات الطبيعية، المواقع الأثرية، المناطق المعرضة للأخطار...

5-2-1-3- إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU):

ينص المرسوم التنفيذي 91 – 177 المؤرخ في 14 ذي القعدة عام 1411 هـ الموافق لـ 28 ماي1991 على إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ومحتوى الوثائق المتعلقة به، حيث تتلخص مراحل إعداده في المراحل التالية:

- مرحلة التحضير والإعداد:

"يقرر إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير عن طريق مداولة من المجلس الشعبي البلدي للبلدية المعنية أو البلديات المعنية حيث تبين هذه المداولة التوجيهات التي تحددها الصورة الإجمالية للتهيئة أو مخطط التنمية بالنسبة إلى التراب المقصود، كما يحدد كيفيات مشاركة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، بالإضافة إلى توضيح القائمة المحتملة للتجهيزات ذات الفائدة العمومية في إطار ما تنص عليه المادة 13 من القانون 90-29 والمتعلق بالتهيئة والتعمير (المادة 02 من المرسوم التنفيذي 91-177، 1991).

يتم تبليغ المداولة المذكورة أعلاه إلى الوالي المختص إقليميا و يتم نشرها مدة شهر بمقر المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية المعنية.(المادة 03 من المرسوم التنفيذي 91- 177، 1991). ويصدر الوالي المكلف إقليميا قرارا يرسم حدود محيط تدخل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في حالة كان المخطط يشمل بلدية واحدة أو عدة بلديات تنتمي لنفس الولاية، أما إذا كان المخطط يشمل عدة بلديات من ولايات مختلفة فإن تحديد محيط تدخل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المعني يسند إلى الوزير المكلف بالتعمير بالتشارك مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية، حسب ما نصت عليه المادة 12 من القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، والمفصل في المادة 04 من المرسوم التنفيذي 91-177. المتضمن إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به.

بعد الموافقة الإعداد يشرع رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية أو المؤسسة العمومية المشتركة بين البلديات باطلاع رؤساء غرف التجارة و الفلاحة و المنظمات المهنية و الجمعيات المحلية كتابيا بالمقرر القاضي بإعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وتمنح لهم مهلة 15 يوما من تاريخ استلامهم الرسالة للإفصاح عن رغبتهم في المشاركة في إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير من عدمها وفي حالة ثبوت رغبتهم في المشاركة فهم ملزمون بتعيين ممثليهم في ذلك، بعد انقضاء هذه المهلة يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية بإصدار قرار يبين قائمة الإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية أو الجمعيات التي طلبت استشارتها بشأن مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، حيث يستشار وجوبا في كل من الإدارات العمومية والمصالح التابعة للدولة المكلفة بـ: التعمير، الفلاحة، الري، التنظيم الاقتصادي، النقل، الأشغال العمومية، والمباني والمواقع الأثرية و الطبيعية، البريد والمواصلات، بالإضافة إلى الهيئات المصالح العمومية المكلفة على المستوى المحلي بـ ، النقل وتوزيع الماء بتوزيع الطاقة **(المادتين 07-08 من المرسوم التنفيذي 91-177، 1991)**.

يبلغ مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المصادق عليه بمداولة المجلس الشعبي البلدي أو المجالس الشعبية البلدية للإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات، والمصالح المعينة، التابعة للدولة ولهذه الجهات مدة 60 يوما لإبداء آرائها أو ملاحظاتها ويعتبر عدم ردها قبل انقضاء المهلة المحددة موافقة ضمنية للمشروع.

- **مرحلة الاستقصاء العمومي:**

بعد موافقة جميع الأطراف على مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، يخضع المشروع لاستقصاء عمومي مدته 45 يوما يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية بإصدار قرارا بهذا الصدد يخص تحديد كيفية إجراء التحقيق العمومي، و المكان أو الأماكن التي يمكن الاستشارة فيها حول مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ويعين المفوض المحقق أو المفوضين المحققين، ويبين تاريخ انطلاق ونهاية التحقيق ومدته وكيفية إجرائه، **(المادة 10 من المرسوم التنفيذي 91-177، 1991)**.

- **مرحلة المصادقة:**

بعد الانتهاء من التحضير والإعداد تأتي مرحلة المصادقة على مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير تأتي مرحلة المصادقة والتي جاء تفصيلها في المواد 14 و 15 من المرسوم التنفيذي

91-177 المذكور سابقا، وكذا المادة 27 من القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير المذكور سابقا، حيث يرسل الـ (م ت ت ت) بعد تعديله عند الاقتضاء، مصحوبا بسجل الاستقصاء، محضر قفل الاستقصاء، والنتائج التي يستخلصها المفوض المحقق، وبعد المصادقة عليه بمداولة المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية، إلى الوالي المختص إقليميا، الذي يتلقى رأي المجلس الشعبية الولائي المختص خلال الخمسة عشر (15) يوما الموالية لتاريخ استلام الملف.

يصادق على (م ت ت ت)، حسب الحالة وتبعا لأهمية البلدية أو البلديات المعنية،

- بقرار من الوالي بالنسبة للبلديات أو مجموع البلديات التي يقل عدد سكانها عن 200.000 نسمة
- بقرار من الوزير المكلف بالتعمير، مشترك حسب الحالة وزير أو عدة وزراء بالنسبة للبلديات أو مجموع البلديات التي يتراوح عدد سكانها بين 200.000 و500.000 نسمة.
- بمرسوم تنفيذي يتخذ بناء على تقرير الوزير المكلف بالتعمير بالنسبة للبلديات التي يزيد عدد سكانها عن 500.000 نسمة.

لا يمكن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير إلا في الحالات الواردة في المادة 28 من القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير (المذكور سابقا)، والتي تنص على أن مراجعة (الم ت ت ت)، تكون في حالة ما إذا كانت القطاعات المزمع تعميرها (SAU ,SUF, SU) في طريق الإشباع، أو إذا كان تطور الأوضاع أو المحيط أصبحت معه مشاريع التهيئة للبلدية أو البنية الحضرية لا تستجيب أساسا للأهداف المسطرة.

5-2-1-4- مكونات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU):

ورد محتوى (م ت ت ت) بموجب المادة 17 من المرسوم التنفيذي 91-177 (مذكور سابقا) المعدلة والمتممة بموجب المرسوم التنفيذي 317- 05، المؤرخ في 10 سبتمبر 2005، حيث تلخصت مكونات ال (م ت ت ت) في العناصر التالية:

- تقرير توجيهي:

يقدم هذا التقرير تحليلا للوضع الراهن، واحتمالات التنمية بالنظر إلى التطورات الاقتصادية، والاجتماعية، والديموغرافية، والثقافية للمجال المعني وعلى ضوء ذلك، يقدم نمط التهيئة المقترح بالنظر للتوجيهات الخاصة بمجال التهيئة العمرانية.

- تقنين: يحدد القواعد المطبقة بالنسبة إلى كل منطقة مشمولة في القطاعات (S.U; S.A.U; S.U.F; S.N.U)، كما هي محددة في القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، يبين هذا التقنين:

- التخصيص الغالب للأراضي، ونوع الأعمال لتي يمكن حظرها عند الاقتضاء أو إخضاعها لشروط خاصة.
- الكثافة العامة الناتجة عن معامل شغل الأرض.
- الارتفاقات المطلوب الإبقاء عليها أو تعديلها أو إنشاؤها.
- المساحات التي تتداخل فيها مخططات شغل الأراضي مع الحدود المرجعية المرتبطة بها، وذلك بإبراز مناطق التدخل في الأنسجة العمرانية القائمة، ومساحاتها المناطق المطلوب حمايتها.
- تحديد مواقع التجهيزات الكبرى والمنشآت الأساسية، والخدمات والأعمال ونوعها.
- تحديد شروط البناء الخاصة داخل بعض أجزاء التراب تبعا لما ورد في الفصل الرابع من القانون (90-29).
- وثائق بيانية: تشتمل خاصة على المخططات التالي:
- مخطط الواقع القائم.
- مخطط تهيئة.
- مخطط الارتفاقات.
- مخطط تجهيز، يبرز خطوط الطرق والشبكات المختلقة، ومواقع التجهيزات الجماعية والمنشآت ذات المنفعة العمومية.

فالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي لا يهتمان بالجوانب المعمارية التوسيعية للتجمع الحضري فقط بل أكثر من ذلك، يرسمان ويحددان آفاق توسع التجمع الحضري وعلاقاته الوسيطة مستقبلا كجزء من الكل على المستوى الإقليمي وكخلية عمرانية للنسيج الحضري والمعماري على المستوى الوطني. **(إقلولي، 2013)**.

5-2-2-مخطط شغل الأرض (POS):

بالتوازي مع ظهور المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ظهر مخطط شغل الأراضي بموجب القانون 90 / 29 المؤرخ في 1 ديسمبر 1990 المتعلق بالتهيئة والتعمير، وهو أداة قانونية للتخطيط والتسيير الحضري، وهو يعتبر آخر مستوى من مستويات التخطيط حيث يعمل على تغطية قطاع أو مجموعة من القطاعات، كما يحدد بالتفصيل حقوق استخدام الأراضي والبناء بطرق وقواعد علمية آخذا بعين الاعتبار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

5-2-2-1- أهداف مخطط شغل الأراضي (POS):

يهدف مخطط شغل الأراضي إلى تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية العمرانية وهذه والتي تتمثل فيما يلي: الأهداف نصت عليها المادة 31 من القانون رقم 90-29.

- يحدد بصفة مفصلة تنظيم استعمال الأراضي وتحديد حقوق البناء فيها.
- يعين الكمية الدنيا والقصوى من البناء المسموح به المعبر عنها بالمتر المربع (م^2) من الأرضية المبنية خارج البناء أو بالمتر المكعب(م^3) من الأحجام وتحديد أنماط البنايات المسموح بها واستعمالاتها.
- يضبط القواعد المتعلقة بالمظهر الخارجي للبنايات.
- يحدد المساحة العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية والمنشآت ذات المصلحة العامة، وكذلك تخطيطات ومميزات طرق المرور.
- تحديد الأحياء والشوارع والنصب التذكارية والمواقع والمناطق الواجب حمايتها وتجديدها وإصلاحها.
- يعين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها وحمايتها.

5-2-2-2- إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي (POS):

تنص المادة 34 من القانون رقم 90-29، المتعلق بالتهيئة والتعمير (مذكور سابقا)، المعدل والمتمم، على أنه يجب أن تغطى كل بلدية أو جزء منها بمخطط شغل الأراضي، يحضر مشروعه بمبادرة من رئيس المجلس الشعبي البلدي، وتحت مسؤوليته، تبعا للمراحل وشروط الإعداد التي ينص عليها المرسوم التنفيذي 91-178 المؤرخ في14 ذي القعدة عام 1411 هـ الموافق لـ 28 ماي سنة 1991 م يحدد إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، ج.ر. رقم 26، الصادرة في 1 جوان 1991. المعدل والمتمم، حيث يحدد هذا الأخير ثلاث مراحل أساسية لإعداد (م ش أ) تتمثل في:

- **مرحلة الإعداد والتحضير:**

تنص المادة 02 من المرسوم التنفيذي 91-178 (المذكور سابقا) على أن مشروع مخطط شغل الأراضي يقرر إعداد عن طريق مداولة من رئيس المجلس الشعبي البلدي المعني أو رؤساء المجالس الشعبية للبلديات المعنية وتحت مسؤوليته، ويشترط أن تتضمن هذه المداولة:

- تذكير بالحدود المرجعية لمخطط شغل الأراضي الواجب إعداده وفقا لما حدده المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير المتعلق به.
- بيان لكيفيات مشاركة الإدارات والهيئات والمصالح العمومية والجمعيات في إعداد مخطط شغل الأراضي.

تبلغ هذه المداولة إلى الوالي المختص إقليميا وتنشر هذه المداولة بمقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية لمدة شهر كامل، (المادة 03 من المرسوم التنفيذي 91-178، 1991).

يستند صدور القرار الذي يرسم حدود المحيط الذي يتدخل فيه مخطط شغل الأراضي إلى ملف يتكون من مذكرة تقديم ومن المخطط الذي يعد على مقياس المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، مع تعيين حدود التراب الذي يشمله مخطط شغل الأراضي والمداولة المتعلقة به، حسب الحالة:

- الوالي، إذا كان للتراب لمعني تابعا لولاية واحدة.
- الوزير المكلف بالتعمير مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية، إذا كان التراب المعني تابعا لولايات مختلفة، (المادة 04 من المرسوم التنفيذي 91-178، 1991).

تنص المادة 05 من المرسوم التنفيذي 91-178، (مذكور سابقا)، على أنه في حالة ما إذا كان مخطط شغل الأراضي يشمل بلديتين أو أكثر يمكن أن يقوم رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية بإسناد مهمة إعداد مخطط شغل الأراضي إلى مؤسسة عمومية مشتركة.

يبادر رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية أو المؤسسة العمومية المشتركة بين الولايات في إعداد مخطط شغل الأراضي وذلك بمتابعة الدراسات وجمع الآراء في إطار التشاور مع مختلف الهيئات والمصالح العمومية والإدارات العمومية والجمعيات المعتمدة لهذا الغرض. غير أن القرارات المتخذة من قبل المؤسسة العمومية المشتركة بين البلديات لا تكون نافذة إلا بعد مداولة من المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية، (المادة 06 من المرسوم التنفيذي 91-178، 1991).

بعد صدور المقرر القاضي بإعداد مخطط شغل الأراضي، يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية أو المؤسسة العمومية المشتركة بين البلديات باطلاع رؤساء غرف التجارة ورؤساء غرف الفلاحة ورؤساء المنظمات المهنية ورؤساء الجمعيات المحلية للمرتفقين كتابيا،

وتمنح لهم مهلة 15 يوما ابتداء من تاريخ استلامهم الرسالة للإفصاح عن رغبتهم في المشاركة في إعداد مخطط شغل الأراضي من عدمها، (المادة 07 من المرسوم التنفيذي 91-178، 1991).

وعند انتهاء المهلة (15 يوما)، يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية، بإصدار قرار يبين فيه قائمة الإدارات والهيئات والمصالح العمومية أو الجمعيات التي طلبت استشارتها بشأن مشروع مخطط شغل الأراضي، وتلزم المادة 08 من المرسوم التنفيذي رقم 91-178، المعدلة والمتممة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-318، يستشار وجوبا كل من:

- الإدارات العمومية والمصالح التابعة للدولة على مستوى الولاية المكلفة بالتعمير، الفلاحة، التنظيم الاقتصادي، الري، النقل، الأشغال العمومية، المباني والمواقع الأثرية والطبيعية، البريد والمواصلات، البيئة، التهيئة العمرانية، السياحة.
- المصالح المحلية المكلفة بتوزيع الطاقة والنقل وتوزيع الماء.

وينشر هذا القرار لمدة شهر في مقر المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية للبلدية المعنية ويبلغ للإدارات العمومية والهيئات والمصالح العمومية وللجمعيات والمصالح التابعة للدولة والمعنية بهذا القرار. ولهذه المهلة ولهذه الجهات مدة 60 يوما لإبداء آرائها وملاحظاتها ويعتبر عدم ردها قبل انقضاء المهلة المحددة موافقة ضمنية للمشروع، (المادة 09 من المرسوم التنفيذي 91-178، 1991).

- **مرحلة الاستقصاء العمومي:**

بعد موافقة جميع الأطراف على مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، يخضع المشروع لاستقصاء عمومي مدته 60 يوما يقوم رئيس المجلس الشعبي البلدي أو رؤساء المجالس الشعبية البلدية بإصدار قرارا بهذا الصدد يخص تحديد كيفية إجراء التحقيق العمومي، والمكان أو الأماكن التي يمكن الاستشارة فيها حول مشروع المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، ويعين المفوض المحقق أو المفوضين المحققين، ويبين تاريخ انطلاق ونهاية التحقيق ومدته وكيفية إجرائه، (المادة 10 من المرسوم التنفيذي 91-178، 1991).

- **مرحلة المصادقة:**

بعد نهاية مدة الاستقصاء العمومي يرسل مخطط شغل الأراضي المعدل عند الاقتضاء، مصحوبا بسجل الاستقصاء ومحضر قفل الاستقصاء والنتائج المستخلصة من طرف المفوض المحقق إلى الوالي المختص إقليميا، لإبداء رأيه وملاحظاته خلال (30) يوما ابتداء من تاريخ استلامه لملف

المصادقة، ويعد الوالي موافقا على مشروع مخطط شغل الأرض إذا انتهت هذه المهلة ولم يبد الوالي ملاحظاته حول المشروع، **(المادة 15 من المرسوم التنفيذي 91-178، 1991)**. وبعدها يصادق المجلس الشعبي البلدي بموجب مداولة على مخطط شغل الأراضي عند الاقتضاء، مع الأخذ ملاحظات الوالي بالحسبان. **(المادة 16 من المرسوم التنفيذي 91-178، 1991)**.

بعد المصادقة على مخطط شغل الأراضي بموجب المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 91-178 التي تنص على أنه يتم تبليغ (م ش أ) إلى الجهات الآتية:

- الوالي المختص أو الولاة المختصون إقليميا.
- المصالح التابعة للدولة، المكلفة بالتعمير على مستوى الولاية.
- الغرف التجارية.
- الغرف الفلاحية.

وأخيرا يتم وضع مخطط شغل الأراضي المصادق عليه تحت تصرف الجمهور عن طريق قرار يصدره رئيس المجلس الشعبي البلدي الذي يبين فيه، تاريخ بدء عملية الوضع تحت التصرف، المكان الذي أو الأماكن التي يمكن استشارة الوثائق فيها وقائمة الوثائق الكتابية والبيانية التي يتكون الملف منها.

5-2-2-3- محتوى مخطط شغل الأراضي (POS):

يحدد قوام مخطط شغل الأراضي بموجب المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 91-178 المعدلة والمتممة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-318 والتي تفصيلها كالتالي:

- لائحة التنظيم

تتضمن لائحة التنظيم ما يلي:

- مذكرة تقديم يثبت فيها تلاؤم أحكام مخطط شغل الأراضي مع أحكام المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، وكذا البرنامج المعتمد للبلدية أو البلديات المعنية تبعا لآفاق تنميتها.

- القواعد التي تحدد لكل منطقة متجانسة نوع المباني المرخص بها أو المحظورة ووجهتها، وحقوق البناء المرتبطة بملكية الأرض وبمقياس الأراضي التي يعبر عنها بمعامل شغل الأرض وكذا معامل مساحة ما يؤخذ من الأرض مع جميع الارتفاقات المحتملة، هذا مع مراعاة الأحكام المطبقة على كل من الساحل والأراضي الفلاحية ذات الجودة العالية أو الجيدة والأقاليم الطبيعية والثقافية البارزة.

يبين التقنين فضلا عن ذلك شروط استخدام الأراضي بالنسبة للمنافذ والطرق، وصول الشبكات إليها، خصائص القطع الأرضية، موقع المباني بالنسبة إلى الطرق العمومية وما يتصل بها، موقع المباني بالنسبة إلى الحدود الفاصلة، موقع المباني بعضها من بعض على ملكية عقارية واحدة كما يوضح ارتفاع المباني، والمظهر الخارجي ومواقف السيارات بالإضافة إلى المساحات الفارغة والمغروسة.

إضافة إلى ذلك تحدد لائحة التنظيم مختلف المنشآت والتجهيزات العمومية ومواقعها وكذا الطرق والشبكات المختلفة التي تتحملها الدولة كما هو محدد في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وكذلك التي يقع إنجازها عل عاتق الجماعات المحلية هذا مع تحديد آجال إنجازها.

5-2-2-4- الوثائق البيانية:

- **الوثائق البيانية:**

تتكون هذه الوثائق أساسا مما يلي:

- مخطط بيان الموقع: بمقياس (2000/1 أو 5000/1).

- مخطط طوبوغرافيا: بمقياس (1000/1 أو 500/1).

- خريطة بمقياس (1000/1 أو 500/1): تحدد المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية والتكنولوجية مصحوبة بتقارير تقنية متصلة بذلك. وكذا الأخطار الكبرى المبينة في المخطط العام للوقاية.

تحدد الخريطة المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية طبقا لوسائل الدراسات الجيوتقنية والدراسات الدقيقة للزلازل على مقياس مخطط شغل الأراضي كما تحدد مساحات الحماية أو الارتفاقات الخاصة بالمنشآت المختلفة والمنشآت الأساسية المنطوية على التجهيزات والأخطار التكنولوجية، وتحدد أيضا المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية و/أو التكنولوجية في مخطط شغل الأراضي المصنفة حسب درجة قابليتها للخطر بناء على اقتراح المصالح المكلفة بالتعمير والمختصة إقليميا حسب نفس الأشكال التي أملت الموافقة على المخطط.

- مخطط الواقع القائم: بمقياس (1000/1 أو 500/1)، يبرز الإطار المشيد حاليا وكذلك الطرق والشبكات المختلفة والارتفاقات الموجودة.

- مخطط عام بمقياس (1000/1 أو 500/1)، يحدد المناطق القانونية المتجانسة، موقع إقامة التجهيزات والمنشآت ذات المصلحة العامة والمنفعة العمومية، خط مرور الطرق والشبكات المختلفة مع إبراز ما تتحمله الدولة من جهة وما تتحمله الجماعات المحلية من جهة ثانية وفق قواعد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بالإضافة إلى المساحات الواجب الحفاظ عليها نظرا لخصوصيتها.

- مخطط التركيب العمراني: بمقياس (1000/1 أو 500/1)، المتضمن على الخصوص عناصر لائحة التنظيم من معامل شغل الأراضي ومعامل مساحة ما يؤخذ منها مصحوبا

بمخطط يجسد الأشكال العمرانية والمعمارية المنشودة بالنسبة لكل قطاع من القطاعات المحددة في المناطق القانونية المتجانسة.

باستثناء مخطط بيان الموقع، فإن جميع المخططات المتبقية المبينة في الوثائق البيانية تعد وجوبا بمقياس 500/1، إذا كان مخطط شغل الأراضي يعني القطاعات الحضرية.

ثانيا: التحضر والنمو العمراني في المجالات المجاورة للمدن.

1-الزحف العمراني على المناطق المجاورة للمدن

بعض مظاهر إشكاليات العمران المعاصر، تتمثل في استقطاب المدن سكان الريف الذين لم ينقطع توافدهم على المدن كأطر للترقية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فاصطدم الإنسان بهجوم رهيب للبيئة الحضرية اقتصادا، واجتماعا، وثقافة، وعمرانا، وتوسعت المدن على حساب أقاليمها الريفية المحيطة بها وبدا أفول الريف، وزحفت المدن وتوسعت على حساب الأقاليم الزراعية السابقة، فتحضرت الأقاليم وغاب الريف، وفي غياب نقيض المدينة، غابت المدينة لتفسح المجال لأسماء ومضامين أخرى تغطي الهياكل الجديدة المعقدة. **(حجاري، 2015)**.

1-التوسع العشوائي: هو الامتداد العمراني للاستعمالات الأرض الحضرية، من دون خطة سابق أي كيفما يشاء توقيع هذه الاستعمالات لمجرد وجود عوامل تساعد في وجود وإقامة تلك الاستعمالات وهي تتخذ أشكالا عديدة، **(الجنابي، 1987)**.

ثالثا: آليات استغلال وحماية العقار في الجزائر:

يشكل العقار الوعاء الحاضن لعمليات التعمير، وعليه فإن من غير الممكن فصل عملية التعمير عن العقار حيث يتأثر العقار هو الآخر بمشاكل التعمير، ولعل أهم مشكل واجه العقار في الجزائر أزمة تسيير العقار واستغلاله اللاعقلاني والذي نتج عنه نفاذ العقار في العديد من المدن، خاصة في ظل السياسات العمرانية المعتمدة فجر الاستقلال والتي ارتكزت على ملء الفراغات التي تركها المعمر وإكمال سياساته التعميرية التي اهتمت بتوفير احتياجاتها عن طريق استغلال الفرص المتاحة دون الاهتمام بالحفاظ على الوعاء العقاري، فتجلى مشكل العقار وأصبح من الضروري وضع حلول استعجاليه للحفاظ على العقار وعقلنة استغلاله، فظهرت القوانين التالية:

1-الاحتياطات العقارية:

إن زيادة الطلب على المشاريع وخاصة تلك المتعلقة بالسكن والتجهيزات والذي قابلته وضع البلديات أمام مشكلة ندرة العقار والأراضي الشاغرة التابعة لها، فكان من الضروري وضع حلول قانونية لمساعدة البلديات على تجاوز أزمة العقار وضعت الدولة التقنين المتعلق بإنشاء محفظة عقارية لكل بلدية والذي جاء بموجب:

الأمر 74-26: المؤرخ في 27 محرم عام 1394هـ الموافق ل 20 فبراير سنة 1974 م، يتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات.

ينص هذا الأمر على تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات، وشروط وكيفية القيام بذلك، وكذا طبيعة الأراضي المدمجة في الاحتياطات العقارية والتي تشمل أراضي تابعة لأملاك الدولة أو الجماعات المحلية أو الأفراد، الأراضي التابعة للجماعات المحلية، الأراضي التابعة لمزارع التسيير الذاتي الفلاحي، الأراضي الممنوحة للتعاونيات الفلاحية لقدماء المجاهدين، الأراضي الموهوبة للصندوق الوطني للثورة الزراعية، على أن تكون هذه الأراضي داخلة في المنطقة العمرانية التي يحددها المخطط العمراني. (المواد1،2،3،5 من الأمر 74-26 المذكور أعلاه).

دعم هذا الأمر بالمرسوم رقم 75-103، المؤرخ في 10 شعبان عام 1395 هـ، الموافق لـ 27 أوت 1975، المتضمن تطبيق الأمر 74-26.

2-التوجيه العقاري:

"لقد سمح قانون التوجيه العقاري لعام1990 المدعم من قبل قانون المصادرة بفتح سوق عقارية و تأطير عملية تجنيد العقار الموجه للبناء الحضري بالخصوص، وطرحت مشاكل عديدة قانونية وتقنية وإدارية منها ارتفاع سعر التنازل وثقل الإجراءات الخاصة بالحصول على حق الملكية، وضعف التغطية التقنية" (بن حمودة محبوب، بن قانة إسماعيل، 2007)

القانون 90- 25: المؤرخ في أول جمادى عام 1411، الموافق لـ 18 نوفمبر 1990م، يتضمن التوجيه العقاري، والذي يعد الإطار المرجعي لسياسة العقارية في الجزائر، حيث يهدف هذا القانون إلى:

- إلغاء الأمر 26/74 المتعلق بتكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات ومنه وضع حد لاحتكار البلديات للعقار وإنهاء الأوضاع المأساوية التي خلفها الأمر على العقار بصفة عامة وعلى التعمير بصفة خاصة.
- إرجاع الأراضي التي تم تأميمها في إطار الأمر 73/71 المتضمن الثورة الزراعية إلى ملاكها الأصليين.
- حماية الأراضي الفلاحية من مختلف أشكال التعدي الناجمة عن التوسع العمراني.
- حماية العقار الفلاحي من المضاربات والمحافظة على الطبيعة الفلاحية للأراضي الفلاحية.(شيتر، 2017).

رغم مجموعة القوانين والإجراءات التي تصب في تسيير العقار وحمايته وترشيد استغلاله غير أن العقار في الجزائر طالما كان يعاني من الاستنزاف والاستغلال المفرط حتى أصبحت أزمة العقار أبرز العوائق التي تقف في وجه التنمية خاصة فيما يتعلق بالعمران والاستثمارات.

1- تسيير العقار الفلاحي:

اهتمت الحكومة الجزائرية عقب الاستقلال بإيجاد الإجراءات المناسبة لحماية العقار الفلاحي واستغلاله استغلالا رشيدا، فوضعت مجموعة من النصوص التشريعية الرامية إلى تنظيم استغلال العقار الفلاحي نذكر، المرسوم التنفيذي 02/62 المؤرخ في 22 أكتوبر 1962 والمتضمن التسيير الذاتي للمؤسسات الفلاحية الشاغرة، وكذا المرسوم التنفيذي رقم 03/62 المؤرخ في 23 أكتوبر 1962 المتضمن تنظيم الصلح، البيع، والإيجار الفلاحي، ثم المرسوم التنفيذي رقم 95/63 المؤرخ في 22 مارس 1963، المتضمن تنظيم استغلال العقارات الفلاحية الشاغرة بموجب أسلوب التسيير الذاتي**(سحتوت، 2019)**.غير أن هذه الإجراءات لم تحقق الأهداف المرجوة وأبان مجموعة من الاختلالات في تسيير الأراضي الفلاحية وعليه سارعت الحكومة إلى تدارك الأمر عن طريق تطبيق المبادئ التي تضمنها ميثاق الثورة الزراعية حيث شرعت الحكومة في تكوين دومين الدولة وتصفية بقايا الاستعمار باتخاذها لمجموعة من الإجراءات والعمليات القانونية، معتبرة الفلاحة أول مهمة اقتصادية للحكومة الجزائرية، فقامت في إطار تكوين أملاك الدولة بإجراء تأميمات واسعة للأراضي والأملاك الفلاحية شملت الأراضي الشاغرة، والأراضي الفلاحية التابعة للمعمرين، ثم توسعت هذه التأميمات لتشمل أراضي الملاك المتغيبين، وكذا أراضي الملاك الذين لديهم أراضي واسعة،**(بوشريط،**

2018)، مستعينة على ذلك بمجموعة من القوانين والأوامر على رأسها الأمر 73/71 المؤرخ في 20 رمضان 1391 هـ الموافق لـ 8 نوفمبر سنة 1971 والمتضمن الثورة الزراعية، والتي تهدف أساسا إلى القضاء على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان تحت شعار الأرض لمن يخدمها– وتنظيم استغلال الأرض ووسائل فلاحتها، بشكل يتأتى معه تحسين الإنتاج بواسطة تطبيق التقنيات الفعالة وضمان لتوزيع العادل للدخل الفلاحي (الجريدة الرسمية، 1971).

غير أن مبدأ الأرض لمن يخدمها، يتجاهل تحليل الطبيعة القانونية لمالك الأرض الذي يمكن اعتباره بالخادم لها وليس مالكها، مما جعل الدولة تقر بفشل سياسة الثورة الزراعية خالا عملية إثراء الميثاق الوطني سنة 1986، وجعلها تبحث أساليب أكثر نجاعة للحد من الاختلالات الهيكلية التي مست القطاع الفلاحي خلال الفترة السابقة، وجعلها تدخل مرحة جديدة من تسيير العقار الفلاحي بالانتقال إلى خوصصة الإنتاج الفلاحي**(سحتوت، 2019)**، بموجب القانون 19/87 المؤرخ في8 ديسمبر 1987 م والمتعلق بالمستثمرات الفلاحية وحقوق المنتجين، تضمن هذا القانون إعادة هيكلة الأراضي الفلاحية التابعة للسلطات العمومية والتي كانت مستغلة من قبل في شكل مزارع اشتراكية وتم استبدالها بالمزارع الفردية والجماعية حيث يتمتع مستغلوها بالاستقلال التام في تسيير شؤونهم مقابل الدفع بالتقسيط لتمن العتاد الموجود في المزرعة من العهد السابق، سمح هذا القانون بالاستغلال الأمثل للأراضي نظرا لصغر حجمها والمسؤولية المباشرة لمستغليها، غير أنه في المقابل أهمل الأراضي المؤممة لصالح الثورة الزراعية، والتي وزعت في بداية الإصلاح على مستثمرين والتي طالب ملاكها الأصليين باسترجاعها، وظهور نزاعات بين الأفراد المستغلين للمستثمرات الجماعية وغيرها من المشاكل**(عماري، 2013)**.مما اضطر الحكومة إلى إعادة النظر في الإجراءات المتخذة وتعديلها والبدء في إجراءات جديدة تقوم على إرجاع الأراضي لمالكيها، وهذا ما تضمنه القانون 90–25 المتعلق بالتوجيه العقاري، والذي يعتبر المرجع القانوني لآلية إرجاع الأراضي لملاكها الأصليين، غير أن هذه الآلية القانونية اعترضتها مشاكل كبيرة تتعلق بقصور عملية الإرجاع على فئة المؤممين فقط واحتجاج باقي الملاك على ملكياتهم، مما حتم إصدار الأمر 90–26 المعدل والمتمم للقانون 90–29**(بوشريط، 2018)**.

لتحديد مدى نجاعة هذه المنظومة القانونية في تطوير قطاع الفلاحة وتحقيق الأهداف المسطرة، قامت الدولة سنة 2001 بإجراء إحصاء عام في مجال الاستثمار الفلاحي، خلص في نهايته إلى عدم

نجاعة السياسة المنتهجة من طرف الدول وفشلها في توفير الإنتاج الفلاحي، وتحقيق الأمن الغذائي، وبالتالي أدت إلى اللجوء إل استيراد المنتجات واسعة الاستهلاك. فكان لابد للدولة من البحث عن سبل لإصلاح هذا الوضع الكارثي فاعتمدت على تطوير وتحسين المنظومة القانونية وتعزيزها بقوانين جديدة نذكر على الخصوص،**(سحتوت، 2019)** القانون 08-16 المؤرخ في أول شعبان 1924هـ الموافق لـ 3 أوت 2008، والمتعلق بالتوجيه الفلاحي، والذي يهدف حسب ما نصت عليه لمادة الأولى منه إلى تحديد عناصر توجيه الفلاحة الوطنية التي تسمح لها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، وتثمين وظائفها الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية، وكذا التنمية المستدامة للفلاحة عل الخصوص، والعالم الريفي على العموم(الجريدة الرسمية، 2008).

رابعا: آليات حماية البيئة من أخطار التوسع في التشريع الجزائري

إن التطورات الحاصلة في العالم على جميع الأصعدة سواء التكنولوجية أو الصناعية أو العمرانية، أثرت بشكل سلبي واضح على البيئة وأدت إلى سوء استغلال مواردها و سرعة استنزافها حتى فقدت البيئة القدرة على تجديد مواردها الطبيعية واختل التوازن بين مختلف عناصرها وأصبح التدهور البيئي ضريبة حتمية للتقدم الصناعي والتكنولوجي،**(حسونة، 2013)**،وعلى هذا الأساس كان من الضروري جدا الاهتمام بالبيئة كونها عنصر مهم يؤثر ويتأثر بهذه التطورات، وضروري جدا لاستمرار بقية العناصر في التطور بشكل ايجابي، في ظل ضمان استدامة البيئة بكل مواردها، وعليه بدأ الفكر البيئي في التبلور و ظهرت منذ سبعينات القرن العشرين جهود ومبادرات عديدة للحفاظ على البيئة على المستويين الدولي والوطني.

1-الجهود والمبادرات الدولية لحماية البيئة:

مع تبلور الوعي البيئي ظهرت مجموعة من المبادرات الدولية لحماية البيئة سواء على شكل مؤسسات أو اتفاقيات وقرارات نخص بالذكر:

1-1-المؤتمرات الدولية:

1-1-1- مؤتمر ستوكهولم 1972

ورد في القرار 6397 المقرر خلال الدورة ال23 للأمم المتحدة انعقاد مؤتمر دولي يعنى بشؤون البيئة والإنسان بناء على التغيرات العميقة الملاحظة في علاقة الإنسان ببيئته الطبيعية إثر التطورات العلمية والتقنية الحديثة والتي تسببت أضرار جسيمة للبيئة في حالة لم يتم ضبطها على الوجه اللازم(المتحدة، 1968).

شكل هذا المؤتمر البداية الفعلية لظهور " عولمة التفكير البيئي" وبداية الوعي الجماعي بحتمية حماية البيئة وصيانتها، وتم خلالها الربط بين البيئة والتنمية باعتبار التقدم مشروطا بصيانة البيئة، كما تميز هذا المؤتمر بالإعلان عن الحكامة البيئية الشاملة، كما تضمن إحداث برنامج الأمم المتحدة للبيئة(UNEP)**(شكراني، 2013)**. تمخض عن هذا المؤتمر صدور إعلان البيئة الإنسانية تضمن أول وثيقة دولية عن مبادئ العلاقات بين الدول في شؤون البيئة**(خنيش، 2017)**، تضمن 26 مبدأ أقرت فيها مسؤولية الإنسان على حماية بيئة وضمان استدامة عناصرها من خلال التخطيط والإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية على اختلافها، وعدم إجهاد البيئة بمختلف التصريفات والنفايات والانبعاثات الغازية التي تفوق قدرة البيئة على جعلها غير ضارة، و وجوب يجب التخطيط على المستوطنات البشرية والتحضر بهدف تجنب الآثار السلبية على البيئة وتحقيق أقصى قدر من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للجميع، **(United Nations, 1973)**، كما تضمن الإعلان خطة العمل الدولي و التي تضمنت أكثر من مئة توصية تدعو الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية إلى التعاون من اجل حماية البيئة والحياة، **(خنيش، 2017)**، مقسمة إلى ثلاث محاور أساسية هي، **(United Nations, 1973)**:

- برنامج التقييم البيئي الشامل ويسمى كذلك مراقبة الأرض (Earth watch).
- أنشطة إدارة البيئية.
- التدابير الدولية لدعم الإجراءات الوطنية والدولية للتقييم والإدارة.

1-1-2-مؤتمر ريو دي جانيرو 1992 " قمة الأرض":

بعد مؤتمر ستوكهولم و بتنامي الوعي البيئي العالمي تواصلت الجهود الدولية لحماية البيئة وعلى رأسها جهود منظمة الأمم المتحدة، حيث توالت المؤتمرات والاتفاقيات الدولية التي تعنى بحماية

البيئة كإحدى المبادئ الأساسية للتنمية المستدامة، حيث عقدت الأمم المتحدة سنة 1992،مؤتمر ريو دي جانيرو الذي حول البيئة والتنمية والمسمى بـ" قمة الأرض"، والذي صدر عنه إعلان ريو دي جانيرو حول البيئة والتنمية واتفاقية بشأن تغير المناخ والتنوع البيولوجي إضافة إلى إعلان مبادئ حماية الغابات، **(مسعد، 2013)**، منذ انعقاد هذا المؤتمر وسع مفهوم التنمية المستدامة وتحددت بدقة أبعاده الثلاثة، التنمية الاقتصادية، التطور الاجتماعي، وحماية البيئة، كما تم خلال هذا المؤتمر اعتماد جدول أعمال القرن الحادي والعشرين**(شكراني، 2013)**.

1-1-3- المؤتمر العالمي للتنمية المستدامة 2002:

كانت جوهانسبورغ على موعد مع استضافة المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة والذي عقد في الفترة الممتدة بين 26 أوت و 04 سبتمبر سنة 2002، أعاد هذا المؤتمر التأكيد على الالتزام بمحتوى إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية وتطبيق جدول الأعمال21، كما أكد على ضرورة الحفاظ على كرامة الإنسان وتمكينه من الوصول إلى المتطلبات الأساسية للحياة الكريمة، مثل المياه النقية والصرف الصحي، والسكن اللائق، والطاقة والرعاية الصحية، والأمن الغذائي والتنوع البيولوجي، وكاد على ضرورة التعاون والعمل المشترك بين الدول والحكومات للوصول غلى التنمية المستدامة والقضاء على التخلف والفقر ومواجهة الظروف التي تهدد بشكل خطير التنمية المستدامة لجميع الشعوب، وتقديم الدعم المادي والتكنولوجي للدول النامية في تحقيق ذلك، كما أكد تقرير المؤتمر على ضرورة تغيير أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة وإدارة الموارد الطبيعية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2-الجهود والمبادرات الوطنية لحماية البيئة:

استجابة للمساعي الدولية الرامية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، كانت الجزائر على موعد مع مواجهة التحدي البيئي الذي تفرضه ظروف التنمية، عن طريق مجموعة من الإجراءات الوقائية الاستباقية وكذا الإصلاحية تمثلت في قوانين تشريعية وتدعيمها بوسائل تخطيطية لضمان السلاسة في تطبيق هذه القوانين ومنه ضمان تحقيق الأهداف المرجوة منها نذكر على وجه الخصوص:

2-1- الهياكل المؤسساتية:

2-1-1-اللجنة الوطنية للبيئة:

تماشيا مع الإعلان الختامي لندوة الأمم المتحدة حول البيئة المنعقد بستوكهولم سنة 1972استحدثت الجزائر اللجنة الوطنية للبيئة ، وهي أول جهاز مركزي يعنى بحماية البيئة في

الجزائر **(وناس، 2007)**، تم استحداث اللجنة بموجب المرسوم رقم 74-156 المؤرخ في 22 جمادى الثاني 1394 الموافق لـ 12 جويلية 1974، أوكلت لهذه اللجنة مهمة النظر في المشاكل لتحسين إطار و ظروف الحياة، ووقاية وإعادة تأسيس الموارد البيولوجية والتلوث والمضرات بشتى أنواعها، وبصفة عامة جميع العناصر الإيجابية أو السلبية التي تكون بيئة الإنسان **(المادة 01، المرسوم 156/74)**، بالإضافة إلى العمل على ربط الاتصال بين مختلف الوزارات المعنية بالأمر، والسهر على نشر الأخبار وتطوير حركة التنشيط المتخذة في هذا المجال، إضافة إلى تأمين التنسيق في عملية تحضير الإجراءات والبرامج ذات الطابع الوزاري المشترك، كما توفر الاستشارات اللازمة في المشاريع القانونية أو التنظيمية المتعلقة بتحسين البيئة، وكذا المساهمة في جميع نشاطات الجزائر الدولية في ميدان البيئة **(المادة02، المرسوم 156/74)**.

غير أن هذه اللجنة لم يشهد لها تحقيق إنجازات أو تحسينات بيئية، لأنها سرعان ما انحلت وتجردت من مهمة حماية البيئة"، **(عموش، 2010)**، سنة 1977 بموجب المرسوم رقم 77- 119، المؤرخ في 15 أوت 1977.

بعد حل اللجنة الوطنية للبيئة، بقي موضوع حماية البيئة محل تداول بين عدة وزارات وإدارات على غرار إسناد المهمة.

2-1-2- كتابة الدولة المكلفة بالبيئة: (زاوش، 2018).

والتي تم إنشاؤها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 01-96المؤرخ في 05 جانفي 1996، والمتعلق بتعين أعضاء الحكومة، وقد تم وضع تحت وصاية هذه الكتابة المديرية العامة للبيئة، وحددت صلاحيتها فيما يلي:

- الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار.
- الوقاية من كل أشكال تدهور الوسط الطبيعي.
- السهر على احترام القوانين.
- المصادقة على دراسات مدى التأثير على البيئة.
- ترقية نشاطات الإعلام والتربية والتحسيس البيئي.

2-1-3- وزارة تهيئة الإقليم والبيئة:

لقد أدى تناوب مختلف القطاعات الوزارية على موضوع حماية البيئة إلى عدم استقرار

الإدارة البيئية المركزية وعدم وضوح آثار نشاطها طيلة الثلاث عشريات الماضية، الأمر الذي أدى إلى تفاقم آثار التلوث الحضري والصناعي وتسارع وتيرة تدهور الأوساط الطبيعية، إذ دفعت هذه الحالة بالسلطات العامة إلى الاقتناع بضرورة إيجاد وزارة خاصة بالبيئة أو وزارة تدمج اختصاصات متجانسة مع موضوع حماية البيئة. وقد ترجم هذا الاقتناع في الخيار الثاني من خلال إحداث وزارة خاصة بحماية البيئة تسمى" بوزارة تهيئة الإقليم والبيئة)" **(وناس، 2007)**.

"تتكون وزارة تهيئة الإقليم والبيئة من عدة هياكل منها: المديرية العامة للبيئة وهي المديرية العامة الوحيدة على مستوى الوزارة، تضم هذه المديرية خمس (5) مديريات فرعية وهي:

- مديرية السياسة البيئية الحضرية.
- مديرية السياسة البيئية الصناعية.
- مديرية المحافظة على التنوع البيولوجي والوسط الطبيعي والمواقع والمناظر الطبيعية.
- مديرية الاتصال والتوعية والتربية البيئية.
- مديرية التخطيط والدراسات والتقويم البيئي" **(زاوش، 2018)**.

2-2-النصوص القانونية:

2-2-1-القانون 83-03: المؤرخ في 22 ربيع الثاني عام 1403هـ الموافق لـ 5 فبراير 1983، يتعلق بحماية البيئة:

يهدف هذا القانون إلى تنفيذ السياسة الوطنية لحماية البيئة والرامية إلى اتقاء كل شكل من أشكال التلوث والمضار ومكافحتها، وحمايته الموارد الطبيعية، وتحسين إطار المعيشة ونوعيتها **(المادة 01، القانون 83-03)**. واعتبر حماية الطبيعة والحفاظ على فصائل الحيوان والنبات والإبقاء على التوازنات البيولوجية، والمحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أسباب التدهور التي تهددها أعمالا ذات مصلحة وطنية **(المادة 02، القانون 83-03)**، غير ان اهداف هذا القانون لم تحقق كما يجب واستمرت التجاوزات على البيئة والمحيط مما اضطر السلطات إلى وضع قانون جديد للبيئة مع ادخال مصطلح التنمية المستدامة.

2-2-2- القانون 10/03 المؤرخ في 19 جمادى الأولى عام 1424 هـ الموافق لـ 19 يوليو 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

يحدد هذا القانون قواعد حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، **(المادة 01، القانون 10/03)**، والتي تهدف على الخصوص إلى تحديد المبادئ الأساسية وقواعد تسيير البيئة، وترقية تنمية وطنية مستدامة، تقوم على تحسين شروط المعيشة، والعمل على ضمان إطار معيشي سليم، وكذا الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار الملحقة بالبيئة، وذلك بضمان الحفاظ على مكونتها، وإصلاح الأوساط المتضررة، وترقية استعمال التكنولوجيا الأكثر نقاء وتدعيم الإعلام التحسيس والمشاركة الجمهور ومختلف المتدخلين في تدابير حماية البيئة.

خلاصة الفصل

إن توالي الحضارات على الجزائر جعلها ثرية ثقافيا وحضاريا، بفضل البصمات التي تركتها كل حضارة، مما جعل المدن في الجزائر تختلف من حيث أشكال وأنماط التعمير، من منطقة إلى أخرى وحتى في المدينة نفسها تختلف الاشكال الحضرية باختلاف زمن ظهور كل جزء من المدينة.

من جهة أخرى أدى الاهتمام بتنمية أقاليم ومناطق دون أخرى إلى ظهور تفاوتات إقليمية وجهوية، رغم وجود وسائل التخطيط الاقليمي والتهيئة العمرانية على جميع المستويات، مما جعل الجزائر تتخبط في اللاتوازن الإقليمي، وجعل من المهم إيجاد آليات ووسائل للتهيئة الوطنية والإقليمية والمحلية تعمل في تكامل وتناسق، لضمان إعادة التوازن الجهوي، وتحقيق تنمية مستدامة.

رغم وجود ترسانة من القوانين غير أنها أثبتت عدم فعاليتها على أرض الواقع، لعدة اسباب ما يحتم ضرورة إعادة النظر في هذه القوانين سبل تطبيقها للوصول إلى نتائج أفضل.

الفصل الثالث: الدراسة التحليلية لمجال الدراسة

مقدمة الفصل:

لا يمكن القيام بدراسة أي مدينة سواء دراسة عمرانية أو جغرافية دون تقديم المدينة محل الدراسة ومعرفة إطارها العام، وعليه تم التطرق في هذا البحث إلى تقديم مدينة سكيكدة في إطارها التاريخي والطبيعي إضافة إلى إطارها الاجتماعي والسوسيو– اقتصادي، ناهيك عن تطورها العمراني بما في ذلك توسع المدينة وما يؤثر في ذلك، وكذا استهلاك الأراضي الفلاحية في مدينة سكيكدة، وفي الأخير نتطرق إلى إمكانيات المدينة وكموناتها وكذا معيقات التنمية، والمشاكل التي تعترض عملية التعمير بها. حيث احتوى هذا الفصل على ما يلي:

أولا: الخصائص الجغرافية والتاريخية لمجال الدراسة.

مدينة سكيكدة كغيرها من المدن الجزائرية تشهد ديناميكية واسعة ونموا سريعا ومتواصلا مما يجعل بنيتها ونسيجها العمراني في تغير مستمر، سنحاول هنا التطرق إلى تحليل تطور المدينة وهذا انطلاقا من إعطاء نظرة شاملة حول المدينة والمجال المجاور (كل من بلديات الحدائق، حمادي كرومة، وفلفلة) بداية من تاريخ نشأتها وأهمية موقعها وموضعها، مرورا بنموها وتطورها الديموغرافي والعمراني وكذا تركيبتها السكانية والاجتماعية، وصولا إلى واقع التوسع العمراني لمدينة سكيكدة وعلاقتها بالمدن المجاورة لها، أي أن الحديث ها هنا سيدور حول ظاهرة الديناميكية المجالية لمدينة سكيكدة والمدن المحيطة بها وكيف نمت وتطورت على حساب المجال المجاور لها.

1-الموقع:

1-1- موقع ولاية سكيكدة:

تقع ولاية سكيكدة في الشمال الشرقي للجزائر، وتتربع على مساحة تقدر ب 4137.68 كلم^2، بتعداد سكاني يقدر تقريبا بحوالي (900000 نسمة سنة 2008) (ONS، 2008)، وتطل على البحر الأبيض المتوسط بشريط ساحلي يقدر ب 140 كلم(PDAU Skikda, 2011) يمتد من المرسى شرقا إلى وادي الزهور في أقصى المصيف القلي غربا.

يحد ولاية سكيكدة من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب كل من ولايتي قسنطينة وميلة، أما من الجهة الشرقية فتحدها كل من ولايتي قالمة وعنابة، ومن الغرب تحدها ولاية جيجل.

تمت ترقية مدينة سكيكدة إلى رتبة ولاية أثناء التقسيم الإداري لسنة 1974 بعد أن كانت إحدى دوائر ولاية قسنطينة، وهي حاليا تضم 13 دائرة مقسمة بدورها إلى 38 بلدية.

موقعها الجغرافي وموقعها في وسط المنطقة الشمالية الشرقية من البلاد يمنحها دورًا مهمًا للغاية، لا سيما على المستوى الاقتصادي بفضل أهمية بنية تحتية كبيرة؛ وهي تتراجع عن محوري المرور الرئيسيين اللذين يربطان مدينتين كبيرتين في الشرق، وهما قسنطينة وعنابة. وله ميناء تجاري لذلك فهو يضم عدة مناطق سياحية **(BOULKAIBET, 2019)**.

1-2-موقع مدينة سكيكدة بالنسبة للمجال الولائي:

تقع مدينة سكيكدة في شمال الولاية، يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الجنوب بلدية الحدائق، ومن الشرق بلدية فلفة، ومن الغرب بلدية عين زويت، وتحتل المدينة موقعا مركزيا في الجهة الشمالية للولاية، وتقدر مساحتها 5673 هكتار (أنظر الخريطة رقم 01).

2-موضع مدينة سكيكدة:

يتميز موضع مدينة سكيكدة بكثرة العوائق الطبيعية حيث تتموضع المدينة ضمن السلسلة التلية أين تشكل جزء من السلسلة النوميدية، تتموضع المدينة القديمة في المجرى القديم لوادي الزرامنة والذي يمثل منخفض شبه مستو بعرض 41م (الشارع الرئيسي ديدوش مراد حاليا)، مما جعل المدينة محاطة بكتلة من التضاريس الوعرة جعلتها ذات موضع معقد وفريد من نوعه يمثل حصانة طبيعية من جهة وعائق في وجه التعمير من جهة أخرى.

خريطة رقم 1: موقع مدينة سكيكدة بالنسبة للجزائر وللشمال الشرقي الجزائري.

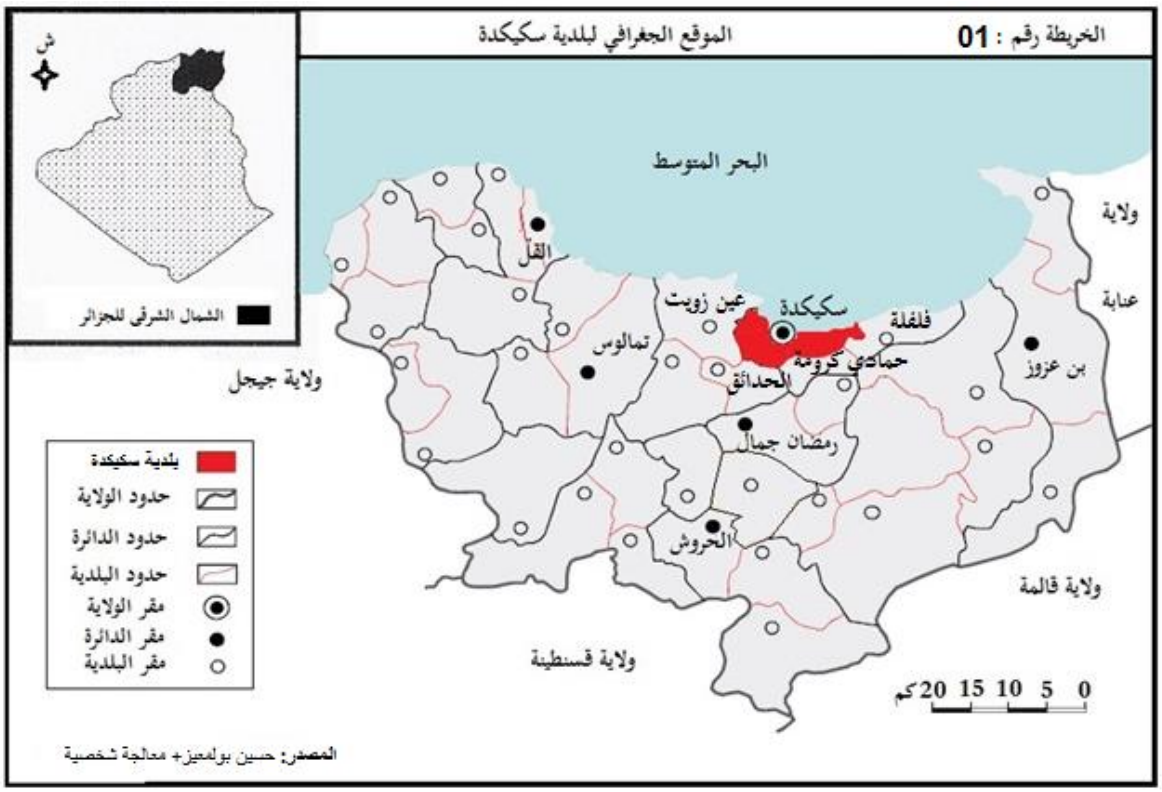

3-الجيولوجيا والجيومورفولوجيا:

3-1- الجيولوجيا

تعتبر الدراسة الجيولوجية ذات أهمية بالغة في الدراسات التخطيطية العمرانية، وذلك بسبب ما تحدده من نوع التكوينات الموجودة ونشأتها وكيفية وجودها وتركيبها الصخري، ومدى تحملها للأثقال.

تنتمي سكيكدة إلى التل الشرقي الجزائري الذي يشكل وحدة بنائية تتميز بتاريخها الجيولوجي الطويل والمعقد، تتجسد اليوم في مجموعة الجبال الملتوية للزمن الثاني والثالث (Paléogène) التي تحيط بأحواض النيوجين(Néogène) الشبه ساحلية، موازية للخط الساحلي.

ان الملاحظ للخريطة الجيولوجية للمنطقة يجد أن البلدية تتوضع على تكوينات جيولوجية معقدة ومختلفة من جهة النشأة والهياكل والخاصيات الفيزيائية الميكانيكية، هذه التكوينات الجيولوجية تمتد مما قبل الكمبرى إلى الرباعي.

هذه التكوينات الجيولوجية تمتد مما قبل الكمبرى إلى الرباعي ويبرز لنا ما يلي:

العصر الرباعي

- **التوضعات الحديثة:** الوادية، البحرية والهوائية، تمثل حوض توضعات لحقية، ابتدأت في أواخر العصر الثلاثي ويستكمل طوال الرباعي، تبعا لظواهر نيو_تكتوني (new tectonique) المسؤولة عن تكوين الجبال.
- **التوضعات القارية الخشنة للميوسين (Miocène):** وتظهر في موضع واحد جنوب غرب الحدائق.
- **السماط النوميدي:** وهو عبارة عن لفليش طيني يعود إلى الشواطئ البحرية القديمة وجدت تبعا للدفعات التكتونية الألبية، واضحة بالجنوب وأقصى الشرق.
- بريشية مجهرية إلى الفليش: متمثلة في بروز الطينات تحت التكوينات الطينية الحثية بأقصى الشرق.
- المركب الشبه المحلي لجبل فلفلة يقود إلى مرحلة تقديم بحري ممتد من آخر الترياسي إلى الطباشيري الاسفل، وهي رسوبيات متميزة بوفرة مواد كلسية ممتد على واسع من الجهة الشرقية لمجال الدراسة.
- البرمي الترياسي: ويتمثل هذا في الحث المتواجد في منطقة محددة قرب واد القصب.
- التكوينات البلورية التركيب للوحدة القبائلية. وهي عبارة عن سلسلة غنيسية مشققة تمثل أقدم الأرضيات للجهة وتمتد ما قبل الكمبرى إلى الباليوزوي الأسفل وتكون أغلب المنطقة الجبلية لمجال

الدراسة بما فيها مدينة سكيكدة، هذه الوحدة الجبلية ذات الهيكل المعقد (منطوي مع ميل عمودي محليا) تأثرت بكل المراحل التكتونية من ما قبل الكمبرى إلى آخر العصر الثلاثي.

- الصخور الإندساسية الميوسينية لاسيما الصخر المنشوري الذي يبرز في الكتلة الساحلية لجبل فلفلة في الأراضي الأقدم الجوراسية والطباشيرية.

الرباعي الحديث:

ركام زحف التربة: هو توضع مكاني لصخور البولجنيك في قالب طيني حتى ناتج عن النحت السطحي للصخور الأصلية الثلاثية والطباشيرية.

تربة المستنقعات: هي التربة الهيد ومورف متواجدة في شرق مصب الصفصاف تتكون من الطمي والوحل والطين المطاطي.

القف الحديث لمجرى الأودية الكبيرة: يكون هذا القف شريط ضيق ومتواصل على طول واد الصفصاف وفروعه، واد ريغة، واد درواقة بالشرق، حيث نجد الحصى والطمي والرمال.

توضعات بحرية هوائية حديثة وقديمة رباعي حديث وعلوي: هي توضعات بحرية هوائية مشكلة في جبال رملية متوازية مع الساحل وهي مكونة من الرمل الناعم وشظايا قوقعات مهمشة ناتجة أصلا عن التكسير البطيء والمتواصل للحث والفحم الكلسي البحري بواسطة مياه السيلان، هذه الكثبان هشة سطحيا.

توضعات طمية لمنخفضات الأودية الرباعي العلوي: تغطي هذه التوضعات الوهامية الأصلية والمستنقعية البحرية كل المناطق السفلى، والتي تتمثل في السهل الفلاحي لسكيكدة. وهو عبارة عن توضع متغاير من الطمي والرمل والطين والوحل والحصى مختلفة دون ترتيب واضح.

الرباعي المتوسط:

توضع بحري للرمل: هو توضع بحري قديم من الرمل وشظايا القوقعات متلاصقة بواسطة الفحم الكلسي، ذوبان للإسمنت الكلسي بمياه السيلان والتسرب ينتج عنه تكوين فجوات شبه اسطوانية وكهوف باطنية.

توضعات وهادية خشنة (حصى خشن وحصى): تحتل هذه التوضعات مساحة محدودة قرب عين مرحوم فوق الطريق القديم لسكيكدة واد العنب، ويمثل مسطبة وهادية قديمة مميزة بالتوضعات التحتية الخشنة.

العصر الثلاثي

الميوسين: تنتسب التوضعات القارية الخشنة من الرصيص دو الحصباء والزلط المسمت بالحث والطين.

السماط النوميدي (اوليقوسان): هو عبارة عن طبقات طينية حثية (فليش) ويحتوي على التكوينات الآتية من الأعلى إلى الأسفل:

- الحث اللحقي، الزلط المسمت والطين.
- الحث اللحقي نوعا ما سريري.
- طين، الوريث والحث البلقي.
- الرصيص، الزلط المسمت والحث البلقي والطين.

العصر الثاني:

تحتوي ترسبات العصر الثاني التكوينات الجيولوجية التالية من الأعلى إلى الأسفل:

- السينوماني فتانت والطين.
- الأنسي الاني البيني التراصف، حث دو حبيبات ناعمة ومتوسطة وطين.
- نيوكوميان: طين ملسي ناعم وعدسات كلسية مصمتة بيضاء ووردية.
- الياس: كلس دو مصاطب رقيقة من الدلومي والكلس المرمري أبيض ووردي،
- البرمي: ترياس الأسفل الحث الخشن والرصيص الأحمر.

العصر الأول:

يتمثل هذا العصر الجيولوجي في قاعدتين ميتامورفية تزامنية للباليوزي الأسفل

القاعدة العليا: فاليدسير ستوشيست، ستوشيست حثي وكلوري ذو مصطبات حثية متحولة رقيقة.

القاعدة السفلى: مشقق ذو كلوريت وسير شبست حثي أزرق بعدسات لحقية.

العصر ما قبل الكمبرى: طبقات ما قبل الكمبرى في منطقة سكيكدة متمثلة بالوحدة الكويستالوفية (cristallophyllien) من نوع القبائلي الذي يحتوي من الأعلى إلي الأسفل الطبقات التالية:

- السلسلة القبائلية العليا : مشقق دو السيرشيت و لكلوريت و الميكا البيضاء
- السلسلة القبائلية الوسطى: مشقق كريستالي بالسيانيت دو اللون رماني و القرافيت و لخف و مرمر.
- السلسلة القبائلية السفلى(القاعدة العليا) : غنيس عيني
- السلسلة القبائلية السفلى(القاعدة السفلى) : غنيس باليوتيت، لخف و مرمر.

الصخور المتداخلة الميوسينية

تظهر هذه الصخور في الكتلة الساحلية لجبل فلفلة في كهف سي الحجلة وعين سفيسفة ودرع مرباع، تنقسم إلى:

- أعبل بالصخر المنشوري والبلقسواد والأعبل الديورتي؛
- سد عمدي من الصخر الفرفيري الأعبل والأعبل المجهري؛
- أعبل بالصخر المنشوري.

خريطة رقم 2: الخريطة الجيولوجية لبلدية سكيكدة.

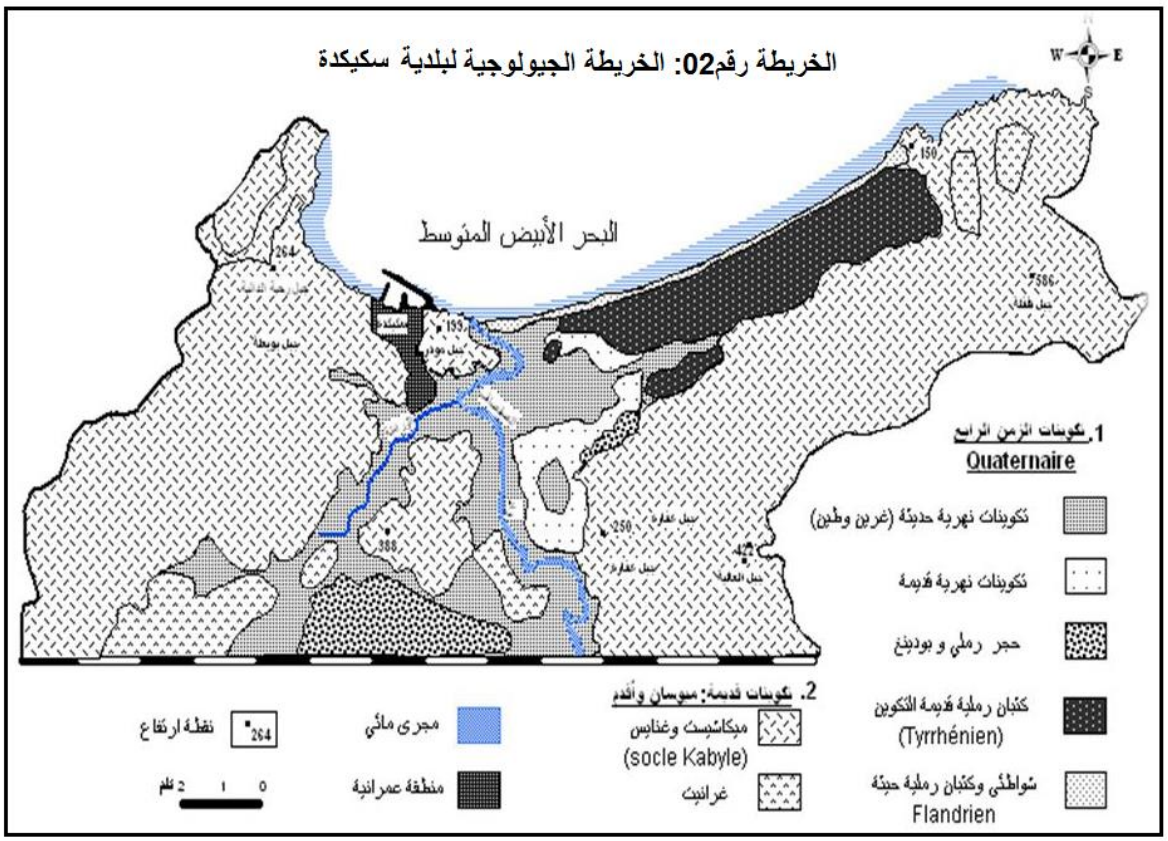

المصدر: (سماعلي، 2006)

3-1-1-الشبكة الهيدروغرافية:

إن مصادر المياه سواء كانت سطحية أو جوفية تعتبر شرطا أساسيا للتنمية، نظرا للاحتياجات المتزايدة للمياه، سواء كانت مياه الشرب أو التصريف أو الري.

لهذا يجب تقدير هذه الإمكانيات والحفاظ عليها لاحتياجات مختلف الأقطاب الاستهلاكية.

تتكون الشبكة الهيدروغرافية لتراب بلدية سكيكدة من مجاري مائية كثيرة أهمها وادي الصفصاف الذي يقسم تراب البلدية إلى قسمين ويتغذى هذا الوادي من حوض كبير يتكون من مجاري مائية كبيرة

من أبرزها وادي؛ العوشة، قصابة، زرامنة.....، وهم بدورهم يتغذون من مجموعة من الشعاب والروافد الكثيرة؛ بالإضافة إلى وادي شادي؛ القنطرة ووادي بني مالك بغرب البلدية؛ وكل هذه الأودية والشعاب تصب مباشرة في البحر.

- ***وادي الصفصاف:*** هو من أهم الأودية المتواجدة في المنطقة، ينبع من جنوب السلسلة النوميدية ويعبر مجموعة من الأحواض التجميعية ليصل إلى البحر مشكلا سهل سكيكدة، يتميز هذا الوادي باتساع مجراه إذ يصل عرض سريره الصغير إلى أكثر من 5 متر.
- ***وادي الزرامنة:*** واد يصل طوله إلى حوالي 20 كلم ، يقع في الجنوب الغربي لمدينة سكيكدة ،و هو أحد روافد واد الصفصاف ، و منخفض واد الزرامنة رغم صغره فهو يكون سهل فيضي يتميز بالضيق يصل عرضه المتوسط إلى 2 كلم ، و يخترق المنطقة العمرانية الحدائق و هو يتكون من مصطبة منخفضة حديثة تزدهر فيها زراعة الكروم و الحمضيات كما تتوضع عليه مناطق عمرانية تتمثل في حي الزرامنة و مرج الديب.

أما فيما يخص المياه الجوفية هي ناتجة عن السماط الحديث والقديم والتشكيلات الكلسية والكثبان الرملية؛ ويتم استغلالها عن طريق التنقيبات أو الآبار.

3-2-الجيومورفولوجيا: (PDAU Skikda، 2011)

3-2-1-الجبال:

تغطي المنطقة الجبلية حوالي ثلث(3/1) من المساحة الإجمالية لبلدية سكيكدة، تحتل خاصة المنطقة الغربية والجنوبية الغربية للبلدية؛ تصل أعلى قمة بها إلى 380متر فوق سطح البحر غرب البلدية (PDAU Skikda، 2011).

وتشمل هذه المنطقة مجموعة من الجبال مثل جبل مسيون، جبل بولقرود (219 متر) بالإضافة إلى مجموعة من الكديات على سبيل المثال:

- كدية مليلة (Koudiat Mlila ؛157متر)؛ كودية رحبات اد دان (Rhabet Ed Koudiat Dania؛ 336 متر) ؛ (كودية الألاقة Koudiat El Allaiga ؛ فوق 2- 05متر) ، وكودية الأولي (Koudiat El Ouli؛ 375 متر.)

3-2-2-منطقة أسفل الجبال:

هي المنطقة الواقعة بين السهل والجبل وتنشأ عادة نتيجة انسدال محاور الجبال؛ وارتفاع هذه المنطقة عن مستوى سطح البحر تتراوح ما بين 200 و300 متر.

3-2-3-السهول:

تحتل هذه المنطقة الجهة الشرقية للبلدية تتمثل في سهل واد صفصاف بالإضافة إلي سهل واد زرامنة و واد القصب.

3-2-4-الكثبان الرملية:

وهي توافق الشريط الساحلي الممتد من المنطقة الصناعية إلى غاية واد القصب بعرض يتراوح ما بين 200 و500 متر.

3-2-5-الشواطئ:

تمتد مساحة الشاطئ علي شكل شريط ضيق يتراوح عرضه ما بين 20 و200 متر وبطول يقدر ب 5.78 كلم ابتداء من الميناء الجديد إلى مصب واد القصب من الناحية الشرقية؛ ويقدر بـ 3 كلم ابتداء من الميناء القديم إلى تجمع سطورة بعرض يتراوح ما بين 20 و200 متر من الناحية الغربية.

3-2-6-الفجاج:

وهي المساحة التي توافق الاتصال المباشر بين المناطق الجبلية والبحر، وتتواجد خاصة بالمنطقة الغربية للبلدية (منطقة سطورة خاصة).

3-2-7-الانحدارات،

عامل الانحدارات عامل مهم جدا في تحديد نمط استغلال الأرض (القابلية للزراعة، القابلية للبناء والتعمير) حيث لما زاد الانحدار قلت استعمال الآليات الحديثة في الحرث والزراعة من جهة، وزادت تكلفة البناء والتعمير من جهة أخرى فتصبح المناطق شديدة الانحدار خارج الوظيفة وخارج اهتمام مسيري المدن وتصبح عرضة لاستغلالها في البناءات العشوائية.

تتميز الأرضية التي بني عليها مركز المدينة بطوبوغرافيا متعددة الانحدارات وتتوزع على النحو التالي: **(بولمعيز، 2019)**

- منطقة قليلة الانحدار: يتراوح انحدار هذه المناطق بين (0 و5%)، تمثل هذه لفئة نسبة قليلة من مساحة المدينة غير أنها تحوي عدد كثافة عالية من السكان بالرغم من خطر تعرضها للفيضانات.

- منطقة متوسطة الانحدار: انحدارها ما بين (5 و10%) وتغطي اغلب مساحة وسط المدينة.

- منطقة شديدة الانحدار: وهي المنطقة التي يتجاوز انحدارها 10% وتغطي هي الأخرى جزء كبير من مساحة المدينة وتمثل سفوح الهضاب والجبال وتنتشر بها الأحياء الفوضوية والمساحات الهشة.

4-الشبكة الهيدروغرافية: (PDAU Skikda، 2011).

إن مصادر المياه سواء كانت سطحية أو جوفية تعتبر شرطا أساسيا للتنمية، نظرا للاحتياجات المتزايدة للمياه، سواء كانت مياه الشرب أو التصريف أو الري. لهذا يجب تقدير هذه الإمكانيات والحفاظ عليها لاحتياجات مختلفة الأقطاب الاستهلاكية.

تتكون الشبكة الهيدروغرافية لتراب بلدية سكيكدة من مجاري مائية كثيرة أهمها وادي الصفصاف الذي يقسم تراب البلدية إلى قسمين ويتغذى هذا الوادي من حوض كبير يتكون من مجاري مائية كبيرة من أبرزها وادي؛ العوشة، قصابة، زرامنة.....، وهم بدورهم يتغذون من مجموعة من الشعاب والروافد الكثيرة؛ بالإضافة إلى وادي شادي؛ القنطرة ووادي بني مالك بغرب البلدية؛ وكل هذه الأودية والشعاب تصب مباشرة في البحر.

4-1-مصادر المياه السطحية: (PDAU Skikda، 2011)

- **وادي الصفصاف:** هو من أهم الأودية المتواجدة في المنطقة، ينبع من جنوب السلسلة النوميدية ويعبر مجموعة من الأحواض التجميعية ليصل إلى البحر مشكلا سهل سكيكدة، يتميز هذا الوادي باتساع مجراه إذ يصل عرض سريره الصغير إلى أكثر من 5 متر.

- **وادي الزرامنة:** واد يصل طوله إلى حوالي 20 كلم، يقع في الجنوب الغربي لمدينة سكيكدة، وهو أحد روافد واد الصفصاف، ومنخفض واد الزرامنة رغم صغره فهو يكون سهل فيضي يتميز بالضيق يصل عرضه المتوسط إلى 2 كلم، ويخترق المنطقة العمرانية الحدائق وهو يتكون من مصطبة منخفضة حديثة تزدهر فيها زراعة الكروم والحمضيات كما تتوضع عليه مناطق عمرانية تتمثل في حي الزرامنة ومرج الذيب.

4-2- مصادر المياه الجوفية: (PDAU Skikda، 2011)

أما فيما يخص المياه الجوفية هي ناتجة عن السماط الحديث والقديم والتشكيلات الكلسية والكثبان الرملية؛ ويتم استغلالها عن طريق التنقيب أو الآبار.

5-الهيدروتقنية: (PDAU Skikda، 2011)

حسب الوكالة الوطنية للموارد المائية (A.N.R.H)؛ يقسم التراب الوطني إلى سبعة عشرة (17) حوضا كبيرا، وبلدية سكيكدة تنتمي إلى حوض الساحل القسنطيني (رمز 03) الذي بدوره يقسم إلى ثلاثة أقسام (حوض الساحل القسنطيني الشرقي؛ الأوسط والغربي)؛ بلدية سكيكدة تنتمي إلى "حوض الساحل القسنطيني الأوسط" المجزأ إلى تسعة تحت حوض وهي تتوضع تقريبا في مجملها في" تحت حوض وادي الصفصاف" (رمز 03-09) وكذا كل من" تحت حوض وادي بيبي" (رمز 03-08) غرب البلدية و "تحت حوض ساحل فلفلة" (رمز 03-10) شرق البلدية.

6- المناخ:

يشكل المناخ إحدى العوامل التي تكتسي أهمية كبيرة في التعمير، وعليه فإنه من الضروري معرفة المعطيات المناخية للمجالات المراد تهيئتها أو دراستها دراسة عمرانية.

إطلالتها على البحر الأبيض المتوسط تجعل مدينة سكيكدة تتميز على العموم بمناخ معتدل (مناخ البحر الأبيض المتوسط، حار وجاف صيفا، معتدل وممطر شتاء)، عال التساقط نسبيا، يتميز بالخصائص التالية:

6-1- الحرارة:

يتراوح متوسط درجات الحرارة الشهرية في سكيكدة ما بين 11 إلى 25 درجة، حيث تبلغ الحرارة أدنى مستوياتها في شهر جانفي، وأقصى مستوياتها في شهر أوت،

جدول رقم 1: معدلات الحرارة الشهرية لمدينة سكيكدة 1990-2017

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
معدل الحرارة الشهري	**11.1**	**12.17**	**13.2**	**14.9**	**17.3**	**21.6**	**23.6**	**24.9**	**21.8**	**19.93**	**18.3**	**12.13**

المصدر: محطة الرصد الجوية- سكيكدة 2018.

6-2-التساقط:

تمتاز مدينة سكيكدة بارتفاع معدلات التساقط بها خاصة في فترات السنة الرطبة، الشتاء، الخريف، والربيع، حيث تسجل أعلى مستويات للتساقط في فصل الشتاء يليها كل من فصلي الخريف والربيع، ليسجل فصل الصيف أدنى مستويات للتساقط.

جدول رقم 2: معدلات التساقط الشهرية على مدينة سكيكدة 1990-2016

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	افريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
معدل التساقط مم	96.4	85.8	78.1	53.6	27.6	10.0	2.6	6.4	28.8	59.5	86.1	94.5

المصدر: محطة الرصد الجوية- سكيكدة 2018

ثانيا: الخصائص الاجتماعية والديموغرافية:

1-النمو الديموغرافي:

شهدت مدينة سكيكدة منذ الاستقلال وعلى غرار المدن الكبرى في شمال الجزائر نموا ديموغرافيا متسارعا نظرا لتحسن الظروف المعيشية بعد لاستقلال، هذا على جانب النزوح الريفي كبيرا بسبب شغور منازل المعمرين بعد عودتهم إلى فرنسا إضافة إلى الدمار الذي شهدته المناطق الريفية بسبب سياسة المستعمر خلال الحرب التحريرية والتي يقابلها توفر مختلف التجهيزات والمرافق والأمن وتحسن المستوى المعيشي في المدن الكبرى، كل هذه الظروف أدت النزوح سكان الأرياف نحو المدن الكبرى مما تسبب في تسارع النمو الديموغرافي في هذه المدن.

1-1-تطور عدد السكان:

منذ الاستقلال كان النزوح الريفي هو العامل الرئيسي التسبب في تسارع النمو الديموغرافي للمدن الجزائرية غير انه وفي الفترة الممتدة ما بين 1987-1998 أصبح النمو الديموغرافي مرتبط بالدرجة الأولى بمعدل الولادات الذي شهد ارتفاعا ملحوظا مما أدى إلى ظهور عجز كبير في المساكن والمرافق. في هذه الدراسة قمنا بالاعتماد على التعدادات السكانية الخمس الأخيرة من 1966 وحتى سنة 2008 والت قام بها الديوان الوطني للإحصاء إضافة تقدير لعدد السكان سنة2018 و2028 بالاعتماد على معطيات إحصائية سابقة، حيث عرفت مدينة سكيكدة نموا ديموغرافيا كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 3: تطور عدد سكان بلدية سكيكدة ما بين 1966 و2028 (ONS، 2008)

السنة	1966	1977	1987	1998	2008	2018[1]	2028[2]
عدد السكان	62456	102800	130880	156680	163618	170961	178633

المصدر: (ONS، 2008)+ التقديرات السكانية المنجزة من طرف الطالبة

شكل رقم 1: أعمدة بيانية توضح تطور عدد سكان بلدية سكيكدة ما بين 1966-2028

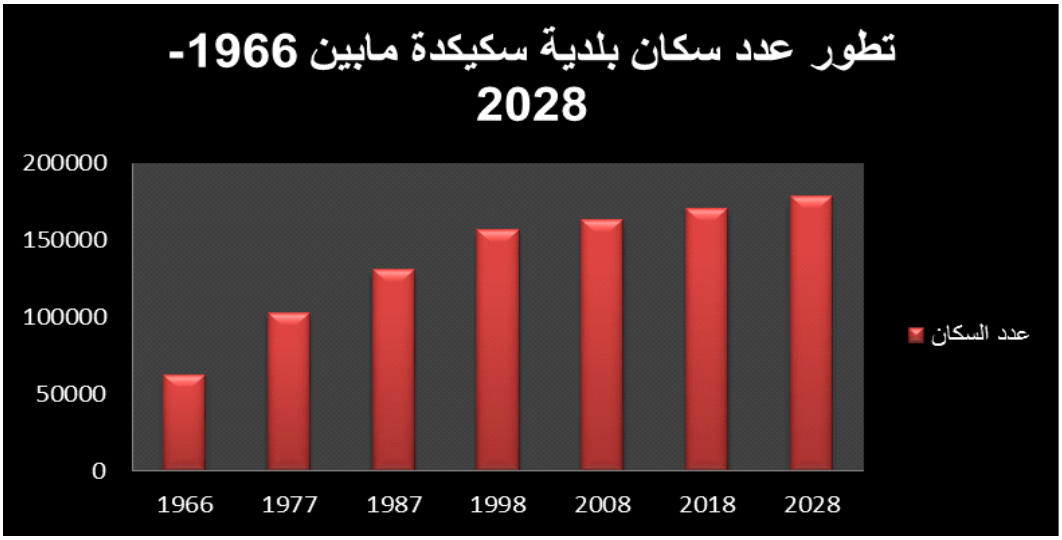

المصدر: (ONS، 2008)+ التقديرات السكانية المنجزة من طرف الطالبة

1-2-تطور معدلات النمو السكاني:

جدول رقم 4: تطور معدلات النمو السنوية لسكان لبلدية سكيكدة ما بين 1966و 2018:

السنة	1977 -1966	1987 -1977	1998 -1987	2008 -1998	2018 -2008
معدلات النمو	5.12	2.44	1.83	1.83	0.43[3]

المصدر: (ONS، 2008).

[1] ، [2] - تم حسابه بالاعتماد على العلاقة $p1=p0\times(1+r)^n$ حيث: p1: يمثل عدد السكان المراد معرفته، p0: يمثل عدد السكان في التعداد السابق، r : يمثل معدل النمو، n يمثل عدد السنوات بين سنة التعداد الأخير والسنة المراد معرفة عدد سكانها.

[3] - تم حسابه بالاعتماد على العلاقة: $\mathbf{r} = \sqrt[n]{p1/p0}$ حيث $p0$ يمثل عدد سكان السنة السابقة، $p1$ عدد سكان السنة اللاحقة، و $\mathbf{r}$ معدل النمو

شكل رقم 2: يوضح تطور معدلات نمو سكان بلدية سكيكدة ما بين 1966-2008

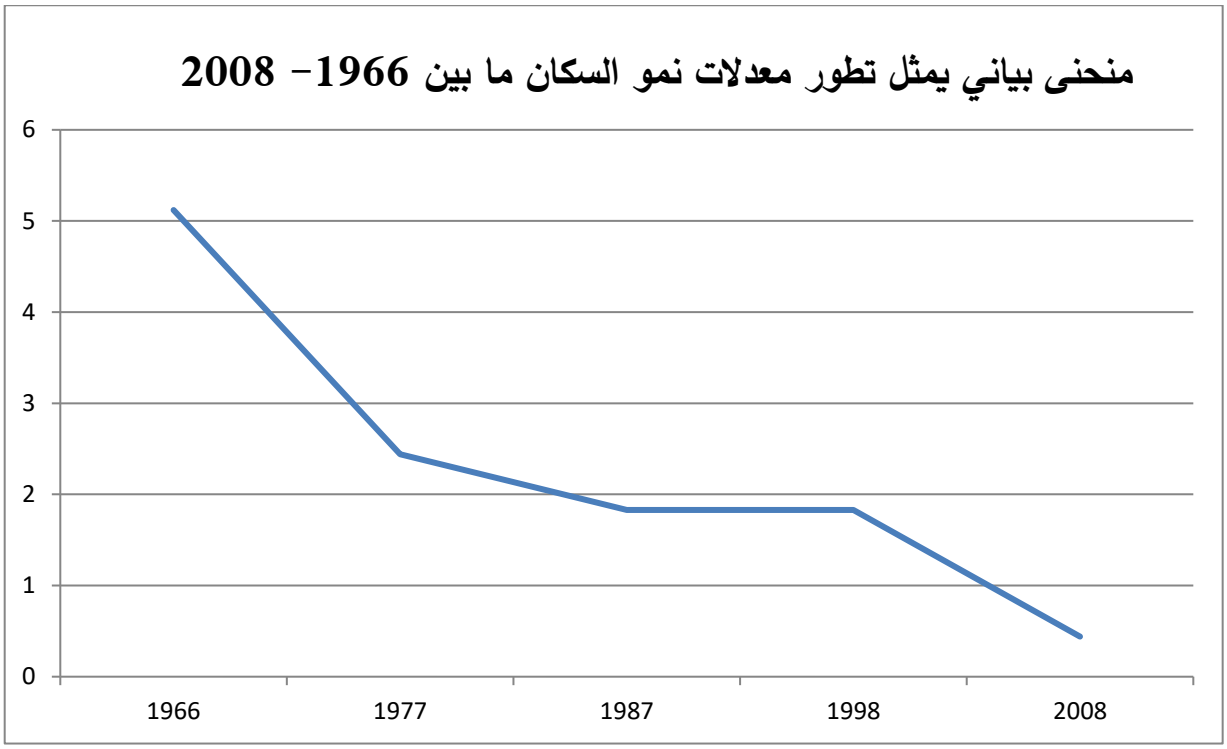

المصدر: (ONS، 2008)+ معالجة

من خلال الجداول والأشكال البيانية نلاحظ تقهقر في معدلات النمو السكاني ما بين سنة 1966 إلى سنة 2008 يقابله تباطؤ في الزيادة السكانية، وهذا راجع لعدة عوامل وظروف حددت نمو السكان في عدة مراحل نوضحها فيما يلي:

3-مراحل النمو السكاني:

3-1-المرحلة من 1962-1966:

تزامنت بداية هذه المرحلة مع الاستقلال، وبالتالي تحسن المستوى المعيشي للجزائريين ومنه ارتفاع معدلات النمو الطبيعية، إضافة إلى أن رحيل أعداد كبيرة من المعمرين مما أدى إلى نزوح السكان من الأرياف نحو المدينة والاستحواذ على المنازل والعقارات التي تركها المعمرون وكذلك عودة اللاجئين الجزائريين من الدول المجاورة، حيث قدر عدد سكان المدينة 1966 بـ 62456 نسمة بينما غادر المدينة ما يقارب 25000 معمر.

3-2- المرحلة الثانية 1966 – 1977:

عرفت المدينة خلال هذه المرحلة زيادة كبيرة في عدد السكان إذ بلغ متوسط الزيادة السنوي للسكان بـ 4034 نسمة، ليصل عدد سكانها 102800 نسمة حسب تعداد سنة 1977، أي متوسط معدل النمو السنوي بلغ 5,12 %. هذا النمو السريع كان نتيجة توافر عدة الظروف نذكر منها:

- الهجرة السكانية التي عرفتها المدينة حيث استقبلت حوالي 12800 نسمة نتيجة انطلاق الأشغال بالمنطقة الصناعية سنة 1969 م، وكذلك تحسين المستوى الصحي (الطب الوقائي).
- ترقية مركز المدينة إلى مقر ولاية سنة 1974 م.
- الزيادة الطبيعية المرتفعة في كافة أنحاء الوطن بعد عودة الاستقرار وتحسن مستوى المعيشية.

3-3-المرحلة الثالثة 1977-1987:

عكس المرحلة الثانية و التي كانت فيها الجزائر ورشة كبيرة للتصنيع كانت المنطقة الصناعية للبتر وكيمياء في طور الانجاز فقد شكلت بداية مرحلة التشبع للهياكل على مستوى مدينة سكيكدة خاصة المرافق السكنية و الخدماتية الشغل وقد اثر الركود الاقتصادي إلى ظهور نوع من الجمود في الحركية الجغرافية داخل المجال البلدي فقد سجلنا انخفاض معدل النمو السنوي للبلدية إلى 2.44 ، وهو اقل من المعدل الوطني 3.08 ، وهذا نتيجة ظهور نوع جديد من النزوح تمثل في تنقل السكان نحو التجمعات الثانوية و المدن الجديدة – البلاطان – حمادي كرومه حمروش حمودي و مسونة و قد لعب دور المتنفس للانفجار الديموغرافي لمدينة سكيكدة. اما المنطقة الريفية فقد شهد معدل النمو بها انخفاضا كبيرا قدر بـ (12.47-) بنزوح 5948 نسمة نحو التجمعات الحضرية الكبرى سكيكدة وبن مهيدي.

3-4-المرحلة الرابعة 1987-1998

شهد معدل النمو السنوي للبلدية انخفاضا قدر 1.83 على عكس الفترة السابقة 1966-1977.وهو بذلك اقل من المعدل الوطني 2.15، فقد شهدت مدينة سكيكدة زيادة سكانية 25800 نسمة. ويؤكد لنا أن العامل الاقتصادي له دور كبير في الحركية المجالية للسكان واستقرارهم داخل التجمعات العمرانية.

الأزمة الاقتصادية والظروف التي عاشتها البلاد أثرت على النمو السكاني ولا ننسى عاملين أساسيين وهما أزمة السكن والعمل التي شهدتها مدينة سكيكدة خلال تلك الفترة ونزوح سكان الريف إلى مدينة سكيكدة والتجمعات الثانوية الأخرى بأعداد كبيرة.

أما المنطقة الريفية فقد بلغ معدل النمو -4.08% وهو راجع إلى الظروف التي عاشتها البلاد خلال تلك الفترة خاصة من الناحية الأمنية (العشرية السوداء)، بالنسبة للتجمعات الثانوية فقد شهد المعدل انخفاضا قدر بـ 3.9 % بعدما شهدت ارتفاعا في السابق نفس العوامل أثرت على نموها.

3-5- المرحلة الخامسة: 1998-2008:

استمرت المدينة في استقبال المهاجرين ويعود ذلك خصوصا إلى البحث عن فرص العمل المتوفرة في المدن على عكس الريف حيث قدر عدد السكان سنة 2008م 163618 نسمة، أي بزيادة سنوية قدرت بـ 693 نسمة في السنة ومعدل نمو قدر بـ 0.43% وهذا راجع إلى التحسن في الأوضاع الأمنية وتشجيع الاستثمارات الريفية من جهة والأزمة السكنية من جهة أخرى.

3-6- المرحلة السادسة 2008-2028:

خلال هذه المرحلة تباطؤ في النمو، فحسب التقديرات السكانية فقد قدر النمو السكاني سنة 2018 بـ 7343 نسمة أي بمعدل زيادة 734 نسمة في السنة، كذلك الأمر بالنسبة للتقديرات السكانية لسنة 2028 حيث قدرت الزيادة السكانية بحوالي 7672 أي بمعدل زيادة 767 نسمة في السنة، هذا التباطؤ في النمو السكاني راجع إلى استقرار نمو السكان، وانخفاض معدلات الهجرة نحو مدينة سكيكدة واستقرارهم في تجمعاتهم الأصلية لتوفر المرافق المختلفة بها، إضافة إلى انخفاض معدل النمو الطبيعي والذي يرجع لعدة أسباب.

من خلال المنحنى البياني السابق الذي يوضح تطور معدلات نمو سكان بلدية سكيكدة ما بين 1966- 2008 نلاحظ أن معدلات النمو لسكان بلدية سكيكدة في تناقص مستمر من 1966 إلى

غاية 2008 ، كذلك نلاحظ أن معدل النمو لسنة 2008 اقل من معدل النمو الوطني لنفس السنة والذي بلغ 1.61% وهذا ما يفسر بتشبع بلدية سكيكدة وعدم قدرتها على استقبال عدد كبير من المهاجرون نحو المدينة إضافة إلى برمجة البرامج السكنية ومختلف التجهيزات خارج تراب البلدية حسب المخطط التوجيهي المشترك بين بلدية سكيكدة وكل من بلدية الحدائق، حمادي كرومة، و فلفلة والذي جاء نتيجة الأزمة العقارية التي تشهدها بلدية سكيكدة كنتاج للنمو السريع الذي شهدته خلال المراحل السابقة.

4-الهجرة:

شهدت بلدية سكيكدة خاصة في الفترة ما بين 1966 – 1987 هجرة كبيرة للسكان خصوصا نحو مدينة سكيكدة، الفترة من 1966-1977 تميزت بالنزوح الريفي للسكان نحو المدينة لملء الشغور الذي تركه المعمرون من منازل شاغرة وكذا البحث عن مستوى معيشي أفضل لما تتوفر عليه المدينة من خدمات وتجهيزات تفتقر إليها الأرياف. أما الفترة ما بين 1977-1987 فقد تغير نوعا ما السبب الأساسي للهجرة نحو المدينة فقد لعب مشروع انجاز المنطقة الصناعية البتروكيماوية دور المحرك للهجرة نحو المدينة من خارج وداخل تراب الولاية.

الفترة ما بين 1987-1998: تميزت هذه الفترة بوجود أزمة أمنية أو ما عرف بالعشرية السوداء والتي أجبرت العديد من السكان على مغادرة منازلهم خاصة تلك الواقعة في الأرياف وعلى وجه الخصوص المناطق الجبلية الواقعة غرب الولاية بحثا عن الأمن.

جدول رقم 5: تطور صافي الهجرة ما بين 1977 و2006 لبلدية سكيكدة.

صافي الهجرة				
	1977-1966	1987 -1977	1998 -1987	2006 -1998
مدينة سكيكدة	0.67	0.18-	0.64-	0.19-
التجمعات الثانوية	6.32	3.54	1.75	2.92-
المناطق المبعثرة	33.46	15.8-	4.48-	0.6-
بلدية سكيكدة	1.56	0.68-	0.56-	0.21-

المصدر: (PDAU Skikda، 2011)

نلاحظ أن معدلات صافي الهجرة للفترة الممتدة بين 1966 و1977 سجلت بلدية سكيكدة نسبة 1.56 من الوافدين إليها أما مدينة سكيكدة فقد شهدت نسبة 0.67 من إجمالي الوافدين.

بخصوص التجمعات الثانوية فقد شهدت ارتفاعا كبيرا قدر 6.32 بسبب شغل الجزائريين للمساكن الشاغرة بعد رحيل الفرنسيين من الجزائر ظهور المنطقة الصناعية بالقرب منهم كما شهدت المنطقة الريفية نفس الظاهرة 33.46 لنفس الأسباب خلو المساكن من السكان وتوفر الأراضي الزراعية بعد هجرة المعمرين

أما بخصوص الفترتين 1977 -1987 و1987-1998 فقد شهد ت معدلات صافي الهجرة تراجعا كبيرا من -0.68 بالنسبة للبلدية ثم سجل ارتفاعا قدر -0.56 للفترة 1987-1998.

أما المركز فقد سجل تناقصا -0.18 إلى -0.64 خلال فترة التعدادين بعدما كانت المنطقة الريفية تستقطب السكان عرفت نزوحا ريفيا نحو التجمعات العمرانية ومنها الثانوية 3.54 إلى1.75 أما الريف فقد أصبح منطقة طاردة للسكان حيث قدر معدل صافي الهجرة إلى -15.8 ثم استقر خلال التعداد السكاني الأخير. المعطيات المستخرجة ستساعدنا في معرفة الحركية المجالية للسكان، (PDAU Skikda، 2011).

5-التركيبة السكانية:

تعد دراسة التركيبة السكانية من أهم المؤشرات الديموغرافية الدالة على حيوية السكان وقوتهم الإنتاجية، نظرا للعلاقة الموجودة بين نموهم حسب فئات العمر والنوع وتأثيرها الواضح على الزيادة الطبيعية، واتجاه الخصوبة من ناحية أخرى والتي ترتبط كلها بالقوة الإنتاجية للسكان.

شكل رقم 3: يوضح هرم التركيب العمري والنوعي للسكان في بلدية سكيكدة لسنة 2008.

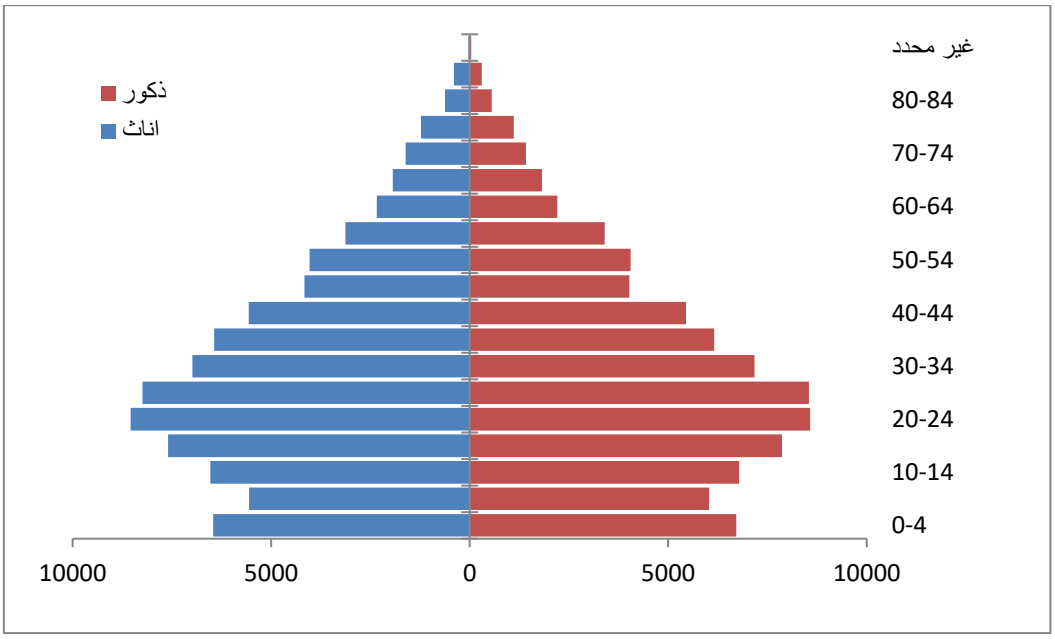

المصدر: من انجاز الطالبة بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء 2008.

من خلال الهرم نلاحظ أن سكان بلدية سكيكدة عبارة عن مجتمع فتي وهذا ما يفسره الهرم دو القاعدة العريضة وينطبق كذلك على معظم الدول النامية، هذه الميزة تعتبر نقطة قوة لكل مجتمع في حالة ما إذا تم الاستثمار في الطاقات الشابة كثرة تساهم في عملية التنمية، لكن من جهة أخرى تضع لسلطات أمام تحد توفير لخدمات اللازمة لهذه الفئة على رأسها العمل والسكن إضافة إلى المرافق الترفيهية و الخدماتية التي تتناسب مع احتياجات هذه الفئة، كما نلاحظ من خلال الهرم توازن بين أعداد الإناث والذكور مع تفوق طفيف لأعداد الذكور بالنسبة للفئات العمرية (0-35 سنة).

ثالثا: التحضر والنمو العمراني في مدينة سكيكدة:

إن الفهم الجيد للديناميكية الحضرية لمدينة سكيكدة يستوجب تسليط الضوء أولا على التطور التاريخي للمدينة، منذ نشأتها إلى غاية وصولها إلى الوضع الحالي، وعليه نوضح باختصار فيما يلي كرونولوجيا التحضر في مدينة سكيكدة، حيث نميز ثلاث مراحل، مرحلة ما قبل الاستعمار، مرحلة الاستعمار، مرحلة ما بعد الاستقلال.

1-التطور التاريخي لمدينة سكيكدة:

1-1- مرحلة ما قبل الاستعمار:

تبدأ النواة الأولى لمدينة سكيكدة بإنشاء ميناء خلال العصور القديمة (période d'antique)، ثم تحولت إلى مستعمرة رومانية سنة 45 ق.م، حيث قام الرومان ببناء مدينة (Colonia Russicada Veneris)، **(Moyet, 2015)** (سكيكدة حاليا)على بعد 3 كلم من ميناء سطورة، وتميزت هذه المدينة حين ذاك بنشأتها على النمط التخطيط الروماني، الذي يتميز باحتواء المدينة على شارعين رئيسيين يتعامدان في منطقة الفوروم، كما هو موضح في (الخريطة رقم 02)، ويحيط بالمدينة أسوار للحماية، كما كانت المدينة مجهزة بمجموعة من التجهيزات الخدماتية والثقافية والدينية، والسكنية على غرار المسرح الروماني، المعبد، الحمامات، والمساكن ، إضافة إلى الجسور والطرقات،...)، بقي مدينة روسيكادا صامدة حوالي 450 سنة، ثم سقطت على يد الوندال ثم البيزنطيين، الذين قاموا بتدميرها وطمس معالمها **(بولمعيز، 2019)**.

بعد الرومان جاء الدور على الدولة العثمانية، التي لم تتمكن من بسط نفوذها على المناطق الجبلية، رغم سيطرتها على عدة مدن جزائرية لعدة قرون، وهذا ما يفسر غياب الآثار الدالة على التواجد العثماني بالمدينة، **(Moyet, 2015)**.

سنة 1837 بسط الاحتلال الفرنسي نفوذه على مدينة روسيكادا معلنا عن بداية مرحة جديدة في تاريخ المدينة، **(بولمعيز، 2019)**.

مخطط رقم 13: مبدأ تقسيم روسيكادا في العهد الروماني

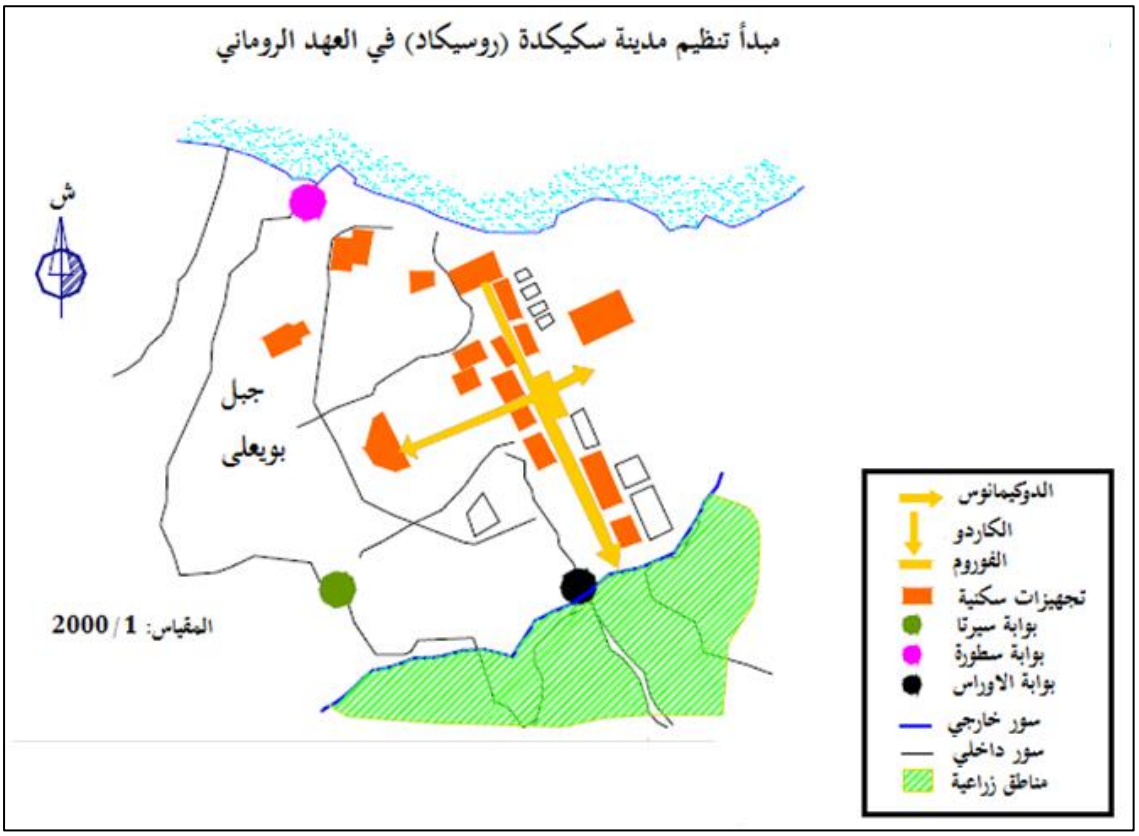

المصدر: (بولمعيز، 2019)

1-2- مرحلة الاستعمار:

مع بسط الاستعمار الفرنسي سيطرته على مدينة (سكيكدة حاليا)، تحول اسم المدينة من Russicade إلى Philippeville ، **(Moyet, 2015)** . كان الاستقرار الفرنسي في مدينة استراتيجيا واقتصاديا بالدرجة الأولى، حيث كانت تشكل محور الربط تقرت – قسنطينة– فرنسا، والمنفذ البحري على قسنطينة، لتتمكن فرنسا من ضمان تحقيق هدفها الأسمى والمتمثل في نقل أقصى ما يمكنها من ثروات الجزائر إلى فرنسا بأقل تكلفة ممكنة، فكان أول دخول لفرنسا إلى المدينة عسكريا، وبعد تامين المنطقة وتحديد مواقع التركز وإنشاء المنشآت الاستراتيجية بدأت في الاستيطان المدني، حتى أصبحت مدينة سكيكدة ثالث مدينة في الشرق الجزائري فجر الاستقلال. **(HADEF R. , 2008)**.

1-2-1-المرحلة من 1838-1848

تميزت هذه الفترة بنمو خطي منظم ومستمر على طول المحور الشمالي الجنوبي من باب سطورة إلى باب قسنطينة، وبإنشاء المدينة على شبكة موجودة بالفعل بواسطة الرومان 2 (خريطة 1). احتلت سكيكدة موقعًا على جانبي تلين منحدرين بشدة، يفصل بينهما واد. تم تسجيل خط النمو الأول في الموقع عن طريق مسار الوادي الفاصل بين التلال، وكان هذا الخط يهدف إلى ترتيب وتنظيم النمو الأول من جهة وتشكيل دعامة تقوم عليها العناصر المبنية من جهة أخرى **(CHAGUETMI, 2011)**.

1-2-2- المرحلة من 1848- 1910:

بعد اختيار مدين سكيكدة كبوابة شرقية اتجاه فرنسا بدأت السلطات الفرنسية والمدنية بإنشاء قاعدة الاستقرار بتشكيل روابط مباشرة مع قسنطينة، ثم أول سكة حديد في الجزائر عام 1867 ، مع امتداد لتقررت وإعادة تأهيل المسار الروماني الرابط بين قسنطينة و سكيكدة، و بناء الميناء في عام 1870 ، كما أنشأت فرنسا إدارة مدنية وأطلقت عملية احتلال مدني أدت إلى تعزيز وجودهم ، والبدء في إنشاء مشاريع كبرى، **(HADEF R. , 2008)**. غير أن تضاريس الموقع شكلت أحد معوقات التحضر في المدينة، مما فرض نموًا متعدد الاتجاهات ولم يعد خطيًا، وأصبحت مطالب السكان من حيث الإسكان تزداد قوة، بسبب نقص المساحة المتاحة، مما اضطر الفرنسيون إلى احتلال مواقع وطبوغرافية صعبة (بوعباز، بني مالك، ...)، حيث يمكنهم فقط بناء مبانٍ ذات طبيعة فردية. في الواقع، ظهر تمدين خارج الأسوار؛ من خلال إنشاء أحياء مدنية بالمنطقة الشرقية وإنشاءات متفرقة معلنة إنشاء ضواحي مستقبلية (بني مالك، ...) مما أدى إلى تكثيف النسيج العمراني. خلال هذه الفترة ، مرت المدينة عبر البوابات والأسوار المحيطة، وكانت تلك هي اللحظة التي لم يعد فيها داخلي وخارجي ، بل مركز ومحيط. **(CHAGUETMI, 2011)**.

1-2-3-المرحلة من 1910 - 1962:

شهدت هذه الفترة نموًا سكانيًا غير مسبوق نتج عنه نمو حضري متعدد الاتجاهات؛ مما أدى إلى ظهور أحياء جديدة (تم بناء 1200 وحدة سكنية في الجنوب)، واختراق طرق جديدة: طريق بني مالك وطريق سطورة وفلفة، مما أدى إلى نمو المدينة نحو الساحل.

خلال هذه الفترة، اتخذ نمو المدينة جانبًا متقطعًا ومتعدد الاتجاهات، (CHAGUETMI, 2011)، (الخريطة03)، على ثلاث محاور أساسية هي:

– المحور التقليدي: الميناء – باب قسنطينة وامتداده لأزقة 20 أوت 1955.

– محور Porte de Constantine – Faubourg de l’espoir لإعادة هيكلة التوسع الحضري غير المشروع الذي أقيم خارج أسوار المدينة.

– المحور الأفقي: ميناء سكيكدة– سطورة – فلفة، فيما بعد شيدت على طول هذا المحور أبنية عامة مهمة من بينها: دار البلدية عام 1931، ومحطة الحافلات، وبنك الجزائر، ومدرسة فلفلة عام 1934، ومسبح مياه البحر "جان دارك" على طول شواطئ العربي بن مهدي، والمسبح الكبير. مكتب بريد عام 1938 بمناسبة مرور مائة عام على احتلال المدينة وكذلك شارع الواجهة البحرية، وأخيرا قصر بنجانة (palais Bengana) أو مريم عزة عام 1937، **(HADEF R. , 2008)** في نهاية هذه الفترة، تحول سكان أوروبا إلى بناء مساكن جماعية، استوردوا منها النموذج من أوروبا، **(CHAGUETMI, 2011)**.

خريطة رقم 3: تطور مدينة سكيكدة ما بين 1838- 1962

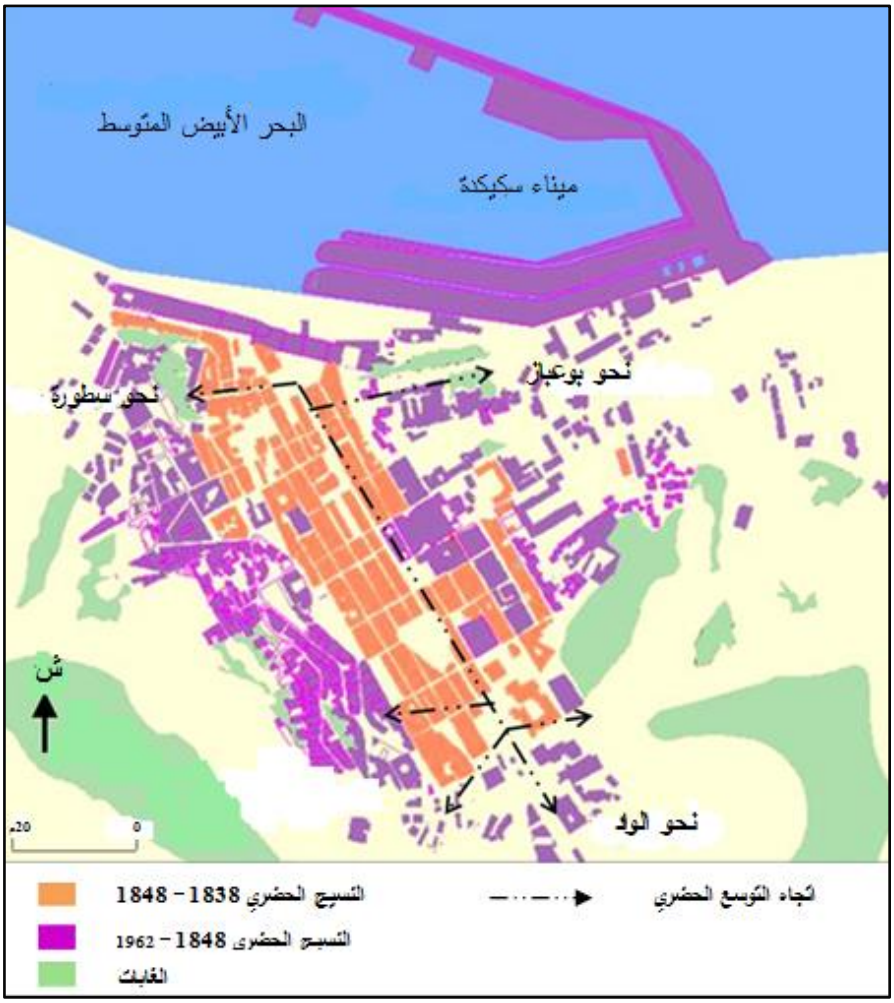

المصدر: (CHAGUETMI, 2011)+ معالجة

1-3-مرحلة ما بعد الاستقلال:

1-3-1-المرحلة من 1962 إلى 1982:

مع رحيل الأوروبيين وبعض الجزائريين، انخفض عدد سكان الحضر من 85000 نسمة إلى حوالي 59600 نسمة خلال تعداد عام 1966، ولم تظهر مشكلة الإسكان منذ تحرير أكثر من 6000 مسكن وكانت كافية إلى حد كبير لاحتواء أول نزوح جماعي إلى المدينة. ولم تعرف المدينة امتدادًا مهمًا حتى ظهور سياسة التصنيع في البلاد، وإنشاء المنطقة صناعية المختصة في تحويل. والتي تغطي مساحة تزيد عن 1400 هكتار من الأراضي الزراعية عالية القيمة، مما هدد الإمكانيات الزراعية الكبيرة للمدينة مهددة بالاندثار. **(HADEF R. , 2008)**

مع كل الأنشطة الموجودة على طول محور سكيكدة – قسنطينة على جانب الطريق السريع RN 44، ومع أكثر من 10000 عرض عمل، واجهت سكيكدة غزوًا بشريًا حقيقيًا، مما أدى إلى تفجير كل المؤشرات. تضاعف عدد سكانها إلى 113940 نسمة عام 1982 – التاريخ الرمزي لانخفاض أسعار النفط وتراجع التصنيع في الجزائر – بالإضافة إلى 60 ألف ساكن منتشرين في المناطق المجاورة مثل (حي بن مهيدي، البلاتان الجديدة– فلفلة حاليا)، **(HADEF R. , 2008)**.

الشيء الذي جعل السلطات تقف عاجزة أمام هذا التطور السريع، فظهر النقص في المساكن والتجهيزات أكثر فأكثر؛ 10000 في عام 1979؛ 15000 في عام 1982، على الرغم من بناء برامج إسكان ضخمة (حي 500، 700 مسكن، مرج الذيب، الزرامنة، بويعلى)، في السهول الزراعية العالية أو على سفوح جبل بويعلى وبوعباز. ودخلت المساكن الغير قانونية والبيوت القصديرية بقوة إلى المشهد الحضري. **(HADEF R. , 2008)**.

خلال هذه الفترة اتجه توسع المدينة في ثلاثة اتجاهات رئيسية هي:

- شرقا باتجاه فلفلة حيث توسعت المدينة بنسبة قليلة في هذا الاتجاه، وشهد حي العربي بن مهيدي على وجه الخصوص نموا عمرانيا تركز على الجهة المحاذية للمنطقة الصناعية.
- الجهة الشمالية الشرقية وبالخصوص بداية ظهور حي بوعباز.
- الجهة الجنوبية، باتجاه الحدائق، شهدت هذه المنطقة تنفيذ عدة برامج سكنية شملت كل من حي الزرامنة، كامي، السيسال.
- الجهة الشمالية، تركز للسكان بمحاذاة الميناء

على العموم كان توسع مدينة سكيكدة مركزا حول التجمعات التي تركها الاستعمار ثم حول موقع المشاريع الكبرى: المنطقة الصناعية، والميناء، وعلى الأراضي الزراعية المتبقية من المزارع الاستعمارية التي بنيت عليها المنطقة الصناعية. (أنظر الخريطة رقم 03.)

1-3-2-المرحلة من 1982- 2000:

مع بداية الثمانينيات دخلت المدينة في أزمة عمرانية متعددة الأبعاد، وبدأت البيوت القصديرية بالظهور بشكل ملفت حيث سجل خلال سنة 1982 ما لا يقل عن 5000 بيت قصديري، **(HADEF R. , 2008)**، واستمرت المشاكل الحضرية في التفاقم، واستمر المجال الحضري في التطور دون

تنظيم، واتسعت مساحة المدينة من 235هـ سنة 1962 إلى 1117هـ سنة 1995، وعجزت السلطات عن السيطرة على الوضع، رغم المجهودات المبذولة في المجال، خاصة من الجانب التشريعي حيث وضعت مجموعة من النصوص القانوني على غرار قانون الملكية، 1989و الذي كرس حق الملكية، غير انه ساهم في تسريع عملية التحضر، حيث فسر الملاك حق الملكية على انه يمنحهم الحق في البناء بحرية دون حدود أو قواعد، هذا بالإضافة إلى القانون 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير، والمتضمن أدوات التهيئة والتعمير، بالإضافة إلى القانون 90-30 والمتضمن أملاك الدولة، **(CHAGUETMI, 2011)**.

كما تم خلال هذه المرحلة وضع مجموعة من البرامج التنموية خاصة البرامج السكنية، – كما سبق وتطرقنا إليها في الفصل السابق في إطار السياسة الوطنية للتعمير.

خلال هذه المرحلة زاد توسع المدينة أكثر فأكثر وفي كل الاتجاهات الممكنة حتى المتضرسة منها:

في الجهة الشمالي الشرقية: زاد الوسع على هضبة بوعباز بشكل واضح وأصبحت تحوي أحد أكبر الأحياء القصديرية في المدينة، بالإضافة إلى النمو الكبير لحي العربي بن مهيدي باتجاه فلفة حتى قارب على الالتحام بها.

الجهة الجنوبية الشرقية: امتد النمو العمراني في هذا الاتجاه حتى اقترب من الحدود البلدية مع بلدية عين زويت.

في الجهة الغربية: خلال هذه الفترة نلاحظ توسع كبير للمدينة في الجهة الغربية ككل والجهة الجنوبية الغربية على وجه الخصوص عل كل من هضبتي بني مالك وبولقرود.

الجهة الجنوبية: شكل التوسع الكبير لمدينة سكيكدة على الجهة الجنوبية تسارعا ملحوظا مستهلكا بذلك نسبة كبيرة من الأراضي الفلاحية الخصبة أنظر (الخريطتين رقم 4، 5) وحقول الحمضيات، حيث شهدت هذه الجهة بناء المركز الجامعي والذي أصبح فيما بعد جامعة، التي بنيت على أراضي أغلبها تابعة لبلدية الحدائق.

الجهة الجنوبية الشرقية: كباقي الجهات السابقة شهدت الجهة الجنوبية الشرقية اتساعا ملحوظا، خاصة كل من حي الزرامنة، الذي خصصت له مجموعة من البرامج السكنية نذكر منها برامج السكن التطوري والترقوي والزفزاف الذي شهد هو الآخر نمو أحد أكبر الأحياء القصديرية بالمدينة.

عقدين فقط من الزمن غيرا الوجه العمراني للمدينة بشكل جذري وجعلها تتخبط في المشكل الحضرية على رأسها نفاذ العقار، استهلاك الأراضي الفلاحية، انتشار البيوت القصديرية والبنايات الفوضوية، حتى عجزت البرامج التنموية وبالخصوص برامج الإسكان عن استيعاب النمو السكاني المتسارع.

1-3-3-المرحلة من 2000 إلى 2020:

على العموم شهدت هذه المرحلة اهتمام واضح وصريح للدولة بإصلاح العيوب العمرانية، والتأكيد على ضرورة حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة للمدن، وكذا ترشيد استهلاك المجال وتنظيمه، وتدعيم ذلك بمجموعة من القوانين على غرار: القانون 03- 10 المتعلق بحماية البيئة، القانون 08-15 الذي يحدد قواعد مطابقة البنايات وإتمام إنجازها، القانون 07-06 المتعلق بإنشاء وتنمية المساحات الخضراء، القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، القانون 06-06 المتضمن القانون التوجيهي للمدينة، وغيرها من الإجراءات، التي هدفت على تحسين الإطار الحضري.

خلال هذه المرحلة استمر نمو مدينة سكيكدة وشهدت عدة مشاريع تنموية، وزاد الاهتمام بضرورة تحسين المجال الحضري، خاصة في ظل تحسن الظروف الأمنية بالخصوص بعد سن 2004 وإطلاق ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، وكذل العودة على التأكيد على ضرورة تنمية الأرياف وترقيتها والتشجيع على الاستقرار بها، وبالتالي القضاء على النزوح الريفي، وتحقيق التوازن التنموي بين المدينة وريفها وإعادة تأصيل العالقة الريفية الحضرية. كما تم القيام بمشاريع تطوير وتهيئة للميناء خلال هذه الفترة لتعزيز الدور التجاري والاقتصادي للميناء، غير أن هذه الأشغال أدت على تدهور الساحل، **(HADEF, 2008).**

شهدت السنوات الأخيرة من هذه المرحلة إنجاز العديد من البرامج السكنية الهادفة إلى القضاء على البيوت القصديرية والسكنات الهشة، وشهدت أكبر عمليات الإسكان في تاريخ المدينة، تم على إثرها القضاء على حيين قصديريين يعدان من أكبر الأحياء القصديرية في لمدينة (حي الماتش وبحيرة

الطيور)، وتحويل سكانهما إلى القطبين العمرانيين الزفزاف ومسيون، غير أن التحقيق الميداني –سنتطرق لاحقا لتفصيله– أن هذه الأحياء تعاني من عدة نقائص تتعلق بغياب المساحات الخضراء، غياب مساحات اللعب والترفيه، نقص الأمن والنظافة.

استمرت المدينة في توسعها جنوبا على حساب الأراضي الزراعية الخصبة، التي تم ضمها للمحيط العمراني، نذكر على سبيل المثال بناء الجامعة التي تتربع على مساحة 246 هكتار من الأراضي الفلاحية (حقول الحمضيات)، وزاد عدد سكانها من 156680 نسمة سنة 1998 إلى 163618 نسمة سنة 2008، واتسعت مساحة نسيجها الحضري من 5 ,870 هـ سنة 1998 إلى أكثر من 1624, 26هـ سنة 2018.

على العموم شهدت هذه المرحلة ظهور بوادر الالتحام الحضري لمدينة سكيكدة مع البلديات الحدودية الثلاثة والتي أصبحت تلعب دور الوعاء المستقبل للنمو المدينة وكذا لجزء كبير من البرامج والمشاريع التنموية، في إطار المخطط الجهوي للتهيئة والتعمير لما بين البلديات (سكيكدة– فلفلة– حمادي كرومة– الحدائق).

الخريطة رقم 4: توضح توسع مدينة سكيكدة ما بين 1980–2020:

توضح هذه الخريطة توسع مدينة سكيكدة خلال الفترة الممتدة ما بين 1980 و2020، حيث نلاحظ توسع المدينة السريع على مجالها المجاور، خاصة من الجهة الجنوبية والجهة الجنوبية الغربية، وكذا حول المنطقة الصناعية، خاصة في الجهة الشرقية نحو فلفلة حي العربي بن مهيدي.

خريطة رقم 4: التوسع العمراني لكل من سكيكدة، حمادي كرومة، فلفلة، والحدائق 1980-2020

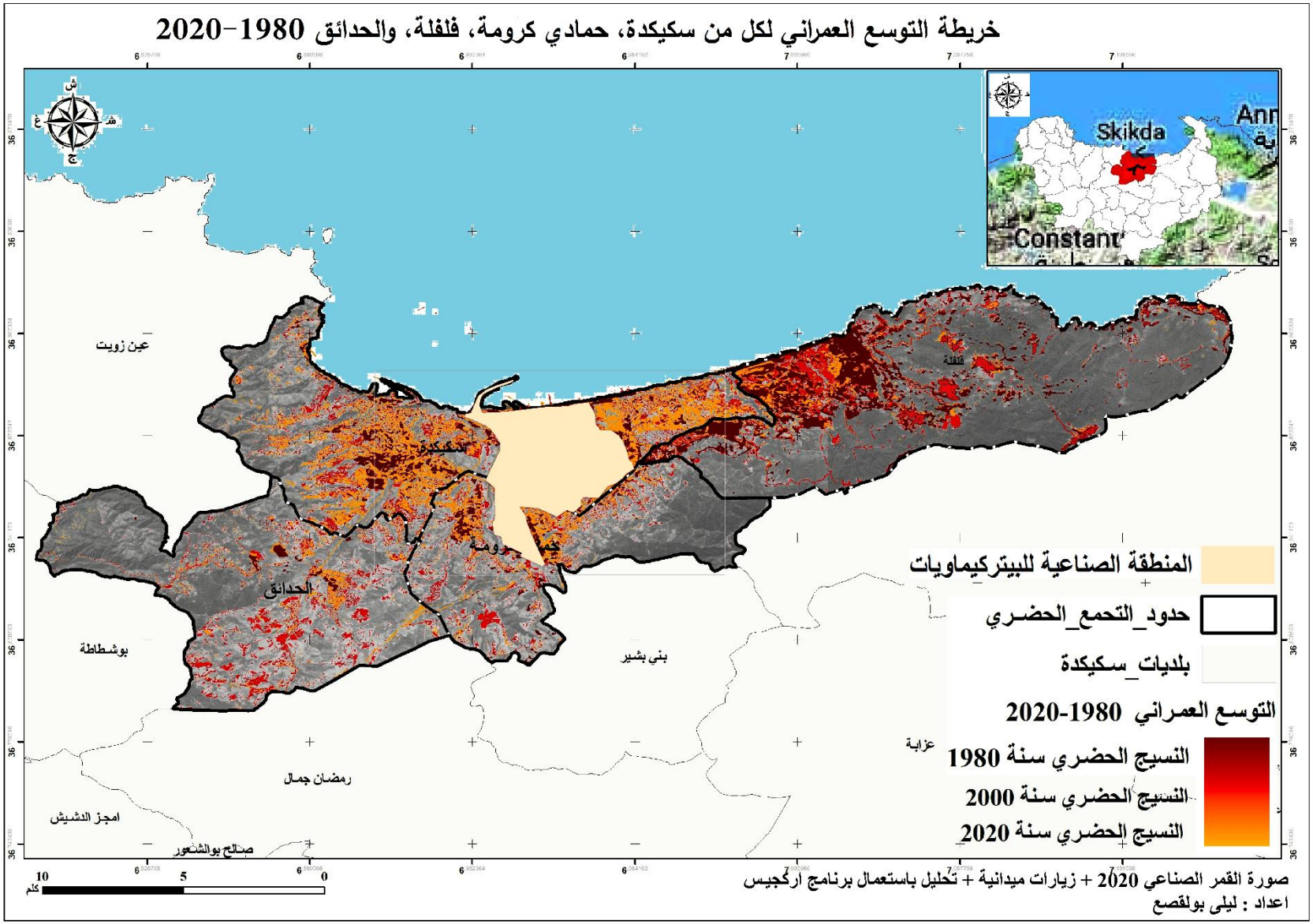

رابعا: التحليل الرباعي (S.W.O.T).

مكننا التحليل الرباعي للمجال من معرفة نقاط القوة التي يتميز بها المجال ونقاط الضعف التي يعاني منها، والتهديدات التي من الممكن أن تواجه وتعرقل تنمية المجال وفرصه وإمكانياته التي يمتلكها، وفيما يلي ملخص حول ما خلص إليه التحلل الرباعي لمجال الدراسة:

1-الإمكانيات:

تمتلك مدينة سكيكدة العديد من الإمكانيات التي تساعد في عملية التنمية وتطوير المدينة على غرار:

2-مصادر وموارد المياه:

تعد بلدية سكيكدة من بين البلديات التي تملك مصادر مائية مهمة ومتعددة، وهذا راجع إلى كمية الأمطار المتساقطة سنويا، ويمكن تلخيص هذه الموارد في مجموعة الأودية وكذا المياه الجوفية حيث تعتبر المياه ثروة مهمة وأحد أهم العوامل التي تساعد على نشأة المدن استمراريتها.

3-القطاع الفلاحي:

تتميز معظم الأراضي الفلاحية بالبلدية بالمردودية الجد عالية وهذا بحكم موقعها في سهلي حوضي واد الصفصاف وواد الزرامنة، حيث أن هذه الأراضي صالحة لمختلف أنواع الزراعات والمحاصيل (الزراعات المسقية، زراعة الأعلاف، زراعة الحبوب الجافة، الحوامض، زراعة الكروم، أشجار الزيتون، أشجار مثمرة أخرى...). إضافة إلى الزراعة نجد الثروة الحيوانية حيث تحتل تربية المواشي مكانة معتبرة ضمن النشاط الفلاحي للبلدية، بحيث تعتبر مكملة له وتساهم في تحسين ولو بقسط قليل المستوى المعيشي للفلاح.

تشكل الأراضي المخصصة للرعي 8,69% من المساحة الإجمالية للبلدية و 26,83% (مديرية الفلاحة لولاية سكيكدة، 2021)، من الأراضي الصالحة الزراعة وهي نسبة معتبرة بالإضافة الغطاء الغابي الذي تتوفر عليه البلدية والذي قد تساهم بقسط كبير في توفير العلف الطبيعي لرؤوس الحيوانات.

4-القطاع الغابي:

تحتل الأراضي الغابات نسبة 31,91% من المساحة الإجمالية للبلدية أي ما يعادل 1799 هكتار،منها785 هكتار غابات كثيفة و 1178 هكتار (الغابات، 2018)هي عبارة عن

أحراش، تتواجد خصوصا بالغرب و الجنوب الغرب للبلدية ومن بينها . غابة سطورة الشهيرة، ومن بين الأصناف السائدة: أشجار الفلين وأشجار الكالتوس (Eucalyptus).

5-قطاع الصيد البحري:

تعتبر سكيكدة إحدى أهم المناطق الساحلية في الشرق الجزائري، ذات شريط ساحلي بطول 28 كلم، وتعد من أغني المناطق لصيد السمك، تمتلك ميناء خاص بصيد السمك " ميناء سطورة الشهير" الذي يعود من أقدم المنشآت الموانئ في المنطقة.

يتكون أسطول الصيد حاليا من 4090 سفينة صيد ذات سعة تقدر بـ 3990 طن، **(مديرية الصيد البحري وتربية المائيات، 2018).**

6-النشاط الصناعي:

- **المنطقة الصناعية:**

كان لإنشاء المنطقة الصناعية في سنة 1968 الأثر البالغ في التغير الجذري لوظيفة المدينة والتي حولت المدينة من منطقة زراعية فلاحية إلى إحدى أكبر المدن الصناعية في الجزائر. يقع هذا القطب الصناعي، ذا الأهمية الوطنية والدولية على بعد 4 كلم شرق مدينة سكيكدة ويتربع على مساحة تقدر بـ 1195 هكتارا ويمتد على طول ساحلي يقدر بـ 4.44 كلم.

يضم أكبر الوحدات البتروكيماوية إلى جانب المركبات الكبرى والمتخصصة في تكرير البترول وتمييع الغاز.

7-منطقة النشطات:

تتوفر مدينة سكيكدة على منطقتين للنشاطات:

- **المنطقة الصناعية الصغرى:**

تقع غرب المنطقة الصناعية، بمحاذاة واد الصفصاف، تتربع على مساحة تقدر بـ 35 هكتار وتتكون من 39 قطعة مخصصة للنشطات المختلفة وبعض الصناعات الصغيرة منها: صناعة الخشب، صناعة الألمونيوم، صناعة مواد التنظيف ومواد البناء، الخ.

- **منطقة النشاطات الزفزاف:**

تقع أقصي الجنوب الغربي المدينة، تمتد على مساحة تقدر بـ 8.48 هكتار، تضم 58 قطعة مخصصة للنشطات منها 38 قطعة تم تسليمها. تختص اغلبها في تصليح السيارات، **(مديرية الطاقة و المناجم، 2018).**

8-الجانب السياحي:

تمتلك ولاية سكيكدة وخاصة مدنية وبلدية سكيكدة إمكانات سياحية هائلة قد تساهم في خلق أنواع عديدة من السياحة؛ منها السياحة البحرية والسياحة الجبلية، لكنها تبقى غير مستغلة.

حيث تتوفر البلدية على أحد أهم السواحل في الشرق الجزائري والذي يمتد على خط ساحلي يقدر بحوالي 16 كلم، إضافة إلى منطقة التوسع السياحي بن مهيدي- البلاطان وهي منطقة مشتركة بين بلديتي سكيكدة وبلدية فلفيلة، تقع على بعد 15كلم من عاصمة الولاية، 94 كلم من مطار قسنطينة و110 كلم من مطار عنابة.

تقدر مساحتها الإجمالية بـ 2206 هكتار منها 57.019 هكتار قابلة التهيئة وتوجد على أراض ببلدية فلفلة. كما لا ننسى المواقع الأثرية و التاريخية. (SOLAL، 1958) الشاهدة على مجموع الحضارات التي تعاقبت علي منطقة سكيكدة. ويمكن لهذه المعالم أن تساهم بقسط كبير في بعث الحركة السياحية داخل البلدية.

9-التلوث:

خاصة التلوث الصناعي الذي يخلف متنوعة من الفضلات الصناعية الضارة بالبيئة بشكل مباشر (تلوث المياه الجوفية، تلوث الجو، تلوث الأرضية)، بالإضافة إلى خطر الانفجارات والحرائق والتي شاهدتها المنطقة في السنوات الأخيرة (1997-2005)، وكذلك الملوثات الناجمة عن سوء تسيير النفايات بنوعيها الصلبة والسائلة، كل هذه العوامل تر سلبا في الوضع البيئي وتؤدي إلى تدهوره.

10-المخاطر الطبيعية والتكنولوجية:

مع تطور التكنولوجيا شيئا فشيئا تتطور معه الصناعات حسب متطلبات الوقت؛ ويصحب معه بعض المخاطر والنقائص، حيث يمكن تعريض بعض التجمعات السكنية لهته السلبيات

وتكون عرضة لمشاكلها؛ ولهذا السبب يجب تحديد هذه المخاطر التكنولوجية وكذا الطبيعية إن أمكن ومعرفة مدى تأثيرها على الحياة اليومية للسكان وكذا تأثيرها على السكن.

تعد سكيكدة من أكثر المناطق المعرضة للمخاطر في الجزائر سواء الطبيعية منها (الفيضانات، حرائق الغابات، الانهيارات الأرضية، التلوث.)، أو التكنولوجية فمنذ إنشاء المنطقة الصناعية التي تحتوي على قطاعات النشاط الصناعي عالية الخطورة (تخزين ونقل المواد الهيدروكربونية، تكرير النفط والغاز، الصناعات الكيميائية، إنتاج الكهرباء، الغازات الصناعية، التنقيب عن المناجم وتخزين زيوت التشحيم). تعتبر المنطقة الصناعية التي تأسست عام 1971 ثاني مركز صناعي في الجزائر في مجال البتروكيماويات بعد أرزيو. كما تساهم في التنمية الاقتصادية للولاية من خلال توفير فرص عمل لسكان المنطقة والمساهمة في زيادة ميزانية البلدية من خلال الإيرادات الضريبية التي تحصل عليها بلدية سكيكدة من الضرائب المحصلة من هذا النشاط. خصوصية هذه المنطقة الصناعية هي أنها تقع في قلب نسيج حضري في سهل بن مهيدي، **(BOULKAIBET، 2019)**.

أظهرت الدراسات التي تم الرجوع إليها أن بعض الحوادث لها تأثيرات محتملة على السكان (حوادث 2004 و2005). وهذا يبرز الحاجة إلى اتخاذ الإجراءات المناسبة من حيث الوقاية والحماية، والتي تهدف إلى حماية العمال (آلاف العمال والمواطنين يتعرضون لمخاطر كبيرة كل يوم)، والسكان المتاخمين للمنطقة الصناعية من الخطر الناجم عن النشاط الصناعي خاصة في ظل انعدام وجود سياسة لإدارة الأزمات مما يؤكده ارتباك من حيث الإغاثة ونشر المعلومات ، و يؤثر سلباً على إدارة الأزمة، **(BOULKAIBET، 2019)**.

وفيما يلي تصنف الأخطار الطبيعة والتكنولوجية التي يمكن أن تواجهها مدينة سكيكدة.

جدول رقم 6: تصنيف الاخطار الطبيعية في سكيكدة.

المخاطر الطبيعية	المخاطر التكنولوجية
– الفيضانات؛	– الخطر الناجم عن تواجد المصانع
– إنزلاقات الأرضية؛	– الخطر الناجم عن الصناعات النووية
– الحث وتعرية التربة؛	– خطر انفصام (انكسار) السدود
– حرائق الغابات.	– خطر الناجم عن المحاجر
– التلوث	– خطر نقل المواد الخطير

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الدراسة الخصائص الطبيعية والديموغرافية لمدينة سكيكدة وكذا تطورها العمراني واستهلاك الأراضي الفلاحية أحد النتائج المباشرة لنمو المدينة على مجالها المجاور حيث وضحنا كيف تغير استخدام الأرض بالمجالات المجاورة لمدينة سكيكدة من الاستخدام الفلاحي للاستخدام العمراني خلال فترة وجيزة لا تتجاوز بضعة عقود، مؤديا بذلك إلى تناقص فادح في الأراضي الفلاحية العالية الجودة بالمنطقة وزيادة ازمة المضاربات العقارية على هذه الاراضي. كما وقفنا في هذا الفصل على أهم المقومات التي تمتلكها المدينة، وفي مقابل ذلك عرجنا على مجموعة العوائق نقاط الضعف للمدينة، هذه الاخيرة تمثل المخاطر التكنولوجية الناتجة عن وجود المنطقة الصناعية بصفة متاخمة للمجال الحضري أكبر خطر وعائق يهدد المدينة وسلامة سكانها، ويجعل من الضروري دق ناقوس الخطر لإيجاد حلول تخطيطية ناجعة تسمح بالتقليل من وقع الكوارث في حالة وقوعها.

الفصل الرابع: مؤشرات الديناميكية الحضرية في بلدية سكيكدة

مقدمة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى توضيح مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالديناميكية الحضرية لمدينة سكيكدة، سواء منها الاقتصادية او الاجتماعية او المجالية، بهدف توضيح صورة الديناميكية الحضرية التي تشهدها مدينة سكيكدة وبالتالي تسهيل معرفة وتوضح الأثار المترتبة عن هذه الديناميكية على المجال المجاور لمدينة سكيكدة.

اعتمدنا في اختيار المجال الزمني حسب نوعية المؤشر ومدى تغيره خلال مدة زمني معينة وكذا حسب توفي المعطيات الإحصائية، لذلك سيلاحظ القارئ في هذا الفصل تباين في المجال الزمني ي المدروس من مؤشر لآخر.

أولا: مفاهيم

1-مفهوم المؤشر

المؤشر هو عبارة عن مقياس يعبر عن مقدار وحجم ظاهرة أو مشكلة معينة ، وبالتالي فهو يمثل الإجابة على الأسئلة المحددة التي يطرحها متخذ القرار ، والمؤشرات توفر بيانات كمية ونوعية تساعد في تحديد أولويات التنمية ، وتعتبر الأساس في وضع السياسات والخطط التنموية وهذه المؤشرات يتم استخراجها من معادلات رياضية وأساليب إحصائية متقدمة ، تنطلق من قاعدة عريضة من البيانات التي يتم جمعها من مجالات تنموية متعددة ، يجري تبويبها في جداول إحصائية ، وتصنف وفق معايير تلبي حاجة المستخدم لتلك البيانات ، والمؤشرات تعد بموجب ذلك إحدى الآليات ذات الفعالية الكبيرة في قياس مدى كفاءة التطوير المستهدف على المستويات المختلفة الوطنية والإقليمية والمحلية ، كما أن هذه المؤشرات تمثل القاعدة الأساسية لعملية اتخاذ القرار التنموي المناسب ، حيث من خلالها يمكن متابعة التغيرات الدورية التي تحدث ، وتبين مدى التقدم أو التراجع في تحقيق أهداف التنمية المستدامة **(بونقاب، 2011)**.

2-مفهوم المؤشرات الحضرية:

تعد المؤشرات الحضرية من جهة أحد الآليات ذات الفعالية لقياس مدى التقدم المستهدف للمستقرات الحضرية بمستوياتها المختلفة صوب النتائج المنشودة للتنمية المستدامة ، ومن جهة أخرى فإن هذه المؤشرات الحضرية تمثل في مجملها أرضية صلبة وواقعية لعملية اتخاذ القرار التنموي الكفء ، فأما من حيث فعاليتها في القياس التنموي فإنها تقدم تصور معياري رقمي يمكن حسابه ودمجه في معادلات ، ومقارنته بالمدن أو بالدول الأخرى دوريا ، بحيث يعطي صورة واضحة عن حالة التنمية وأما من حيث كفاءته في عملية اتخاذ القرار فإنه يمكن من خلالها متابعة التغيرات الدورية الواقعية نحو التقدم أو التراجع في تحقيق أهداف خطط التنمية المستدامة للمستقرة الحضرية **(بونقاب، 2011)**.

ثانيا: المؤشرات الاقتصادية:

1-التوطين الصناعي:

بعد الاستقلال حاولت الدولة إخراج المصانع القديمة من داخل المدن إلى مناطق مخططة ومجهزة بكافة الوسائل اللازمة لتطوير الصناعة. وبالفعل أقيمت مراكز صناعية كبيرة على شكل مجمع يمتد على مساحات شاسعة (أرزيو أكثر من 3000 هكتار، سكيكدة 1200 هكتار، عنابة 1700 هكتار، الرويبة 800 هكتار). "كان هناك حوالي 150 مدينة مختلفة الأحجام تتميز بإقامة الصناعات والمناطق الصناعية". وقد انتقد العديد من الباحثين هذا التوطين خاصة من خلال تأثيره على البيئة والمخاطر الناتجة عن النشاط الصناعي، (BOULKAIBET, 2018).

نتج عن استراتيجية التوطين الصناعي التي تبنتها الجزائر أواخر الستينات انشاء المركب الصناعي للصناعات البتروكيماوية لولاية سكيكدة عام 1971، والذي يمثل المركب الصناعي الرئيسي في الشرق في مجال الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وأحد اهم ثلاث أقطاب للصناعات البتروكيماوية في الجزائر. يتربع هذا المركب على مساحة تقدر بحوالي 1270 هكتارًا منها 388 هكتارًا مخصصة لتطوير المشاريع المستقبلية، ويمتد على طول ساحلي يقدر بـ 4.44 كلم.

ويعمل بها حوالي 12000 عامل من مختلف التخصصات، من أهم المركبات والوحدات الصناعية التي يحتويها المركب:

جدول رقم 7: أهم المركبات والوحدات الصناعية بمركب سكيكدة.

المركبات والوحدات الصناعية	المساحة/ هـ	النشاط	المواد الأولية	المنتوج
المركب البتروكيماوي: CP*1/K*	52	الصناعات البتروكيماوية و الكيماوية.	Ethane – Sel	- *L'éthylène* - *Polyéthylène* - *Mono chlorure de vinyle VCM* - *Poly chlorure de vinyle PVC* - *Chlore* - *Soude caustique* - *Chlorite de sodium* - *Acide chlorhydrique* - *Eau distillée*
مركب تكرير البترول: RA1/K	186.58	تكرير البترول.	البترول الخام– *Brut réduit*مستورد	- Distillats de *pétrole* - *Aromatiques* - *G P L (Propane-Butanes)* - *Bitumes*
معمل تميع الغاز الطبيعي: *GL1/K*	111.59	تميع الغاز.	الغاز الطبيعي	- الغاز الطبيعي - *Ethane* - *Propane* - *Butane* - *Butane* - *Naphta*
محطة توليد الطاقة الكهربائية: *C T E*	10.21	توليد الكهرباء.	الغاز الطبيعي و الماء	- الطاقة الكهربائية
قسم نقل المحروقات: *U T E*	103	نقل المحروقات.	البترول الخام والغاز الطبيعي	
مؤسسة إنتاج وتوزيع الغازات الصناعية: *E N G I*	3.84	إنتاج الغازات الصناعية.	- *Hydrogène gazeux* - *Air ambiant (CN)*	- *Oxygène* - *Azote* - *Argon*

المصدر: المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لما بين البلديات سكيكدة–حمادي كرومة– فلفلة، 2015.

كان لهذا التوطين الأثر البالغ في التغير الجذري لوظيفة المدينة وخلق ديناميكية اقتصادية وحضرية جديدة إذ تحولت من مدينة ذات وظيفة زراعية فلاحية إلى إحدى أكبر المدن الصناعية في الجزائر، فاتحة بذلك المجال أمام التغير في الوجه العام للمدينة، فظهرت فرص العمل، تحسن الظروف

الاقتصادية بها وكنتيجة لذلك تسارع النمو السكاني وارتفع معدل التحضر بالمدينة، في المقابل بدأت تظهر مشاكل عديدة ارتبطت بشكل مباشر وغير مباشر بهذا التوطين.

2-نسبة البطالة:

يعد معدل البطالة من المؤشرات الاقتصادية المهمة التي تعطي صورة واضحة حول مكانة وأداء سوق العمالة في اقتصاد أي دولة. فهو يعبر عن نسبة العاطلين عن العمل من مجموع القوى العاملة[4] في بلد ما (عبد الكريم، 2009، ص 182)، حيث أن مجموع القوى العاملة يتكون من فئتين: فئة العاملين وفئة العاطلين عن العمل، وبالتالي فإن معدل البطالة على المستوى الوطني يظهر نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى إجمالي عدد الأشخاص الذين بإمكانهم أن يعملوا. ويتغير هذا المعدل وفقاً لعدة ظروف تتعلق بالاقتصاد الوطني والسياسات التي تتبعها الحكومات في مجال التشغيل من جهة والتركيبة السكانية والنمو الديمغرافي للمجتمع من جهة أخرى.

يحسب معدل البطالة بالمعادلة الرياضية التالية: $$\textbf{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد البطالين}}{\text{القوة العاملة}} \times \mathbf{100}$$

جدول رقم 8: تطور معدلات البطالة في بلدية سكيكدة 2006-2020

السنة	الفئة النشطة	الفئة المشتغلة	الفئة البطالة	معدل البطالة
2006	50677	41986	8691	17.15
2008	61082	53385	7697	12.60
2013	66610	67542	932 -	1.40
2014	67835	67621	214	0.31
2015	70382	69110	1272	1.80
2016	79691	70830	8861	11.12
2017	71649	78795	7146 -	9.97
2020	94762	82274	11353	13.18

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة لولاية سكيكدة 2021.

[4] -القوى العاملة تمثل العناصر البشرية العاملة في قطاعات الإنتاج والخدمات وهي تشير إلى مجموع القوى البشرية الكلية القادرة على العمل في المجتمع دون توزيعها على المهن والتخصصات المختلفة في النشاط الاقتصادي، حيث أن القوى العاملة تضم : كل الأشخاص العاملين بأجر أو مرتب؛ كل الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص؛ كل الأشخاص الذين يبحثون عن عمل بأجور حتى ولو كانوا عاطلين عن العمل.

الشكل رقم 4: تطور معدل البطالة لبلدية سكيكدة ما بين 2006- 2020 مقارنة بالمعدل الوطني للبطالة

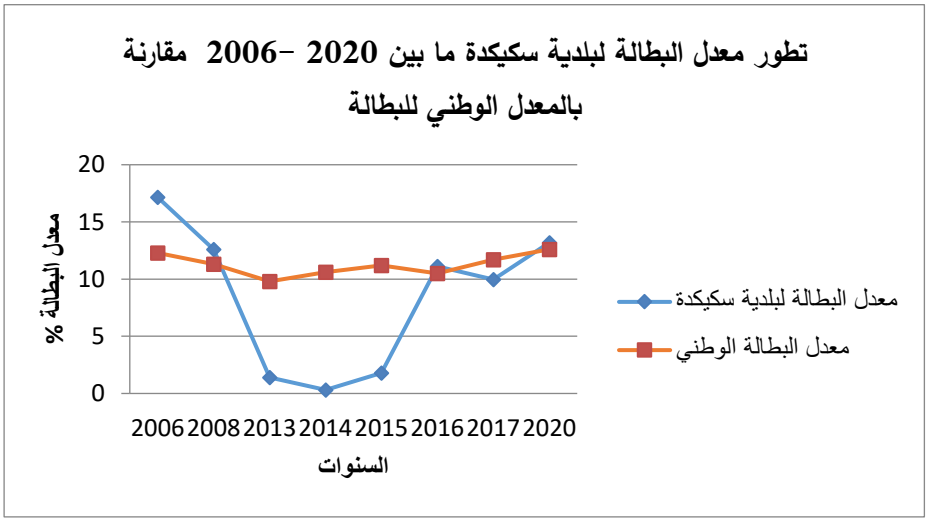

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة لولاية سكيكدة 2021.

من خلال استقراء الشكل أعلاه والذي يوضح تطور معدل البطالة في بلدية سكيكدة مقارنةً بالمعدل الوطني خلال الفترة (2006-2017)، نلاحظ أن هناك تباين واضح في تطور معدل البطالة بين ما هو مسجل على مستوى البلدية وبين ما هو مسجل على المستوى الوطني، فقد انتقل معدل البطالة في بلدية سكيكدة من 17.15% سنة 2006 إلى 1.4 %سنة 2013 وهو انخفاض كبير جيدا مقارنةً بالمعدل الوطني الذي سجل هو كذلك تراجعًا خلال الفترة (2006-2013) لكن بنسبة ضئيلة لا تتجاوز 2.5%، ويعزى هذا التراجع في معدلات البطالة بشكل عام سواءً على المستوى الوطني أو المحلي إلى السياسة اتبعتها الدولة ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2014) الذي كان يهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية، أين تضمن البرنامج عدة خطط للتنمية الفلاحية والريفية، واستحداث برامج دعم وتمويل المشاريع خاصةً تلك الموجهة للشباب، إضافة إلى استحداث ألاف من مناصب شغل (الدائمة والمؤقتة) في المؤسسات العمومية (الصناعية؛ التعلمية؛ الصحية...)، ويبدو جليا الانعكاس الإيجابي لهذه البرامج على معدل البطالة في بلدية سكيكدة بما أدى إلى تراجعه بشكل ملحوظ على مستويات متدنية. تم ارتفع بشكل مفاجئ إلى 11.12% سنة 2016 مقابل 10.5% على المستوى الوطني أي أن المعدل البلدي كان قريب ومقبول للنتيجة المحققة وطنيا وكذلك الأمر سنة 2017.

ثالثا: المؤشرات المجالية:

ويعنى هذا المؤشر بالخصائص المجالية والمكانية للتجمع الحضري، والتوزيع المساحي لاستعمالات الأرض ووظائف المدينة المختلفة والمتمثلة في المناطق السكنية، المناطق التجارية، وكذا الصناعية

بالإضافة مناطق الخدمات والتسلية وكيفية تصميم الطرق وربط الطرق الحديثة بالقائمة بالاعتماد على المعايير والمتطلبات الأساسية للمدينة، وإن كثافة الفعاليات الوظيفية للمدينة ترتبط بحجمها وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية وتأخذ تلك الوظائف حيزها المكاني على شكل استعمالات تتقاسم الأرض الحضرية في المدينة.

1-تطور الحضيرة السكنية:

جدول رقم 9: تطور معطيات السكن في بلدية سكيكدة ما بين 2006-2020.

	عدد السكنات الموزعة			الحضيرة السكنية		
السنة	حضرية	ريفية	المجموع	حضري	ريفية	المجموع
2006	215	0	2015	28742	529	29271
2007	1065	0	1065	29807	529	30336
2008	1188	74	1262	33651	345	33996
2009	898	52	950	38549	397	34946
2010	-	-	-	-	-	-
2011	945	104	1049	35961	516	36477
2012	1101	34	1135	37062	550	37612
2013	2158	8	2166	39220	558	39778
2014	2153	27	2180	41373	585	41958
2015	2489	30	2519	43862	615	44477
2016	2772	24	2796	46634	639	47273
2017	432	08	440	47066	647	47713
2018	236	30	266	47302	677	47979
2019	3047	10	3057	50349	687	51036
2020	170	04	174	50519	691	51057

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة لولاية سكيكدة 2021.

من خلال استقراء الجدول السابق نلاحظ على العموم أن مجال السكن في مدينة سكيكدة شهد تطور ملحوظ سواء من ناحية توزيع السكنات او من ناحية الحضيرة السكنية التي شهدت ارتفاع ملحوظ على العموم خلال الفترة المدروسة، ومنه زياد المساحة المعمرة في بلدية سكيكدة.

شكل رقم 4: تطور عدد السكنات الحضرية الموزعة في بلدية سكيكدة ما بين 2006-2020 مقارنة بالسكنات الريفية الموزعة في نفس الفترة.

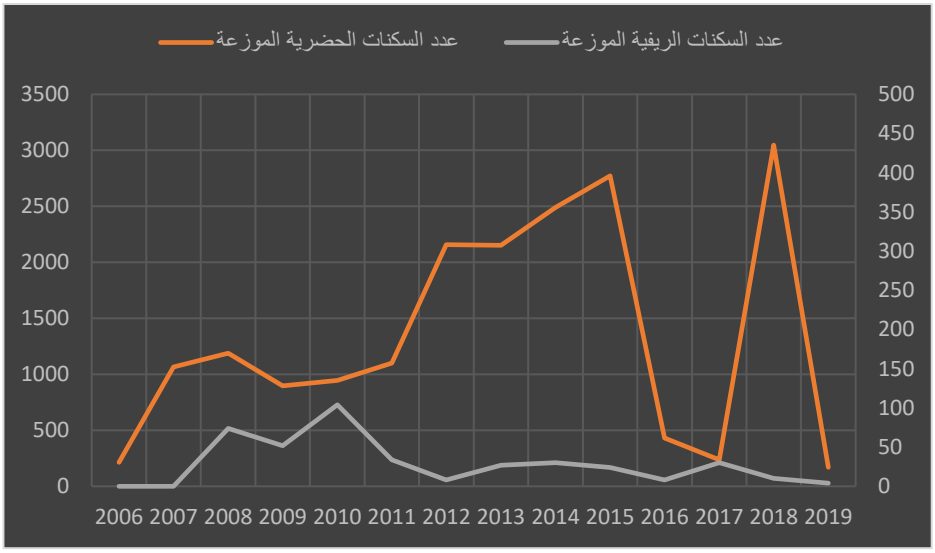

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة لولاية سكيكدة 2021.

من خلال استقرائنا للشكل البياني السابق، يتضح لنا على العموم تدبدب كبير في عدد السكنات الموزعة في بلدية سكيكدة سواء الحضرية منها او الريفية، مع بقاء تطور هذه الأخيرة بوتيرة ابطء من الأولى وبأعداد اقل بكثير، وهذا يفسر من جهة بارتفاع نسبة التحضر في بلدية سكيكدة والتي بقيت تقريبا ثابتة خلال هذه الفترة عند القيمة 97.69%، وبالتالي زيادة الطلب على السكنات الحضرية.

بالعودة إلى الشكل البياني يمكن تقسيم الشكل الى 3 أجزاء أساسية حسب تطور توزيع السكنات، حيث نميز المرحلة الأولى والممتدة ما بين (2006-2011)، حيث نلاحظ خلال هذه الفترة ارتفاع في عدد السكنات الموزعة سواء الريفية او الحضرية بالتوازي مع بعض وبمعدل تطور متقارب، المرحلة الثانية تمتد ما بين (2011 و 2018) حيث نلاحظ بداية المرحلة بارتفاع ملحوظ في عدد السكنات الحضرية الموزعة والتي بلغت ذروتها الأولى سنة 2016 التي شهدت توزيع ما يفوق 1000 سكن اجتماعي في بلدية سكيكدة في اطار القضاء على السكن الهش التي انتهجتها الولاية خلال هذه السنة خصت اعمار كل من حي مسيون، بوعباز وكذا بوزعرورة، لتعود اعداد السكنات الموزعة الى الانخفاض

في السنتين المواليتين (فترة بناء انجاز السكنات)، وهذا طبيعي لغياب السكنات الجاهزة خلال هذه السنوات في المقابل فان نصيب السكن الريفي من السكنات الموزعة شهد تناقص ملحوظ ليصل الى 8 سكنات خلال سنة 2017 ويعود للارتفاع في السنة الموالية الى 30 سكن. المرحة الثالثة تمتد ما بين (2018– 2020)، خلال هاته الفترة رغم قصرها غير انها تمثل مرحلة مهمة في مجال التعمير والإسكان في بلدية سكيكدة حيث شهدت سنة 2019 انجاز أكبر عملية ترحيل في بلدية سكيكدة شملت توزيع 3047 سكن خصصت نسبة كبيرة منها للقضاء على حي "الماتش" أحد أكبر الاحياء القصديرية في مدينة سكيكدة، وكذا حي بحيرة الطيور أحد الأحياء القصديرية أيضا، حيث وجه سكان هذه الأحياء إضافة الى سكان احياء متفرقة أخرى بنسبة كبيرة إلى القطب العمراني الزفزاف وكذا حي مسيون. في المقابل فان عدد السكنات الريفية الموزعة بقي منخفض بشل ثابت تقريبا.

نشير مرة اخرى الى ان الفرق الكبير بين عدد السكنات الحضرية والريفي الموزعة طبيعي جدا نظرا الى نسبة التحضر المرتفعة بالمدينة، وبالتالي ارتفاع الطلب على السكن الحضري كحتمية للتحضر السريع للمدينة.

2-استهلاك الأراضي الفلاحية:

تبرز مدينة سكيكدة في محيط ريفي غني للغاية، فهي تقع في منطقة زراعية مزدهرة للغاية (وادي الصفصاف) يعتمد تطورها المكثف على الخصوبة العالية للغاية للأراضي الرسوبية التي تمتد من حافة البحر شمالا إلى ممر الكنتور جنوبا. لسوء الحظ، يتم القضاء على هذا المشهد الزراعي من جهة من خلال مجمع صناعي مكون من وحدات عملاقة ومن جهة أخرى من خلال أعمال توسعة حضرية **(Boukhmis et Zeghiche, 1983).**

على الرغم من تأكيد السلطات العمومية المحلية على ضرورة الحفاظ على الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن، إلا أن مدينة سكيكدة شهدت توسعًا عمرانيًا كبيرًا منذ السبعينيات. واضطرت المدينة إلى تحويل نموها إلى المناطق شبه الحضرية، مما أدى إلى ارتفاع الطلب على الأراضي والمضاربة على الأراضي في الضواحي مما أدى ذلك إلى ارتفاع أسعارها. كما أدى إلى تحوّل قوي في المناطق شبه الحضرية وتحول المناظر الطبيعية الريفية المحيطية، وشهدت هذه المجالات استهلاكًا مفرطًا للأراضي الزراعية ذات الإمكانات الاقتصادية العالية، خاصة في المناطق المجاورة (بلديات حمادي كروما و حمروش حمودي وبن مهدي). (Bousmaha et Boulkaibet, 2019).

شكل رقم 5: مساحة الأراضي الفلاحية الكلية والأراضي المستعملة

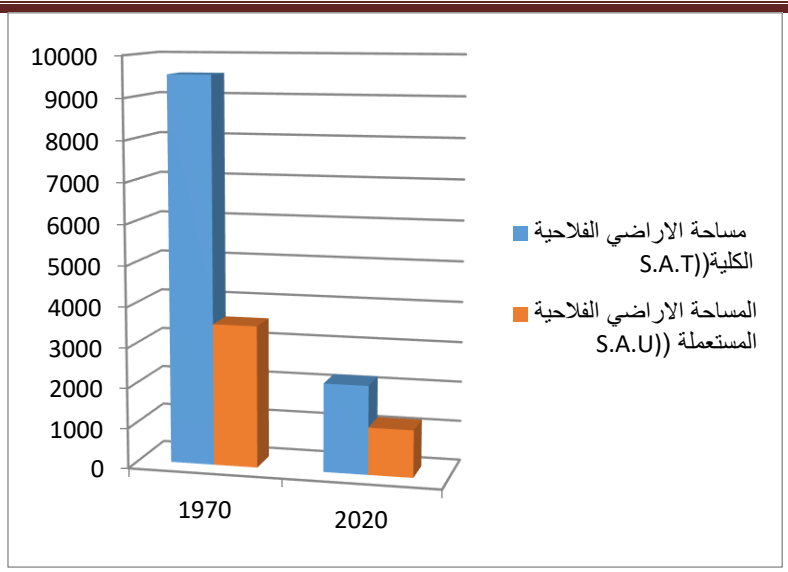

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مديرية الفلاحة لولاية سكيكدة.

نلاحظ من خلال الشكل البياني انخفاض حاد في المساحة الكلية للأراضي الفلاحية خلال النصف قرن الماضي (1970- 2020)، وهذا ينعكس سلبا على الأمن الغذائي للبلدية وكذا يفسر التغير الكبير في نمط استخدام الأرض في البلدية، وكذا النظام الاقتصادي والوظيفة الاقتصادية التي تلعبها البلدية في اقليمها، هذا الانخفاض يمثل فيه لتوطين الصناعي المحرك الأساسي له.

شكل رقم 6: نسبة استهلاك الأراضي الفلاحية في بلدية سكيكدة 1970-2020:

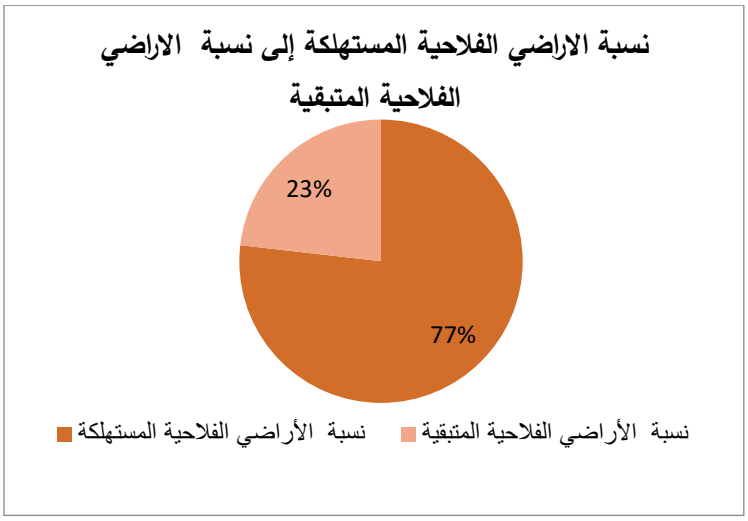

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات مديرية الفلاحة لولاية سكيكدة.

من خلال الشكل البياني نلاحظ أن نسبة 77 % من الأراضي الفلاحية تم استهلاكها لصالح التعمير خلال النصف قرن الماضي، مما يؤثر بشكل واضح وكبير على الوظيفة الزراعية بالمدينة

وبالتالي على الأمن الغذائي بها، وإذا ما استمر هذا الاستغلال فمن المرجح أن تنفذ الأراضي الزراعية المتبقية 23% خلال السنوات القليلة القادمة، نظرا لتعدد أوجه استهلاك هذه الأراضي وزيادة الطلب عليها لتوسع المدينة.

2-1-بناء المنطقة الصناعية وأثرها على استهلاك الأراضي الفلاحية:

زاد الطلب على البنية التحتية والإسكان في مدينة سكيكدة بشكل كبير منذ إنشاء منطقة البتروكيماويات في عام 1971، والتي تقع في سهل الصفصاف الخصب (800 هكتار)، (أنظر الخريطة رقم 05)، الأمر الذي أنهى النشاط الزراعي في بلدية سكيكدة. ولم تعد الزراعة قطاعًا أساسيًا فقط من نشاط المدينة، وأصبحت سكيكدة قطبًا جذابًا لتدفق كبير جدًا من الهجرة، وبلغ توطين المهاجرين في المدينة ذروته بين عامي 1966 و1977: وصل ما يقرب من 40 ٪ من جميع المهاجرين في المدينة خلال الفترة 1968-1977. (Nemouchi، 2008).

الخريطة رقم 05: توضح توزيع الأراضي الفلاحية في كل من بلديات سكيكدة، بلدية الحدائق حمادي كرومة، فلفلة عام 1980:

حيث يتجلى بوضوح أن معظم مساحة البلدية كانت عبارة عن أراضي فلاحية، وأراضي غابية، ما يفسر الوظيفة الفلاحية التي كانت تتميز بها المدينة قبل لاستعمار، وإبان الاستعمار الذي شجع منذ بداية احتلاله لسكيكدة الاستيطان الأوروبي الزراعي، **(صالحي،** 2018)، وحتى العقد الأول من الاستقلال.

كما يتضح من الخريطة أيضا موقع المنطقة الصناعية على الأراضي الفلاحية لسهول الصفصاف.

خريطة رقم 5: توزيع الأراضي الفلاحية لكل من بلديات سكيكدة، الحدائق، حمادي كرومة، فلفلة، لسنة 1980

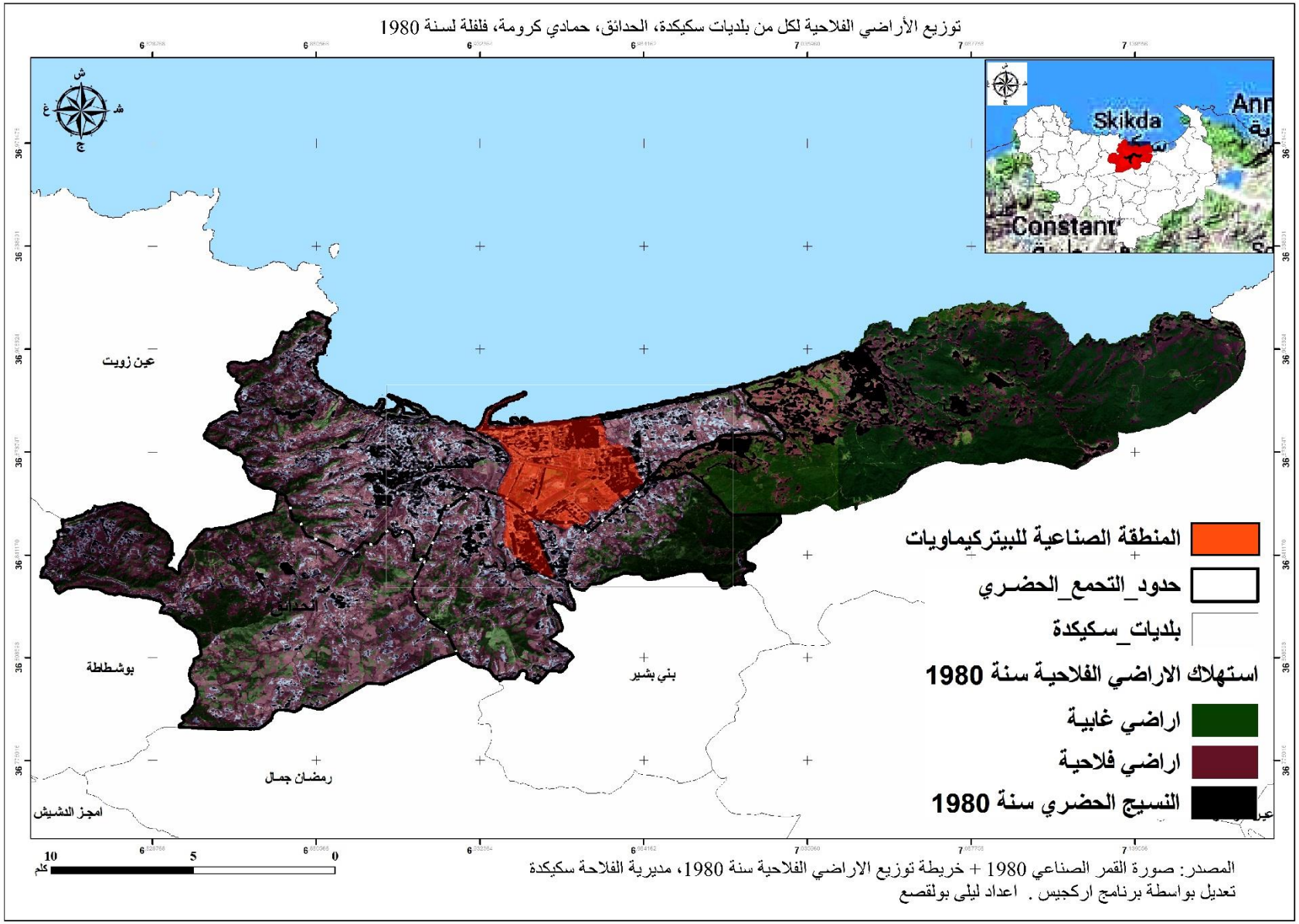

2 -2-استهلاك الأراضي الفلاحية ما بين 1980- 2000: (انظر الخريطة 6)

خلال هذه المرحلة زاد استهلاك الأراضي الفلاحية لصالح التعمير، والتي يتم دمجها اعتمادًا على الحالة، كليًا أو جزئيًا في مناطق التحضر. وفقًا لمديرية الخدمات الزراعية، فإن أفضل الأراضي المروية (بما في ذلك بعض الأراضي المخصصة لإنتاج الحمضيات)، والتي تزيد عن 300 هكتار، كانت زراعية في الفترة 1975-1990، وتقع جميعها في الضواحي الجنوبية للمدينة (Bousmaha et Boulkaibet, 2019).

لم يكن استهلاك الأراضي الزراعية في المناطق شبه الحضرية لسكيكدة نتيجة للممارسات الحضرية غير الرسمية وحدها (الإسكان غير التنظيمي)، ولكنه يشمل أيضًا إلى حد كبير السلطات العامة التي تبني على الأراضي الزراعية، بما في ذلك المناطق المروية. و في معظم هذه الحالات، تتجاهل أدوات التخطيط الحضري والتخطيط العمراني تمامًا الأنشطة الزراعية والمجالات التي تخصها، حيث دمج سنة 1999 ما يزيد عن 75هتار من المزارع الواقع في الجزء الجنوبي الغربي لمدينة سكيكدة ضمن المخطط لتوجيهي للتهيئة والتعمير، **(HADEF H. , 2011)**.

خريطة رقم 6: توزيع الأراضي الفلاحية لكل من بلديات سكيكدة: الحدائق، حمادي كرومة، لسنة 2000

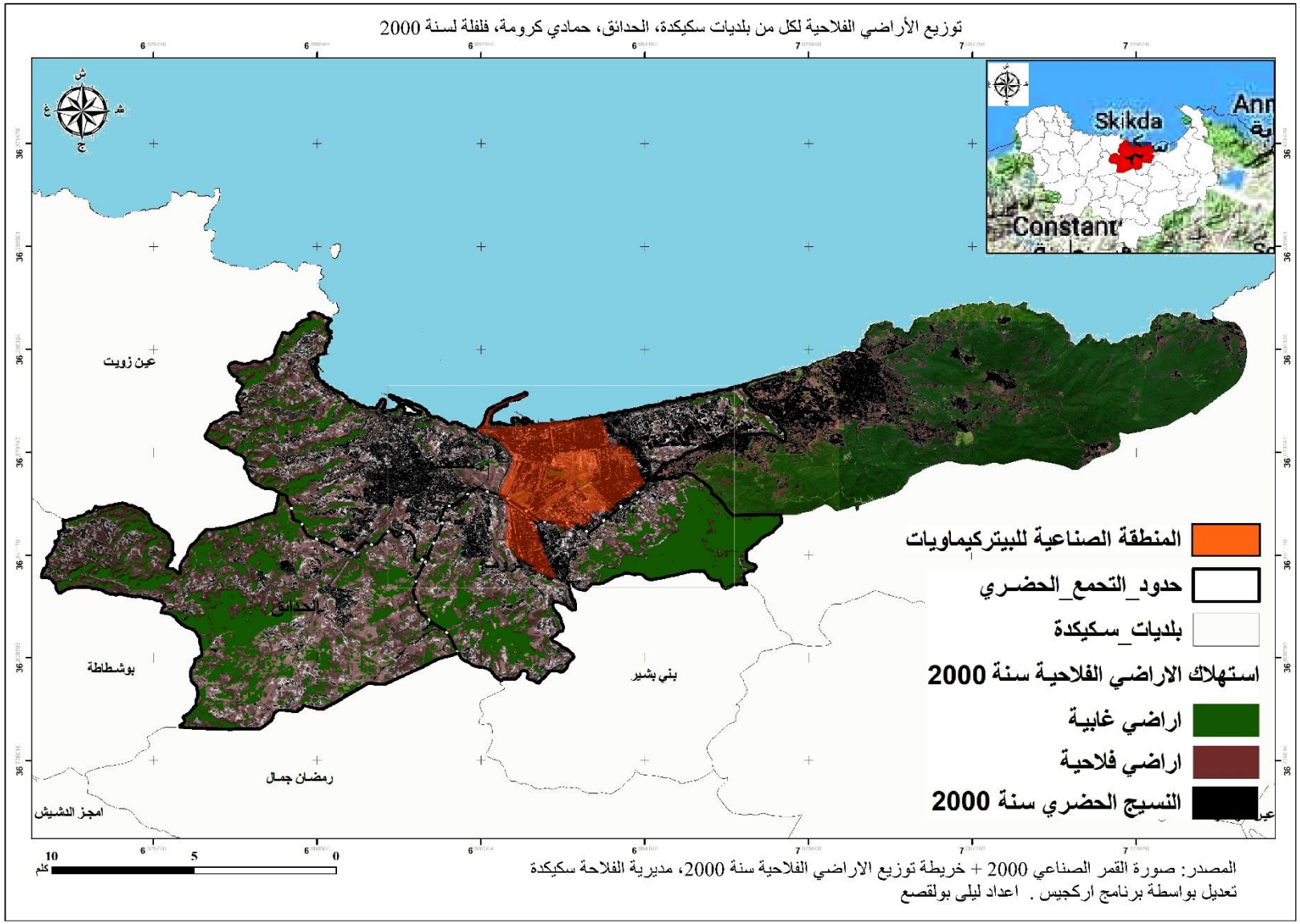

المصدر: صورة القمر الصناعي 2000 + خريطة توزيع الاراضي الفلاحية سنة 2000، مديرية الفلاحة سكيكدة
تعديل بواسطة برنامج اركجيس . اعداد ليلى بولقصع

2-3 -استهلاك الأراضي الفلاحية خلال الفترة ما بين 2000 – 2020 : (الخريطة : 7)

استمر استهلاك الأراضي الفلاحية خلال هذه الفترة (كما توضحه الخريطة)6، لكن بوتيرة أقل نوعا ما من الفترة التي سبقتها، حيث تميزت هذه الفترة بصدور القانون 08-16 المؤرخ في 3 غشت 2008، والمتضمن التوجيه الفلاحي، والذي يهدف إلى تحديد عناصر التوجيه الفلاحي الوطنية التي تسمح لها بالمساهمة في تحسين الأمن الغذائي للبلاد، وتثمين وظائفها الاقتصادية، والبيئية، والاجتماعية، وذلك بتشجيع زيادة مساهمتها في جهود التنمية الاقتصادية، وكذا التنمية لمستدامة للفلاحة على الخصوص والعالم الريفي على العموم. **(المادة 01 من القانون 08-16، 2008)**.

خريطة رقم 7: توزيع الأراضي الفلاحية لكل من بلديات سكيكدة، الحدائق، حمادي كرومة، فلفلة لسنة 2020

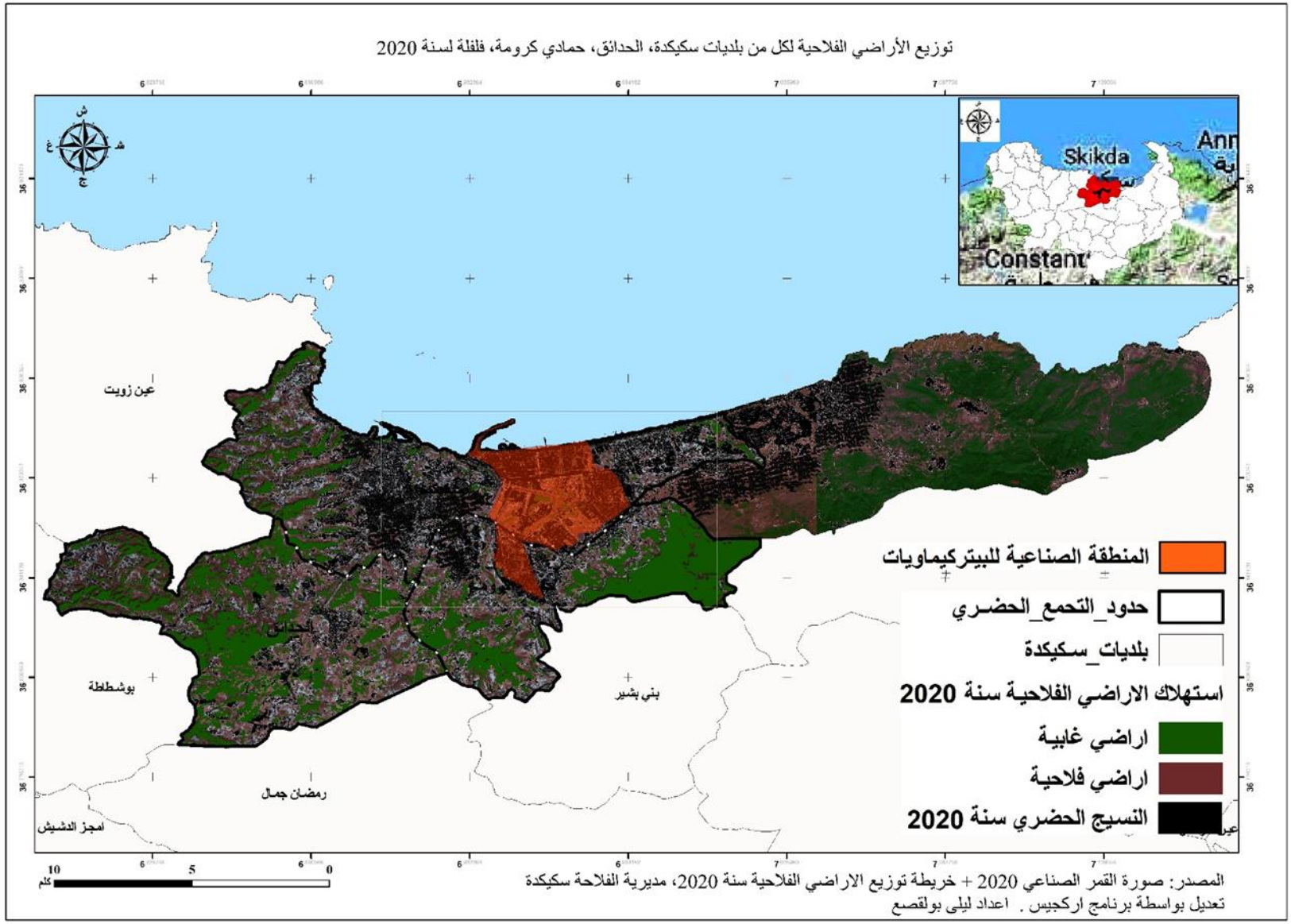

2-4-إعادة تصنيف الأراضي الفلاحية.

خلال هذه الفترة مست الأراضي الفلاحية لمدينة سكيكدة عدة اقتطاعات من اجل انجاز مشاريع للتنمية وأخرى سكنية بموجب القوانين المنظمة لعملية الاقتطاعات مما أدى إلى تقلص المساحة الفلاحية بها وانكماش النشاط الفلاحي، دون احتساب التعديات اللاشرعية والغير قانونية من طرف بعض المؤسسات والهيئات العمومية (عدم تقديم طلبات اقتطاع إلى يومنا هذا) وكذا التعديات من طرف المواطنين أنظر الجدول الموالي (مديرية الفلاحة لولاية سكيكدة، 2021).

جدول رقم 10: بعض المشاريع التي بنيت على أراضي فلاحية بعد سنة 2008

المساحة المقتطعة			المشروع	الإطار القانوني
س	أر	هـ		
22	69	104	منفذ الطريق السريع الرابط بين الميناء و الطريق السيار شرق – غرب	نزع الملكية من اجل المنفعة العمومية
00	00	01	محول كهربائي	استرجاع في إطار المرسوم التنفيذي رقم 03-313
94	31	01	مسكن ترقوي مدعم 180	استرجاع في إطار المرسوم التنفيذي رقم 03-313
22	94	11	مسكن اجتماعي إيجاري 500+1000	استرجاع في إطار المرسوم التنفيذي رقم 03-313
66	52	01	مسكن اجتماعي عمومي 1000	استرجاع في إطار المرسوم التنفيذي رقم 03-313
36	70	22	مسكن مختلف الصيغ 1625	استرجاع في إطار المرسوم التنفيذي رقم 03-313
00	40	01	مسكن ريفي 50	استرجاع في إطار المرسوم التنفيذي رقم 03-313
76	50	00	مسكن لصندوق معادلة الخدمات 400	استرجاع في إطار المرسوم التنفيذي رقم 03-313
46	75	01	ثانوية	استرجاع في إطار المرسوم التنفيذي رقم 03-313
–	–	–	مسكن اجتماعي عمومي 60	استرجاع في إطار المرسوم التنفيذي رقم 03-313
00	00	08	مجموعة الدرك الوطني	اقتطاع في إطار تعليمة الوزير الأول رقم 02
00	00	10	توسعة المقبرة الإسلامية	اقتطاع في إطار تعليمة الوزير الأول رقم 02
00	66	02	محطة تصفية المياه	اقتطاع في إطار تعليمة الوزير الأول رقم 02
50	09	02	400 مسكن اجتماعي إيجاري	اقتطاع في إطار تعليمة الوزير الأول رقم 02
12	60	169	المجموع	

المصدر: (مديرية الفلاحة لولاية سكيكدة، 2021).

رابعا: المؤشرات الديموغرافية

تطرقنا في الفصل السابق المتعلق بالدراسة التحليلية لمنطقة الدراسة إلى التحليل الديموغرافي لها، وقمنا بتوضيح النمو السكاني لمدينة سكيكدة إضافة الى التركيبة السكانية لها مستعينين بهرم التركيب السكاني وكذا منحنى النمو السكاني ومعدلات نمو السكان، وتجنبا للوقوع في التكرار ارتأينا عدم التطرق إلى **الدراسة** الديموغرافية بالتفصيل فقمنا باستثناء العناصر التي تم التطرق غليا فيما سبق واكتفينا بالتطرق إلى العناصر التالية:

1-الكثافة السكانية

يقصد بالكثافة السكانية نسبة توزع السكان في مساحة معينة، تعد الكثافة السكانية احدى المؤشرات الديموغرافية والمجالية المهمة نظرا لدورها في توضيح التركز والتوزيع السكاني في مجال ما وسلوك السكان في المجال وطريقة استغلاله.

الخريطة تمثل توزيع تركز سكان بلدية سكيكدة على تراب البلدية سنة 2008، والتي توضح تركز السكان بصفة كبيرة في المركز القديمة للمدينة تليه المراكز المحيطة به مباشرة، كما نلاحظ ارتفاع الكثافة السكانية في محيط المنطقة الصناعية نخص بالذكر احياء صالح شبل وحمروش حمودي المتاخمة للمنطقة الصناعية، تليها احياء الزرامنة وبوعباز، على العموم فان الكثافة السكانية بمدينة سكيكدة مرتفعة بلغت 3096 نسمة /كلم^2 سنة 2008، في حين تجاوزت 3895 نسمة/ كلم^2 سنة2020 ، مع الإشارة الى اختلاف هذه الكثافة من حي لآخر على تراب البلدية، مما يشكل ضغط كبير على التجهيزات والخدمات في البلدية.

خريطة رقم 8: خريطة الكثافة السكانية لدائرة سكيكدة 2008

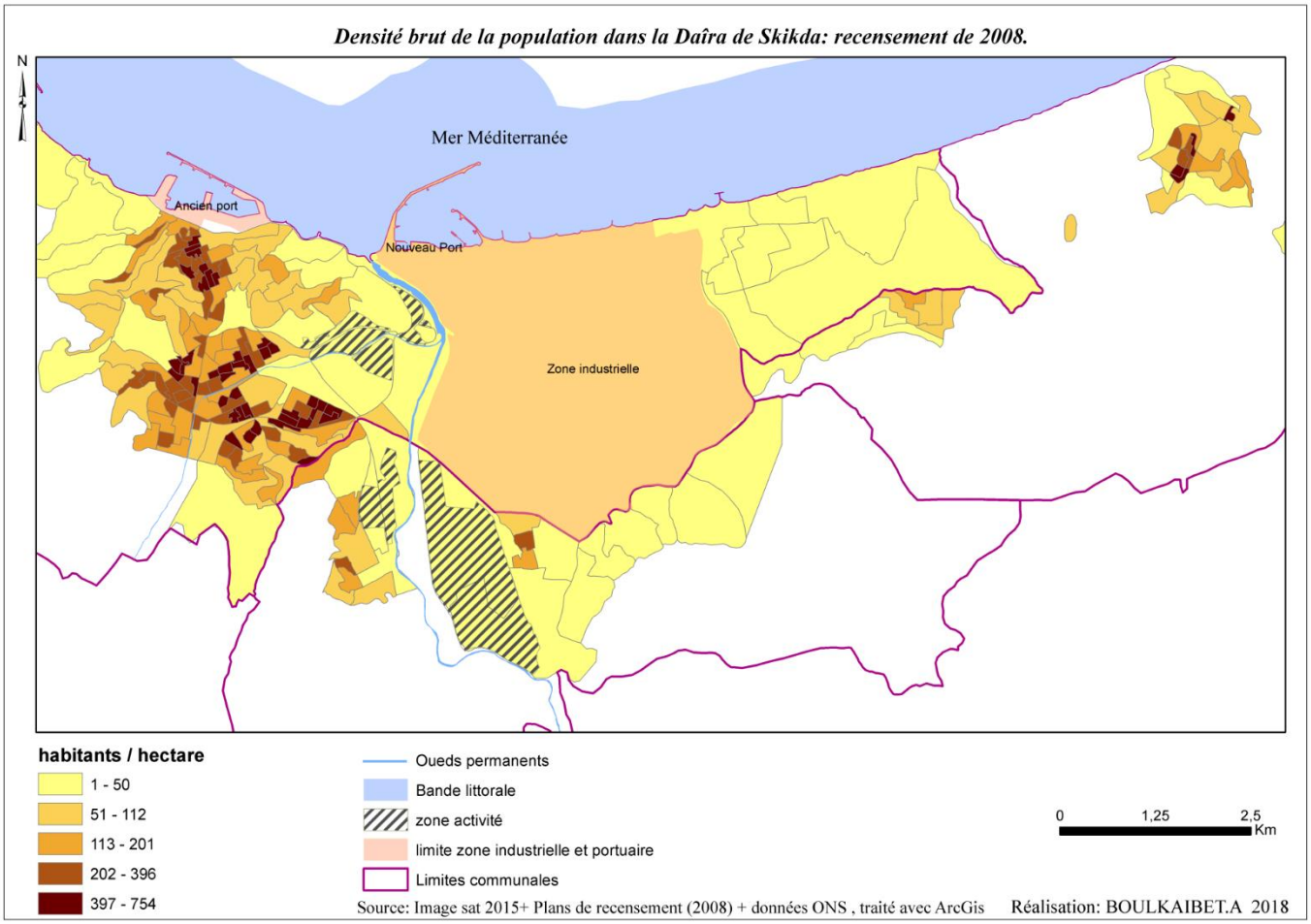

2-معدل الزواج العام:

يعرف معدل الزواج العام في منطقة / دولة ما في سنة/ ما فترة زمنية معينة بعدد حالات الزواج (وليس عدد المتزوجين والمتزوجات) لكل 1000 من السكان الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر في هذه المنطقة / الدولة في تلك السنة / الفترة الزمنية، **(مركز الاحصاء أبو ظبي الإمارات، 2011)**، ويتم حسابه بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل الزواج العام} = \frac{\text{عدد حالات الزواج في سنة معينة}}{\text{عدد السكان أكبر من (15 سنة) لنفس السنة}} \times 1000$$

شكل رقم 7: تطور معدل الزواج في بلدية سكيكدة 2008-2019

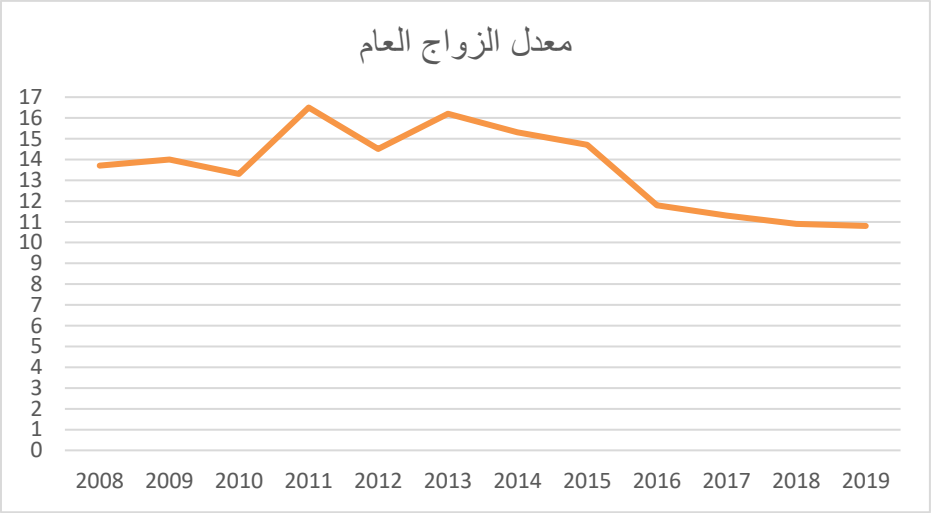

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة لولاية سكيكدة 2021.

من خلال استقرائنا للشكل البياني أعلاه نلاحظ على العموم تذبذب في معدلات الزواج العام خلال الفترة 2008- 2019 حيث بلغت أقصى قيمة لمعدل الزواج 16.5 حالة زواج لكل 1000 من السكان الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر سنة 2011، أي ما يعادل 2187 حالة زواج، ثم انخفضت المعدل سنة 2012 إلى 14.5 حالة زواج لكل 1000 من السكان الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر، ما يعادل 1957 حالة زواج في السنة، ليعود للارتفاع في السنة الموالية إلى حدود 16.2 حالة زواج لكل 1000 من السكان الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر، أي ما يعادل 2215 حالة زواج، لتبدا بعدها سلسلة التناقص في المعدل العام للزواج ليستقر عند القيمة 10.8 حالة زواج لكل 1000 من السكان الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر سنة 2019، أي ما يعادل 1655 حالة زواج، وهي ادنى قيمة بلغها معدل الزواج العام في الفترة (2008-2019).

إن ارتفاع معدل الزواج العام يشير إلى ارتفاع حالات الزواج وبالتالي زيادة عدد الاسر لجديدة ومنه ارتفاع الطلب على السكن والتجهيزات الأخرى، أي حاجة

الدولة الى برمجة مشاريع سكن وتجهيزات تتناسب مع الزيادة المفروضة في عدد الأسر والسكان على المدى المتوسط والبعيد.

خامسا: المؤشرات الاجتماعية:

تعد المؤشرات الاجتماعية من المؤشرات المهمة في تحديد الأوضاع التنموية والديناميكيات الحضرية والتنموية، حيث تساعد في وضع تصور عن الوضع الراهن للمجتمعات والمراكز الحضرية وتحديد لنقائص ووضع السبل الأنسب لتنميتها وتطويرها.

1-الإعالة:

تمثل نسبة الإعالة نسبة الأشخاص الغير نشطين والغر القادرين على الإنتاج وتشمل الأطفال ما دون سنة ال 15 سنة وكذا الأفراد الذين تفوق أعمارهم سن 65 سنة والذين يعتمدون على الآخرين في إعالتهم سواء الدولة أو أولياء الأمر، حيث ارتفاع نسبة الإعالة تسير إلى حاجة الدولة إلى الإنفاق أكثر على هذه الفئة سواء عن طريق التعليم والرعاية لمن هم دون 15 سنة أو صرف معاشات الأشخاص أكبر من 65 سنة أي أنه كلما ارتفعت نسبة الإعالة زادت مصاريف الإنفاق ن طرف الدولة.

$$\textbf{نسبة الإعالة} = \frac{\text{عدد السكان أقل من } \mathbf{15} \text{ سنة عدد + السكان أكثر من } \mathbf{65} \text{ سنة}}{\text{عدد السكان } (\mathbf{15-65}) \text{ سنة}} \times \mathbf{100}$$

جدول رقم 11: يوضح تطور معدل الاعالة في بلدة سكيكدة ما بين 2008- 2020.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
معدل الإعالة%	42.93	42.95	42.93	42.93	42.93	42.94	42.94	42.94	42.94	42.94	42.94	42.94	42.94

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة لولاية سكيكدة 2021.

من خلال استقرائنا للجدول أعلاه يتضح لنا ان نسبة الاعالة في بلدية سكيكدة تكاد تكون ثابتة عند القيمة 42.93، وهو معدل يعتبر مرتفع نوعا ما، ما يعني عبء مرتفع على الدولة فيما يخص توفير المعاشات والرعاية الصحية للأشخاص فوق 65 سنة، وكذا تكاليف تنشئة ورعاية السكان الأقل من 15 سنة، مما يتيح للدولة فرص أقل لبرمجة وإنجاز مشاريع تنموية مختلفة.

2-معدل الاعالة لكل فرد:

يشير عبء الإعالة إلى عدد الأفراد الذين يعيلهم كل شخص من العاملين، ويتم حسابه بقسمة عدد السكان إلى عدد العاملين الكلي. ويحسب بالمعادة التالية:

$$\text{معدل الإعالة} = \frac{\text{عدد السكان الكلي}}{\text{عدد السكان العاملين}}$$

جدول رقم 12: معطيات العمالة في الجزائر

السنة	عدد السكان (نسمة)	عدد الأفراد العاملين	نسبة الاعالة للأفراد العاملين
2008	165146	53385	**3.09**
2009	167458	-	-
2010	170137	-	-
2011	172860	-	-
2012	175625	-	-
2013	178435	67542	**2.64**
2014	181718	67621	**2.69**
2015	185062	-	-
2016	188467	70830	**2.66**
2017	191935	78795	**2.43**
2018	195467	-	-
2019	198985	-	-
2020	202567	-	-

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة لولاية سكيكدة 2021.

من خلال الجدول نلاحظ تباين طفيف في معدلات الإعالة، وعلى العموم فإن هذه المعدلات تبقى منخفضة وهو مؤشر جيد على تحسن المستوى المعيشي لسكان بلدية سكيكدة، حيث انه كل فرد من سكان بلدية سكيكدة يعيل تقريبا 3 أفراد، نشير إلى أنه اعتمدنا في تحليلنا على المعطيات المتوفرة وأن هذه الأخيرة تنقصها معطيات عدة سنوات.

3-معدل الوفيات الخام:

يمثل نسبة الوفيات لكل 1000 نسمة، حيث أنه إذا عرفنا عدد الوفيات خلال فترة زمنية معينة «السنة مثلا» وعرفنا متوسط مجموع عدد السكان لتلك الفترة أو عدد السكان في منتصف السنة، يمكن استخراج معدل الوفيات الخام حسب الصيغة التالية:

$$\text{معدل الوفيات الخام} = \frac{\text{عدد الوفيات في سنة معينة}}{\text{عدد السكان لنفس السنة}} \times 1000$$

جدول رقم 13: تطور معدلات الوفيات العام في بلدية سكيكدة 2006-2019

السنة	عدد السكان (نسمة)	عدد الوفيات	معدل الوفيات الخام
2006	175004	965	5.51
2007	177402	985	5.55
2008	165146	1078	6.52
2009	167458	1132	6.75
2010	170137	1160	6.82
2011	172860	1223	7.07
2012	175625	1281	7.29
2013	178435	1311	7.34
2014	181718	1219	6.7
2015	185062	1285	6.94
2016	188467	1319	7.00
2017	191935	1411	7.3
2018	195467	1476	7.5
2019	198985	1596	8.00

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة لولاية سكيكدة 2021.

من خلال استقرائنا للجدول أعلاه نلاحظ تزايد في معدل الوفيات الخام في بلدية سكيكدة خلال الفترة الممتدة ما بين 2006-2019 مرتفعا من القيمة 5.51 %سنة 2006 إلى 8.00 %سنة 2019.

4-معدل وفيات الأطفال:

جدول رقم 14: تطور معدلات وفيات الأطفال في بلدية سكيكدة 2006-2019

السنة	عدد المواليد	الأطفال اقل من 5 سنوات	وفيات الأطفال حديثي الولادة	وفيات الأطفال اقل من 5 سنوات	معدل وفيات المواليد الجدد	معدل وفيات الأطفال لأقل من 5 سنوات
2006	6100	92552	188	133	30.8	21.80
2007	6291	93820	156	115	24.79	18.28
2008	7405	81207	137	169	18.50	22.82
2009	6625	82341	148	140	22.33	21.13
2010	7565	83658	125	184	16.52	24.32
2011	8256	86139	153	200	18.53	24.22
2012	10104	86371	177	198	17.51	19.59
2013	9934	87756	194	204	19.52	20.53
2014	9949	89371	161	154	16.18	15.47
2015	10156	91258	184	178	18.11	17.52
2016	10968	92692	210	185	19.14	16.86
2017	9875	93568	156	172	15.79	17.41
2018	8533	96135	141	157	16.52	18.39
2019	9494	97259	126	150	13.27	15.79

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة لولاية سكيكدة 2021.

يمثل هذا الجدول المعطيات المتعلقة بوفيات الأطفال في بلدية سكيكدة (عدد المواليد، اعداد وفيات الأطفال حديثي الولادة، وفيات الأطفال اقل من 5 سنوات، معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة، معدلات وفيات الأطفال أقل من 5 سنوت لكل 1000 مولود حي) خلال الفترة الممتدة ما بين 2006-2019، انطلاقا من هذا الجدول سنقوم فيما لي بدارسة كل مؤشر على حدي:

4-1-معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة (الرضع)

يقصد به نسبة وفيات الطفال حديثي الولادة لكل 1000 مولود حي، أي هو احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة ودون السنة الواحدة من العمر. يتم حسابه بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\text{معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة (الرضع)} = \frac{\text{عدد وفيات الرضع}}{\text{عدد المواليد الأحياء لنفس السنة}} \times 1000$$

الشكل رقم 9: مقارنة تطور معدلات وفيات الاطفال بين بلدية سكيكدة والمعدلات الوطنية ما بين 2006-2019

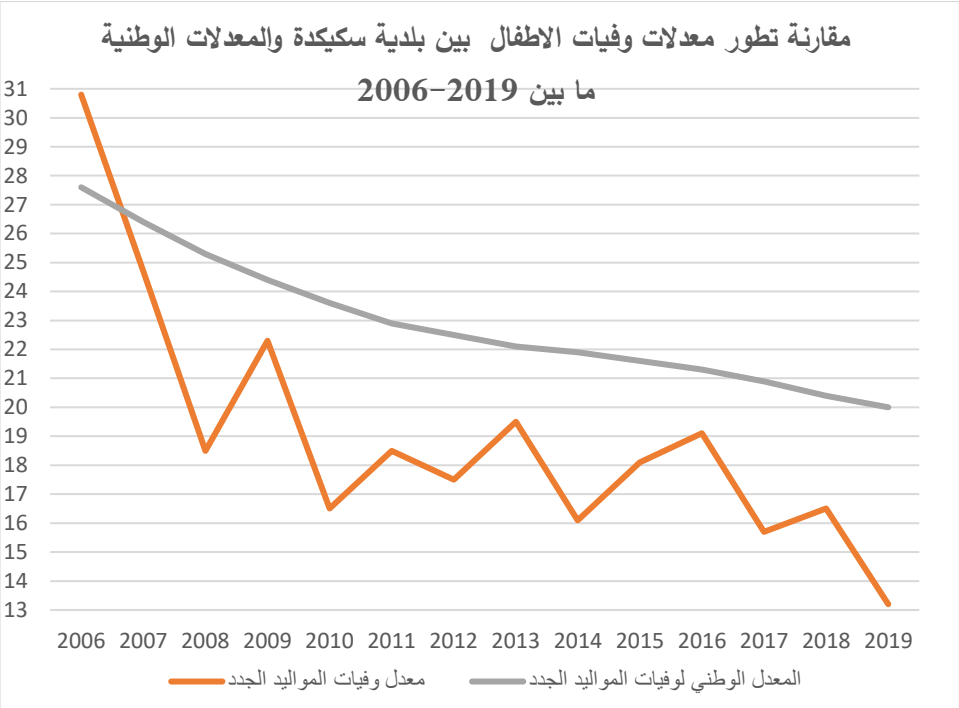

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة لولاية سكيكدة 2021.

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه تذبذب في معدلات وفيات الاطفال حديثي الولادة في بلدية سكيكدة خلال الفترة الممتدة بين 2006-2019، مع بقاء القيم في تناقص على العموم، في المقابل فان المعدل الوطني لوفيات حديثي الولادة شهد تناقص منتظم.

سجل أعلى معدل لوفيات الأطفال في بلدية سكيكدة عام 2006 حيث بلغ 30.8 ‰ مقابل 27.6 ‰للمعدل الوطني. في حين بلغت أدنى قيمة لمعدل وفيات الاطفال حديثي الولادة 13.27 ‰سجل سنة 2019، مسجلا بذلك فارق كبير وملحوظ عن المعدل الوطني لنفس السنة

والذي يمثل أدني قيمة بلغها المعدل الوطني لوفيات الاطفال حديثي الولادة الذي بلغ 20 .‰ على العموم فان معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة في بلدية سكيكدة يبقى منخفض مقارنة بالمعدل الوطني خلال نفس الفترة باستثناء سنة 2006، حيث ان انخفاض معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة واستمراره بالانخفاض مع مرور الزمن يعد مؤشر جيد على الرعاية الصحية الموجهة لكل من الامهات والمواليد الجدد ببلدية سكيكدة، وتحسنها مع مرور السنوات.

4-2-معدل وفيات الأطفال دون سن 5 سنوات

يقصد به نسبة وفيات الطفال دون سن الخامسة لكل 1000 مولود حي، أي هو احتمال الوفاة خلال الفترة المحصورة بين الولادة ودون السنة الخامسة من العمر، يتم حسابه بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\text{معدل وفيات الأطفال دون سن 5 سنوات} = \frac{\text{عدد وفيات الاطفال دون سن 5 سنوات}}{\text{عدد المواليد الأحياء لنفس السنة}} \times 1000$$

الشكل رقم 10: مقارنة تطور معدلات وفيات الاطفال اقل من 5 سنوات بين بلدية سكيكدة والمعدلات الوطنية ما بين 2006-2019

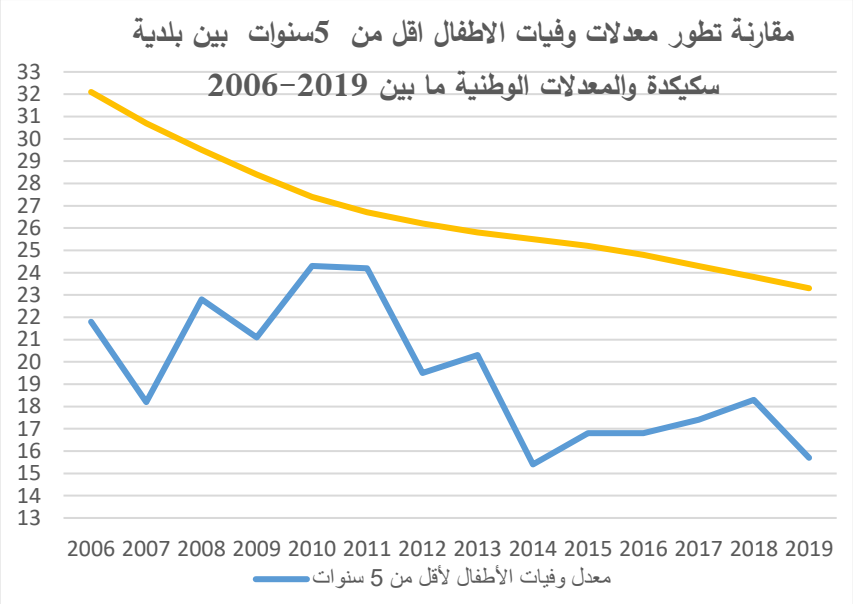

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة لولاية سكيكدة 2021.

نلاحظ من خلال الشكل البياني أعلاه تذبذب في معدلات وفيات الاطفال دون الخامسة في بلدية سكيكدة خلال الفترة الممتدة بين 2006-2019، مع بقاء القيم في تناقص على العموم، في المقابل فان المعدل الوطني لوفيات الاطفال دون 5 سنوات شهد تناقص منتظم.

سجل أعلى معدل لوفيات الأطفال دون الـ 5 سنوات كان عام 2006 حيث بلغ 21.8 %مقابل 32.1 %للمعدل الوطني. في حين بلغت أدني قيمة لمعدل وفيات الأطفال دون الـ 5 سنوات في بلدية سكيكدة 15.7 %سجل سنة 2019، مسجلا بذلك فارق كبير وملحوظ عن المعدل الوطني لنفس السنة والذي يمثل أدني قيمة بلغها المعدل الوطني لوفيات الاطفال حديثي الولادة الذي بلغ 23.3 .%.

على العموم فإن انخفاض معدل وفيات الأطفال سواء حديثي الولادة او الأطفال دون الـ 5 سنوات يعد مؤشر على وجود رعاية صحية تعنى بالمرأة والمواليد الجدد (كفاءة تأطير حالات الولادة، التطعيمات، والظروف الجيدة للولادة.).

وجود اختلاف واضح بين معدلات وفيات الأطفال بين المستوى المحلي والمستوى الوطني يعود الى اختلاف درجات التنمية بين مختلف بلديات وولايات الوطن، وهذا أمر طبيعي ويؤثر على المعدل الوطني لوفيات الأطفال، يمكن أيضا قياسا على ذلك القول بوجود اختلافات وتفاوتات في الرعاية الصحية بين مناطق في البلدية الواحدة تبعا لوجود اختلافات في درجة التنمية بين بلديات الولاية الواحدة وكذا أحياء البلدية الواحدة، غير أنه على المستوى المحلي الضيق فان الاختلاف لا يكون على مستوى التأطير والتجهيزات الصحية بقدر ما يكون الاختلاف نظير ظروف عيش الأم الطفل من بداية الحمل إلى ما بعد سن 5 سنوات، والتي من الممكن أن تشكل خطر على حياة الأم والطفل، نذكر على سبيل المثال لا الحصر ظروف العيش في الأحياء القصديرية.

شكل رقم 8: مقارنة بين معدلات وفيات الأطفال حديثي الولادة والاطفال دون الـ 5 سنوات في بلدية سكيكدة 2006-2019.

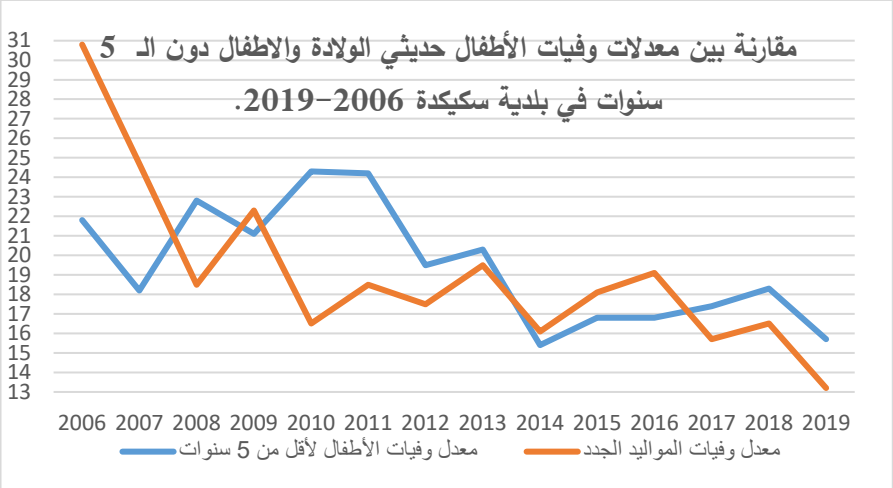

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة لولاية سكيكدة 2021.

نلاحظ من خلال استقرائنا للشكل البياني السابق تقارب في معدلات وفيات الاطفال وكذا وفيات الاطفال اقل من 5 سنوات في بلدية سكيكدة في الفترة الممتدة ما بين 2006- 2019، وكذا التشابه في وتيرة التناقص، مع فارق في وتيرة تناقص معدلات وفيات الاطفال حديثي الولادة في بداية الفترة المدروسة والذي قفز من 30.8 سنة 2006 إلى 18.5 سنة 2007 مشكلا بذلك هبوط لمنحنى وفيات الاطفال حديثي الولادة تحت منحنى فيات الأطفال دون 5 سنوات وهذا مؤشر على تحسن الرعاية الصحية وظروف الانجاب بشكل ملحوظ.

سادسا: المؤشرات الصحية:

نعتمد في هذا العنصر على دراسة مؤشرين إثنين هما نصيب الفرد من أسرة المستشفيات وكذا عدد الأطباء البشريين لكل 10000 نسمة في بلدية سكيكدة.

جدول رقم 15: المعطيات الصحية لبلدية سكيكدة 2006-2020.

السنة	عدد السكان (نسمة)	عدد الأَسِرة	معدل نصيب الفرد من أَسِرة المستشفيات لكل 10000 نسمة	عدد الأطباء	معدل الأطباء لكل 10000 نسمة
2006	175004	391	22.34	83	4.9
2007	177402	372	20.96	337	18.99
2008	165146	579	34.57	329	19.92
2009	167458	565	33.73	358	21.38
2010	170137	565	33.20	362	21.27
2011	172860	552	31.93	394	22.79
2012	175625	511	29.09	421	23.97
2013	178435	459	25.72	400	22.42
2014	181718	459	25.25	411	22.61
2015	185062	459	24.80	426	23.01
2016	188467	442	23.45	468	24.83
2017	191935	442	23.00	495	25.79
2018	195467	478	24.45	552	28.24
2019	198985	478	24.00	552	27.74
2020	202567	478	23.59	545	26.90

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة لولاية سكيكدة 2021.

1-نصيب الفرد من أَسِرة المستشفيات:

وهو عدد أَسِرة المستشفيات لكل 10000 نسمة، وهذا المؤشر يقيس حجم المرافق الصحية، ومدى كفايتها لتحقيق أهداف الصحة بمفهومها الشامل، كماً ونوعا ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل نصيب الفرد من أَسِرة المستشفيات} = \frac{\text{عدد أسرة المستشفيات}}{\text{عدد السكان}} \times 10000$$

الشكل التالي يوضح مقارنة بين تطور معدلات أسرة المستشفيات لكل 10000 العالمية والمحلية المتعلقة ببلدية سكيكدة.

شكل رقم 9: معدلات اسرة المستشفيات لكل 10000 نسمة، في بلدية سكيكدة 2006-2017

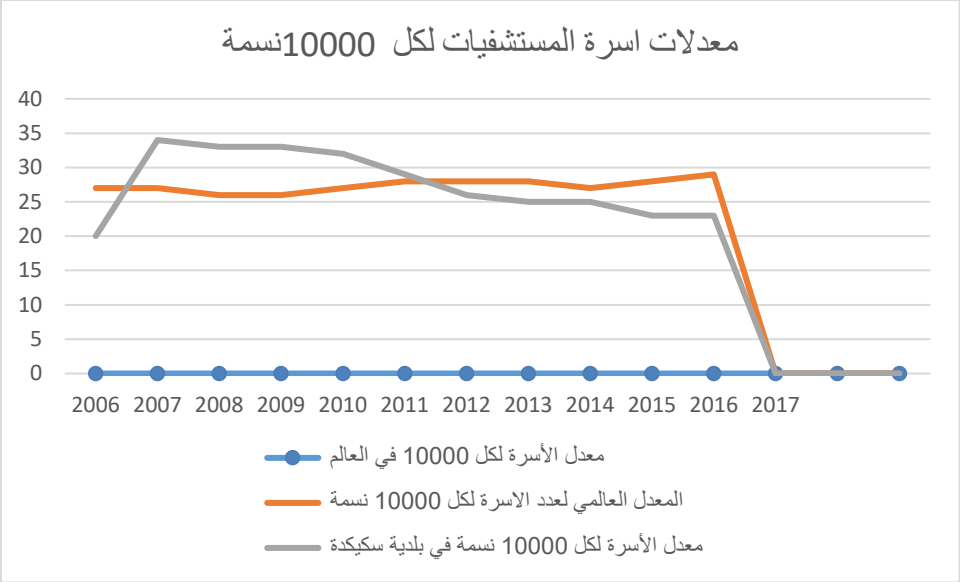

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة لولاية سكيكدة 2021.

من خلال استقرائنا للشكل البياني يتضح لنا تقارب معدلات أسرة المستشفيات في بلدية سكيكدة بالمعدلات العالمية نلاحظ أن تطور معدلات اسرة المستشفيات لكل 10000 نسمة في بلدية سكيكدة مر بمرحلتين مقارنة بالمعدلات العالمية، حيث تمتد المرحلة الأولى من 2007-2011 حيث شهد معدل اسرة المستشفيات تطور فاق بذلك المعدلات العالمية لعدد أسرة المستشفيات، اما المرحلة الثانية فتمتد من 2012 إلى 2017 حيث انخفضت معدلات أسرة المستشفيات لكل 10000 نسمة في بلدية سكيكدة إلى ما دون المعدلات العالمية لتبلغ ادنى قيمة لها سنة 2017 بمعدل 23 سرير لكل 10000 نسمة مقابل 29 سرير لكل 10000 نسمة بلغه المعدل العالمي.

شكل رقم 10: تطور معدلات اسرة المستشفيات لكل 10000 نسمة مقارنة بتطور عدد السكان للبلدية 2006-2017

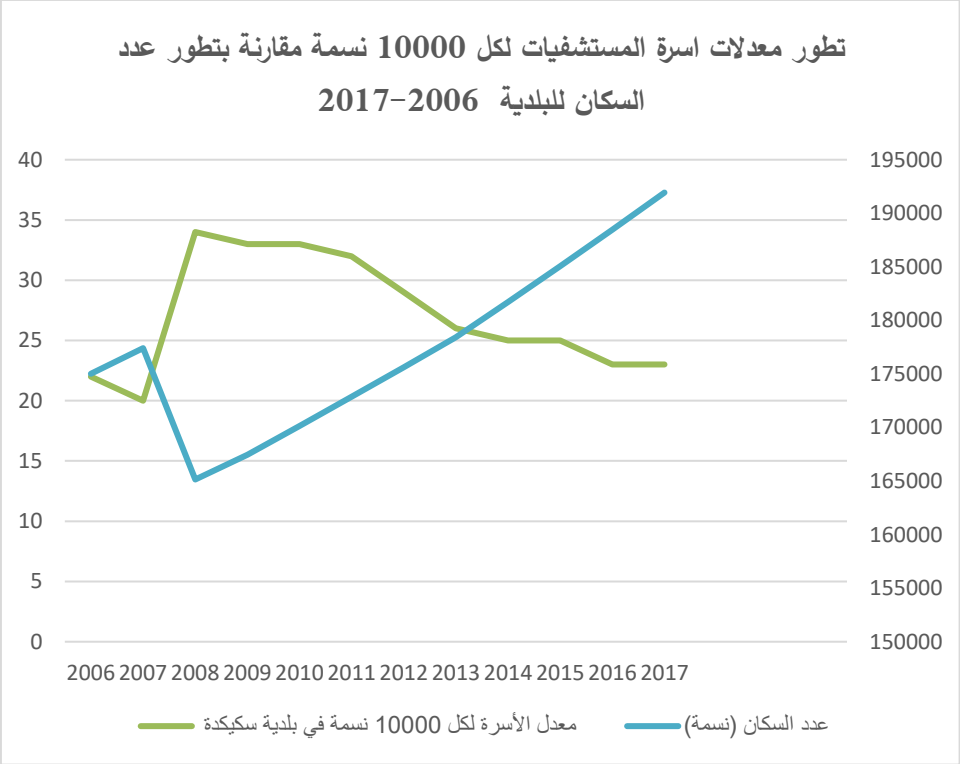

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة لولاية سكيكدة 2021.

من خلال الشكل البياني اعلاه نلاحظ تدبدب في معدل أسرة المستشفيات لكل 10000 نسمة في بلدية سكيكدة في الفترة الممتدة من 2006 إلى سنة 2020، مقابل زيادة منتظمة في عدد السكان لنفس الفترة، نميز مرحلتين اساسيتين في منحنى عدد الاسرة لكل 10000 نسمة في بلدية سكيكدة، المرحلة الاولى مرحلة الزيادة في عدد الأسرة لكل 10000 نسمة تمتد من 2007 إلى 2008 حيث ارتفع معدل اسرة المستشفيات من 20 سرير لـ 10000 نسمة سنة 2007 إلى 34 سرير لكل 10000 نسمة سنة 2008، ليعود للانخفاض لكن بوتيرة منخفضة مع بقائه فوق منحنى زيادة السكان حتى سنة 2014 ليبلغ 25 سرير لكل 10000 نسمة حيث انحر المعدل إلى تحت منحنى الزيادة السكانية ليبلغ في نهاية هذه المرحلة 23 سرير لكل 10000 نسمة، هذا يدل على عدم تناسب الزيادة السكانية مع الزيادة في عدد أسرة المستشفيات.

2-نصيب الفرد من الأطباء

يقصد به عدد الأطباء البشريون لكل 10000 نسمة، يمكننا هذا المؤشر من قياس حجم التأطير الطبي، ومعرفة مستوى ومدى توفر الرعاية الصحية للمواطنين، ويحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل الاطباء البشريون} = \frac{\text{عدد الأطباء}}{\text{عدد السكان}} \times 10000$$

شكل رقم 11: معدل الأطباء لكل 10000 نسمة، في بلدية سكيكدة ما بين 2006 – 2020.

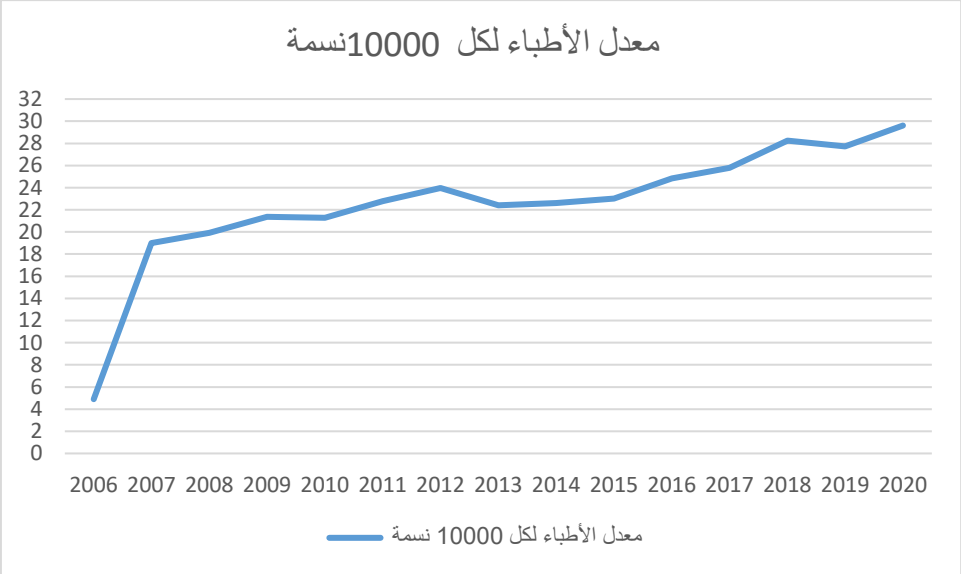

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البرمجة لولاية سكيكدة 2021.

من خلال استقرائنا للشكل البياني نلاحظ تزايد في معدل الأطباء لكل 10000 نسمة خلال الفترة الممتدة من 2006- 2020، حيث ارتفع من 4.9 طبيب لكل 10000 نسمة سنة 2006 إلى 29.61 طبيب لكل 10000 نسمة سنة 2020، في حين وحسب آخر احصاءات لمنظمة الصحة العالمية فقد بلغ عدد الاطباء لكل 10000 نسمة في الجزائر 17 سنة 2018، مقابل 28.24 طبيب لكل 10000 نسمة في بلدية سكيكدة، أي ان معدلات الاطباء لكل 10000 سنة في بلدية سكيكدة يفوق المعدل الوطني، و كذا العالمي والذي بلغ 18 طبيب لكل 10000 نسمة سنة 2017، وهذا مؤشر آخر على تحسن الاوضاع الصحية في بلدية سكيكدة.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل بالأرقام والتحليل المؤشرات الحضرية والتنموية في بلدية سكيكدة لتوضيح صورة الديناميكية التي تشهدها مدينة سكيكدة وقياسها، حيث استخلصنا من خلال تحليلنا لمجموعة من المؤشرات أن بلدية سكيكدة تشهد ديناميكية حضرية وتنموية إيجابية، تقوم على نمو ديموغرافي متسارع في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية جيدة تترجم إلى تحسن في المستوى المعيشي لسكان البلدية على العموم، لكن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح هو: هل تتطابق المعطيات والمؤشرات تحسب الارقام ونتائج القياس مع ما هو موجود حقا على ارض الوقع؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه من خلال الفصل الخامس والذي سنتطرق فيه إلى دراسة ميدانية للوقوف على الواقع المعاش.

الفصل الخامس: تأثيرات الديناميكية الحضرية لمدينة سكيكدة على مجالها المجاور (دراسة الميدانية)

مقدمة الفصل:

يعتبر هذا الفصل لب البحث الذي قمنا به، حيث تطرقنا خلال هذا إلى التحقيق الميداني والذي تركز على اجراء استبيان ميداني تم توضيح ظروف وطريق اعداده خلال هذا الفصل كما تم معالجة وتحليل نتائجه، حيث تم توزيعه على بعض الاحياء التي تنتمي إلى منطقة الدراسة والمحددة في المجال المجاور لمدينة سكيكدة حيث تم اختيار 9 أحياء تابعة لهذا المجال، وتم توزيع الاستبيان بها، هذا الأخير قمنا بترجمة معطياته إلى اشكال بيانية، وتحليل نتائجه خلال هذا الفصل واستخلاص نتائجه.

أولا: العينة:

اشتملت العينة 400 فرد (تم اختيار حجم العينة بناء على حجم السكان في مجال الدراسة) من مختلف الأعمار والجنس وكذلك الوظيفة تم استرجاع 380 استمارة بنسبة 95% تقريبا و20 استمارة بين ضائعة وملغاة بنسبة تقارب 5%، وتم اختيار العينة على أساس العمر بحيث لا تقل أعمار أفراد العينة عن 18 سنة، وكذا بشرط أن يكون كل فرد من أفراد العينة يسكن في الأحياء المعنية بالاستبيان. حيث تم توزيع الاستبيان على مجموع 9 أحياء تنتمي إلى المجال المجاور لمدينة سكيكدة، (أنظر الخريطة رقم: 08)، اثنين من هذه الأحياء تنتمي إداريا إلى كل من بلديتي الحدائق وحمادي كرومة على التوالي (كاسار، وعلاوة طاغان)، وباقي الأحياء وعددها 7 أحياء (العربي بن مهيدي، الزفزاف، الزرامنة، بوعباز، المنطقة الصناعية الصغرى، بني مالك، بولقرود) تنتمي إداريا إلى بلدية سكيكدة.

شمل الاستبيان مجموعة من الأسئلة تتمحور حول الجانب الشخصي الاجتماعي للأفراد العينة (الجنس، العمر، مكان الميلاد، المستوى التعليمي، الحالة الاجتماعية، عدد أفراد الأسرة، الحالة المهنية، مكان العمل، المسافة من وإلى مكان العمل، الوقت المستغرق من و إلى مكان العمل..)، بهدف التعرف على الإطار العام لأفراد العينة وكذا ديناميكيتهم وتنقلاتهم اليومية ومدى ارتباطهم بمركز المدينة، إضافة إلى مجموعة من الأسئلة المتمحورة حول المحيط المعيشي لأفراد العينة (بدءا باسم الحي، إلى مكان الإقامة السابق، سبب اختيار السكن في الحي الحالي دون غيره، نوع السكن، طبيعة الملكية، طبية القطعة الأرضية التي بني عليها المسكن، نسبة الأرض المبنية من القطعة الأرضية، مواد بناء المسكن، وكذا الوضعية القانونية للسكن، إضافة إلى تقييم حالة الحي ومدى توفره على الخدمات الضرورية ومعايير النظافة...).

تهدف هذه الأسئلة إلى تحديد الأصل الجغرافي لسكان المجال المجاور لمدينة سكيكدة واهم العوامل والظروف المصاحبة لتعمير هذه المناطق وكذا محاولة تحديد الإطار الزمني لهذه العوامل والظروف، وكذا إلقاء الضوء على حالة هذه الأحياء من وجهة نظر سكانه بدرجة أولى ومدى الرضا والقبول لسكان هذه الأحياء. ومن جهة أخرى الاطلاع على مدى مطابقة هذه الأحياء لشروط الصحة العامة، إضافة إلى تأثير هذه الأحياء على تغير أشكال التعمير خاصة من الناحية الجمالية وبالتالي مدى وجود اختلاف في الأشكال العمرانية بين وسط مدينة سكيكدة والمجال المجاور لها ومحاولة معرفة العوامل المتحكمة في هذه الاختلافات إن وجدت.

تم إجراء عينة تجريبية شملت 15 شخص موزعة على الأحياء المعنية بالاستبيان لتجربة ما إذا كانت الاستمارة مفهومة لدى العامة، ومدى دقتها وقدرتها على إيصالنا للإجابات المرجوة.

بعد تعديل الاستبيان بناء على ملاحظات المستقاة من نتائج العينة التجريبية، تم توزيع العينة عن طريق المقابلة الشخصية والمنفردة لكل فرد على حدا، لضمان فهم أفراد العينة الجيد للأسئلة وبالتالي ضمان أقصى حد ممكن من الدقة في الإجابات.

خريطة رقم 9: توزيع الأحياء التي مسها الاستبيان

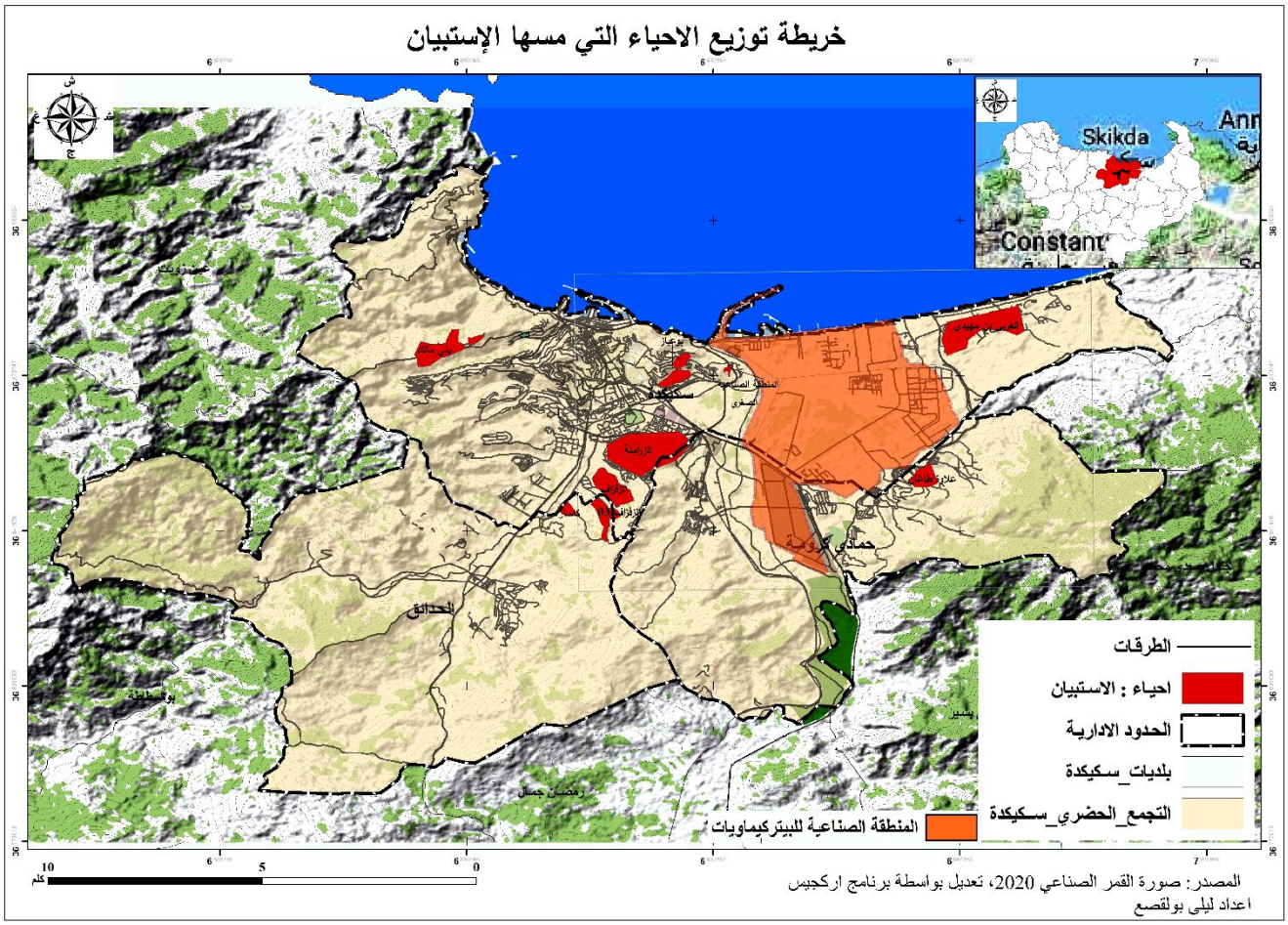

1-حجم العينة

تم توزيع 400 استمارة على ما مجموعه 9 أحياء تنتمي إلى المجال المجاور لمدينة سكيكدة بنسب متفاوتة على أساس التفاوت في أحجام هذه الأحياء، تم استرجاع 380 استمارة، منها 07 ملغاة، وضياع 13 استمارات. كما هو موضح في الشكل البياني المقابل:

شكل رقم 12 : نسبة الاستمارات الموزعة والمسترجعة والملغاة

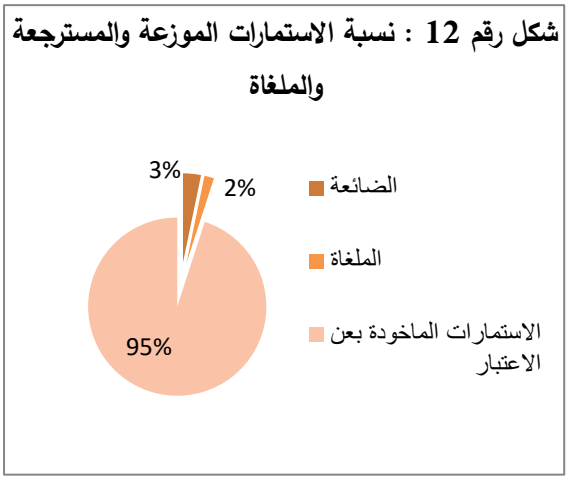

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

2-توزيع الاستمارات المأخوذة بعين الاعتبار حسب الأحياء:

تم توزيع العينات على أساس حجم كل حي وكذا مدى تنوع السكن لكل حي.

شكل رقم 13 : سبة المشاركة في الاستبيان لكل حي

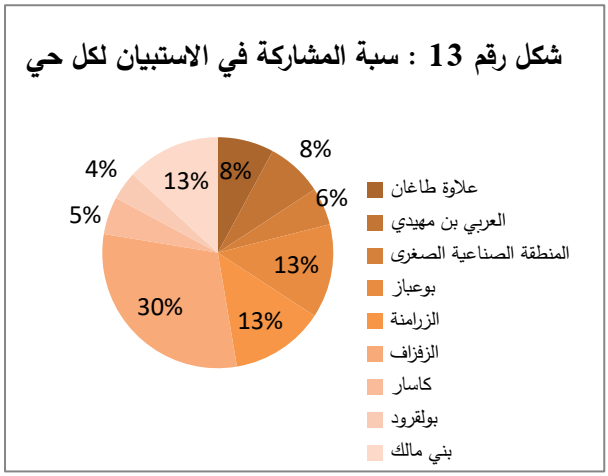

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

ثانيا: الجانب الاجتماعي الديموغرافي:

1-الجنس:

شارك في العينة البحثية 301 ذكر بنسب 81.57%، و79 أنثى بنسبة 18.42%، أي أن الذكور هم الجنس المهيمن على العينة، وهذا كان متعمدا إلى درجة كبيرة، لضمان الدقة في الإجابات خاصة فيما يخص الأسئلة المتعلقة بالملكية وكذا طبيعة القطعة الأرضية ومواد البناء المستعملة، وهذا العنصر يؤثر ايجابيا في نجاح الاستبيان الميداني.

شكل رقم 14 : توزيع العينة حسب أفراد الجنس

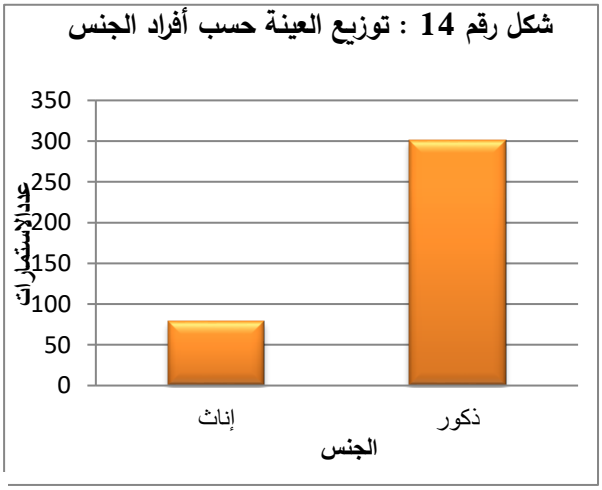

المصدر: ليلى بولقصع، 2021

2- العمر:

تم تقسيم أفراد العينة إلى أربع فئات عمرية حيث تظهر نتائج الاستبيان هيمنة الفئة العمرية (30-49) على أفراد العينة ب 186 فرد ونسبة مئوية تقدر ب 48.95 % تليها الفئة العمرية (أكبر من 60) بنسبة 20.79%، الفئة العمرية (50-59)، بنسبة 16.31%، أما الفئة العمرية (18-29) فقد كانت بنسبة 13.95%.

شكل رقم 15 : توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

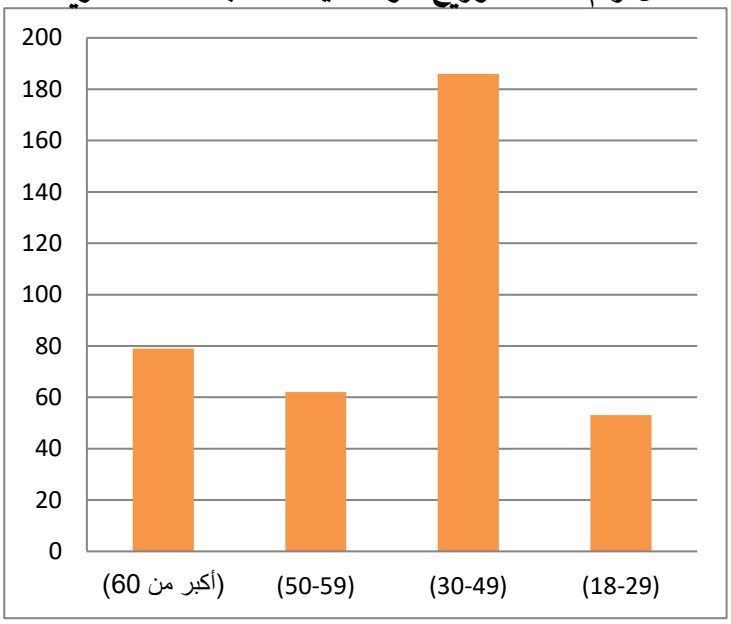

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

3-مكان الميلاد:

يهدف هذا السؤال إلى تحديد مكان الميلاد الأصلي للسكان المشاركين في الاستبيان حيث يتضح من خلال إجابات أفراد العينة على السؤال المتعلق بمكان ميلادهم، حيث يتضح من خلال الجدول الآتي أن أعلى نسبة من عينة الدراسة حسب مكان الميلاد تقدر ب 61.3% لسكيكدة، ثم تليها نسبة 5.3% لمكان الميلاد بوشطاطة، والقل وتمالوس بنسبة تقدر ب 3.7%، تليها الحدائق بنسبة تقدر ب 2.6%، وقسنطينة بنسبة تقدر ب 2.4%، تليها الحر وش وعين قشرة ب 1.6%، وفي المرتبة السابعة كل من بن عزوز وسيدي مزغيش وبوعباز بنسبة تقدر ب 1.3%، وزردازة بنسبة تقدر ب 1.1%، وفي المرتبة التاسعة كل من واد الزهور والإخوة عياشي وبني مالك وزيغود يوسف وعلاوة طاغان وكركرة بنسب تقدر 0.5%، تليها في المرتبة العاشرة كل من حمادي كرومة وعزابة وبين الويدان ومزاج الدشيش و 20 أوت وقالمة وسطيف بنسب تقدر ب 0.5%، وفي الأخير كل من الهزابرة وأولاد عطية وبني ولبان ورمضان جمال وصالح بوالكورة و08 ماي 1966 وبني زيد وباتنة وبولقرود والشرايع والتوميات والعلمة ومسكيانة وحجر الديس ومسوفة وبجاية وخنشلة على التوالي بنسب تقدر ب 0.3%.

أي أن الأصل الجغرافي لسكان هذه الأحياء يمتد من مدينة سكيكدة إلى البلديات المجاورة لها وصولا إلى الولايات المجاورة لولاية سكيكدة، بدرجات متفاوتة، (أنظر الجدول رقم 06).

جدول رقم 16: توزيع أفراد العينة حسب مكان الميلاد

مكان الميلاد	العدد	نسبة مئوية %	مكان الميلاد	العدد	النسبة المئوية%
بوشطاطة	20	5.3	رمضان جمال	1	0.3
سكيكدة	233	61.3	صالح بوالكورة	1	0.3
واد الزهور	3	0.8	8 ماي 1966	1	0.3
تمالوس	14	3.7	بني زيد	1	0.3
الهزايرة	1	0.3	باتنة	1	0.3
القل	14	3.7	بني مالك	3	0.8
الحدائق	10	2.6	بولقرود	1	0.3
الحروش	6	1.6	الشرايع	1	0.3
عين قشرة	6	1.6	التوميات	1	0.3
أولاد عطية	1	0.3	بوعباز	5	1.3
حمادي كرومة	2	0.5	زيغود يوسف	3	0.8
قسنطينة	9	2.4	قالمة	2	0.5
عزابة	2	0.5	العلمة	1	0.3
بن عزوز	5	1.3	مسكيانة	1	0.3
بين الويدان	2	0.5	حجر الديس	1	0.3
سيدي مزغيش	5	1.3	علاوة طاغان	3	0.8
زردازة	4	1.1	كركرة	3	0.8
مزاج الدشيش	2	0.5	مسوفة	1	0.3

بني ولبان	1	0.3	سطيف	2	0.5
20 أوت	2	0.5	بجاية	1	0.3
الإخوة عياشي	3	0.8	خنشلة	1	0.3
بولقرود	1	0.3	باتنة	1	0.3
الشرايع	1	0.3	بني مالك	3	0.8
المجموع	380		%100		

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

4-المستوى التعليمي لأفراد للعينة:

شملت العينة البحثية أفرادا من مختلف المستويات التعليمية، وبنسب متقاربة جدا ما عدى الأفراد الأميين الذين شاركوا في الاستبيان فقد كانوا بعدد أقل مقارنة بالمستويات الأخرى، حيث بلغت بنسبتهم 9.73%، وتخص بنسبة كبيرة من مجموعة الأفراد الذين تفوق أعمارهم الـ 60 سنة والذين عاصروا الحرب التحريرية وسياسات التجهيل التي مارسها الاستعمار عليهم، خاصة وأن اغلبهم من النازحين من الأرياف نحو مدينة سكيكدة، في حين سجلت باقي المستويات، الابتدائي، المتوسط، الثانوي، والجامعي النسب 18.95، 24.21، 24.21، 22.90، على التوالي، كما هو موضع في الشكل البياني المقابل.

شكل رقم 16 :توزيع أفراد العينة حسب مستواهم التعليمي

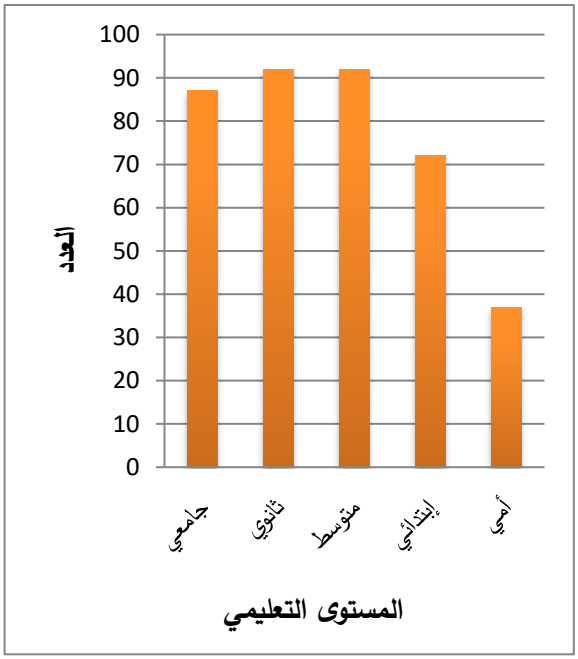

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

5-الحالة العائلية:

تميز الحالة العائلية لأفراد العينة المشاركين في الاستبيان بكون 80 % منهم متزوجين تليها نسبة 15% للعزاب، أما فئة المطلقين والأرامل فكانت 1 % و4 % على التوالي، وهذا المؤشر يشير إلى وجود نوع من الاستقرار اجتماعي في الأحياء المعنية بالدراسة.

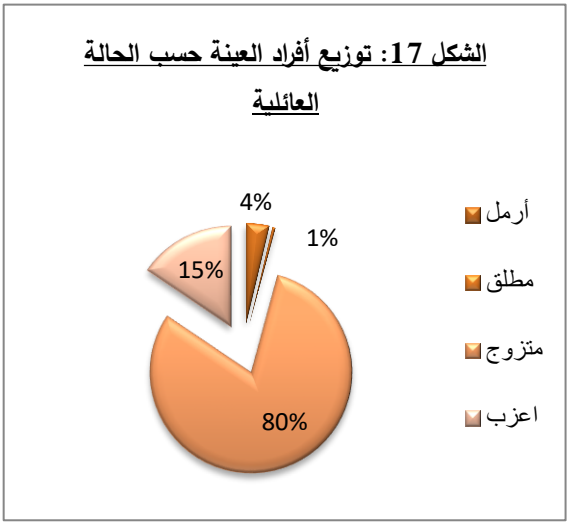

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

6-وجود الأبناء:

يمثل الشكل البياني المقابل نسبة وجود الأبناء لدى أفراد العينة حيث أن 79.47% لديهم أبناء، في حين تبقى نسبة 20.53% لا يملكون أولاد وهم ممثلون ب 59 فرد من أفراد العينة عزاب بنسبة 75.4%.

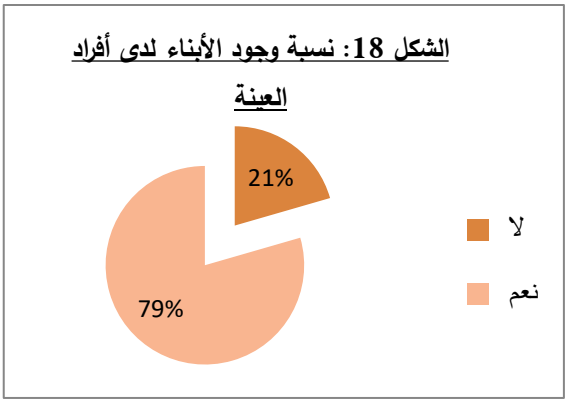

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

7-الحالة المهنية:

أظهرت نتائج الاستبيان وإجابات السؤال المتعلق بالحالة المهنية لأفراد العينة حيث بلغت نسبة الموظفين 31.32%، و12.37% للمشتغلين في الأعمال الحرة، أما النسبة 18.16 فكانت من نصيب العمال الدائمين، في حين بلغت نسبة المتقاعدين في العينة البحثية 17.63%، في المقابل فقد سجلت فئة البطالين ارتفاع ملحوظ حيث شكلت نسبة 19.47% من إجمالي أفراد العينة (380) ونسبة 24.58% من إجمالي الأشخاص أقل من 60 سنة الذين شملتهم العينة الذين بلغ عددهم 301 فرد.

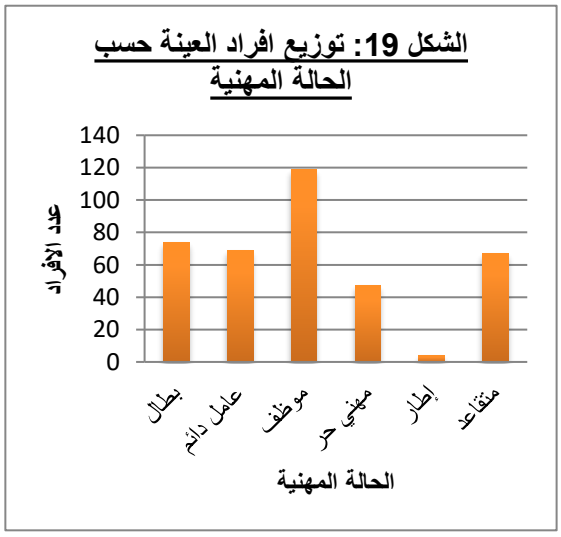

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

8-أين تعمل؟

يفيدنا هذا السؤال في تحديد المناطق التي تشهد حركية يومية ومجال تحرك سكان المجال المجاور حيث أظهرت نتائج الإجابة على هذا السؤال أن نسبة 46.86 % من سكان الأحياء المعنية بالاستبيان يعملون وسط مدينة سكيكدة وهذا يشير إلى وجود ارتباط كبير بين سكان هذه الأحياء ووسط المدينة، ومنه وجود رحلات يومية كثيفة من هذه الأحياء نحو وسط المدينة، أما نسبة الأفراد الذين يشتغلون في الحي فقد بلغت 13.39%، في حين بلغت نسبة الأفراد الذين ل يملكون مكان عمل محدد وتختلف أماكن عملهم حسب توفر العمل وهم فئة العمال الأحرار 25.10%، أما نسب الأفراد الذين يعملون في المنطقة الصناعية، الميناء، وخرج المدينة فقد بغت 5.86%، 2.51%، و 6.28% على التوالي.

الشكل 20: توزيع أفراد العينة العمال حسب مكان عملهم

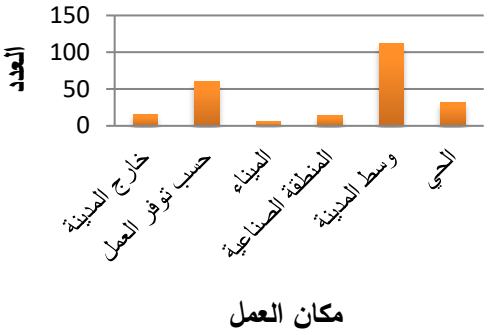

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

09-كم يبعد مكان عملك عن المنزل؟

من خلال الإجابة على السؤال المتعلق بالمسافة بين المنزل ومكان العمل فقد تبين أن 17.8 % صرحوا بأنهم يعملون على بعد مسافة تراوح بين (0 و 5 كلم)، في حين صرح 40.22 % بأن المسافة بين مكان عملهم ومكان سكنهم تتراوح بين (05 إلى 10)، أما 28.49 % فقد أجابوا بأن مكان عملهم يبعد عن مكان سكنهم بمسافة تراوح بين (10 – 15 كلم)، أما الأفراد الذين تراوح المسافة بين مكان عملهم ومنازلهم بين (15-20 كلم) فقد كانت نسبتهم منخفضة حيث بلغت 5.03 %، كذلك كانت نسبة الأفراد الذين يعملون خارج البلدية منخفضة مقارنة بالفئات الأخرى حيث بلغت 5.99 %، أما أدنى نسبة مقارنة بالفئات السابقة فئة الأفراد الذين يعملون خارج الولاية بلغت نسبة 2.79%.

جدول رقم 17: توزيع العينة حسب المسافة بين مكان العمل والمنزل.

المسافة	كم يبعد مكان العمل عن المنزل						
	من 0 إلى 05 كلم	من 05 إلى10 كلم	من 10 إلى 15 كلم	من 15 إلى 20 كلم	خارج البلدية	خارج الولاية	المجموع
العدد	32	72	51	9	10	5	179
النسبة %	17.88	40.22	28.49	5.03	5.59	2.79	100

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

10-كيف تتنقل لمكان العمل؟

من خلال إجابة أفراد العينة على هذا السؤال فإن النسبة 12.06% مثلت الأفراد الذين يذهبون إلى العمل مشيا على الأقدام وهم غالبا مجموع الأفراد الذين يعملون في الحي، أما الأفراد الذين يستعملون النقل العمومي فقد كانت النسبة المسيطرة إذ بلغت 70.79 % وهي غالبا تمثل العمال الأحرار والموظفين ذوو الدخل المتوسط والذين لا تتميز حالتهم المادية بالتوسط على العموم، أما الفئة الثالثة وهي فئة الأفراد الذين يستخدمون سيارات خاصة في تنقلهم فبلغت نسبة 17.15 %، وهي غالبا تمثل الأفراد ذوو الدخل المرتفع، باستثناء حالات قليلة تمثل حوالي 5% من الأفراد الذين يستعملون سيارات خاصة في تنقلهم، من سكان الأحياء القصديرية والذين أفادت إجابتهم باستعمالهم سيارات خاصة في تنقلهم.

جدول رقم 18: توزيع أفراد العينة العاملين حسب وسيلة تنقلهم إلى العمل.

وسيلة التنقل	وسيلة التنقل إلى مكان العمل		
	مشيا على الأقدام	نقل عمومي	سيارة خاصة
العدد	38	223	54
النسبة %	12.06	70.79	17.15

لمصدر: ليلى بولقصع، 2021.

11- ما هي المدة لتي تستغرقها من وإلى مكان العمل؟

توضح مجموعة الإجابات على هذا السؤال أن 21.79 % من مجموع أفراد العينة العمال باستثناء العمال الأحرار يستغرقون مدة زمنية تتراوح بين (0 و 5 دقائق) في رحلتهم اليومية من وإلى العمل، في حين تستغرق نسبة 28.49 % مدة تراوح من 5 إلى 10 دقائق، أما 20.67 %، منهم فيستغرقون مدة تتراوح بين (10 و 15 دقيقة)، وتسترق نسبة 17.88 منهم مدة زمنية (من 15 إلى 20 دقيقة) للوصول إلى عملهم، كما يستغرق 38 % منهم مدة تتراوح بين (20 و 30 دقيقة) لقطع المسافة بين العمل والسكن، أما النسبة المتبقية وهي 2.79 % فتستغرق مدة أكبر من 30 دقيقة لوصول أي مكان العمل.

الشكل 21: توزيع أفراد لعينة العاملين حسب المدة المستغرقة من وإلى مكان العمل

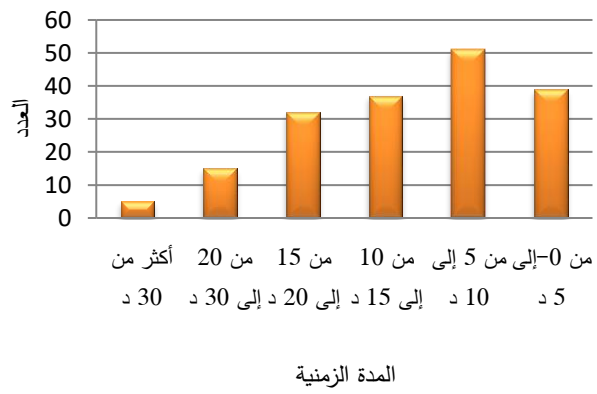

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

من إجابتي السؤالين السابقين يتضح أن 88.83 % من مجوع أفراد العينة العاملين من غير العاملين في الأعمال الحرة يستغرقون مدة تتراوح(بين 0 إلى 20 دقيقة) في رحلتهم اليومية من وإلى مكان العمل في مسافة تتراوح بين (من 0 إلى 15 كلم)، في المقابل فإن نفس النسبة تقريبا (86.62%) تعمل على بعد مسافة تتراوح بين (0 و 15 كلم) من مكان سكنهم، وهذا خلال فترات

الذروة، (أوقات الذهاب والعودة من العمل)، و نسبة 87.94 % يستعملون في تنقلهم النقل العمومي أو السيارات الخاصة ومنه يتضح أن المجال يمتاز بسهولة وصول عالية، توفر سهولة في التنقل من المجال المجاور لمدينة سكيكدة إلى وسط المدينة والمناطق الأخرى.

ثالثا: المحيط (الحي):

1-اسم الحي:

غطت العينة ما مجموعه 9 أحياء هي الزفزاف، كاسار، بني مالك، بولقرود، الزرامنة، بوعباز، المنطقة الصناعية الصغرى، العربي بن مهيدي، علاوة طاغان، بنسب مختلفة حسب حجم كل حي وكذلك حسب تنوع السكن بكل حي.

الشكل 22: توزيع العينة حسب عدد الاستبيانات لكل حي

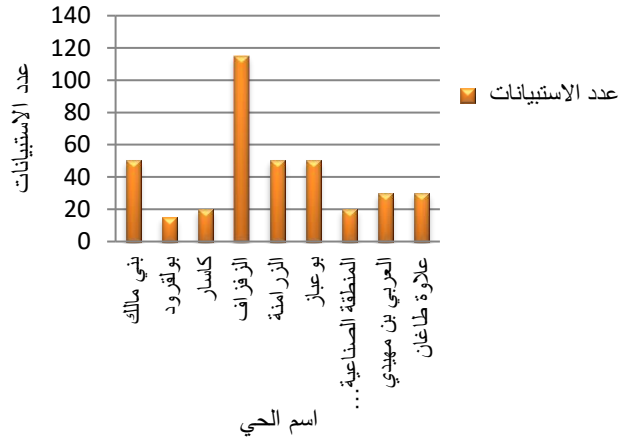

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

2-منذ متى وأنت تسكن في هذا الحي؟

يفيدنا هذا السؤال في تحديد الفترات الزمنية لتعمير مختلف الاحياء المعنية بالاستبيان، ومنه التقرب أكثر من تحديد الظروف المصاحبة لتشكل هذه الاحياء بدقة أكبر ومنه الظروف المصاحبة لتعمير المجال المجاور لمينة سكيكدة.

يبين الشكل الموالي توزيع عينة الدراسة حسب الإجابة على هذا السؤال، حيث يتبين أن 53.9% من عينة الدراسة تمثل الأشخاص الذين سكنوا هذه الأحياء في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2020 سنة وهي تمثل أعلى نسبة، تليها من 1980 إلى 2000 سنة بنسبة تقدر ب 30.5%، تليها الفئة التي سكنت هذه الأحياء قبل سنة 1980 بنسبة تقدر ب 14.5%، وفي الأخير فئة الأشخاص الذين سكنوا هذه الأحياء بعد سنة 2020 والتي بلغت نسبتها 1.1% من عينة الدراسة.

الشكل رقم 26: السابق توزيع عينة الدراسة حسب الإجابة على السؤال "منذ متى وأنت تسكن في هذا الحي؟"

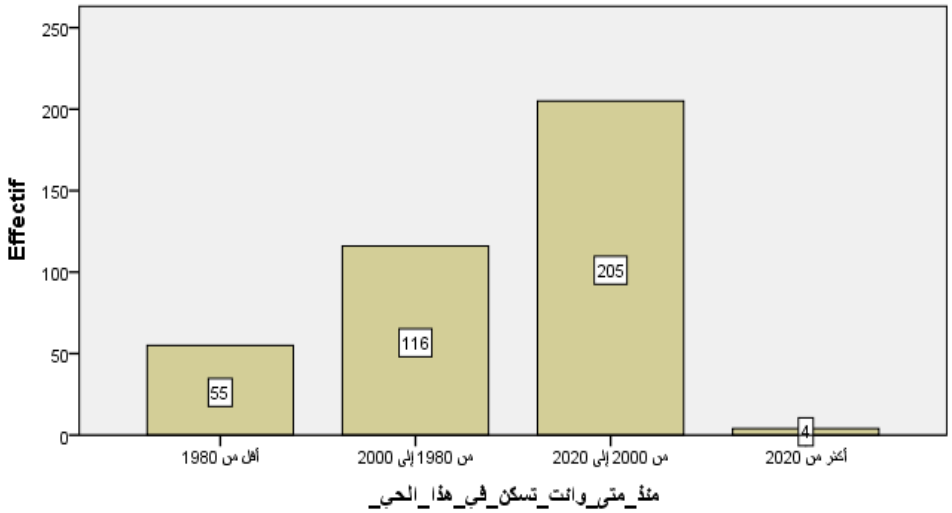

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

3-أين كنتم تقطنون قبل قدومكم إلى هذا الحي؟

يوضح الجدول أن الأصل الجغرافي لسكان الأحياء المجاورة لمدينة سكيكدة متنوع بين وسط المدينة والبلديات المجاورة لها وصولا إلى الولايات المجاورة، حيث نجد أن السكان الأصليين تبلغ نسبتهم 44.73% كأعلى نسبة، تليها كل من القل، بوشطاطة وتما لوس بنسبة 6.32%، 6.05%، 4.21%، على التوالي، أما 38.39% فتتقاسمها باقي المناطق بنسب متفاوتة. عموما فإن نسبة كبيرة من سكان الأحياء المجاورة للمدينة تنحدر من غرب الولاية نظرا للخصوصية الطبيعية للمنطقة وكذا الظروف الصعبة التي شهدها الإقليم خاصة الأمنية إبان العشرية السوداء والتي حولت الإقليم في فترة من الفترات إلى إقليم طارد للسكان.

جدول رقم 19: النسبة المئوية للأصل الجغرافي لسكان الأحياء المجاورة لمدينة سكيكدة

مكان الميلاد	العدد	نسبة مئوية %	مكان الميلاد	العدد	النسبة المئوية%
بوشطاطة	23	6.05	زيغود يوسف	03	0.80
سكيكدة	170	44.73	عين أغبال	05	1.31
واد الزهور	09	2.37	بين الويدان	08	2.10
تما لوس	16	4.21	سطيف	02	0.5
الهزابرة	03	0.80	قالمة	02	0.5
القل	24	6.32	مزاج الدشيش	08	2.10
الحدائق	10	2.63	عزابة	02	0.5
الحروش	08	2.10	الشرايع	02	0.5
عين قشرة	13	3.42	رمضان جمال	06	1.6
أولاد عطية	07	1.90	باتنة	01	0.3
حمادي كرومة	05	1.31	العلمة	01	0.3
قسنطينة	10	2.4	التوميات	01	0.3
سيدي مزغيش	05	1.31	بني زيد	01	0.3
بن عزوز	11	2.89	بجاية	01	0.3
زردازة	07	1.90	خنشلة	01	0.3
كركرة	09	2.37	بني ولبان	06	1.58
المجموع	380		%100		

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

خريطة رقم 10: الأصل الجغرافي للسكان الوافدين على المجال المجاور لمدينة سكيكدة من البلديات والولايات المجاورة

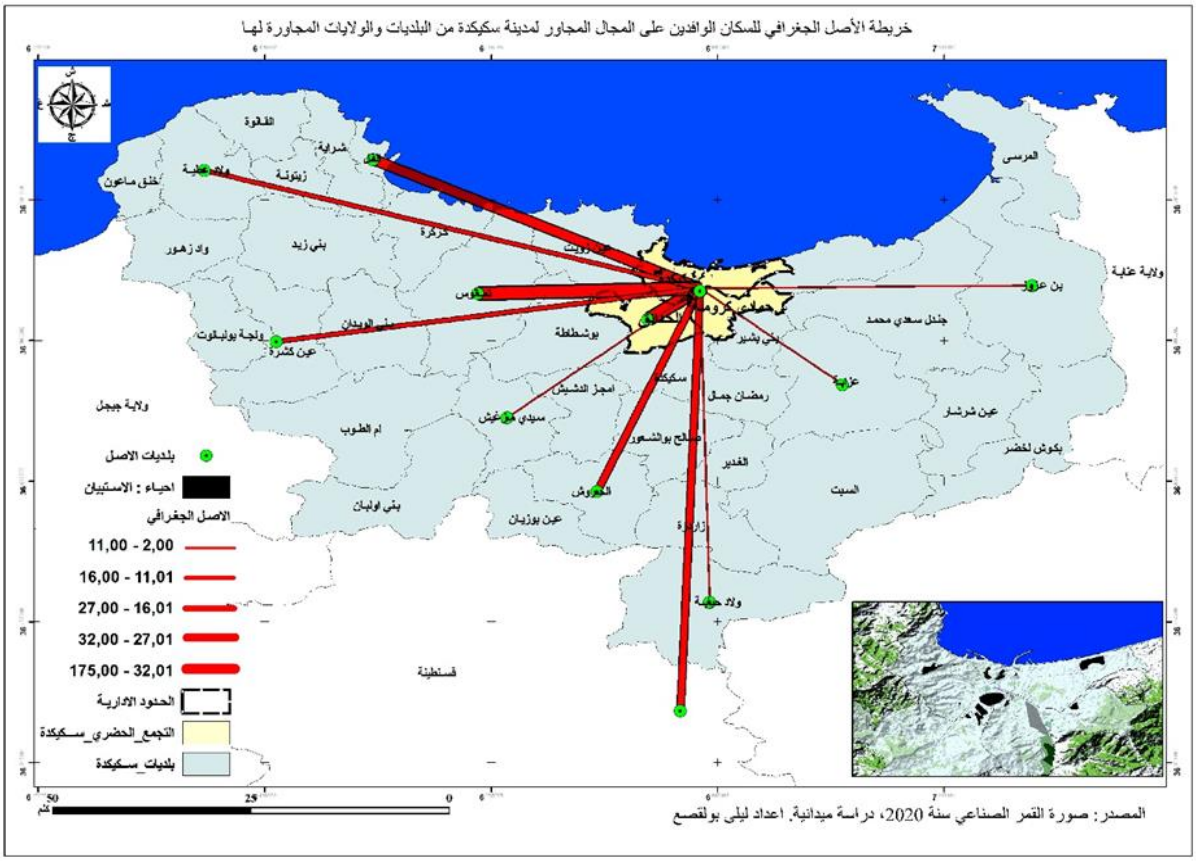

خريطة رقم 11: السكان الوافدين على المجال المجاور لمدينة سكيكدة من بلدية سكيكدة

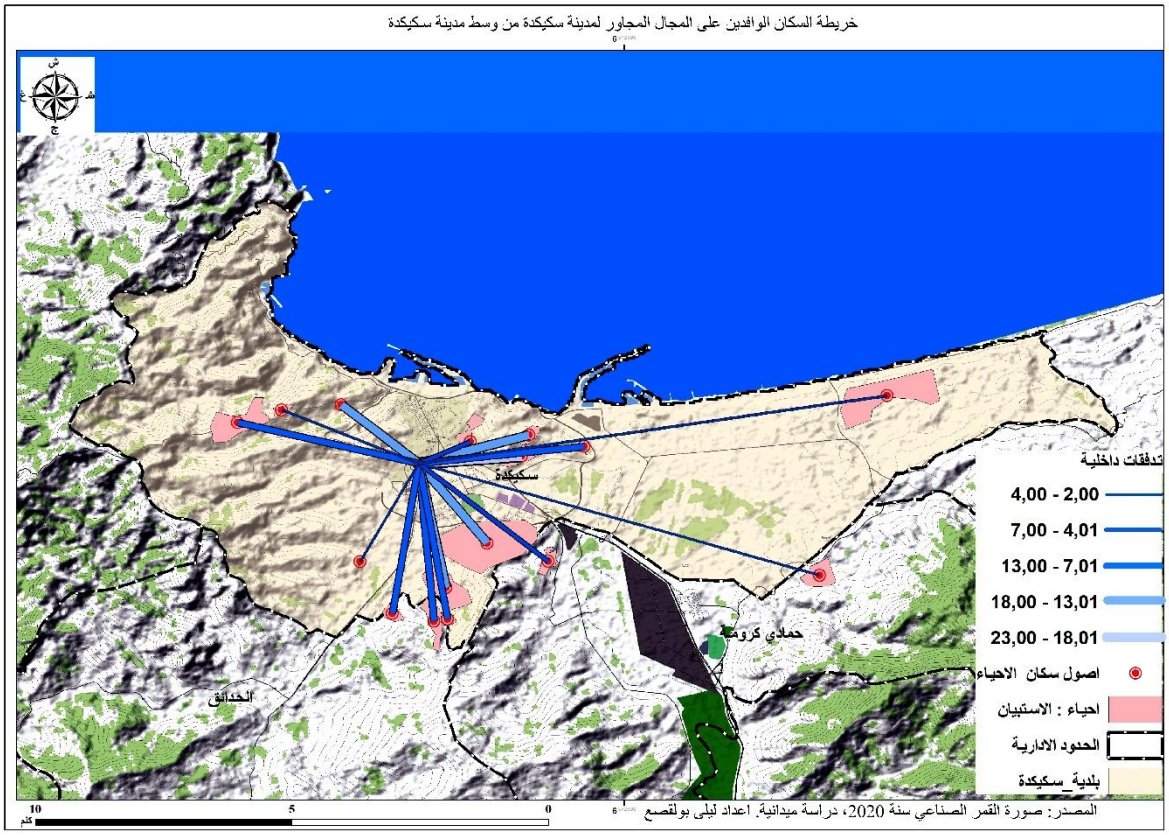

4-ما هو سبب رحيلكم عن مكان إقامتكم السابق؟

من خلال الجدول يتضح أن أعلى نسبة من عينة الدراسة حسب الإجابة على السؤال " ما هو سبب رحيلكم من مكان إقامتكم السابق" هو البحث عن السكن تقدر بـ 49.7% كأعلى نسبة، ثم تليها نسبة 16.3 % من لديهم سبب البحث عن العمل والهروب من الظروف القاسية (الفقر،....)، ويأتي البحث عن العمل بنسبة تقدر بـ 8.4%، والبحث عن العمل والبحث عن السكن بنسبة تقدر بـ 3.7%، تليها سبب البحث عن العمل والهروب من الظروف القاسية والقرب من المدينة ومنافعه؛ والبحث عن السكن والهروب من الظروف القاسية والبحث عن الأمن بنسب تقدر بـ 2.4% على التوالي، والبحث عن العمل والبحث عن السكن والهروب من الظروف القاسية والقرب من المدينة ومنافعها بنسبة تقدر بـ 2.1%، تأتي البحث عن الأمن؛ والبحث عن العمل والهروب من الظروف القاسية بنسبة ضئيلة تقدر بـ 1.8% لكل واحدة، والهروب من الظروف القاسية والقرب من المدينة ومنافعها بنسبة تقدر بـ 1.3%، في حين أن البحث عن العمل والبحث عن السكن والهروب من الظروف القاسية؛ الهروب من الظروف القاسية وبحثا عن الأمن؛ البحث عن السكن والبحث عن الأمن؛ البحث عن السكن والهروب من الظروف القاسية والقرب من المدينة ومنافعها بنسبة تقدر بـ 1.1%، تليها البحث عن العمل والقرب من المدينة ومنافعها؛ والبحث عن السكن والقرب من المدينة ومنافعها؛ وجميع الأسباب؛

ولا يوجد أي سبب بنسب تقدر بـ 0.8% لكل واحدة، وفي الأخير كل من الدراسة؛ البحث عن العمل والدراسة والهروب من الظروف القاسية؛ البحث عن العمل والبحث عن السكن والبحث عن الأمن؛ الدراسة والهروب من الظروف القاسية وبحثا عن الأمن؛ وتم ترحيلهم من الدولة بنسب تقدر بـ 0.3% لكل واحدة.

جدول رقم 20: نسبة من عينة الدراسة حسب الإجابة على السؤال " ما هو سبب رحيلكم من مكان إقامتكم السابق"

السبب	العدد	نسبة مئوية %
البحث عن العمل	32	8.4
البحث عن السكن	189	49.7
الدراسة	1	0.3
الهروب من الظروف القاسية	5	1.3
القرب من المدينة ومنافعها	5	1.3
البحث عن الأمن	7	1.8
البحث عن العمل والبحث عن السكن	14	3.7
البحث عن العمل والهروب من الظروف القاسية	7	1.8
البحث عن العمل والقرب من المدينة ومنافعها	3	0.8
البحث عن العمل والبحث عن السكن والهروب من الظروف القاسية	4	1.1
البحث عن العمل والهروب من الظروف القاسية والقرب من المدينة ومنافعها	9	2.4
البحث عن السكن والقرب من المدينة ومنافعها	3	0.8
الهروب من الظروف القاسية وبحثا عن الأمن	4	1.1
البحث عن السكن والهروب من الظروف القاسية والبحث عن الأمن	9	2.4
البحث عن السكن والهروب من الظروف القاسية	62	16.3
البحث عن السكن والبحث عن الأمن	4	1.1
البحث عن السكن والهروب من الظروف القاسية والقرب من المدينة ومنافعها	4	1.1
البحث عن العمل والدراسة والهروب من الظروف القاسية	1	0.3
البحث عن العمل والبحث عن السكن والبحث عن الأمن	1	0.3
استفادة من سكن تطوري	0	0
الدراسة والهروب من الظروف القاسية وبحثا عن الأمن	1	0.3
جميع الأسباب معا	3	0.8
البحث عن العمل و السكن والهروب من الظروف القاسية والقرب من المدينة ومنافعها	8	2.1
تم ترحيلهم من الدولة	1	0.3
لا يوجد أي سبب	3	0.8
المجموع	380	100

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

5-ما هي أسباب اختياركم السكن في هذا الحي؟

يبين الجدول السابق توزيع عينة الدراسة حسب الإجابة على السؤال " ما هي أسباب اختيارك للسكن في هذا الحي؟"، حيث يتبين أن 20.3% من العينة أجابوا بأن السبب هو توفر عقار البناء بأسعار منخفضة، و15.5% استفادة من سكن اجتماعي، تليها غياب الرقابة على البناء وليست لدي الإمكانيات لتغيير مكان الإقامة بنسبة تقدر بـ 11.1% ، تأتي بنسبة 9.2% بسبب عدم وجود الإمكانيات لتغيير مكان الإقامة، غياب الرقابة على البناء بنسبة تقدر بـ7.6%، وسبب استفادة من سكن تطوري بـ 5.8%، تليها القرب من مكان العمل والقرب من العائلة والأقارب بنسب 4.5% و 4.2% على التوالي، تأتي القرب من مكان العمل وتوفر عقار بأسعار منخفضة وغياب الرقابة على البناء؛ توفر عقار البناء بأسعار منخفضة وغياب الرقابة على البناء بنسبة تقدر بـ 3.2%، القرب من مكان العمل وتوفر عقار البناء بأسعار منخفضة ب 2.4%، وغياب الرقابة على البناء والقرب من مكان العمل بـ 2.1%، وسبب القرب من الخدمات بنسبة تقدر بـ 1.6%، في حين القرب من مكان العمل والوضعية الجيدة للحي بـ 1.3%، تليها الوضعية الجيدة للحي واستفادة من بناء ذاتي بـ 1.1%، في حين أن القرب من الخدمات وتوفر عقار البناء بأسعار منخفضة؛ القرب من العائلة والأقارب والقرب من مكان العمل وتوفر عقار البناء بأسعار منخفضة وغياب الرقابة على البناء بنسبة تقدر بـ 0.8% ، تليها القرب من العائلة الأقارب وتوفر عقار البناء بأسعار منخفضة وغياب الرقابة على البناء؛ القرب من العائلة والأقارب وغياب الرقابة على البناء؛ القرب من الخدمات وغياب الرقابة على البناء وليست لدي الإمكانيات لتغيير مكان الإقامة؛ القرب من الخدمات وغياب الرقابة على البناء؛ توفر عقار البناء بأسعار منخفضة وليست لدي الإمكانيات لتغيير مكان الإقامة؛ القرب من الخدمات وتوفر عقار البناء بأسعار منخفضة وغياب الرقابة على البناء وليست لدي الإمكانيات لتغيير مكان الإقامة بنسبة تقدر بـ 0.5%، والقرب من العائلة والأقارب وتوفر عقار البناء بأسعار منخفضة؛ القرب من مكان العمل وغياب الرقابة على البناء؛ الوضعية الجيدة للحي والقرب من الخدمات؛ القرب من العائلة والأقارب والقرب من مكان العمل وتوفر عقار البناء بأسعار منخفضة؛ والقرب من العائلة والأقارب والقرب من مكان الإقامة بنسب تقدر ب 0.3%، وفي الأخير كل من القرب من الخدمات وليست لدي الإمكانيات لتغيير مكان الإقامة؛ القرب من العائلة والأقارب والوضعية الجيدة للحي وغياب الرقابة على البناء، ليست لدي الإمكانيات لتغيير مكان الإقامة واستفادة من سكن اجتماعي بنسب معدومة تقدر ب 0%.(انظر الجدول 21).

جدول رقم 21: يوضح أسباب اختيار السكن في هذا الحي

أسباب اختيارك للسكن في هذا الحي	العدد	نسبة مئوية %
القرب من العائلة والأقارب	16	4.2
القرب من مكان العمل	17	4.5
الوضعية الجيدة للحي (النظافة المياه الإنارة العمومية)	4	1.1
القرب من الخدمات (التعليم المركز الصحي الإدارات)	6	1.6
توفر عقار البناء بأسعار منخفضة	77	20.3
غياب الرقابة على البناء	29	7.6
ليس لدي الإمكانيات لتغيير مكان الإقامة	35	9.2
القرب من مكان العمل وتوفر عقار البناء بأسعار منخفضة	9	2.4
القرب من العائلة والأقارب وتوفر عقار البناء بأسعار منخفضة	1	0.3
القرب من العائلة والأقارب وتوفر عقار البناء بأسعار منخفضة وغياب الرقابة على البناء	2	0.5
القرب من مكان العمل وتوفر عقار البناء بأسعار منخفضة وغياب الرقابة على البناء	12	3.2
توفر عقار البناء بأسعار منخفضة وغياب الرقابة على البناء	12	3.2
القرب من مكان العمل والوضعية الجيدة للحي	5	1.3
استفادة من سكن تطوي	22	5.8
القرب من مكان العمل وغياب الرقابة على البناء	1	0.3
استفادة من سكن اجتماعي	59	15.5
استفادة من بناء ذاتي	4	1.1
غياب الرقابة على البناء وليست لدي الإمكانيات لتغيير مكان الإقامة	42	11.1
غياب الرقابة على البناء والقرب من العائلة والأقارب	2	0.5
غياب الرقابة على البناء والقرب من مكان العمل	8	2.1
الوضعية الجيدة للحي والقرب من الخدمات	1	0.3
القرب من الخدمات وتوفر عقار البناء بأسعار منخفضة	3	0.8
القرب من الخدمات وغياب الرقابة على البناء وليست لدي الإمكانيات لتغيير مكان الإقامة	2	0.5
القرب من الخدمات وليست لدي الإمكانيات لتغيير مكان الإقامة	0	0
القرب من الخدمات وغياب الرقابة على البناء	2	0.5
القرب من العائلة والأقارب والوضعية الجيدة للحي وغياب الرقابة على البناء	0	0
القرب من العائلة والأقارب والقرب من مكان العمل وتوفر عقار البناء بأسعار منخفضة	1	0.3
القرب من العائلة والأقارب والقرب من مكان العمل	1	0.3
توفر عقار البناء بأسعار منخفضة وليست لدي الإمكانيات لتغيير مكان الإقامة	2	0.5
ليست لدي الإمكانيات لتغيير مكان الإقامة واستفادة من سكن اجتماعي	0	0
القرب من الخدمات وتوفر عقار البناء بأسعار منخفضة وغياب الرقابة على البناء وليست لدي الإمكانيات لتغيير مكان الإقامة	2	0.5
القرب من العائلة والأقارب والقرب من مكان العمل وتوفر عقار البناء بأسعار منخفضة وغياب الرقابة على البناء	3	0.8
المجموع	380	100

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

6-ما هو نوع السكن الذي تقطن فيه؟

شملت العينة أنواع السكن وبنسب مختلفة حيث كان السكن الفردي النوع الذي مسه الاستبيان بنسبة كبيرة حوالي 58.68%، يليه السكن القصديري بنسبة حوالي 21.06%، وهذا في حين كانت نسبة السكن الجماعي 19.47%، أما اقل نسبة فكانت من نصيب السكن التقليدي القديم الذي كان بنسبة 0.79% وهذا أمر طبيعي باعتبار المجال المجاور لمدينة سكيكدة حديث العهد بالتعمير نوعا ما وهذا ما يفسر ندرة وجود السكن التقليدي القديم على عكس وسط المدينة التي تحافظ على مجموعة معتبرة من المباني القديمة خاصة المباني ذات الطابع العربي الإسلامي وكذا المباني ذات الطابع الأوروبي الكولونيالي.

كما شمل الاستبيان أيضا السكن القصديري -كما سبق الذكر- ثلاث أحياء قصديريه داخل الأحياء التي تم توزيع الاستبيان بها هي، الحي القصديري ببني مالك، الحي القصديري بوعباز02، الحي القصديري الزفزاف03، بالإضافة إلى الحي القصديري المنطقة الصناعية الصغرى، كان لها نصيب 80 عينة من مجموع 380 استبيان تم توزيعه -كما سبق الذكر- أي بنسبة تفوق ال 21%، أسفرت نتائج الاستبيان بهذه الأحياء إلى جانب الملاحظات المباشرة للباحثة على الانتشار الواسع للبيوت القصديرية في المجال المجاور لمدينة سكيكدة رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات المحلية للقضاء على هذه الأحياء، على غرار آخر عمليتي ترحيل وأكبر العمليات الترحيل التي شهدتها مدينة سكيكدة بين (2017-2019) في إطار القضاء على الحي القصديري بحيرة الطيور وتحويل بعض سكانه إلى القطب العمراني الزفزاف 1000 وال الزفزاف 500 والبعض الآخر إلى احي 700 مسكن مسيون، وكذلك ترحيل سكان الحي القصديري الماتش إلى القطب العمراني الزفزاف 1000 ومسيون،

شكل رقم 17 : توزيع افراد العينة حسب نوع السكن

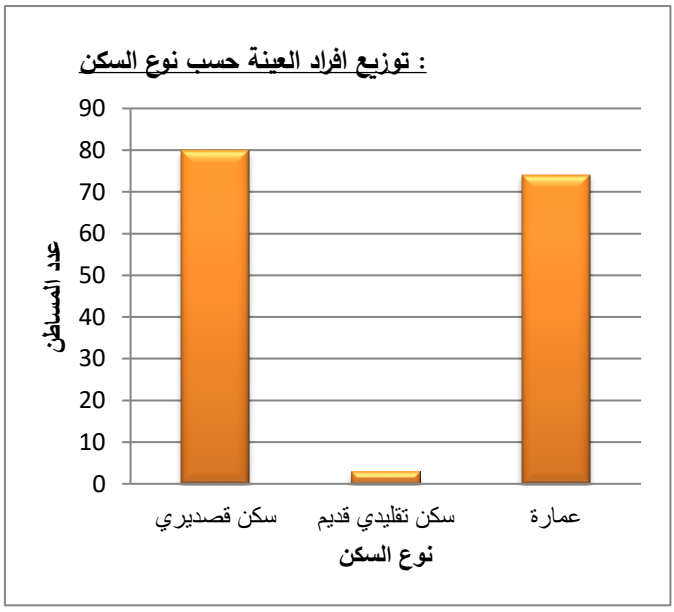

المصدر : ليلى بولقصع، 2021.

لكن تبقى تنتشر بسرعة تنخر البنية العمرانية للمدينة وتفتقر لأدنى ضروريات الحياة خاص تلك المتعلقة بالصحة العامة والسلامة البيئية.

7-ما هي طبيعة ملكية السكن؟

حسب نتائج لإجابة على السؤال المتعلق بطبيعة ملكية السكن فقد انقسمت الإجابات بين أربع أنواع للملكية هي الملكية الخاصة، الملكية العائلية، الإيجار، بنايات دون رخصة قيد التسوية، وأخيرا البناء الفوضوي وكانت النسب متقاربة إلى حد كبير كما هو موضح في الجدول أدناه.

شملت البنايات قيد التسوية البنايات الفوضوية المبنية دون رخصة بالإضافة إلى مجموعة من السكنات في إطار السكن الترقوي والتطوري الذي منح للسكان في إطار مختلف سياسات الإسكان التي طبقت في مدينة سكيكدة، أو كتعويض عن المزارع التي تركها المستوطنين واستغلها السكان بعدها، خاصة في كل من حي بوعباز، الزرامنة، وعلاوة طاغان هذا الأخير وحسب تصريح السكان خلال إجراء الاستبيان تم منح السكن التطوري لحوالي 65 عائلة رحلوا من مزرعة حمادي كرومة قديما جزء من المركب الصناعي حاليا كتعويض لهم عن الأراضي التي كانوا يستغلونها من عهد الاستعمار والتي استعملت فيما بعد لتوسعت المركب الصناعي.

شكل رقم 18 : توزيع أفراد العينة حسب طبيعة ملكية السكن

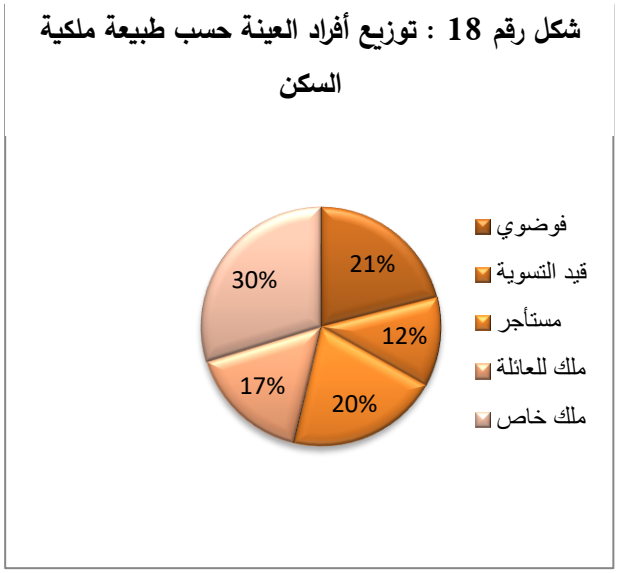

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

أما البناء الفوضوي فيتعلق بمجموعة الأحياء القصديرية المنتشرة في المجال المجاور لمدينة سكيكدة.

8-هل تم الاتصال بكم من طرف السلطات المحلية؟

كانت الإجابات على هذا السؤال متفاوتة، حيث نفت نسبة 70.53 % اتصال السلطات المحلية بهم بأي شكل من الأشكال، وهي تخص غالبا الأشخاص الذين يمتلكون عقود ملكية لمساكنهم، في حين اقتصرت الإجابة بـ نعم على نسبة 29.47 %، وهي تخص سكان البيوت القصديرية بالإضافة إلى الأشخاص الذين لا يملكون عقود ملكية لمنازلهم، والذين اتصلت بهم السلطات المحلية لتسوية وضعيتهم بإجراء عملية تسوية لملكية منازلهم حسب ما ينص عليه قانون التسوية، وهذا الإجراء يخص الأشخاص الذين يسكنون منازل بنيت دون رخصة بناء أو أجريت عليها تغييرات دون رخصة ، أما الفئة الثانية فتخص سكان لبيوت القصديرية.

شكل رقم 19 : نسبة أفراد العينة الذين تم الاتصال بهم من طرف السلطات المحلية

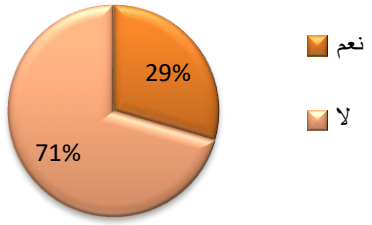

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

- **في حالة كانت الإجابة بنعم حدد كيف تم ذلك؟**

خص هذا السؤال الأشخاص الذين أجابوا بنعم على السؤال السابق، وهم الأشخاص الذين يقطنون في بنايات فوضوية سواء كانت بيوت قصديريه أو سكنات مبنية دون رخصة بناء، حيث أجاب 71.43 منهم بأنهم تلقوا زيارات ميدانية متكررة من قبل السلطات المحلية إلى منازلهم وتمثلت الزيارة في لجنة معاينة وضعية السكنات بهدف إحصائهم وتوفير سكنات لائقة لهم ويتعلق الأمر بنسبة كبيرة بسكان البيوت القصديرية، أما النسبة الثانية فقد بلغت 24 % وخصت الأشخاص الذين تلقوا اتصال من قبل السلطات المحلية بطرق مختلفة على سبيل المثال لا الحصر، صدور قانون التسوية الذي يطالب السكن الذين قاموا ببناء منازل دون رخصة مثلا بتسوية الوضعية القانونية لمنازلهم. أما اقل نسبة والتي بلغت 4.46 % فخصت الأشخاص الذين تلقوا شعارات شفوية من قبل السلطات المحلية تخص التجاوزات العمرانية التي قاموا بها عند بناء منازلهم. وهذا ما توضحه الشكل البياني المقابل:

الشكل رقم 26: توزيع أفراد العينة الذين اتصت بهم السلطات المحلية حسب طريقة الاتصال

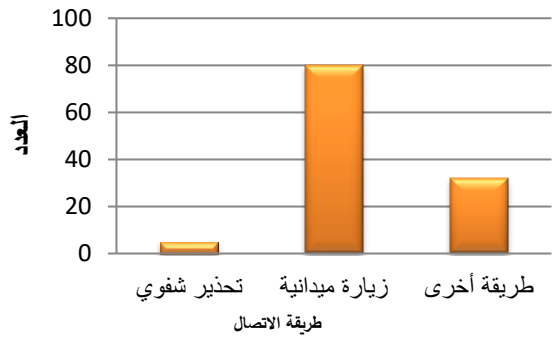

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

9-هل استفدتم من السكن على شكل؟

جاءت الإجابات على هذا السؤال مقسمة في ثلاث فئات، الفئة الأولى خصت الأشخاص الذين استفادوا من مسكنهم على شكل سكن جاهز، وشملت هذه الفئة الأشخاص الذين استفادوا من سكنات اجتماعية بصيغة الإيجار، ونخص بالذكر سكان القطب العمراني الزفزاف، والذين استفادوا من سكنات جاهزة (غرفة ومطبخ) في إطار البناء التطوري. وبلغت نسبة هذه الفئة 32.89 %، أما الفئة الثانية فتخص الأشخاص الذين استفادوا من السكن على شكل قطعة أرض سواء كاستفادة من طرف الدولة أو الشراء، أو كإرث من العائلة، أو عن طريق الاستيلاء على الأراضي العمومية الغابية أو الأحراش مثلما هو الحال في الأراضي التي بنيت عليها أغلب الأحياء القصديرية، وقد بلغت نسبتهم 64.74 %، أما الفئة الثالثة فتخص وتخص الأشخاص الذين عمرو الفراغ الذي تركه الاستعمال عن لطريق السكن في المزارع التي خلفها المستوطنون بعد عودتهم إلى أوروبا فقد بلغت نسبتهم 2.37%.

شكل رقم 20 : توزيع أفراد العينة حسب شكل الاستفادة من السكن

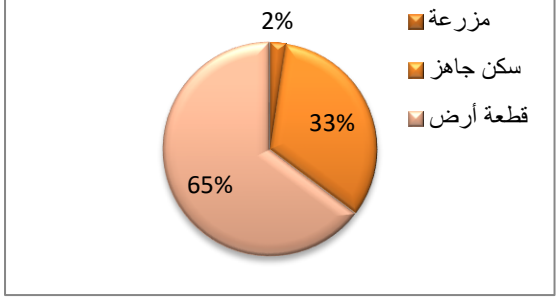

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

10-إذا كنتم قد استفدتم من السكن على شكل قطعة أرض هل كانت قطعة الأرض؟

هذا السؤال وجه بالأخص للأشخاص الذين استفادوا من السكن على شكل قطعة أرض بغرض معرفة طبيعة القطع الأرضية، وانقسمت الإجابات إلى ثلاث فئات: الفئة الأولى مثلت الأشخاص الذين كانت طبيعة الأرض التي قاموا ببناء مسكنهم عليها أرض عمرانية، فقد بلغت نسبتهم 53.25%، أ ما الفئة الثانية فتخص الأشخاص الذين كانت قطعة الأرض التي قاموا ببناء مسكنهم عليها أرض فلاحية وبلغت نسبتهم 12.60%، أما الفئة فتخص الأشخاص الذين قاموا ببناء منزلهم على أراضي غابية 34.15 % على سبيل المثال الأراضي التي بنيت عليها أغلب البيوت القصديرية.

شكل رقم 21 : توزيع أفراد العينة حسب شكل الاستفادة من السكن- قطعة الأرض

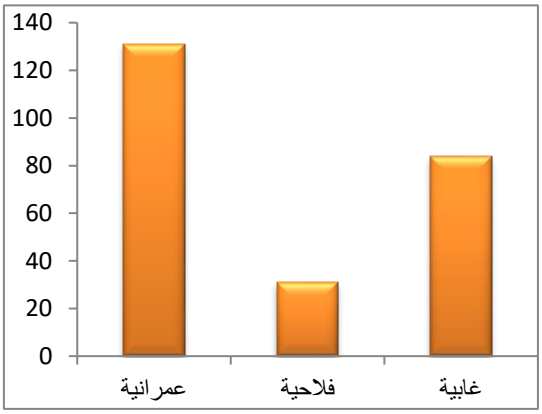

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

11-هل قمتم ببناء قطعة الأرض؟

من خلال الإجابة على هذا السؤال يتضح لنا أن أكثر من ثلاثة أرباع السكان قاموا ببناء قطعة الأرض كاملة (76.8 %)، سواء لم يتركوا مساحات خضراء منذ البداية أو أنهم قاموا بتوسعة منازلهم لاستيعاب تفرع العائلة على حساب المساحة الخضراء التي قاموا بتركها عند بناء قطعة الأرض، في المقابل فإن 23.20 % فقط تركوا مساحات خضراء عند بناء منازلهم.

شكل رقم 22 : نسبة ترك مساحات خضراء عند البناء

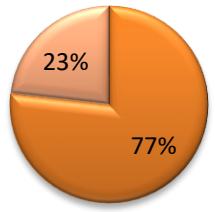

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

12-ما هي مواد بناء مسكنكم؟

ركز هذا السؤال على معرفة مادة البناء الأساسية لبناء كل من الجدران والأسقف في منازل الأحياء التي شملها الاستبيان.

12-1-الجدران:

من خلال الإجابات على هذا السؤال يتضح أن نسبة 78.16 % قاموا ببناء جدران منازلهم بمادة الآجر، وهي المواد الغالبة على معظم المباني في المدينة، أما 21.84% فقد صرحوا أنهم قاموا ببناء جدران منازلهم من مادة الطوب هذه النسبة تخص سكان البيوت القصديرية.

شكل رقم 23 : توزيع أفراد العينة حسب مادة بناء الجدران

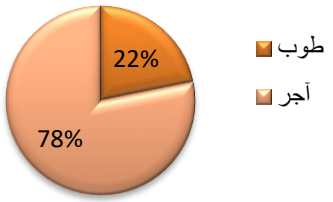

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

12-2-السقف:

من خلال الإجابة على هذا السؤال يتضح أن نسبة 76.58% من الأشخاص بنو سقف منازلهم من الاسمنت المسلح وهو الشكل الغالب على معظم الإجابات، أما نسبة 21.58 % فقد كانت المادة الأساسية لسقف منازلهم هي الصفيح ويتعلق الأمر بسكان

شكل رقم 24 : توزيع أفراد لعينة حسب مواد بناء السقف

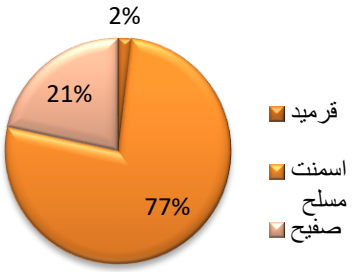

البيوت القصديرية، في حين بلغت نسبة الأشخاص الذين بنو أسقف منازلهم من مادة القرميد 1.84 %.

13-ما أين تحصل على حاجياتك اليومية؟

من خلال الإجابات على هذا السؤال فإن نسبة 63.68 % يحصلون على حاجياتهم اليومية من الحي، في حين يتحصل عليها 33.16% من وسط مدينة سكيكدة، أي ما يعادل ثلث العينة تقريبا، وهذا يمثل نسبة ارتباط كبيرة بين سكان هذه الأحياء ووسط مدينة سكيكدة، أما ما نسبته 3.16 % فيحصلون على حاجياتهم اليومية من أماكن أخرى.

شكل رقم 25 : توزيع العينة حسب مكان شراء الحاجيات اليومية

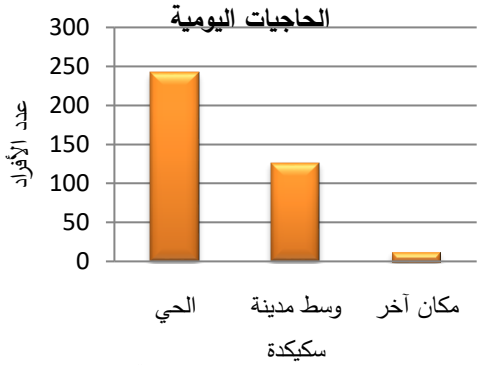

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

14-من بين هذه الخدمات حدد تلك التي يتوفر عليها حيك وحالتها:

من خلال الإجابة عل هذا السؤال يتضح أن هذه الأحياء تتوفر على مجموعة من الخدمات القاعدية على التجهيزات التعليمية، شبكة التطهير، شبكة الغاز، وشبكة الكهرباء، التي تتراوح بين جيدة وسيئة، باست ثناء الأحياء القصديرية، في حين تفتقر هذه الأحياء لمجموعة من الخدمات خاصة تلك التي تتعلق بالترفيه ومساحات الالتقاء وبعض الخدمات الأخرى. كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 22: الخدمات المتوفرة في الأحياء التي مسها الاستبيان وحالتاها

	جيدة	سيئة	غير موجودة
النظافة في الحي	116	209	59
التجهيزات الصحية	34	40	306
التجهيزات التعليمية	349	9	227
الأمن	144	2	81
الطرقات والأرصفة	99	182	99
ساحات اللعب والترفيه	43	43	294
شبكة التطهير	229	29	122
المياه الصالحة للشرب	336	23	21
الإنارة العمومية	85	188	107
المساحات الخضراء	5	7	368
شبكة الغاز	260	0	120
حاويات القمامة	64	186	130

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

وفيما يلي توضيح للإجابات على هذا السؤال بشكل أكثر تفصيلا، حيث نتطرق إلى الإجابات عل السؤال من خلال تناول كل خدمة على حدا للوقوف على نوعية الخدمات أو التجهيزات التي تنعدم أو تعاني نقصا حادا، وتلك التي تتوفر عليها هذه الأحياء وحالتها. ونظرا للتباين الكبير في الإجابات بين سكان الأحياء العادية والأحياء القصديرية ارتأينا في هذا السؤال دراسة الأحياء القصديرية على حدا ودراسة باقي الأحياء على حدا.

ثالثا: الأحياء القصديرية التي مسها الاستبيان:

نظرا للاختلاف الكبير في نسب الإجابات بين الأحياء القصديرية، (أنظر الخريطة رقم 12). وباقي الأحياء ارتأينا بالإضافة إلى دراسة الأحياء مجتمعة معا، دراسة الأحياء القصديرية على حدا للوقوف على حجم هذه الاختلافات وهذا ما يوضحه الجدول التالي والذي يوضح افتقار هذه الأحياء لأدنى شروط الحياة على غرار العناصر التالية:

خريطة رقم 12: توزيع الأحياء القصديرية في المجال المجاور لمدينة سكيكدة

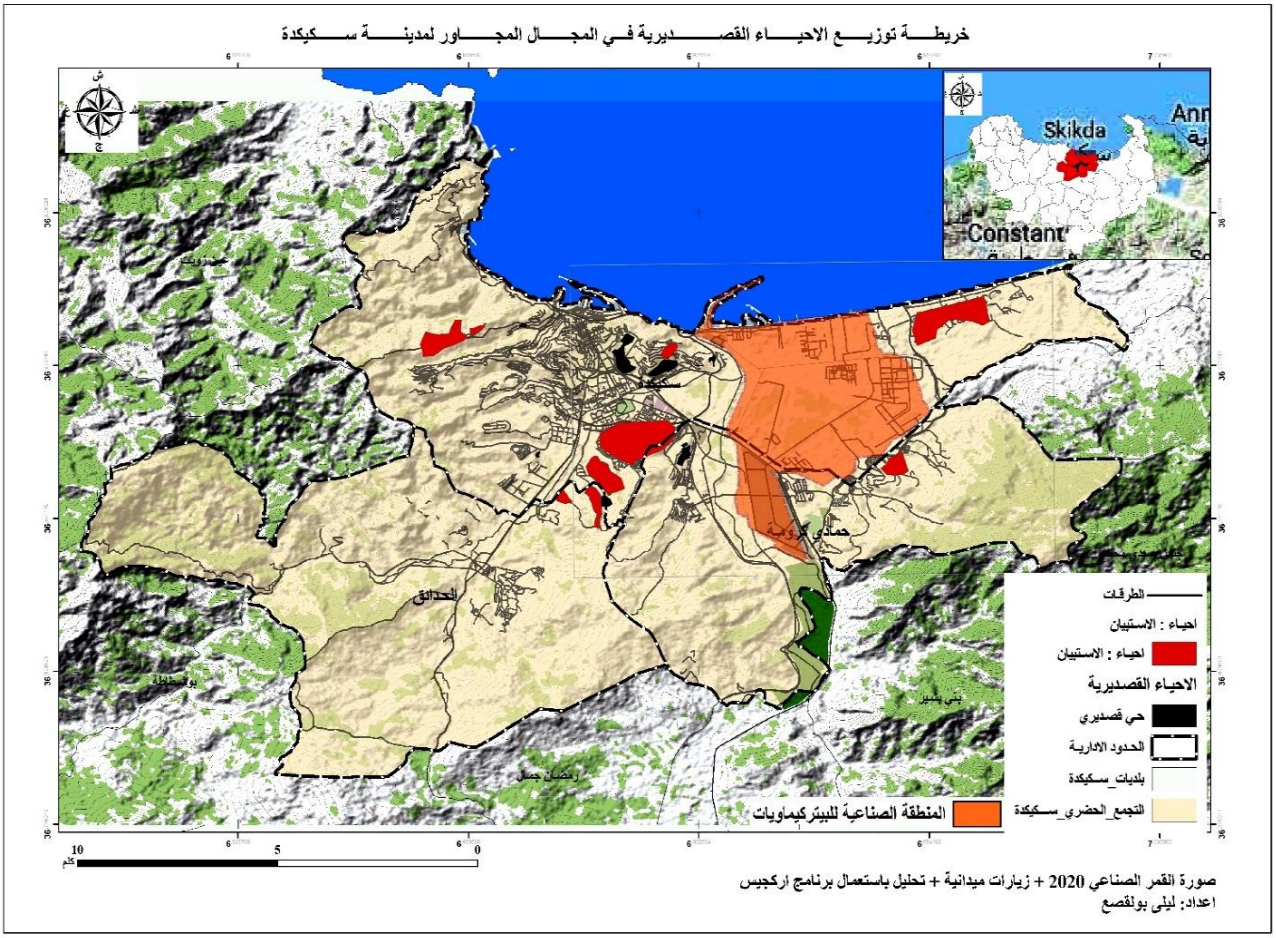

14-1-النظافة في الأحياء القصديرية:

صرح 62.5 % من سكان هذه الأحياء بانعدام النظافة في أحيائهم، وأجاب 36.3 % منهم أن شروط النظافة سيئة في أحيائهم، أكما النسبة المتبقية والبالغة 1.3 % فأجابوا بأن شروط النظافة جيدة في أحيائهم.

شكل رقم 26 : النظافة في الأحياء القصديرية

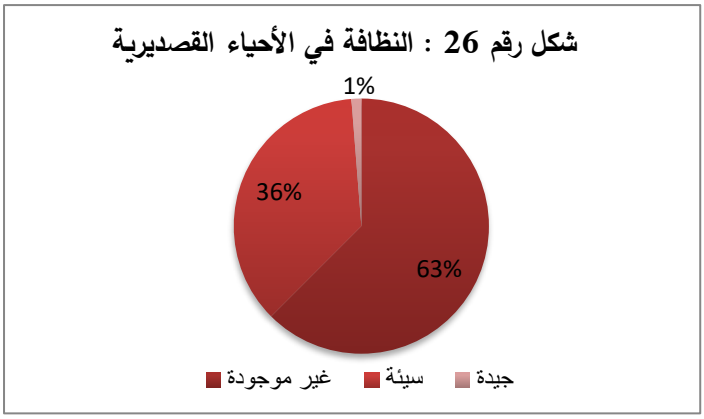

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

14-2- التجهيزات الصحية:

من خلال الشكل البياني الممثل لإجابات سكان الأحياء القصديرية على تواجد التجهيزات الصحية في أحيائهم يتضح أن 98% منهم أجابوا بأن أحيائهم تفتقر للتجهيزات الصحية، وهذا طبيعي كون الأحياء القصديرية عبارة عن مجموعة من البنايات الغير قانونية، في حين صرح 1% منهم بأن التجهيزات الصحية سيئة في أحيائهم في المقابل فإن فقط 1% منهم صرح بأن التجهيزات الصحية موجودة في أحيائهم وفي حالة جيدة، غالبا هذا التجهيزات تخص الأحياء المجاورة للأحياء القصديرية.

شكل رقم 27 : نسبة وجود التجهيزات الصحية في الأحياء القصديرية

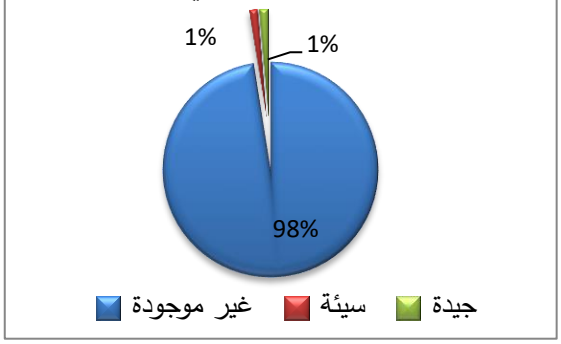

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

14-3- التجهيزات التعليمية:

من خلال الشكل البياني الممثل لإجابات سكان الأحياء القصديرية على تواجد التجهيزات التعليمية في أحيائهم فإن 76%منهم صرحوا بأن التجهيزات التعليمية موجودة في أحيائهم وفي حالة جيدة، في المقابل فإن 23% منهم صرحوا أن التجهيزات التعليمية تنعدم في أحيائهم، أما 1% منهم فأجابوا بان التجهيزات التعليمية موجودة في أحيائهم لكنها في حالة سيئة.

شكل رقم 28 : نسبة وجود التجهيزات التعليمية في الأحياء القصديرية

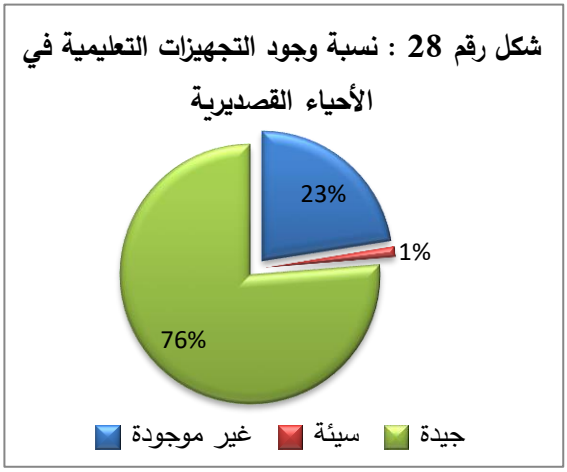

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

14-4- الأمن:

من خلال الشكل البياني الممثل لإجابات سكان الأحياء القصديرية على تواجد التجهيزات التعليمية في أحيائهم فإن 96% منهم اجابوا بعدم وجود الأمن في أحيائهم، وأجاب 1% منهم بأن حالة الأمن في أحيائهم سيئة، في المقابل فإن 3% منهم أجابو بأن الوضعية الأمنية جيدة في أحيائهم.

شكل رقم 29 : نسبة وجود الأمن في الأحياء القصديرية

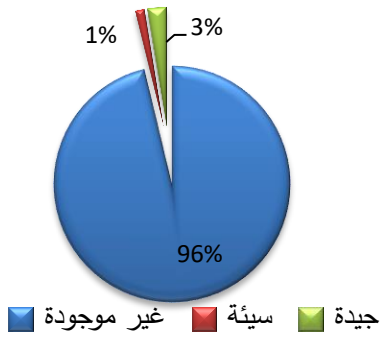

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

14-5-الطرقات والأرصفة:

من خلال الشكل البياني يتضح أن 86% من افراد العينة اجابوا بأن الطرقات والأرصفة غير موجودة في احيائهم، اما 13% منهم فاجابوا بأن الطرقات والأرصفة في احيائهم في حالة جيدة، في المقبل فإن فقط 1% هي نسبة الأفراد الذين اجابوا بأن الطرقات موجودة وفي حالة جيدة في أحيائهم.

شكل رقم 30 : نسبة وجود الطرقات والأرصفة في الأحياء القصديرية

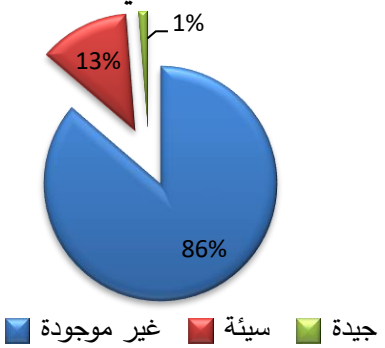

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

14-6-ساحات اللعب والترفيه

من خلال الشكل البياني يتضح أن 99%من سكان الأحياء القصديرية صرحوا أنهم لا يملكون ساحات للعب والترفيه في أحيائهم، في المقابل فإن 1 % أجابوا بوجود ساحات العب الترفيه في أحيائهم لكنها في حالة سيئة.

شكل رقم 31 : نسبة وجود ساحات اللعب والترفيه

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

14-7-شبكات التطهير:

من خلال الشكل البياني الممثل لإجابات سكان الأحياء القصديرية للسؤال الدائر حول وجود شبكات التطهير في أحيائهم فإن 89% منهم أجابوا بأن شبكات التطهير والصرف الصحي منعدمة في أحيائهم مما اضطرهم لإنجاز شبكات صرف فردية تصب مباشرة في المحيط، أما 7% منهم فأجابوا بوجود شبكات الصرف الصحي في أحيائهم لكنها في حالة سيئة، في المقابل فإن 4% منهم أجابوا بأن منازلهم موصولة بشبكات للصرف الصحي وهي في حالة جيدة.

شكل رقم 32 : وجود شبكة التطهير

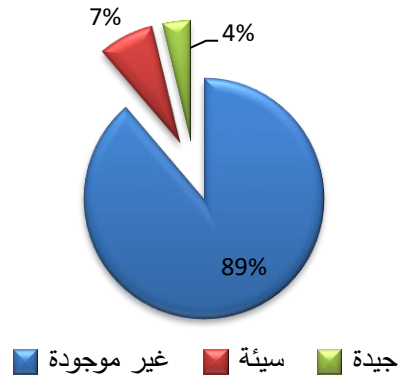

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

15-شبكة المياه الصالحة للشرب:

من خلال الشكل البياني الممثل لإجابات سكان الأحياء القصديرية للسؤال الدائر حول وجود شبكات المياه الصالحة للشرب في أحيائهم فإن 80% منهم اجابوا بأن منازلهم مربوطة بشبكات المياه الصالحة للشربوهي في حالة جيدة،أما 3% منهم فأجابوابأن منازلم مربوطة بشبكات المياه الشروب لكنها في حالة سيئة، في المقابل فإن 17% منهم أجابوا بأن شبكات المياه الصالحة للشرب غير موجودة في احيائهم.

شكل رقم 33 : نسبة وجود لإنارة العمومية

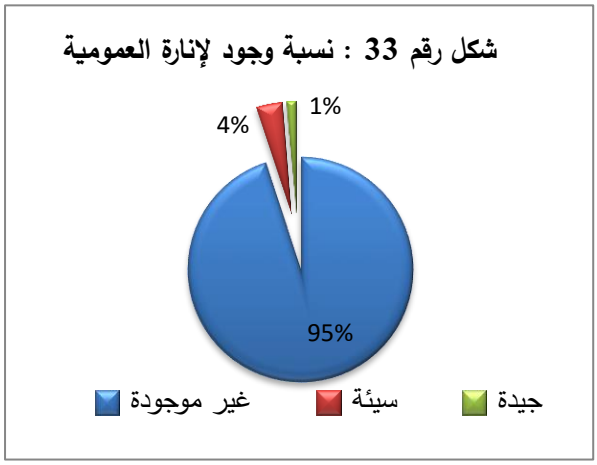

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

16-الإنارة العمومية:

من خلال الشكل البياني الممثل لإجابات سكان الأحياء القصديرية للسؤال الدائر حول وجود الإنارة العمومية في أحيائهم فإن 95% منهم اجابوا بأن أحيائهم تتوفر على الأنارة العمومية و في حالة جيدة، أما 4% منهم فأجابوا بأن أحيائهم تتوفر على الأنارة لكنها في حالة سيئة، في المقابل فإن 1% منهم أجابوا بأن الأنارة غير موجودة في أحيائهم.

شكل رقم 34 : وجود شبكة المياه الصالحة للشرب

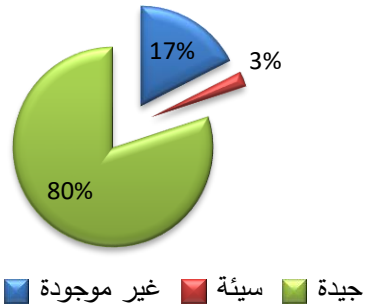

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

17-المساحات الخضراء:

من خلال الجدول السابق يتضح أن جميع أفراد العينة أجمعوا على انعدام المساحات الخضراء في أحيائهم.

جدول رقم 23: المساحات الخضراء

المساحات_الخضراء				
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	النسبة المجمعة
غير موجودة	80	100,0	100,0	100,0

18-شبكة الغاز الطبيعي:

من خلال الشكل البياني الممثل لإجابات سكان الأحياء القصديرية على وجود شبكات الغاز الطبيعي في أحيائهم فإن 97% منهم اجابوا بأن منازلهم غير مربوطة بشبكات الغاز الطبيعي، في المقابل فإن 3% منهم فأجابوا بأن منازلم مربوطة بشبكات الغاز الطبيعي و في حالة جيدة.

شكل رقم 35 : تواجد شبكة الغاز الطبيعي

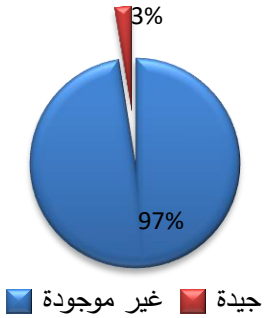

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

19- حاويات القمامة:

من خلال الشكل البياني الممثل لإجابات سكان الأحياء القصديرية للسؤال الدائر حول وجود حاويات القمامة في أحيائهم فإن 96% منهم اجابوا بأن أحيائهم لا تتوفر على حاويات للقمامة ، أما 3% منهم فأجابوا بأن أحيائهم تتوفر على حاويات القمامة لكنها في حالة سيئة، في المقابل فإن 1% منهم أجابوا بأن حاويات القمامة موجودة في أحيائهم و في حالة جيدة.

شكل رقم 36 : نسبة وجود حاويات القمامة

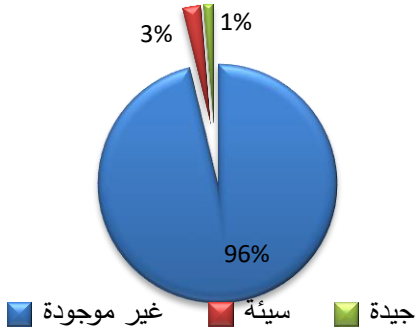

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

إن عدم توفر هذه الأحياء على حاويات للقمامة جعل سكانها يستبدلون غياب حاويات القمامة برمي نفاياتهم المنزلية عشوائيا في الطبيعة مما أدى إل تشكل المفارغ العشوائية. حتى أصبحت هذه الأحياء تمثل نقاط سوداء لانتشار النفايات سواء الهامد، المنزلية، أو النفايات السائلة.

رابعا: باقي الأحياء التي مسها الاستبيان (الغير قصديريه)

1- النظافة في الحي:

نلاحظ من خلال الإجابة على السؤال المتعلق بحالة النظافة في الحي، فان 63% من المشاركين في الاستبيان أجابوا بان النظافة منعدمة في أحيائهم، في حين أجاب 36% منهم أن النظافة في حيهم موجودة لكنها سيئة، في المقابل فإن فقط نسبة 1% منهم صرحوا أن النظافة موجودة وجيدة. في حيهم.

شكل رقم 37 : النظافة في باقي الأحياء التي مسها الاستبيان

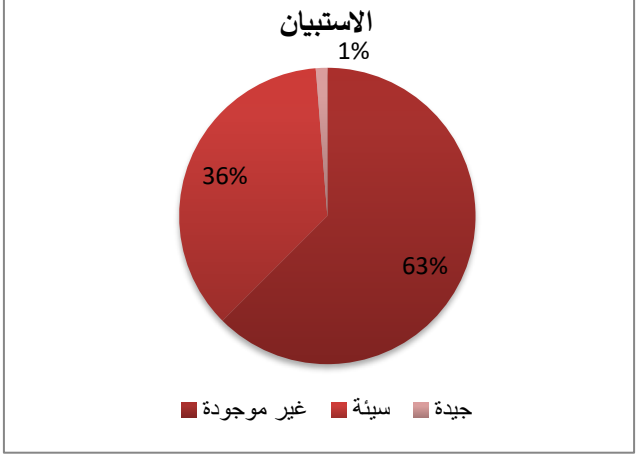

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

2- التجهيزات الصحية:

نلاحظ من خلال الإجابة على السؤال المتعلق بتوفر التجهيزات الصحية في الحي وحالتها، فان 76% من المشاركين في الاستبيان أجابوا بان التجهيزات الصحية منعدمة في أحيائهم، في حين أجاب 13% منهم أن التجهيزات الصحية في حيهم موجودة لكنها سيئة، في المقابل فإن فقط نسبة 11% منهم صرحوا أن التجهيزات الصحية موجودة في حيهم ووصفوها بأنها جيدة.

شكل رقم 38 : نسبة توفر التجهيزات الصحية بباقي الأحياء التي مسها الاستبيان

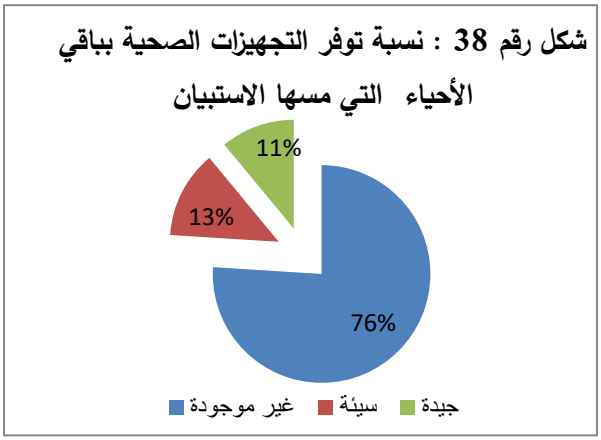

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

3- التجهيزات التعليمية:

من خلال الشكل البياني يتضح أن 96% من أفراد العينة في هذه الأحياء أجابوا بوجود التجهيزات التعليمية في حيهم ووصفوها بأنها في حالة جيدة، ف حين أجاب 3% منهم بأن التجهيزات التعليمية موجودة ف حيهم لكنها في حالة سيئة، في المقابل فإن فقط نسبة 1% من أفراد العينة أجابوا بأن التجهيزات التعليمية تنعدم في حيهم.

شكل رقم 39 : نسبة توفر التجهيزات التعليمية

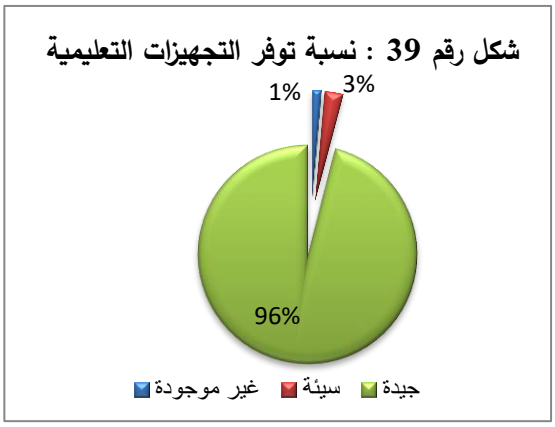

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

4-الأمن:

من خلال الشكل البياني يتضح أن 50% من أفراد العينة في هذه الأحياء صرحوا أن مراكز الأمن منعدمة في أحيائهم في المقابل فإن 47% منهم صرحوا بأن الآمن موجود وفي حالة جيدة، أما النسبة المتبقية 3% فقالوا إن الآمن متوفر في أحيائهم لكن بصفة سيئة.

شكل رقم 40 : نسبة تواجد الأمن

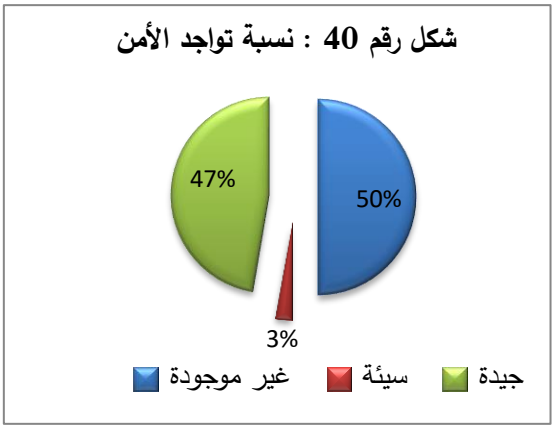

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

5-الطرقات والأرصفة:

من خلال الشكل البياني يتضح أن نسبة كبيرة من سكان هذه الأحياء أجابوا بأن الطرقات والأرصفة موجودة في حيهم لكن في حالة سيئة، بلغت نسبتهم57%، أما نسبة 33% منهم فوصفوا حالة الطرقات والأرصفة الموجودة في حيهم بأنها في حالة جيدة، في المقابل فإن نسبة 10% منهم فقط صرحوا بأن الطرقات والأرصفة منعدمة في حيهم.

شكل رقم 41 : نسبة تواجد الطرقات والأرصفة

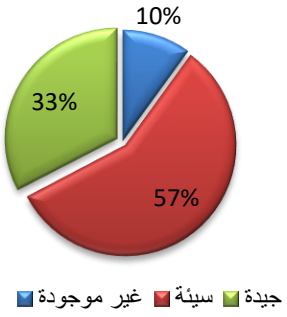

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

6-ساحات اللعب والترفيه:

من خلال الشكل البياني، يتضح أن نسبة 72% من أفراد العينة صرحوا أن ساحات اللعب والترفيه منعدمة في أحيائهم، وهذا يجعلهم دائما يتنقلن لوسط المدينة للحصول على الخدمات الترفيهية، في حين صرح 14% منهم أن ساحات اللعب والترفيه موجودة في أحيائهم لكنها في حالة سيئة، وفي المقابل فإن نفس النسبة والمقدرة ب 14% صرحوا بأن أحيائهم تحتوي على ساحات للعب والترفيه وهي في حالة جيدة.

شكل رقم 42 : نسبة وجود ساحات اللعب والترفيه

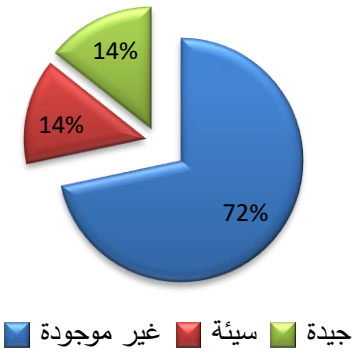

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

7-شبكة التطهير:

من خلال الشكل البياني وبناء على معطيات السؤال المتعلق بوجود شبكات التطهير في الأحياء التي شملها الاستبيان، فإن 75% من أفراد العينة باستثناء سكان البيوت القصديرية صرحوا أن سكناتهم مربوطة بشبكة تطهير جيدة، في المقابل فإن 17% منهم فقد صرحوا بان منازلهم غير مربوطة بشبكة تطهير، أما نسبة 8% منهم فقد صرحوا بان شبكات التطهير التي تربط مساكنهم في حالة سيئة.

شكل رقم 43 : نسبة وجود شبكات التطهير

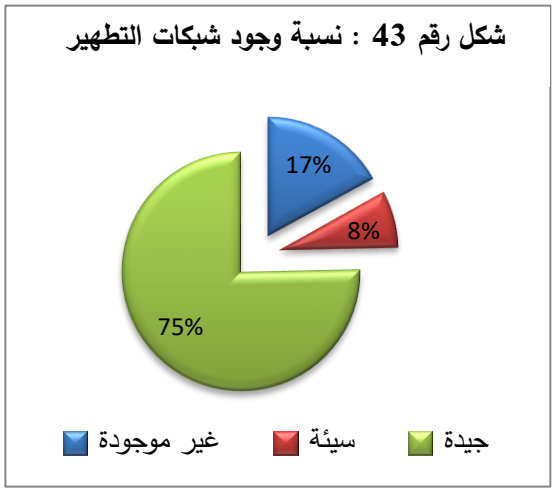

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

شكل رقم 44 :نسبة وجود المياه الصالحة للشرب

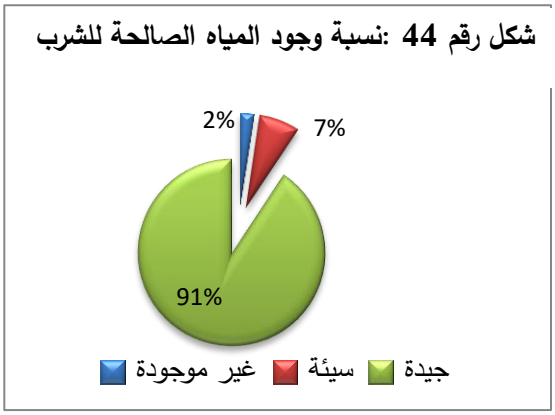

8-المياه الصالحة للشرب:

من خلال ما يوضحه الشكل البياني، فإن أغلب سكان هذه الأحياء أجابوا بأن منازلهم مربوطة بشبكة للمياه الصالحة للشرب بنسبة 91%، واصفين إياها بأنها في حالة جيدة، في حين صرح 7% منهم بان شبة المياه الصالحة للشرب لديهم سيئة، وفي المقابل فإن نسبة 2% فقط منهم صرحوا بان منازلهم غير مربوطة بشبكة المياه الصالحة للشرب.

9-الإنارة العمومية:

من خلال الشكل البياني المقابل يتضح أن 62% من أفراد العينة صرحوا أن الإنارة العمومية موجودة في أحيائهم لكنها سيئة، أما 28% منهم صرحوا بان الإنارة العمومية موجودة في أحيائهم وفي حالة جيدة، في المقابل فإن 10% منهم صرحوا بأن أحيائهم تفتقر للإنارة العمومية.

شكل رقم 45 : نسبة وجود الإنارة العمومية

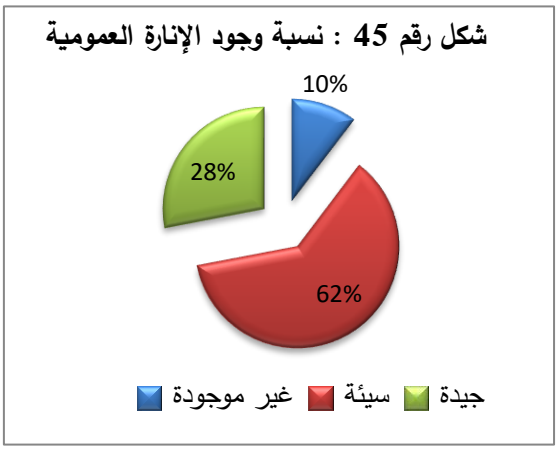

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

10-المساحات الخضراء:

نلاحظ من خلال الإجابة على السؤال المتعلق بتوفر المساحات الخضراء في الحي وحالتها، فان 96% من أفراد العينة أجابوا بان المساحات الخضراء منعدمة في أحيائهم، في حين أجاب 2% منهم أن المساحات الخضراء في حيهم موجودة لكنها سيئة، في المقابل فإن فقط نسبة 2% منهم صرحوا أن المساحات الخضراء موجودة في حيهم ووصفوها بأنها جيدة.

شكل رقم 46 : نسبة تواجد المساحات الخضراء

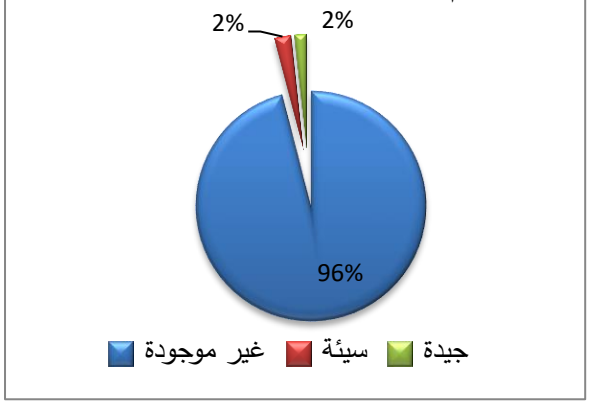

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

11- شبكة الغاز الطبيعي:

نلاحظ من خلال الإجابة على السؤال المتعلق بتوفر شبكة الغاز الطبيعي في الحي وحالتها، فإن 86% من المشاركين في الاستبيان أجابوا بان منازلهم مربوطة بشبكة الغاز الطبيعي، في حين أجاب 14% منهم أن شبكة الغاز الطبيعي غير موجودة في حيهم.

شكل رقم 47 : وجود شبكة الغاز الطبيعي

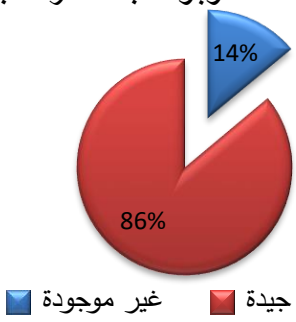

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

12-حاويات القمامة:

نلاحظ من خلال الإجابة على السؤال المتعلق بتوفر التجهيزات الصحية في الحي وحالتها، فان 76% من المشاركين في الاستبيان أجابوا بان التجهيزات الصحية منعدمة في أحيائهم، في حين أجاب 13% منهم أن التجهيزات الصحية في حيهم موجودة لكنها سيئة، في المقابل فإن فقط نسبة 11% منهم صرحوا أن التجهيزات الصحية موجودة في حيهم ووصفوها بأنها جيدة.

شكل رقم 48 : وجود حاويات القمامة

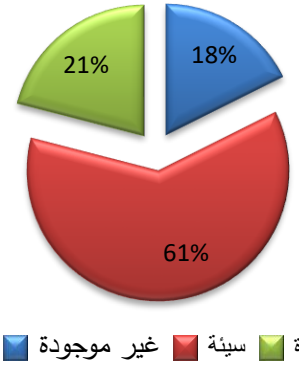

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

13-من أين تحصل على الخدمات التي لا تتوفر في حيك؟

من خلال الإجابات على ذا السؤال يتضح أن 94% من أفراد العينة يحصلون على الحاجيات الغير متوفرة في حيهم من وسط مدينة سكيكدة، في حين تتقاسم النسبة الباقية بالتساوي تقريبا كل من مدينة الحدائق ومدينة حمادي كرومة بنسبة تقارب 3 % لكل واحدة، ويتعلق الأمر هنا ببعض سكان حي علاوة طاغان التابع إداريا لبلدية حمادي كرومة، وحي كاسار التابع إداريا لبلدية الحدائق.

شكل رقم 49 : توزيع أفراد العينة حسب مكان حصولهم على الحاجيات الغير متوفرة في أحيائهم

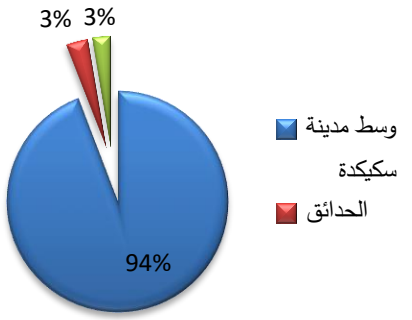

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

14-أين تقضي وقت فراغك؟

من خلال الإجابات على هذا السؤال يتضح أن أغلب أفراد العينة يقضون أوقات فراغهم وسط مدينة سكيكدة حيث بلغت نسبتهم 43.95 %، أما25% منهم فقد أجابوا أنهم يبقون في الحي في أوقات فراغهم، في حين أجاب 22.63% منهم أنهم يقضون أوقات فراغهم في البحر، وصرح 4.47% منهم بأنهم يستغلون أوقات فراغهم للذهاب إلى الغابة لاستمتاع بالهواء النقي، وقال 3.95% منهم أنهم يقصدون أماكن خارج الولاية خلال أوقات فراغهم.

شكل رقم 50 : توزيع نسب افراد العينة حسب مكان قضاء أوقات فراغهم

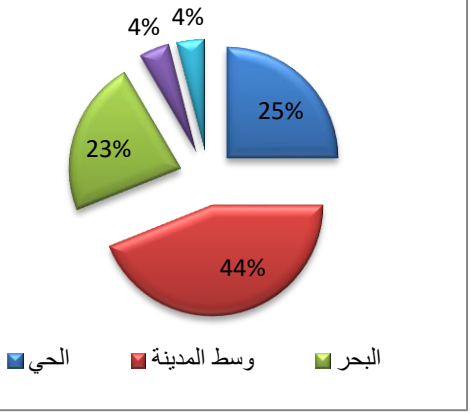

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

خامسا: التأثيرات البيئية والعمرانية

1-التأثيرات البيئية:

من خلال تحليل نتائج الاستبيان يتضح لنا التأثير البيئي للديناميكية العمرانية لمدينة سكيكدة في عدة أشكال هي:

1-1-النفايات:

1-1-1-النفايات الصلبة:

تعاني المناطق المجاورة لمدينة سكيكدة من انتشار النفايات والمفارغ العشوائية نتيجة غياب حاويات القمامة أو تدهور حالتها، زيادة على ذلك ووفقًا لمديرية البيئة لولاية سكيكدة، فإن متوسط كمية النفايات الواردة في مراكز الردم التقني (CET)، والمفارغ الخاضعة للرقابة لمدينة سكيكدة هي أكثر من 40705 طنًا / سنويًا بمتوسط سنوي يبلغ 0.7 طن / نسمة / سنة.

الصورة رقم 1: تظهر حالة حاويات القمامة

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

جدول رقم 24: كمية النفايات المنتجة في مدينة سكيكدة ونصيب الفرد من النفايات للفرد في السنة

السنة	كمية النفايات /طن	عدد السكان	نصيب النفايات/للفرد
2016	4186.36	188467	0.26
2017	51096 ,57	191935	0.27
2018	54356,96	195467	0.28
2019	53180,66	198985	0.27

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات (مديرية البيئة لولاية سكسكدة، 2021) + (مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سكيكدة، 2021)

تُظهر الأرقام انخفاضًا في كمية النفايات الواردة في (CET)، والمفارغ الخاضعة للرقابة بين عامي 2018 و2019 على الرغم من الزيادة في عدد السكان البالغ 3500 نسمة بين العامين الماضيين، بمتوسط 0.27 طن / هكتار / سنة. ينتج 3500 هاب حوالي 1000 طن / سنة من النفايات، لذلك من الطبيعي أن تكون كمية النفايات قد زادت خلال عام 2019 بمقدار 1000 طن، من ناحية أخرى، نلاحظ انخفاضًا بأكثر من 1100 طن بين كمية النفايات الواردة في (CET) ومفارغ النفايات الخاضعة للرقابة بين 2018 و2019. بالإضافة إلى ذلك، فإن المقارنة مع تقدير كمية النفايات حسب عدد السكان في عام 2019 تكشف عن فرق بأكثر من 2100 تريليون من النفايات. هذا الاختلاف يبرره وجود مكبات عشوائية في المناطق المجاورة لمدينة سكيكدة ، لذلك يمكن تقدير أن أكثر من 2000 طن من النفايات يتم إلقاؤها في المكبات البرية في عام 2019، (Boulaksa, 2022).

الصورة رقم 2: انتشار المفارغ العشوائية بالمجال المجاور لمدينة سكيكدة

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

1-1-2-النفايات السائلة:

إن تدهور شبكات الصرف الصحي أحيانا وانعدامها أحيانا أخرى، في أحياء المجال المجاور لمدينة سكيكدة، ينتج عنه التصريف العشوائي للمياه المستعملة في الطبيعة، مما لا شك فيه يؤدي إلى تدهور البيئة في هذه المجالات، سواء بسبب المياه الجوفية والسطحية أو تلوث التربة، ناهيك عن المشاكل الصحية التي تنجر عن هذا التصريف العشوائي للمياه المستعملة.

الصورة رقم 3: توضح عملية صرف المياه المستعملة في شبكات فردية.

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

1-1-3-النفايات الصناعية:

على الرغم من أن التنمية الصناعية لإقليم ما يمكن أن تؤدي إلى تنشيط اجتماعي واقتصادي قوي وتحسين نوعية حياة السكان، فمن المحتمل أيضًا أن تؤدي إلى تغييرات كبيرة في البيئة وأشكال مختلفة من تلوث البيئة. الهواء والماء والتربة، واستنزاف الموارد الطبيعية وتدهورها. كل هذا سيكون له تأثير سلبي مباشر أو غير مباشر على رفاهية السكان ونوعية حياتهم وصحتهم، **(S. Suárez Tamayo & E. Molina Esquivel, 2014, p. 357)** وعليه فإنه من غير الممكن التحدث على الآثار البيئية للديناميكية الحضرية لمدينة سكيكدة بمنأى عن الآثار البيئية للنشاط الصناعي للمنطقة الصناعية لمدينة سكيكدة.

حضي التأثير البيئي للمركب البترولي لمدينة سكيكدة بنصيب مهم من الدراسات والبحث، مما جعلنا في هذه الدراسة لا نركز كثيرا على هذا الجانب، تجنبا منا الخوض في مواضيع تم التطرق إليها من قبل، حتى كادت تصبح نتائجها من المسلمات والبديهيات.

إن تأثير النشاط الصناعي لمدينة سكيكدة لم يتوقف على استهلاكه لمساحات شاسعة للأراضي الفلاحية بطريقة مباشرة وغير مباشرة (أنظر الفصل الثالث، ص 127)، بل يتعدى ذلك إلى ما هو اخطر من ذلك، حيث ينتج عن المركب الصناعي كل أنواع، العضوية والكيميائية والمعدنية وعلى جميع المستويات سواء على مستوى الجو، البحر) تلوث مياه البحر نتيجة عملية نقل المحروقات، أو البر سطحيا وباطنيا، حيث تم تسجيل تدهور كبير للتربة ونوعية المياه الجوفية خاصة في الأجزاء المحاذية لقناة نقل المياه الصناعية، وبجوار أنابيب نقل البترول الخام**(LABAR, 2009)** .

1-1-4-انبعاث الغازات: (الغازات الدفيئة)

كيف تعمل هذه الظاهرة؟ تبعث الشمس طاقة على شكل إشعاع كهرومغناطيسي، يمتص الغلاف الجوي وسطح الأرض بعضها. الأرض، التي يجب أن تعوض هذا الإشعاع القادم، تبعث أشعة تحت الحمراء. يمتصها الغلاف الجوي، مما يعيدها في كل الاتجاهات. يعود بعضها إلى سطح الأرض، وتسمى هذه الظاهرة بتأثير الاحتباس الحراري. غازات معينة، تسمى غازات الاحتباس الحراري، لها تأثير في تضخيم هذه الظاهرة، **(pasa gualielmo, 2013)**.

وعليه، فإن غازات الاحتباس الحراري هي غازات ليست شديدة السمية: فهي ليست متفاعلة كيميائيًا. وبالتالي، فإن عمرها في الغلاف الجوي طويل جدًا ولديها القدرة على امتصاص الإشعاع الشمسي، وخاصة الإشعاع الأرضي. بهذه الطريقة، تعتمد حالة الغلاف الجوي على عناصر ثانوية ولكنها مهمة جدًا، وهذه هي الطريقة التي تؤثر بها تأثيرات الأنشطة البشرية على المناخ، **(GASSMANN, 1996, p. 141)**.

تم إجراء الجرد الوطني الثاني لانبعاثات غازات الدفيئة **(GES)** لعام 2000، والذي شمل جميع غازات الاحتباس الحراري ذات التأثير المباشر **(GES)**، ثاني أكسيد الكربون (CO_2)، الميثان (CH4)، أكسيد النيتروجين (N_2O)، الهيد وفلوريد كربون **(HFC)**، لكل من مركبات الكربون الفلورية (PFC) وسداسي فلوريد الكبريت (SF_6) وكذلك غازات الدفيئة غير المباشرة: أكسيد النيتروجين (NOX) وأول أكسيد الكربون (CO) والمركبات العضوية المتطايرة غير الميثان **(COVNM)** وثاني أكسيد الكبريت (SO_2) **(ONS O. N., 2015, p. 47)**.

يُظهر الجرد الذي تم إجراؤه لعام 2000 هيمنة قطاع الطاقة في التأثير المباشر لانبعاثات غازات الدفيئة حيث يأتي ما يقرب من 75٪ من هذه الانبعاثات من هذا القطاع.

1-1-5-استهلاك الأراضي الفلاحية:

إن استهلاك الأراضي الفلاحية في مدينة سكيكدة يشكل أحد أهم تأثيرات الديناميكية الحضرية لمدينة سكيكدة على مجالها المجاور (انظر الفصل 03)

2-التأثيرات العمرانية:

تلخص التأثيرات العمرانية للديناميكية الحضرية لمدينة سكيكدة على مجالها المجاور في تدهور الجانب العمراني كلما ابتعدنا عن المركز باتجاه المجال المجاور، حيث تظهر الأشكال الحضرية غير مرتبة وتكثر المخالفات العمرانية، حيث يمكن تلخيص هذه التأثيرات فيما يلي:

2-1-تدهور الطرقات:

تظهر الطرقات في المجال المجاور لمدينة سكيكدة بدائية جدا فهي غير معبدة، وتفتقر للأرصفة ومساحات الأمان، ناهيك عن ندرة الإنارة العمومية، الصور التالية توضح تدهور الطرقات في بعض الأحياء التي مسها الاستبيان.

الصورة رقم 4: التالية توضح حالة الطرقات في بعض هذه الأحياء:

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

2-2-انتشار البيوت القصديري

أحد أسباب الهجرة إلى المدن الكبرى هو تصور المواطنين أن المزيد من فرص التعليم والتوظيف تولد دخلًا أعلى وبالتالي نوعية حياة أفضل. ومع ذلك، فإن ارتفاع نصيب الفرد من الدخل في إقليم ما لا يُترجم بالضرورة إلى رفاهية أكبر. يولد النمو السكاني طلبات جديدة على الإسكان والخدمات والموارد الطبيعية، وقد يتجاوز الطلب المتزايد على الخدمات العرض المتاح، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع. بالنسبة للكثيرين، لن يكون من الممكن البقاء في المنطقة، لذلك سيتعين عليهم الهجرة إلى المناطق التي يسهل الوصول إلى الأسعار فيها (M.A Cortés López, 2017, p. 05) ، ص. من الدخل، من هنا بدأت الأحياء القصديرية في الظهور.

إن البحث عن عيش آمن، ومستوى معيشي أفضل، خاصة في ظل المشاريع التنموية التي شهدتها مدينة سكيكدة وعلى رأسها إنشاء المنطقة الصناعية، دفع العديد من السكان للهجرة إلى مدينة سكيكدة، شكلت هذه الأفواج المهاجرة جزء كبير من التمركز السكاني في الأحياء المجاورة لمدينة سكيكدة في الثلاثة عقود الأولى للاستقلال، معلنة بداية ظهور الأحياء القصديرية في مدينة سكيكدة ومجالها المجاور.

انتشار البيوت القصديرية هو أحد العوامل التي تؤثر سلباً على البيئة بسبب عدم وجود معايير حماية البيئة في هذه الأحياء، من المواد وطريقة البناء إلى انتشار المكبات العامة العشوائية والتي تمثل النقاط السوداء للنفايات، إضافة إلى عدم وجود شبكات صرف صحي وفق المعايير المعتمدة في بناء المدن ويجب استبدالها بشبكات صرف صحي محلية. يتم تصريف فضلات الأفراد مباشرة إلى الطبيعة (الشعاب القريبة من الأحياء) دون علاج، وهذا ما لاحظناه خلال المسح الميداني.

إضافة إلى التأثيرات البيئية والصحي لانتشار البيوت القصديرية، فإن هذه الأخيرة تشكل من الناحية العمرانية اختلالا كبيرا سواء من الناحية الجمالية و التنسيقية للأشكال الحضرية حيث تظهر هذه الأحياء في شكل فطريات غير مرغوبة في المدن، حيث لا تشكل انسجاما لا من الناحية الشكلية ولا من الناحية الوظيفية حيث تبنى خارج معايير البناء سواء من حيت طريقة البناء أو من حيث مواد لبناء التي ترتكز على الطوب والقصدير، مما يجعلها لا تقدم أدنى شروط الوظيفة السكنية ناهيك عن التأثيرات الاجتماعية لهذه الأحياء التي تستقطب جل الآفات الاجتماعية.

الصورة رقم 5: توضح انتشار البيوت القصديرية في المجال المجاور لمدينة سكيكدة.

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

2-3-غياب التهيئة:

إن من الجدير بالإشارة أن المشاكل العمرانية الناتجة عن الديناميكية الحضرية لمدينة سكيكدة لا تتوقف على التوسع العشوائي للمدينة ، وإنما تتجاوز ذلك إلى غياب التهيئة حتى في الأحياء المخطط والمبنية في إطار المخطط التوجيهي للتهيئة ولتعمير ، حيث وقفنا خلال المعاينة الميدانية وكذا من خلال إجابات سكان هذه الأحياء على أسئلة الاستبيان أن هذه الأحياء تفتقر للتهيئة فلا مساحات

خضراء ولا مساحات لعب للأطفال، وكذا ساحات الترفيه للكبار، مما يجعل من سكن هذه الأحياء يتنقلون إلى مركز مدينة سكيكدة للحصول على حاجياتهم. وأحيانا تفتقر هذه الأحياء حتى للإنارة العمومية، ناهيك عن عدم إتمام المباني بصفة نهائية، إضافة إلى تدهور شبكات الصرف الصحي أحيانا.

الصورة رقم 6: غياب التهيئة في الأحياء المخططة

المصدر: ليلى بولقصع، 2021.

خلاصة الفصل:

خلصت النتائج المستقاة من الاستبيان الميداني، أن الأحياء التي مسها الاستبيان تعاني من نقائص عديدة، ومشاكل جمة، وتوضح الحالة التي آلت إليها البيئة في هذه الأحياء والتي تعاني من انتشار المفارغ العشوائية ، ناهيك عن التلوث الجوي الناجم عن النشاط الصناعي وكذا حركة النقل الكثيفة بين هذه الأحياء ووسط المدينة، إضافة إلى تدهور الطرقات، وكذا نقص في عدة مرافق مما يحتم على سكان هذه الأحياء التنقل إلى وسط المدينة للاستفادة من الخدمات، إضافة إلى انتشار البيوت القصديرية والتي بنيت بطريقة عشوائية، بجدران من الطوب وأسقف من القصدير، و تنعدم فيها مختلف الشبكات ولا تحتوي على أدنى شروط النظافة مما جعلها تعاني هي الأخرى من التدهور والافتقار لأدنى شروط الصحية والحياة الكريمة، وتشكل عبئا على المدينة نظرا لما تتطلبه من برامج ومشاريع لأجل القضاء عليا.

المشاكل البيئية والعمرانية لا تقتصر فقط على الأحياء العشوائية والتي بنيت في ظروف خاصة بل تعدتها إلى الأحياء المخططة والتي بنيت على اعتبارات نظرية لتكون حلا جذريا لمشكل الأحياء القصديرية، لتصبح في الواقع انجاز لا يبتعد كثيرا عن كونه مجرد حل ترقيعي لا تنفك ان تظهر عليه نفس مشاكل وعيوب الاحياء العشوائية والقصديرية.

تظهر هذه الأحياء العشوائية والمخالفات العمرانية والبيئية رغم وجود مخططات التهيئة والتعمير وكذا ترسانة من القوانين الرامية إلى تنظيم التعمير وحماية البيئة وتنميتها المستدامة.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

إن من المسلمات التي لا خلاف فيها وجود علاقة وطيدة بين الإنسان وبيئته، هذه العلاقة التأثيرية تجعل أمن وأمان الإنسان لا يكتملان دون وجوده في بيئة سليمة، صحية، ومستدامة، تماما كتلك العلاقة التي تربط روح وعقل الإنسان بجسده، فلا تتحقق راحته وسلامة عقله في جسم مريض، كذلك لا تكتمل حياة الإنسان وسعادته في بيئة معتلة، فلا أمنه الغذائي، ولا سلامته الصحية ولا راحته النفسية يتحققون في بيئة غير صحية، وإطار حياة غير مرتب ويغرق في الفوضى، وحتى استمراريته مربوطة باستمرارية بيئته.

انطلاقا من هذا الوعي بأهمية حماية البيئة وجب على الإنسان بصفة عامة، والباحثين، والسلطات بصفة خاصة إيلاء عنصر البيئة واستدامتها أهمية كبيرة، سواء من ناحية البحث في كيفيات تأثرها، وعواقب ذلك وكيفيات حمايتها، أو في الإجراءات الاحترازية لحمايتها، أو لمعالجة التأثيرات السلبية لمختلف العناصر التي تؤثر فيها.

وعليه فقد هدفت دراستنا إلى محاولة وضع صورة للعلاقة التأثيرية بين الديناميكية الحضرية والبيئة خاصة في المجال المجاور لمدينة سكيكدة، عن طريق طرح إشكالية تبحث في التأثيرات البيئية والعمرانية لديناميكية مدينة سكيكدة الحضرية على مجالها المجاور، والتي وضعتنا أمام مجموعة من الفرضيات التي نبحث في صحتها من عدمها، والقائلة بأن ديناميكية المدن تؤثر سلبا على المجال المجاور لها بيئيا وعمرانيا، حيث أن تسارع نمو المدن يؤدي إلى نفاذ الوعاء العقاري لها مما يحتم عليها الاتجاه نحو المجالات المجاورة لها دون أن يعطيها الوقت اللازم للتخطيط المحكم، الشيء الذي ينتج عنه استنزاف هذه المجالات، والتعدي على خصوصياتها خاصة الطبيعية والبيئية، وكذا تغيير أشكال استغلالها حتى تظهر هذه المجالات في شكل قريب من الفوضى الحضرية والتدهور البيئي، وللتأكد من مدى صحة هذه الفرضيات، قمنا بدراسة تحليلية للوضع الذي تؤول إليه المجالات المجاورة لمدينة سكيكدة، نتيجة ديناميكيتها الحضرية، معتمدين على المنهج التاريخي الذي بين لنا الأساسات والظروف التي تعاقبت على المدينة، وحددت مراحل نموها وتحضرها وكيفية حدوث ذلك، حتى أصبحت كما هي عليه الآن، إضافة إلى دراسة التطور التاريخي للتخطيط الحضري وتطور الوعي البيئي الدولي والمحلي ومختلف الإجراءات المتعاقبة في مجال حماية البيئة على المستويين، هذا من الناحية النظرية، غير أنها

لا تكفي للوصول إلى الإجابة على الإشكاليات المطروحة و عليه تم تدعيم هذا البحث بعمل تطبيقي يقوم على الدراسة الميدانية المدعمة باستبيان ميداني للوقوف على الواقع المعاش في هذا المجال، حيث تبين لنا بعد تحليل ومعالجة المعطيات المستقاة من التحقيق ومقارنتها بالمعطيات النظرية، تأكيد الفرضية الأولى وثبت أن المجالات المجاورة لمدينة سكيكدة فقدت في غالب الأحيان خصوصياتها الطبيعية والوظيفية حيث تحولت من أراضي فلاحية خصبة ذات مردودية عالية إلى أراضي عمرانية، وأصبحت البيئة في هذه المجالات في تدهور مستمر، إذ أنها تعاني من انتشار المفارغ العشوائية، تصريف المياه المستعملة دون شبكات وفي الطبيعة مباشرة، إضافة إلى ما تعانيه من تلوث جوي ناجم عن النشاط الصناعي، وكذا حركة النقل المستمرة، وتحلل النفايات دون معالجة، بالإضافة إلى تلوث مياه لبر بالنفايات الصناعية كذا المياه المستعملة.

أما من الناحية العمرانية، فقد ابتعد التعمير في هذه المجالات عن التنظيم، وتجلى الفرق الكبير في العناصر والأشكال العمرانية بين النسيج الكولونيالي في وسط المدينة، والتوسعات الأولى للمدينة ، والأشكال الحضرية في المجال المجاور لها، حيث كلما ابتعدنا عن المركز، وكبر قطر الدائرة المحيطة به كلما وقفنا على أشكال عمرانية غير منظمة ومخالفات عمرانية جمة، حيث يظهر البناء العشوائي وتنتشر البيوت القصديرية التي تفتقر لأدنى شروط الصحة والسلامة، وتظهر الطرقات متدهورة، أحيانا غير معبدة، وتختفي الإنارة، وأحيانا حتى شبكات الصرف الصحي والكهرباء والغاز تنعدم، وكذا المساحات الخضراء ومساحات اللعب والترفيه.

رغم الجهود المبذولة من قبل السلطات في مجال البيئة والتعمير وتسيير المدن، وترسانة القوانين الرامية إلى تنظيم العمران وحماية البيئة والقضاء على مشاكل المدن، والحد من التأثيرات السلبية لنمو المدن المتسارع، واحتواء المشاكل التي تتخبط فيها المجالات المجاورة للمدن، وكذا توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير، و مخططات شغل الأراضي، تبقى التجاوزات مستمرة والتدهور متواصل، والمشاكل قائمة، حتى الأحياء المبرمجة والحديثة النشأة والتي بنيت على تخطيط مسبق، لم تسلم هي الأخرى من هذه النقائص، وتبقى هذه الأحياء تعاني من فوضى منظمة.

أثبتت الدراسة بما لا شك فيه وإضافة إلى التأثيرات السلبية لديناميكية مدينة سكيكدة على مجالها المجاور بيئيا وعمرانيا، أن المشاكل التي تعاني منها المدن وتأثيراتها السلبية على المجالات المجاورة لها بيئيا وعمرانيا، لا يمكن حلها فقط بالقوانين.

بالموازاة مع تفاقم مشاكل المجالات المجاورة للمدينة سكيكدة، تتفاقم أيضا مشاكل مركز المدينة التي اصبت وجها لوجه امام ضرورة إيجاد حل لمشكل البنايات القديمة والمهددة بالانهيار والتي تشكل إرثا حضاريا للمدينة من جهة باعتبارها شواهد على مراحل تطور المدينة خاصة النسيج الكولونيالي، الذي يحتاج على ترميم وعناية خاصة، غير ان مشاكل الملكية تشكل عائقا امام تحقيق ذلك. وليس بعيدا عن هذا المشكل يصادفنا مشكل الجيوب العقارية في وسط المدينة والتي تتخلل النسيج الحضري الكولونيالي والتي تشكل في حالة استغلالها متنفسا عقاريا يمكن استغلاله في تقليل المشاكل والضغط الذي يستنزف المجالات المجاورة للمدينة، عن طريق تكثيف لمركز باستغلال هذه الجيوب استغلالا حكيما.

على العموم فقد تبين لنا من خلال دراستنا وجود تفاوت كبير بين ما تحصلنا عليه من نتائج تحليل المؤشرات الحضرية والتنموية خلال الفصل الرابع وما توصلنا اليه من نتائج خلال الفصل الخامس المتعلق بالدراسة الميدانية، يمكن ان يرجع هذا التفاوت إلى نقص في المعلومات والمعطيات المستخدمة في حساب وتحليل المؤشرات وعدم دقتها، أو في وجود تفاوتات في التنمية بين مناطق وأحياء البلدية وهذا مرجح جدا بالنظر إلى خصوصيات الأحياء التي استهدفها التحقيق الميداني.

وقد خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:

- المزيد من الصرامة في تطبيقها وكذا القوة الردعية للوصول إلى أهدافها، والمخططات التي تحتاج إلى جدية أكثر في الدراسة والإنجاز.
- وضع استراتيجية لاستغلال الجيوب الحضرية في مراكز المدن في التوسع.
- البحث عن برامج واستراتيجيات فعالة لمراقبة التطورات المجالية للمدن.
- تحسيس أكثر قوة ومشاركة أكثر فعالة للعنصر المدني في حل هذه المشاكل خاصة تلك التي ترتبط ارتباطا وثيقا بسلوكه وثقافته، وتعزيز شعور الانتماء لبيئته ومجاله.

- إعادة النظر في سياسات تسيير النفايات وفتح المجال امام المؤسسات الخاصة لدخول مجال تسيير النفايات، وخلق جو تنافسي لتحسين الخدمة.
- التأكيد على ضمان جودة المشاريع العمومية عن طريق تفعيل عملية مراقبة الإنجاز.
- إعادة مراجعة البرامج التنموية وتوزيعها الجغرافي على تراب بلدية سكيكدة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع

❖ **باللّغة العربية.**

أولا: الكتب

1. أحمد خالد علام. (1998). تخطيط المدن. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

2. أحمد علي اسماعيل. (1988). دراسة في جغرافية المدن. القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع.

3. أحمد كمال الدين عفيفي. (2006). نظريات في تخطيط المدن. القاهرة: مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية.

4. السيد عبد العاطي السيد. (2001). علم الإجتماع الحضري- مدخل نظري- (المجلد 01). الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

5. حسين عبد الحميد رشوان. (2005). التخطيط الحضري، دراسة في علم الاجتماع الحضري. الاسكندرية: مركز السكندرية للكتاب.

6. البشير التيجاني. (2000). التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر. ديوان المطبوعات الجامعية.

7. حيدر عبد الرزاق كمونة. (2006). التطور الحضري على مر العصور. مجلة المخطط والتنمية (15)، 127-166.

8. خلف الله حسين الدليمي. (2002). التخطيط الحضري أسس ومفاهيم (الإصدار الأولى). عمان، الاردن: الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة لنشر والتوزيع.

9. صبري فارس الهيتي. (2009). التخطيط الحضري،. عمان – الاردن: دار اليازوري.

10. عبد الباقي ابراهيم. (1982). تأصيل القيم الحضارية في بناء المدينة الاسلامية المعاصرة. مصر: مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية .

11. عبد الفتاح وهيبة. (1980). في الجغرافيا العمرانية. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

12. عبد الله بن علي المرواني. (2005). التخطيط التنموي، الإطار النظري والمنهج التطبيقي. المملكة العربية السعودية: معهد الادارة العامة.

13. عبد الهادي محمود والي. (1983). التخطيط الحضري، تحليل نظري وملاحظات واقعية. الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية .

14. علي الحوات. (1990). التخطيط الحضري. بنغازي، ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.

15. علي عكاشة وآخرون. (1991). اليونان والرومان (الإصدار الأولى). اربد، الاردن: دار الأمل للنشر والتوزيع.

16. عنتر عبد العال ابو قرين. (2020). المدخل إلى التخطيط الحضري (الإصدار 01). الدمام، المملكة العربية السعودية: فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية.

17. عنتر عبد العال ابو قرين. (2020). مدخل الى التخطيط الحضري.

18. فتحي محمد أبوعيانة. (2006). جغرافية العمران، دراسة تحليلية للقرية والمدينة. دار المعرفة الجامعية.

19. فؤاد محمد الصقار. (1994). التخطيط الإقليمي. الإسكندرة: منشأ المعارف.

20. ماجد حسني صبيح، مسلم فايو ابو حلو. (2014). مدخل إلى التخطيط والتنمية الاجتماعية. القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات.

21. مجمع اللغة العربية. (2004). المعجم الوسيط (الإصدار 04). جمهورية مصر العربية: مكتبة الشروق الدولية.

22. محمد خميس الزوكه. (2000). التخطيط الإقليمي وأبعاده الجغرافية (الإصدار 1). الاسكندرية: دارالمعرفة الجامعية.

23. محمد عبد البديع. (2003). اقتصاد حماية البيئة. (دار أمين للطباعة، المحرر) مصر.

24. محمد مدحت جابر. (1985). بعض جوانب جغرافية المدن في مصر القديمة. القاهرة: مكتبة نهضة الشرق.

25. مؤمن محمد ذيب نصر. (2013). التخطيط الحضري من منظور جغرافي. (Tim Ecimovic، المحرر) غزة، فلسطين.

26. صلاح حميد الجنابي،) جغرافية الحضر أسس وتطبيقات (، مطبعة وزارة التعليم العالي) والبحث العلمي جامعة الموصل، ١٩٨٧، ص 343–347.

27. هاشم عبود الموسوي، حيدر صلاح يعقوب. (2006). الاردن: دار الحامد للنشر والتوزيع.

ثانيا: الأطروحات والمذكّرات الجامعية:

1. **الأطروحات الجامعية.**

28. خالد بن مهني. (2020). التخطيط الحضري وجمالية المدينة الجزائرية، أطروحة دكتورا. سطيف: جامعة سطيف.

29. حسين بن ساعد بولمعيز. (2019). ديناميكية السكن العشوائي: الخصائص،أساليب المعالجة وارتباط ذلك بحجم ووظيفة المدينة–مدينتي، أطروحة دكتوراه. عنابة: جامعة باجي مختار.

29. سليم زاوية. (2017). المجالات المحيطة بمدن الشرق الجزائري المفهوم والديناميكية والحوكمة دراسة مقارنة بين ثلاث نمادج من لمدن: عنابة، سطيف، قسنطينة، أطروحة دكتوره. قسنطينة: جامعة الإخوة منتوري قسنطينة 1.

30. عبد العزيز عقاقبة. (2017). دور السياسات العمرانية في التنمية المحلية حالة الجزائر (1990– 2009)، اطروحة دكتوراه. باتنة: جامعة باتنة 1.

31. عبد الغني حسونة. (2013). الحماية القانونية للبيئة في غطار التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه. بسكرة: جامعة محمد خيضر.

32. مدني شايب ذراع. (2014). واقع سياسة التهيئة العمرانية في الضوء التنمية المستدامة, أطروحة دكتوراه. بسكرة: جامعة محمد خيضر بسكرة.

33. مسلم كاظم حميد الشمري. (2006). التحليل المكاني للتوسع والامتداد الحضري للمراكز الحضرية الرئيسية في محافظة ديالي، أطروحة دكتوراه. بغداد: جامعة بغداد.

34. نادية سحتوت. (2019). النظام القانوني لاستغلال العقار الفلاحي في الجزائر، أطروحة دكتوراه. باتنة: جامعة باتنة01.

35. نزهة يقضان صالح الجابري. (2005). تحليل النظام الحضري بمنطقة مكة المكرمةالادارية– دراسة في جغرافية العمران، أطروحة دكتوراه. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

36. يحيى وناس. (2007). الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه. تلمسان: جامعة ابو بكر بلقايد.

37. عادل بونقاب. (2011). سياسات التنمية المحلية والحضرية ومؤشرات قياسها في مجال تنفيذ الأجندة 12 للتنمية المحلية، مذكرة ماجستير. سطيف: جامعة فرحات عباس.

2- المذكرات الجامعية:

37. حسينة غواس. (2012). الآليات القانونية لتسيير العمران، مذكرة ماجستير. قسنطينة: جامعة منتوري قسنطينة

38. سارة لطرش. (2012). تأثير النمو السكاني في تغيير مرفولوجية المدينة دراسة ميدانية بمدينة سطيف، رسالة ماجيستير. سطيف: جامعة فرحات عباس .

39. طه عبد القادر حمد عبد الهادي. (2005). اتجاهات التخطيط الإقليمي والتطور العمراني للقرى الواقعة شمال غرب محافظة نابلس. نابلس، فلسطين: قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير بكلية الدراسات العليا في التخطيط.

40. فاطمة الزهراء عموش. (2010). سياسة التخطيط البيئي في الجزائر، مذكرة ماجستير. تيزي وزو: جامعة مولود معمري.

41. نرمين محمود زعرب. (2015). . المجاورة السكنية بين النظرية والتطبيق ودورها في تخطيط مشاريع الإسكان. فلسطين: رسالة ماجيستير، الجامعة الإسلامية.

42. هدى شيتر. (2017). شيتر هدى دور الجماعات الإقليمية في التهيئة العمرانية، مذكرة ماجستير. بومرداس: جامعة أمحمد بوقرة بومرداس.

ثالثا: المقالات العلمية:

43. أبو عياش عبد الإله. (يناير, 1979). الجوانب السلوكية في التخطيط الحضري في دول الخليج العربي. مجلة ابحاث الخليج والجزيرة العربية ، 5 (17).

44. بن حمودة محبوب، بن قانة إسماعيل. (2007). أزمة العقار في الجزائر ودوره في تنمية الاستثمار الأجنبي. مجلة الباحث (05)، الصفحات 61-68.

45. بوبكر حربوش. (جوان, 2017). النمو الحضري بالجزائر ورهان التنمية الحضرية المستدامة. أي سياسة لمدينة؟ مجلة العلوم الإجتماعية ، الصفحات 193-209.

46. توفيق صالحي. (2018). الاقتصاد الفلاحي بمنطقة سكيكدة خلال الحقبة الكولونيالية 18838- 1962. آفاق فكرية ، 04 (09)، الصفحات 94-115.

47. حسناء بوشريط. (2018). آليات تطهير الملكية العقارية الفلاحية في قانون التوجيه العقاري. مجلة المفكر (11)، الصفحات 396-409.

48. حيدر عبد الرزاق كمونة. (2006). التطور الحضري على مر العصور. مجلة المخطط والتنمية (15)، 127-166.

49. رضوان عايلي. (جوان, 2016). مخططات التعمير كوسيلة لتنفيذ السياسة الوطنية للتعمير. الاكاديمية للدراسات الإنسانية، أ/ قسم العلوم الاقتصادية والقانونية (16)، الصفحات 130-139.

50. زهير عماري. (جوان, 2013). إشكالية تنظيم العقار الفلاحيالجزائري و أهم الخيارات الممكنة لتطوره. أبحاث اقتصادية و إدارية (03)، الصفحات 135-158.

51. سناء ساطع عباس، كاميليا احمد عبد الستار. (2012). ديناميكية النمو الحضري في العراق. مجلة المخطط للتنمية ، 26، الصفحات 239-257.

52. صافية إقلولي. (2013). المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ومخطط شغل الأراضي في ظل قانون 90-29. المجلة الجزائرية الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية ، 50 (5).

53. كريمة فردي. (2021). إستراتيجية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة في تحقيق الإنصاف الإقليمي. مجلة السياسة العالمية ، 05 (عدد خاص 01)، الصفحات 193-202.

54. ليندة خنيش. (جوان, 2017). مساهمة منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة. المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية (03)، الصفحات 372-389.

55. محمد حجاري. (2015). دور أدوات التهيئة والتعمير ومدى كفائتها في حل إشكالية العمران في الجزائر،. مجلة القانون الدولي والتنمية ، 03 (01)، الصفحات 1-16.

56. نذير مسعد. (2013). دور المنظمات الدولية في حماية البيئة. مجلة القانون الدولي والتنمية ، 01 (01)، الصفحات 246-255.

57. نور الدين براي. (جوان, 2018). أثر آلية التخطيط البيئي في دعم الشراكة البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة (المخطط الوطمي لتهيئة الإقليم SNAT أنموذجا). مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية ، 01 (10)، الصفحات 308-325.

58. وليد عبد الله العزيز المنيس. (2015). الحسبة على المدن و العمران، مجلة الوعي الإسلامي. مجلة الوعي الإسلامي (99)، صفحة 32.

رابعا: الملتقيات:

59. الحسين شكراني. (صيف – خريف , 2013). من مؤتمر ستوكهولم 1972 إلى ريو + 20 لعام 2012 مدخل إلى تقييم السياسات البيئية العالمية. بحوث إقتصادية عربية (63 – 64).

خامسا: النصوص القانونية.

- القوانين:

60. قانون رقم 87- 03 في 28 يناير 1987 مؤرّخ في 27 يناير 1987 والمتعلق بالتهيئة والتعمير، ج.ر. رقم 05 الصادرة في 28 يناير 1987.

61. القانون 87 /19 المؤرخ في8 ديسمبر 1987 م والمتعلق بالمستثمرات الفلاحية وحقوق المنتجين، ج.ر. رقم 50 الصادرة في 09 ديسمبر 1987.

62. القانون 90- 25: المؤرخ في أول جمادى عام 1411، الموافق لـ 18 نوفمبر 1990م، يتضمن التوجيه العقاري، ج.ر. رقم 49 الصادرة في 18 نوفمبر 1990

63. القانون 90-29 المؤرخ في 14 جمادى الأول عام 1411 هـ الموافق لـ 01 ديسمبر 1990، المتعلق بالتهيئة والتعمير، ج.ر. رقم 52 الصادرة في 02 ديسمبر 1990، المعدل والمتمم بموجب القانون 04 – 05 المؤرخ في 14 غشت 2004 ج.ر. رقم 51 الصادرة في 15 غشت 2004.

64. القانون 01- 20 المؤرخ في 27 رمضان 1422 هـ الموافق ل 12 ديسمبر 2001 والمتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ج.ر. رقم 77 الصادرة في 15 ديسمبر 2001.

65. القانون 02-02 المؤرخ في 05 فبراير 2002، المتعلق بحماية الساحل وتثمينه، ج.ر. رقم 10، الصادرة في 12 فبراير 2002.

66. القانون 02-08 المؤرخ في 08 ماي 2002، المتعلق بشروط إنشاء مدينة جديدة وتهيئتها، ج.ر. رقم 34، الصادرة في 14 ماي 2002.

67. القانون 03-10: المؤرخ في 19 جمادى الأول عام 1424 هـ لموافق لـ 19 يوليو سنة 2003 والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة: ج.ر. رقم 43، الصادرة في 20 يوليو سنة 2003.

68. القانون 06-06: المؤرخ في 21 محرم 1427 هـ الموافق لـ 20 فبراير 2006، يتضمن القانون التوجيهي للمدينة، ج.ر. عدد 15، صادر في 12 مارس 2006.

69. القانون 08-16 المؤرخ في أول شعبان 1924هـ الموافق لـ 3 أوت 2008، والمتعلق بالتوجيه الفلاحي، ج .ر. عدد 46 ، صادرة في 10 أوت 2008.

- **المراسيم التنفيذية:**

70. المرسوم التنفيذي 91-177 المؤرخ في14 ذي القعدة عام 1411 هـ الموافق لـ 28 ماي سنة 1991 م يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، ج.ر. رقم 26، الصادرة في 1 جوان 1991.

71. المرسوم التنفيذي 91-178 المؤرخ في14 ذي القعدة عام 1411 هـ الموافق لـ 28 ماي سنة 1991 م يحدد إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به، ج.ر. رقم 26، الصادرة في 1 جوان 1991.

- **الأوامر:**

72. الأمر 73/71 المؤرخ في 20 رمضان 1391 هـ الموافق لـ 8 نوفمبر سنة 1971، يتضمن الثورة الزراعية، ج.ر. رقم 97، الصادرة في 30 نوفمبر 1971.

73. **الأمر 26/74** المؤرخ في 27 محرم عام 1394هـ الموافق ل 20 فبراير سنة 1974م، يتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات. ج.ر. رقم 19، الصادرة في 05 مارس 1974.

6- المواقع الالكترونية:

74. حسين زاوش. (17 03, 2018). قراءة في تطور السياسات العامة البيئية في الجزائر. تاريخ الاسترداد 06 ماي, 2022، من الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية:

75. محمد المنجد. (2021). اداب الجوار. تاريخ الاسترداد 28 01, 2021، من اسلام ويب:

audioid=&https://audio.islamweb.net/audio/index.php?page=FullContent230890

التقارير:

- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية سكيكدة .سكيكدة(2011) .PDAU Skikda .

7- الإدارات والمؤسسات:

- الديوان الوطني للاحصاء (..(ONS. (2008)
- مركز الاحصاء أبو ظبي الإمارات. (2011). معدلات الزواج والطلاق في إمارة أبو ظبي.
- محافظة الغابات لولاية سكيكدة، 2018.
- مديرية الصيد البحري وتربية المائيات لولاية سكيكدة ، 2018.
- مديرية الطاقة و المناجم .(2018) .سكيكدة.
- مديرية الفلاحة لسكيكدة.(2018) .
- مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سكيكدة. (2021). سكيكدة.
- مديرية البيئة لولاية سكسكدة. (2021). سكيكدة.

❖ **باللغة الفرنسية:**

A) ouvrages :

76. Antoine S. Bailly .(1973) .Les théories de l'organisation de l'espace urbain .Espace géographique) 2 ، Citer ce document / Cite this document : Bailly Antoine S. Les théories de l'organisation de l'espace urbai2 ،(pp 81-93) .

77. Buttler et Joseph H .(1993) .Geografía Económica. Aspectos Espaciales y Ecológicos de la Actividad Económica .México: Limusa.,

78. Bénédicte, R. (2016). Placer la première loi de planification urbaine (1919-1924) dans la réflexion actuelle : le cas de l'Auvergne. (M. d. Culture, Éd.) In Situ, Revue des patrimoines (30).

79. Bénédicte, R. (2016). Placer la première loi de planification urbaine (1919-1924) dans la réflexion actuelle : le cas de l'Auvergne. . In Situ, Revue des patrimoines (30).

80. Benidir, F. (2007). urbanisme et planification urbaine, le cas de constantine, thése de doctorat. université Mentouri - constantine.

81. S. Beteleheim .(1961) .some Basic planning problems . Bombay: Asia Publshing house.

82. Côte, M. (1994). L'urbanisation en Algérie: idées reçues et réalités. Travaux de l'Institut Géographique de Reims, (85-86), pp. 59-72.

83. de Terán, F. (1969). ciudad y urbanización en el mundo actual (01 ed.). Madrid, Espagne, : editorial blume.

84. Le, X. S. (2011). Lieux et modèles: l'exemple des villes de fondation au XXe siècle (Doctoral dissertation, Université Paris-Est).

85. Lynch, K. (1981). A theory of good city form. Cambridge: halliday lighthograph.

86. Pacione, M. (2009). Urban geography. A global perspective, (03 ed.). Oxon, United Kingdom: Routledge.

87. Palacios Orejuela, I. F. (2018). Aplicación del modelo de Christaller para la distribución espacial de. MASKANA , 9 (2), págs. 9–16.

88. Picard, A. (1994). Architecture et urbanisme en Algérie. D'une rive à l'autre (1830-1962). Revue du monde musulman et de la Méditerranée (73-74).

89. S.Beteleheim .(1961) .some Basic planning problems . bombay: Asia Publshing house.

B) Thèses :

90. Boulkaibet, A. (2019). L'organisation de l'espace autour d'un site a risque majeur cas de la daïra de Skikda (Algérie). Constantine.

91. CHORFI, K. (2014). Le fait urbain en Algérie, de l'urbanisme d'éxtension à l'urbanisme de maitrise. L'urbanisme en discussion. Cas de sétif- Algérie-1962-2014 ,thése de doctorat.

92. Sofiane LABAR. .(2009) Evaluation de la pollution des eaux souterraines dans un milieu industriel (Cas de la zone industrielle de Skikda, N.E. algérien),Thèse de doctorat. Annaba.

C) Mémoires:

93. Chaguetmi, F. (2011). Urbanisation autour des sites industriels à haut risque- cas de skikda, magister. constantine: université Mentouri constantine.

94. Hadef, R. (2008). Quel projet urbain pour un retour de la ville à la mer ? cas d' étude : SKIKDA, Mémoire de Magistère, constantine, université Mentouri constantine.

95. Moyet, W. (2015). phénomène de rurbanisation en Algérie, cas de la ville de Skikda, mémoire de Magistère. Constantine: Université Mentouri- Constantine.

96. Nedjai, F. (S.A). Les instruments d'urbanisme Entre propriétaire foncier Et application Cas d'étude : la ville de Batna , Mémoire de Magister. Biskra: Université Mohamed Khider Biskra.

C) Articles scientifiques :

97. Alvarez, T. M. (2015). Ebenezer Howard y la Ciudad Jardín. ArtyHum, Revista digital de Artes y Humanidades , 9, págs. 118-123.

98. Boileau, I. (1959, october). La Ciudad Lineal: A Critical Study of the Linear Suburb of Madrid. The Town Planning Review, Vol. 30, No. 3 (Oct., 1959), pp. 230-238 , 30 (3), pp. 230-238

99. Boukhmis et Zeghiche, K. A. (1983). Développement industriel et croissance urbaine: cas de Skikda (Algérie),. Méditerannée , 47 (01).

100. **Boulaksa, L**. (2022). Evaluation de l'état de l'environnement dans la ville de Skikda, et le défi prévu sur le développement durable face à la croissance urbaine. Journal of Human Sciences- Oum El Bouaghi University, 09(01), pp. 909-923.

101. Bousmaha et Boulkaibet, A. (2019). Planification foncière et espaces agricoles périurbains en Algérie Le cas de l'agglomération de Skikda. Développement durable et territoires [En ligne], 10 (03).

102. Ducom & Baudelle, G. e. (2009.). L'organisation de l'espace urbainpar la distance au centre : des modèles contradictoires ? ATALA (12), pp. 85-104.

103. GASSMANN. .(1996) Effet de serre, modèles et réalités,. Genève: Georg Editeur.

104. HADEF, H. (2011). Aux marges du système urbain : le périurbain et la consommation du foncier agricole - cas de Skikda - Algérie. Science et technologie (34), pp. 9-17.

105. HADEF, R. (2008). Quel projet urbain pour un retour de la ville à la mer ? Cas d'étude : SKIKDA, Mémoire de Magistère. Constantine : Université Mentouri. Constantine.

106. Jacques J.Véron. (2008). ENJEUX ÉCONOMIQUES, SOCIAUX ET ENVIRONNEMENTAUX DE. Mondes en Développement, (142) 36, pp 39-52.

107. Journal Officiel De LA République Française. (1960, decembre 11). Décret n° 60-959 (211).

108. Journal Officiel De LA République Française 11) .decembre, 1960 .(Décret n 961-60 °du 6 septembre 1960 .Journal Officiel De LA République Française .

109. Lakhdar Hamina Y & .L. Abbas .(2015) .Évolution des instruments de planification spatiale et de gestion urbaine en Algérie . Cinq Continents ،(11) 5 ، pp 104- 129.

110. Martin M. Simard. (2014). Étalement urbain, empreinte écologique et ville durable. Y. Cahiers de géographie du Québec331 ،– 352.

111. Meenakshi, S. (2011, July - September). Neighborhood Unit and its Conceptualization in the Contemporary Urban Context. Institute of Town Planners, India Journal , 8 (3), pp. 81 – 87

112. M.A Cortés López. .(2017) Análisis del crecimiento en Bogotá y su impacto a la calidad de vida en la población de la región. Bogotá: https://ciencia.lasalle.edu.co/economia/487.

113. Nemouchi, H. (2008). Le foncier dans la ville algérienne L'exemple de Skikda. L'Information géographique , 72 (4), pp. 88 - 100.

114. pasa gualielmo. .(2013) le rôle des gaz à éffet de serre dans les changements climatiques.

115. S. Suárez Tamayo & E. Molina Esquivel. (2014). El desarrollo industrial y su impacto en el medio ambiente. Revista Cubana de Higiene y Epidemiología. (52), pp. 357-363

C) Conférence et Journée d'étude

116. United Nations. (1973). The conference of human environment Stockholm 1972. Unated Nations, New York.

117. Furundzic. D. S. & Furundzic. B. S, F. (2012). Infrastructure Corridor as Linear City. In 1st International Conference on Architecture and Urban Design. Tirana,

118. Naima AGHARMIOU .(2013) .La planification urbaine à travers les PDAU-POS et la problématique de la croissance et de l'interaction villes/villages en Algérie. Référence empirique à la wilaya de Tizi-Ouzou,Thése de Doctorat .Tizi-Ouzou: universite mouloud mammeri de tizi-ouzou.

119. SNAT. (2025). SCHEMA NATIONAL D'AMENAGEMENT DU TERRITOIRE. Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme.

120. Solal, e. (1958). Philippeville et sa région 1837-1870-edouard solal.

الملاحق

جداول نتائج الاستبيان

أولا: العينة:

1-حجم العينة

الجدول رقم 25: توزيع أفراد العينة.

توزيع الاستمارات		
	العدد	النسب
المأخوذة بعين الاعتبار	380	%95
الملغاة	07	% 02
الضائعة	13	% 3
المجموع	400	% 100

المصدر: (بولقصع، 2021)

2-توزيع الاستمارات المأخوذة بعين الاعتبار حسب الأحياء:

الجدول 26: عدد الأفراد المشاركين في الاستبيان لكل حي

الحي	العدد	النسبة %
بني مالك	50	13.15
بولقرود	15	4
كاسار	20	5.26
الزفزاف	115	30.25
الزرامنة	50	13.15
بوعباز	50	13.15
المنطقة الصناعية الصغرى	20	5.26
العربي بن مهيدي	30	7.89
علاوة طاغان	30	7.89

المصدر: (بولقصع، 2021)

ثانيا: الجانب الاجتماعي الديموغرافي:

1-الجنس:

الجدول 27: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة%
ذكر	301	81.57
أنثى	79	18.42

المصدر: (بولقصع، 2021)

2- العمر:

الجدول 28: جدول توزيع أفراد العينة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	العمر			
	(29-18)	(49-30)	(59-50)	أكبر من 60
العدد	53	186	62	79

المصدر: (بولقصع، 2021)

3-مكان الميلاد:

الجدول 29: توزيع أفراد العينة حسب مكان الميلاد

مكان الميلاد	العدد	نسبة مئوية %	مكان الميلاد	العدد	النسبة المئوية%
بوشطاطة	20	5.3	رمضان جمال	1	0.3
سكيكدة	233	61.3	صالح بوالكورة	1	0.3
واد الزهور	3	0.8	8 ماي 1966	1	0.3
تمالوس	14	3.7	بني زيد	1	0.3
الهزايرة	1	0.3	باتنة	1	0.3
القل	14	3.7	بني مالك	3	0.8
الحدائق	10	2.6	بولقرود	1	0.3
الحروش	6	1.6	الشرايع	1	0.3
عين قشرة	6	1.6	التوميات	1	0.3
أولاد عطية	1	0.3	بوعباز	5	1.3
حمادي كرومة	2	0.5	زيغود يوسف	3	0.8
قسنطينة	9	2.4	قالمة	2	0.5
عزابة	2	0.5	العلمة	1	0.3

بن عزوز	5	1.3	مسكيانة	1	0.3
بين الويدان	2	0.5	حجر الديس	1	0.3
سيدي مزغيش	5	1.3	علاوة طاغان	3	0.8
زردازة	4	1.1	كركرة	3	0.8
مزاج الدشيش	2	0.5	مسوفة	1	0.3
بني ولبان	1	0.3	سطيف	2	0.5
20 أوت	2	0.5	بجاية	1	0.3
الإخوة عياشي	3	0.8	خنشلة	1	0.3
بولقرود	1	0.3	باتنة	1	0.3
الشرايع	1	0.3	بني مالك	3	0.8
المجموع	380		%100		

المصدر: (بولقصع، 2021).

4-المستوى التعليمي لأفراد للعينة:

الجدول رقم 30: توزيع أفراد العينة حسب مستواهم التعليمي

المستوى التعليمي	المستوى الدراسي				
	أمي	ابتدائي	متوسط	ثانوي	جامعي
العدد	37	72	92	92	87
النسبة %	9.73	18.95	24.21	24.21	22.90

5- الحالة العائلية:

الجدول 31: توزيع العينة حسب الحالة العائلية المصدر: (بولقصع، 2021)

الحالة	الوضعية العائلية			
	أعزب	متزوج	مطلق	أرمل
العدد	59	305	2	14
النسبة %	15.53	80.26	0.53	3.68

المصدر: (بولقصع، 2021)

6- وجود الأبناء:

الجدول 32: نسبة وجود الأبناء لدى أفراد العينة

وجود الأبناء	العدد	النسبة %
نعم	302	%79.47
لا	78	%20.53

المصدر: (بولقصع، 2021)

7- الحالة المهنية:

الجدول 33: توزيع أفراد العينة حسب الحالة المهنية.

الحالة المهنية	الحالة المهنية					
	بطال	عامل دائم	موظف	مهني حر	إطار	متقاعد
العدد	74	69	119	47	4	67
النسبة %	19.47	18.16	31.32	12.37	1.05	17.63

المصدر: (بولقصع، 2021) .

8- أين تعمل؟

الجدول 34: توزيع عمال أفراد العينة حسب مكان العمل:

مكان العمل	مكان العمل						
	الحي	وسط المدينة	المنطقة الصناعية	الميناء	حسب توفر العمل	خارج المدينة	المجموع
العدد	32	112	14	6	60	15	239
النسبة %	13.39	46.86	5.86	2.51	25.10	6.28	100

المصدر: (بولقصع، 2021)

9- كم يبعد مكان عملك عن المنزل؟

الجدول رقم 35: توزيع العينة حسب المسافة بين مكان العمل والمنزل.

المسافة	كم يبعد مكان العمل عن المنزل						
	من 0 إلى 05 كلم	من 05 إلى10 كلم	من 10 إلى 15 كلم	من 15 إلى 20 كلم	خارج البلدية	خارج الولاية	المجموع
العدد	32	72	51	9	10	5	179
النسبة %	17.88	40.22	28.49	5.03	5.59	2.79	100

المصدر: (بولقصع، 2021)

10- كيف تتنقل لمكان العمل؟

الجدول 36: توزيع أفراد العينة العاملين حسب وسيلة تنقلهم إلى العمل.

وسيلة التنقل	وسيلة التنقل إلى مكان العمل		
	مشيا على الأقدام	نقل عمومي	سيارة خاصة
العدد	38	223	54
النسبة %	12.06	70.79	17.15

المصدر: (بولقصع، 2021)

11- ما هي المدة لتي تستغرقها من وإلى مكان العمل؟

الجدول 37: توزيع أفراد العينة العاملين حسب المدة المستغرقة من والى مكان العمل

المدة	ما هي المدة التي تستغرقها ن و إلى مكان العمل					
	من 0 إلى 5 د	من 5 إلى 10 د	من 10 إلى 15 د	من 15 إلى 20 د	من 20 إلى 30 د	أكثر من 30د
العدد	39	51	37	32	15	5
النسبة %	21.79	28.49	20.67	17.88	8.38	2.79

المصدر: (بولقصع، 2021)

ثالثا: المحيط (الحي):

1-منذ متى وأنت تسكن في هذا الحي؟

الجدول 38: السابق توزيع عينة الدراسة حسب الإجابة على السؤال "منذ متى وأنت تسكن في هذا الحي؟"

	أقل من 1980 سنة		من 1980 إلى 2000 سنة		من 2000 إلى 2020 سنة		أكثر من 2020 سنة	
العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة	
55	%14.5	116	%30.5	205	%53.9	4	%1.1	

المصدر: (بولقصع، 2021)

2-أين كنتم تقطنون قبل قدومكم إلى هذا الحي؟

الجدول 39: النسبة المئوية للأصل الجغرافي لسكان الأحياء المجاورة لمدينة سكيكدة

مكان الميلاد	العدد	نسبة مئوية %	مكان الميلاد	العدد	النسبة المئوية%
بوشطاطة	23	6.05	زيغود يوسف	03	0.80
سكيكدة	170	44.73	عين أغبال	05	1.31
واد الزهور	09	2.37	بين الويدان	08	2.10
تما لوس	16	4.21	سطيف	02	0.5
الهزابرة	03	0.80	قالمة	02	0.5
القل	24	6.32	مزاج الدشيش	08	2.10
الحدائق	10	2.63	عزابة	02	0.5
الحروش	08	2.10	الشرايع	02	0.5
عين قشرة	13	3.42	رمضان جمال	06	1.6
أولاد عطية	07	1.90	باتنة	01	0.3
حمادي كرومة	05	1.31	العلمة	01	0.3
قسنطينة	10	2.4	التوميات	01	0.3
سيدي مزغيش	05	1.31	بني زيد	01	0.3
بن عزوز	11	2.89	بجاية	01	0.3
زردازة	07	1.90	خنشلة	01	0.3
كركرة	09	2.37	بني ولبان	06	1.58
المجموع	380		%100		

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج spss

3-ما هو سبب رحيلكم عن مكان إقامتكم السابق؟

الجدول 40: نسبة من عينة الدراسة حسب الإجابة على السؤال " ما هو سبب رحيلكم من مكان إقامتكم السابق"

السبب	العدد	نسبة مئوية %
البحث عن العمل	32	8.4
البحث عن السكن	189	49.7
الدراسة	1	0.3
الهروب من الظروف القاسية	5	1.3
القرب من المدينة ومنافعها	5	1.3
البحث عن الأمن	7	1.8
البحث عن العمل والبحث عن السكن	14	3.7
البحث عن العمل والهروب من الظروف القاسية	7	1.8
البحث عن العمل والقرب من المدينة ومنافعها	3	0.8
البحث عن العمل والبحث عن السكن والهروب من الظروف القاسية	4	1.1
البحث عن العمل والهروب من الظروف القاسية والقرب من المدينة ومنافعها	9	2.4
البحث عن السكن والقرب من المدينة ومنافعها	3	0.8
الهروب من الظروف القاسية وبحثا عن الأمن	4	1.1
البحث عن السكن والهروب من الظروف القاسية والبحث عن الأمن	9	2.4
البحث عن السكن والهروب من الظروف القاسية	62	16.3
البحث عن السكن والبحث عن الأمن	4	1.1
البحث عن السكن والهروب من الظروف القاسية والقرب من المدينة ومنافعها	4	1.1
البحث عن العمل والدراسة والهروب من الظروف القاسية	1	0.3
البحث عن العمل والبحث عن السكن والبحث عن الأمن	1	0.3
استفادة من سكن تطوري	0	0
الدراسة والهروب من الظروف القاسية وبحثا عن الأمن	1	0.3
جميع الأسباب معا	3	0.8
البحث عن العمل و السكن والهروب من الظروف القاسية والقرب من المدينة ومنافعها	8	2.1
تم ترحيلهم من الدولة	1	0.3
لا يوجد أي سبب	3	0.8
المجموع	380	100

المصدر: (بولقصع، 2021)

4-ما هي أسباب اختياركم السكن في هذا الحي؟

الجدول 41: يوضح أسباب اختيار السكن في هذا الحي

أسباب اختيارك للسكن في هذا الحي	العدد	نسبة مئوية %
القرب من العائلة والأقارب	16	4.2
القرب من مكان العمل	17	4.5
الوضعية الجيدة للحي (النظافة المياه الإنارة العمومية)	4	1.1
القرب من الخدمات (التعليم المركز الصحي الإدارات)	6	1.6
توفر عقار البناء بأسعار منخفضة	77	20.3
غياب الرقابة على البناء	29	7.6
ليس لدي الإمكانيات لتغيير مكان الإقامة	35	9.2
القرب من مكان العمل وتوفر عقار البناء بأسعار منخفضة	9	2.4
القرب من العائلة والأقارب وتوفر عقار البناء بأسعار منخفضة	1	0.3
القرب من العائلة والأقارب وتوفر عقار البناء بأسعار منخفضة وغياب الرقابة على البناء	2	0.5
القرب من مكان العمل وتوفر عقار البناء بأسعار منخفضة وغياب الرقابة على البناء	12	3.2
توفر عقار البناء بأسعار منخفضة وغياب الرقابة على البناء	12	3.2
القرب من مكان العمل والوضعية الجيدة للحي	5	1.3
استفادة من سكن تطوي	22	5.8
القرب من مكان العمل وغياب الرقابة على البناء	1	0.3
استفادة من سكن اجتماعي	59	15.5
استفادة من بناء ذاتي	4	1.1
غياب الرقابة على البناء وليست لدي الإمكانيات لتغيير مكان الإقامة	42	11.1
غياب الرقابة على البناء والقرب من العائلة والأقارب	2	0.5
غياب الرقابة على البناء والقرب من مكان العمل	8	2.1
الوضعية الجيدة للحي والقرب من الخدمات	1	0.3
القرب من الخدمات وتوفر عقار البناء بأسعار منخفضة	3	0.8
القرب من الخدمات وغياب الرقابة على البناء وليست لدي الإمكانيات لتغيير مكان الإقامة	2	0.5
القرب من الخدمات وليست لدي الإمكانيات لتغيير مكان الإقامة	0	0
القرب من الخدمات وغياب الرقابة على البناء	2	0.5
القرب من العائلة والأقارب والوضعية الجيدة للحي وغياب الرقابة على البناء	0	0
القرب من العائلة والأقارب والقرب من مكان العمل وتوفر عقار البناء بأسعار منخفضة	1	0.3
القرب من العائلة والأقارب والقرب من مكان العمل	1	0.3
توفر عقار البناء بأسعار منخفضة وليست لدي الإمكانيات لتغيير مكان الإقامة	2	0.5

ليست لدي الإمكانيات لتغيير مكان الإقامة واستفادة من سكن اجتماعي	0	0
القرب من الخدمات وتوفر عقار البناء بأسعار منخفضة وغياب الرقابة على البناء وليست لدي الإمكانيات لتغيير مكان الإقامة	2	0.5
القرب من العائلة والأقارب والقرب من مكان العمل وتوفر عقار البناء بأسعار منخفضة وغياب الرقابة على البناء	3	0.8
المجموع	380	100

المصدر: (بولقصع، 2021).

5-ما هو نوع السكن الذي تقطن فيه؟

الجدول 42: دراسة نوع السكن الذي يقطن به سكان المنطقة.

نوع السكن	ما هو نوع السكن الذي تقطن به؟			
	عمارة	سكن فردي	سكن تقليدي قديم	قصديري
العدد	74	223	03	80
النسبة %	19.47	58.68	0.79	21.06

المصدر: (بولقصع، 2021)

6-ما هي طبيعة ملكية السكن؟

الجدول 43: توزيع أفراد العينة حسب طبيعة ملكية السكن

نوع الملكية	ما هي طبيعة ملكية السكن؟					
	ملك خاص	ملك للعائلة	مستأجر	وظيفي	قيد التسوية	فوضوي
العدد	113	63	78	00	46	80
النسبة	29.74	16.58	20.53	00	12.10	21.05

المصدر: (بولقصع، 2021)

7-هل تم الاتصال بكم من طرف السلطات المحلية؟

الجدول 44: نسبة أفراد العينة الذين تم الاتصال بهم من طرف الدولة

	نعم	لا
العدد	112	**268**
النسبة %	29.47	**70.53**

المصدر: (بولقصع، 2021)

- **في حالة كانت الإجابة بنعم حدد كيف تم ذلك؟**

الجدول 45: توزيع أفراد العينة الذين اتصلت بهم السلطات المحلية حسب طريقة الاتصال بهم من طرف السلطات المحلية

كيفية الاتصال	كيف تم الاتصال بكم			
	تحذير شفوي	تحذير كتابي	زيارة ميدانية	طريقة أخرى
العدد	05	00	80	27
النسبة%	4.46	00	71.43	24.11

المصدر: (بولقصع، 2021)

8-هل استفدتم من السكن على شكل؟

الجدول 46: توزيع أفراد العينة حسب شكل الاستفادة من السكن

النوع	نوع السكن %		
	سكن جاهز	قطعة أرض	مزرعة
العدد	125	246	09
النسبة %	32.89	64.74	2.37

المصدر: (بولقصع، 2021)

9-إذا كنتم قد استفدتم من السكن على شكل قطعة أرض هل كانت قطعة الأرض؟

الجدول 47: توزيع أفراد العينة حسب شكل الاستفادة من السكن – نوع قطعة ارض-

نوع قطعة الأرض	نوع قطعة الأرض %		
	عمرانية	فلاحية	غابية
العدد	131	31	84
النسبة %	53.25	12.60	34.15

المصدر: (بولقصع، 2021)

10-هل قمتم ببناء قطعة الأرض؟

الجدول 48: نسبة ترك المساحات الخضراء عند البناء

	كاملة	ترك مساحة خضراء
العدد	235	71
النسبة %	76.8	23.20

المصدر: (بولقصع، 2021)

11-ما هي مواد بناء مسكنكم؟

11-1-الجدران:

الجدول 49: توزيع أفراد العينة حسب مواد البناء

مادة البناء	الجدران		
	آجر	طوب	صفيح
العدد	297	83	00
النسبة %	78.16	21.84	00

المصدر: (بولقصع، 2021).

11-2-السقف:

الجدول 50: توزيع أفراد العينة حسب مواد بناء السقف

مادة البناء	السقف		
	قرميد	اسمنت مسلح	صفيح
العدد	7	291	82
النسبة %	1.84	76.58	21.58

المصدر: (بولقصع، 2021).

12-ما أين تحصل على حاجياتك اليومية؟

الجدول 51: توزيع أفراد العينة حسب مكان شراء حاجياته اليومية

المكان	من أين تحصل على حاجياتك اليومية		
	الحي	وسط مدينة سكيكدة	مكان آخر
العدد	242	126	12
النسبة %	63.68	33.16	3.16

المصدر: (بولقصع، 2021).

13- من بين هذه العناصر حدد تلك التي يتوفر عليها حيك وحالتها:

الجدول 52: العناصر المتوفرة في كل حي ونوعيتها

	جيدة	سيئة	غير موجودة
النظافة في الحي	116	209	59
التجهيزات الصحية	34	40	306
التجهيزات التعليمية	349	9	227
الأمن	144	2	81
الطرقات والأرصفة	99	182	99
ساحات اللعب والترفيه	43	43	294
شبكة التطهير	229	29	122
المياه الصالحة للشرب	336	23	21

الإنارة العمومية	85	188	107
المساحات الخضراء	5	7	368
شبكة الغاز	260	0	120
حاويات القمامة	64	186	130

المصدر: (بولقصع، 2021).

14-الأحياء القصديرية:

14-1-النظافة في الأحياء القصديرية:

الجدول 53: مدى توفر النظافة في الحي:

النظافة_في_الحي				
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	النسبة المجمعة
غير موجودة	50	62,5	62,5	62,5
سيئة	29	36,3	36,3	98,8
جيدة	1	1,3	1,3	100,0
المجموع	80	100,0	100,0	

المصدر: (بولقصع، 2021).

14-2-التجهيزات الصحية:

الجدول 54: نسبة وجود التجهيزات الصحية في الأحياء القصديرية

التجهيزات_الصحية				
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	النسبة المجمعة
غير موجودة	78	97,5	97,5	97,5
سيئة	1	1,3	1,3	98,8
جيدة	1	1,3	1,3	3.6
Total	80	100,0	100,0	100,0

المصدر: (بولقصع، 2021)

14-3- التجهيزات التعليمية:

التجهيزات_التعليمية				
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	النسبة المجمعة
غير موجودة	18	22,5	22,5	22,5
سيئة	1	1,3	1,3	23,8
جيدة	61	76,3	76,3	100,0
Total	80	100,0	100,0	

المصدر: (بولقصع، 2021)

الجدول 55: نسبة وجود التجهيزات التعليمية في الأحياء القصديرية

التجهيزات_التعليمية				
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	النسبة المجمعة
غير موجودة	18	22,5	22,5	22,5
سيئة	1	1,3	1,3	23,8
جيدة	61	76,3	76,3	100,0
Total	80	100,0	100,0	

المصدر: (بولقصع، 2021).

14-4-الأمن:

الجدول 56: نسبة وجود الأمن في الأحياء القصديرية

الأمن				
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	النسبة المجمعة
غير موجودة	77	96,3	96,3	96,3
سيئة	1	1,3	1,3	97,5
جيدة	2	2,5	2,5	100,0
المجموع	80	100,0	100,0	

المصدر: (بولقصع، 2021).

14-5-الطرقات والأرصفة:

الطرقات_والأرصفة				
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	النسبة المجمعة
غير موجودة	69	86,3	86,3	86,3
سيئة	10	12,5	12,5	98,8
جيدة	1	1,3	1,3	100,0
المجموع	80	100,0	100,0	

المصدر: (بولقصع، 2021)

14-6-ساحات اللعب والترفيه

الجدول 57: مدى توفر ساحات اللعب في الأحياء

ساحات_اللعب_والترفيه				
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	النسبة المجمعة
غير موجودة	79	98,8	98,8	98,8
سيئة	1	1,3	1,3	100,0
Total	80	100,0	100,0	

المصدر: (بولقصع، 2021).

14-7-شبكات التطهير:

الجدول 58: مدى توفر شبكات التطهير.

شبكة_التطهير				
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	النسبة المجمعة
غير موجودة	71	88,8	88,8	88,8
سيئة	6	7,5	7,5	96,3
جيدة	3	3,8	3,8	100,0
Total	80	100,0	100,0	

المصدر: (بولقصع، 2021).

14-8-شبكة المياه الصالحة للشرب:

الجدول 59: وجود شبكة المياه الصالحة للشرب

للشرب_الصالحة_المياه				
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	النسبة المجمعة
موجودة غير	14	17,5	17,5	17,5
سيئة	2	2,5	2,5	20,0
جيدة	64	80,0	80,0	100,0
المجموع	80	100,0	100,0	

المصدر: (بولقصع، 2021).

14-9-الإنارة العمومية:

الجدول 60: نسبة وجود الإنارة

الإنارة_العمومية				
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	النسبة المجمعة
غير موجودة	76	95,0	95,0	95,0
سيئة	3	3,8	3,8	98,8
جيدة	1	1,3	1,3	100,0
المجموع	80	100,0	100,0	

المصدر: (بولقصع، 2021).

14-10-المساحات الخضراء:

الجدول 61: المساحات الخضراء

المساحات_الخضراء				
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	النسبة المجمعة
غير موجودة	80	100,0	100,0	100,0

المصدر: (بولقصع، 2021).

14-11-شبكة الغاز الطبيعي:

الجدول 62: نسبة تواجد شبكة الغاز الطبيعي

الطبيعي_الغاز_شبكة				
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	النسبة المجمعة
موجودة غير	78	97,5	97,5	97,5
جيدة	2	2,5	2,5	100,0
المجموع	80	100,0	100,0	

المصدر: (بولقصع، 2021).

14-12- حاويات القمامة:

الجدول 63: نسبة وجود حاويات القمامة

حاويات_القمامة				
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	النسبة المجمعة
غير موجودة	77	96,3	96,3	96,3
سيئة	2	2,5	2,5	98,8
جيدة	1	1,3	1,3	3.6
المجموع	80	100,0	100,0	100,0

المصدر: (بولقصع، 2021).

ثانيا: الأحياء العادية (الغير قصديريه)

14-1- النظافة في الحي:

الجدول 64: النظافة في الأحياء العادية

النظافة_في_الحي				
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	النسبة المجمعة
غير موجودة	9	3,0	3,0	3,0
سيئة	176	58,7	58,7	61,7
جيدة	115	38,3	38,3	100,0
المجموع	300	100,0	100,0	

المصدر: (بولقصع، 2021).

14-2- التجهيزات الصحية:

الجدول 65: نسبة توفر التجهيزات الصحية بالأحياء

التجهيزات_الصحية				
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	النسبة المجمعة
غير موجودة	228	76,0	76,0	76,0
سيئة	39	13,0	13,0	89,0
جيدة	33	11,0	11,0	100,0
المجموع	300	100,0	100,0	

المصدر: (بولقصع، 2021)

14-3- التجهيزات التعليمية:

الجدو66: نسبة توفر لتجهيزات التعليمية

التجهيزات_التعليمية				
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	النسبة المجمعة
غير موجودة	4	1,3	1,3	1,3
سيئة	8	2,7	2,7	4,0
جيدة	288	96,0	96,0	100,0
المجموع	300	100,0	100,0	

المصدر: (بولقصع، 2021)

14-4-الأمن:

الجدول 67: نسبة تواجد الأمن في الأحياء

الأمن				
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	النسبة المجمعة
غير موجودة	150	50,0	50,0	50,0
سيئة	8	2,7	2,7	52,7
جيدة	142	47,3	47,3	100,0
المجموع	300	100,0	100,0	

المصدر: (بولقصع، 2021).

14-5- الطرقات والأرصفة:

الجدول 68: وجود الطرقات والأرصفة

الطرقات_والأرصفة				
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	النسبة المجمعة
غير موجودة	30	10,0	10,0	10,0
سيئة	172	57,3	57,3	67,3
جيدة	98	32,7	32,7	100,0
المجموع	300	100,0	100,0	

المصدر: (بولقصع، 2021).

14-6- ساحات اللعب والترفيه:

الجدول 69: نسبة وجود ساحات اللعب والترفيه

ساحات_اللعب_والترفيه				
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	النسبة المجمعة
غير موجودة	215	71,7	71,7	71,7
سيئة	42	14,0	14,0	85,7
جيدة	43	14,3	14,3	100,0
المجموع	300	100,0	100,0	

المصدر: (بولقصع، 2021).

14-7- شبكة التطهير

الجدول 70: شبكة التطهير

شبكة_التطهير				
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	النسبة المجمعة
غير موجودة	51	17,0	17,0	17,0
سيئة	23	7,7	7,7	24,7
جيدة	226	75,3	75,3	100,0
المجموع	300	100,0	100,0	

المصدر: (بولقصع، 2021).

14-8- المياه الصالحة للشرب

الجدول 71: نسبة وجود المياه الصالحة للشرب

المياه_الصالحة_للشرب				
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	النسبة المجمعة
غير موجودة	7	2,3	2,3	2,3
سيئة	21	7,0	7,0	9,3
جيدة	272	90,7	90,7	100,0
المجموع	300	100,0	100,0	

المصدر: (بولقصع، 2021).

14-9-الإنارة العمومية:

الجدول 72: نسبة وجود الإنارة العمومية

الإنارة_العمومية				
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	النسبة المجمعة
غير موجودة	31	10,3	10,3	10,3
سيئة	185	61,7	61,7	72,0
جيدة	84	28,0	28,0	100,0
المجموع	300	100,0	100,0	

المصدر: (بولقصع، 2021).

14-10-المساحات الخضراء:

الجدول 73: نسبة وجود المساحات الخضراء

المساحات_الخضراء				
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	النسبة المجمعة
غير موجودة	288	96,0	96,0	96,0
سيئة	7	2,3	2,3	98,3
جيدة	5	1,7	1,7	100,0
المجموع	300	100,0	100,0	

المصدر: (بولقصع، 2021).

14-11-شبكة الغاز الطبيعي:

الجدول 74: نسبة وجود شبكة الغاز الطبيعي

شبكة_الغاز_الطبيعي				
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	النسبة المجمعة
غير موجودة	42	14,0	14,0	14,0
جيدة	258	86,0	86,0	100,0
المجموع	300	100,0	100,0	

المصدر: (بولقصع، 2021).

14-12-حاويات القمامة:

الجدول 75: نسبة وجود حاويات القمامة

حاويات_القمامة				
	العدد	النسبة	النسبة الفعلية	النسبة المجمعة
غير موجودة	53	17,7	17,7	17,7
سيئة	184	61,3	61,3	79,0
جيدة	63	21,0	21,0	100,0
المجموع	300	100,0	100,0	

المصدر: (بولقصع، 2021).

15-من أين تحصل على الخدمات التي لا تتوفر في حيك؟

الجدول 76: توزيع أفراد العينة حسب مكان حصولهم على الحاجيات الغير متوفرة في أحيائهم

المنطقة	من أين نحصل على الخدمات التي لا تتوفر في حيك				
	وسط مدينة سكيكدة	الحدائق	حمادي كرومة	فلفلة	مكان آخر
العدد	358	12	10	00	00
النسبة %	94.21	3.16	2.63	00	00

المصدر: (بولقصع، 2021).

16-أين تقضي وقت فراغك؟

الجدول 77: توزيع أفراد العينة حسب مكان قضاء أوقات فراغهم

المكان	أين تقضي وقت فراغك؟				
	الحي	وسط المدينة	البحر	الغابة	خارج المدينة
مركز المدينة	95	167	86	17	15
النسبة %	25	43.95	22.63	4.47	3.95

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الاستبيان الميداني+ مخرجات Excel

الملخص:

إن نمو المدينة يجعلها في حركية مستمرة، نحو الخارج وعلى المجالات المجاورة لها، فتأثر وتتأثر بالبيئة، حتى أصبحت تشكل خطرا على استدامتها، مما دعا إلى بدل مجموعة من الجهود الرامية إلى حماية البيئة من آثار الديناميكية الحضرية، ولأنه لا يمكن تفاد مشكلة ما أو حلها دون معرفة كيفية حدوثها جاءت دراستنا لتبحث في إشكالية التأثيرات البيئية والعمرانية للديناميكية الحضرية على المجال المجاور أخدين مدينة سكيكدة ومجالها المجاور كنموذج، عن طريق إتباع المنهج التحليلي الذي يعمل على تحليل مجموعة من المعطيات النظرية وكذا لمعطيات المستقاة من الدراسة الميدانية والاستبيان مدعمين الدراسة بالمنهج التاريخي الذي يوضح لنا النسق التاريخي لتطور التخطيط الحضري ونمو مدينة سكيكدة ومجالها المجاور، وكذا مختلف الإجراءات المتعلقة بتنظيم التعمير وحماية البيئة على المستويين الدولي والوطني.

حيث خلص البحث إلى أن الديناميكية الحضرية تؤثر سلبيا على المجال المجاور لمدينة سكيكدة والتي أصبحت تعاني من العشوائية في غالب الأحيان، وتعاني بيئتها من انتشار النفايات بكل أنواعها، ومن مشاكل التلوث خاصة الناتجة عن النشاط الصناعي، وفقد المجال خصوصيته خاصة من الناحية الوظيفية، ففقدت هذه المجالات خصوصيتها كأراض فلاحية عالية الخصوبة والإنتاجية، وتغير الأشكال الحضارية كلما اتجهنا من وسط المدينة نحو مجالها المجاور، فغابت الطرقات أحيانا وتدهورت في أحيان أخرى، وغابت المساحات الخضراء وساحات الترفيه، وظهرت العشوائيات الحضرية والمخالفات العمرانية، رغم وجود وسائل التهيئة والتعمير وترسانة من القوانين المنظمة للتعمير والرامية لحماية البيئة.

وتجلى بوضوح ضرورة تدعيم المنظومة التشريعية لحماية لبيئة وتنظيم التعمير في الجزائر بقوانين أكثر صرامة، وردعية لضمان التقليل من التجاوزات على البيئة إلى الحد الأدنى. ووضع استراتيجيات جادة لتسيير النفايات بأساليب حديثة تضمن أقصى حماية ممكنة للبيئة من تأثير الانتشار الواسع للنفايات بكل أنواعها خاصة في المناطق الحضرية، والمجالات المجاورة للمدن. إضافة إلى ضرورة تدعيم حس الوعي البيئي لدى المجتمع عن طريق زرع الوعي بضرورة حماية البيئة في الأجيال الناشئة.

الكلمات المفتاحية: الديناميكية الحضرية، البيئة، النمو العمراني، المجال المجاور، سكيكدة.

Résumé

La croissance de la ville la rend en mouvement continu, vers l'extérieur et les zones adjacentes, affectées et affectées par l'environnement, jusqu'à ce qu'elle devienne une menace pour sa durabilité. Sans savoir comment cela s'est produit, notre étude est venue examiner les impacts environnementaux et urbains du la dynamique urbaine sur la zone adjacente, en prenant comme cas la ville de Skikda et sa zone adjacente, en suivant la méthode analytique qui analyse un ensemble de données théoriques ainsi que des données issues de l'étude de terrain et du questionnaire, l'étude avec l'approche historique qui clarifie le schéma historique du développement de l'urbanisme et de la croissance de la ville de Skikda et de ses Zones adjacentes, ainsi que les différentes procédures liées à la réglementation de l'urbanisation et à la protection de l'environnement au niveau international et les niveaux nationaux.

Là où la recherche a conclu que la dynamique urbaine affecte négativement la zone adjacente à la ville de Skikda, qui souffre souvent de l'aléatoire, et son environnement souffre de la propagation de déchets de toutes sortes, et de problèmes de pollution, notamment résultant de l'activité industrielle, et là l'espace a perdu ses caractéristiques, en particulier en termes fonctionnels, il a donc perdu cela Les espaces sont caractérisés comme des terres agricoles de haute fertilité et productivité, et les formes culturelles changent à mesure que nous nous déplaçons du centre de la ville vers la zone voisine, donc les routes ont été parfois absents et détériorés à d'autres moments, et les espaces verts et les places de divertissement étaient absents, des bidonvilles urbains et des irrégularités urbaines sont apparus, malgré l'existence de moyens de préparation et de reconstruction et d'un arsenal de lois réglementant la reconstruction visant à protéger l'environnement.

Il a été clairement démontré la nécessité de renforcer le système législatif pour protéger l'environnement et organiser la reconstruction en Algérie avec des lois plus strictes et dissuasives pour assurer que les atteintes à l'environnement soient réduites au minimum dans les zones urbaines, et adjacentes aux villes. En plus de la nécessité de renforcer le sens de la conscience environnementale dans la communauté en faisant prendre conscience de la nécessité de protéger l'environnement chez les jeunes générations, pourquoi ne pas programmer l'éducation environnementale comme une matière à part entière enseignée dans les premiers niveaux de l'enseignement, puisque les générations futures hériteront de la ville et de l'environnement.

Mots clés : dynamisme urbain, environnement, croissance urbaine, quartier, Skikda.

Abstract

The growth of the city keeps it in continuous movement towards the outside and the adjacent areas, affected by the environment, until that growth becomes a threat to its sustainability without knowing how it happened. Our study came to examine the problem of the environmental and urban effects of urban dynamism on the neighboring area, taking the city of Skikda and its neighboring area as a case, by following the analytical approach that demonstrate a set of theoretical data as well as data obtained from the field study and surveys, we supported the study with the historical approach that clarifies the delicate situation, we have the historical pattern of the development of urban planning and the growth of the city of Skikda and its surrounding area, as well as the various measures related to the regulation of urbanization and environmental protection at the international and national levels.

The research concluded that urban dynamism negatively affects the area adjacent to the city of Skikda, which often suffers from randomness, and its environment suffers from the spread of wastes of all kinds and from pollution problems, especially the one resulting from industrial activity, the land has lost its privacy, especially in functional terms, this areas of Skikda are characterized as agricultural lands of high fertility and productivity, and the cultural forms change as we move from the center of the city towards the neighboring area, roads were absent sometimes and deteriorated at other times, and green spaces and entertainment squares were also absent, urban slums and urban irregularities appeared, despite the existence of the means of preparation and reconstruction and an arsenal of laws regulating reconstruction Aiming to protect the environment.

In this thesis we clearly demonstrate the need to strengthen the legislative system to protect the environment and organize reconstruction in Algeria with stricter, deterrent laws to ensure that encroachments on the environment are reduced to a minimum. In addition to the need to strengthen the sense of environmental awareness in the community by planting awareness of the need to protect the environment in the younger generations as an example program environmental education as a separate subject taught in the first levels of education, since future generations will inherit the city and the environment.

Keywords: urban dynamism, environment, urban growth, surrounding areas, Skikda